همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
كلية الآداب - جامعة الكويت

الجزء الأول

مؤسسة الرسالة

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء الأول

تحقيق وشرح

الأستاذ عبد السلام محمد هارون
أستاذ النحو العربي رئيس قسم اللغة العربية وآدابها
بجامعة الكويت

الدكتور عبد العال سالم مكرم
أستاذ النحو العربي
بكلية الآداب - جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

هَمْعُ الهَوَامِعِ

١

١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢ - ص.ب: ٧٤٦٠ برقياً: بيوشران

تقديم

(١)السيوطي في ضوء عصره :

لاشك أن العالم أو المفكّر هو نتاج عصره ، وابن بيئته. ونحن حينما ننظر إلى السيوطيّ في هذا الإطار نجد أنه نشأ في عصر المماليك. أوبعبارة أدقّ في أخريات هذا العصر .

وعصر المماليك وصلت فيه الحركات العلمية والفكّرية إلى أوجها من الرّقي والازدهار . فقد كان بحق عصر الثقافة والفكر .

ومما لاريب فيه أن انتصار المماليك على التتار في موقعة عين جالوت كان فاتحة عهد جديد للعالم العربي والإسلامي الذي سقط تحت أقدام التتار الغزاة .

وقد حوّل هذا الانتصار أنظار العلماء والمفكّرين إلى مصر . فوفدوا إليها من الشرق والغرب زرافات ووحداناً .

ورأى المماليك أنهم مسئولون أمام الله وأمام التاريخ عن حياة التراث العربّي والإسلاميّ الذي أوشك على الضّياع بسبب الأحداث الجسام التي مني بها العالم الإسلامي في بغداد ، وفي الأندلس . فعملوا على نشر الثقافة العربية والإسلامية مستعينين بهؤلاء الوافدين من ناحية وبأبناء مصر العلماء من ناحية أخرى .

ولأجل أن تؤتي الثقافة ثمارها ، ويزدهر الفكر العربي على أسس ثابتة بنوا المدارس وأنشئوا المساجد ، وشادوا الرُّبُط . وأسسوا الخوانق لتسهم هذه الدور جميعاً في بناء الحركة العلمية والفكرية في مصر .

ومع أن المماليك يرتطنون لُكنة أعجميّة ، فقد شاركوا بأنفسهم في هذه الثقافة ، وذلك بتعلمهم اللغة ، وجلوسهم في حلقات العلماء . وقد حدثنا التاريخ أن خليل بن قلاوون كان مثقفاً ثقافة أدبيّة ممتازة حتى أنه كان خبيراً بالأساليب العربّية ، ملماً

بالقواعد النحوية وبلغت دقته في اللغة إلى الحد الذي كان يستطيع فيه أن « ينقد مايعرض عليه من المراسيم ، ويصلحها ، ولا يعلم على مكتوب حتى يقرأه كله . ولا بد أن يستدرك على الكتاب مايبين لهم فيه الصواب . وكان يطارح الأدباء بذهن رائق ، وذكاء مفرط » [1]

ولم يبخل المماليك على العلماء بوضعهم في مكانهم اللائق في مجال التقدير والمهابة ، والاحترام والإجلال من ناحية وفي مجال بذل العطاء ، وتقديم المال الوافر من ناحية أخرى مما جعل الكثير من طلبة العلم يسرعون للوصول إلى هذه المكانة المرموقة ، وذلك بالجد في تحصيل العلم ، والسهر على مذاكرته والتنافس في مجال التأليف فيه .

وقد أنشأ المماليك مدارس عديدة في القاهرة والإسكندرية وفي أنحاء البلاد المتعددة .

ففي القاهرة أنشئوا : الناصرية ، والقمحية ، ومنازل العز ، والصالحية ، والظاهرية والمنصورية .

وفي الأقاليم المتعددة : أنشئوا في منية بني خصيب مدارس للشافعية والمالكية ، وفي القوصية مدرستان . وفي منفلوط عدة مدارس ، وفي قوص ستة عشر مكاناً للتدريس ، وفي إسنا مدرستان . وفي الأقصر مدرستان ، وفي أسوان ثلاث مدارس ، وفي دمنهور عدة مدارس ، وفي رشيد كتاب للأيتام . [2]

وبجانب هذه المدارس كانت المساجد ، والربط ، والخوانق تقوم كما أشرنا بدور كبير في نشر العلم والمعرفة .

ألا يدل هذا على أن مصر في هذه الفترة من التاريخ كانت كعبة العلم ، ومستقر الحضارة ، وموئل الفكر ، ومركز الإشعاع .

وقد لمس هذه الحضارة الفيلسوف العربي المؤرخ ابن خلدون فقال في مقدمته في الفصل الثالث الذي عقده بعنوان « العلوم إنما تكثر حيث يكثر العمران ، وتعظم الحضارة قال مانصه :

« ونحن لهذا العهد نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر لما أن عمرانها

(١) السلوك ١ : ٧٩١ .

(٢) انظر في هذه المدارس : الجزء الثاني من خطط المقريزي ، والجزء الثاني من حسن المحاضرة للسيوطي .

مستبحر ، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين ، فاستحكمت فيها الصنائع وتفنّنت ومن جملتها تعليم العلم . وأكد ذلك فيها وحفظه ماوقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك منذ أيام صلاح الدين الأيوبي ، وهلم جرّا .

وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلّفون من ذريّتهم لما له عليهم من الرّق والولاء ، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته ، فاستكثروا من بناء المدارس ، والزوايا ، والرّبط ، ووقفوا عليها الأوقاف المُغلّة ، يجعلون فيها شرْكاً لولدهم ، ينْظرُ عليها ، أو يصيب منها مع مافيهم غالباً من الجنوح إلى الخير ، والتماس الأجور في المقاصد والأفعال ، فكثرت الأوقاف لذلك ، وعظمت الغلاّت والعوائد ، وكثر طالب العلم ومعلّمه بكثرة جرايتهم منها ، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ، ونفقت بها أسواق العلوم ، وزخرت بحارها . والله يخلق مايشاء » (١)

الدراسة النحوية من هذا العصر :

من الظواهر اللافتة للأنظار أن الدراسة النحوية في هذا العصر لاتقوم على الدراسة التخصصيّة ، فالعالم أو المفكر لايعتبر بحقّ عالماً أو مفكراً إلا إذا أحاط بثقافة عصره في شتى الموادّ ، والعلوم المختلفة .

وما دام الأمر كذلك فمن العسير فصل الدراسات النحوية عن هذه الدراسات الأخرى لأن النحو مادّة لايستغنى عنها لمن يتصدّى لمثل هذه الدراسات من ناحية ، ولأن طابع العصر يُلزم أن يكون العالم مُلِمّاً بعلوم عصره من ناحية أخرى .

ولا أدلّ على ذلك من أن علماء النحو في هذا العصر كانوا يقومون بتدريس الفقه والقراءات مع أن نبوغهم وشهرتهم كانت في علم النحو لافي علم التفسير أو الفقه .

فابن عقيل مثلا كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الحروبيّة التي أنشأها كبير الحرّوبيّة بدر الدين محمد بن علي الحرّوبي المتوفي سنة ٧٥٠ هـ . (٢)

والسّمين المشهور شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ، نزيل القاهرة كان يتولّى تدريس القراءات بجامع ابن طولون ، وله من الكتب النحوية :

---

(١) المقدّمة ص ٤٣٤ ــ ٤٣٥ مطبعة مصطفى محمد . (٢) الخطط للمقريزي جـ ٢ ص ٢٦٩ .

إعراب القرآن المشهور ، وشرح التسهيل ، وتوفي ٧٥٦ [١] هـ .

وحتى علم التاريخ، فإننا نجد من نبغائه من نبغ في النحو. فابن واصل محمد بن سالم نصرالله بن سالم بن واصل المتوفي ٦٩٧ هـ كان بارعاً في التاريخ كما كان بارعاً في النحو وقد أخذ عنه أبو حيّان ، وقال : هذا من بقايا مَنْ رأيناه من أهل العلم الذي ختمت به المائة السابعة [٢] .

ولكن مع هذا كله كانت هناك مدارس تعلّم النحو مستقلة ، فالمدرسة المنصورية ظفرت بمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبّي الملقب بناظر الجيش ، قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربيّة ، وله شرح التسهيل ، ودرّس بالمنصورية، وتوفي في ذي الحجة سنة ٨٧٨ هـ [٣]

والأزهر ظفر بابن الدماميني بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندرانيّ ، ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ ، وفاق في النحو وتصدّر بالجامع الأزهر لإقراء النحو . مات في شعبان ٨٢٧ هـ [٤]

والجامع الأقمر ظفر بالنحوي أحمد بن عثمان السنجاري. قال الصفدي: ولد سنة ٦٢٥ هـ ، وكان إمام الجامع الأزهر متصدّراً في النحو بجامع الأقمر [٥] .

مما تقدّم نرى أن الفصل بين علوم الدين ، وبين الدراسات النحوية لم يكن متيسّراً من منهج الدراسة في هذا العصر ، كما رأينا أن الدراسة النحوية ظفرت بنصيب كبير بين الدراسات المختلفة ، وكانت حلقاتها جنباً إلى جنب مع حلقات الموادّ الأخرى .

ولا نبالغ إذا قلنا : إن الدراسة النحوية كانت أخطر الدراسات التي تتألّف منها ثقافة العصر ، لانجد عالماً استغنى عنها .

السيوطي : حياته ، ونشأته ، وثقافته :

في أخريات هذا العصر الذي رسمنا خطوطه العريضة في مجال الثقافة والفكر ، نشأ

---

(١) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٦ .

(٢) بغية الوعاة ١ : ١٠٨ .

(٣) البغية ١ : ٢٧٥ .

(٤) حسن المحاضرة ١ : ٥٣٨ .

(٥) بغية الوعاة : ١ : ٣٣٦ .

السيوطي أدرك ثقافة عصره وعايشها في وعي ويقظة . وذكاء وفطنة حتى وصل إلى مرتبة الأكابر الذين يشار إليهم بالبنان ، بل نستطيع أن نقول : إنه كان نجم القرن التاسع ، وأوائل القرن العاشر في علوم عصره . كان مبرّزاً في هذه العلوم جميعاً ، لم يترك علماً إلاّ وقد أخذ منه بنصيب كبير مما يجعلنا نقول : إن السيوطي كان دائرة معارف تشير بوضوح إلى ثقافته الواسعة. وفكره الناضج. وذكائه المشرق. وعلمه الغزير.

والسيوطي لم يترك للمؤرخين بعده مئونة البحث عنه للكشف عن نسبه . ومعرفة أساتذته ، وجلاء حياته الاجتماعية . التي نشأ في ظلالها . والعلوم التي تعمق فيها ، أو أحاط بها ، والمؤلفات التي أنتجها ، نقول : لم يترك السيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط ، لأنه كتب لنفسه ترجمة ذاتيّة صادقة سجلها في كتابه : حسن المحاضرة [١] . ويعنينا في هذا البحث أن نترك له مجال القول ليحدّثنا عن نفسه ، فقال مانصه :

« ترجمة مؤلف هذا الكتاب عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان بن ناظرالدين محمد بن سيف الدين، خضربن نجم الدين أبي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيريّ الأسيوطيّ .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدّثين قبلي . فقلّ أن ألّف أحد نهم تاريخاً إلاّ وذكر ترجمته فيه . وممّن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسيّ في تاريخ نيسابور . وياقوت الحموي في معجم الأدباء ، ولسان الدين بن الخطيب في تاريخ غرناطة والحافظ تقيّ الدين الفارسيّ في تاريخ مكة، والحافظ أبو الفضل بن حجر في قضاة مصر وأبو شامة في الروضتين ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

أماّ جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق ، وسيأتي ذكره في قسم الصوفية . ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة ،منهم من ولى الحكم ببلده ، ومنهم من ولى الحسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً ولا أعرف منهم من خدم العلم حق الخدمة إلا والدي ...

وأماّ نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ماتكون إليه هذه النسبة إلاّ (الخضيريّة)، محلّة ببغداد ،

---

(١) حسن المحاضرة : ١ : ٣٣٥ – ٣٣٩ .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جدّه الأعلى كان أعجمياً أو من الشرق ، فالظاهر أن النسبة إلى المحلّة المذكورة .

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهلّ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي ، فبرك عليّ . ونشأت يتيماً ، فحفظت القرآن ، ولي دون ثماني سنين . ثم حفظت العُمْدة ، ومنهاج الفقه والأصول ، وألفية ابن مالك

وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض ، عن العلاّمة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين الشار مساحيّ الذي كان يقال : إنه بلغ السنّ العالية ، وجاوز المائة بكثير — والله أعلم بذلك قرأت عليه في شرحه على المجموع .

وأُجزت بتدريس العربيّة في مستهل سنة ست وستين . وقد ألفت في هذه السنة ، فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة ، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البُلقينيّ ، فكتب عليه تقريظاً . ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولدَه ، فقرأت عليه من أول التدريب لوالده إلى الوكالة . وسمعت عليه من أول الحاوى الصغير إلى العدد . ومن أول المنهاج إلى الزكاة . ومن أول التنبيه إلى قريب من باب الزكاة ، وقطعة من الروضة من باب القضاء ، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشيّ ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين وحضر تصديري .

فلما توفي سنة ثمان وسبعين لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي . فقرأت عليه قطعة من المنهاج ، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني ، وسمعت دروساً من شرح البهجة ، ومن حاشية عليها ، ومن تفسير البيضاوي .

ولزمت في الحديث والعربيّة شيخنا الإمام العلامة تقيّ الدين الشُّبُلي الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على شرح ألفية ابن مالك ، وعلى جمع الجوامع في العربيّة تأليفي ، وشهد لي غير مرّة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه ؛ ورجع إلى قولي مجرّداً في حديث ، فإنه أورد في حاشيته على (الشفاء) حديث أبي الحمرا في الإسراء ، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه ، فاحتجت إلى إيراده بسنده ، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده

فمررت على الكتاب كله ، فلم أجده فاتّهمت نظري ، فمررت ثانية فلم أجده ، فعدت ثالثة فلم أجده ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع ، فجئت إلى الشيخ وأخبرته فبمجرد ماسمع مني ذلك أخذ نسخته ، وأخذ القلم فضرب على لفظ : ابن ماجه ، وألحق ابن قانع في الحاشية ، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي ، واحتقاري في نفسي فقلت : ألا تصبرون ، لعلكم تراجعون ؟ فقال : لا ، إنما قلدت في قولي ابن ماجه البرهان الحلبيّ . ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات .

ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافيَجيّ أربع عشرة سنة ، فأخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول والعربيّة والمعانى ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة .

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفيّ دروساً عديدة في الكشّاف والتوضيح وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ، والعضُد .

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين . وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام ، والحجاز ، واليمن ، والهند ، والمغرب ، والتكرور .

ولمّا حججت شربت من ماء زمزم ، لأمور ، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البُلقينيّ ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حجر .

ورزقت التبحرّ في سبعة علوم : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعاني والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لاعلى طريقة العجم ، وأهل الفلسفة .

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها فيها ، لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخي ، فضلاً عمن هو دونهم .

وأماّ الفقه فلا أقول ذلك فيه ، بل شيخي فيه أوسع نظراً وأطول باعاً .

ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه ، والجدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسل ، والفرائض ، ودونها القراءات ولم آخذها عن شيخ ، ودونها الطبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أحاول جبلاً أحمله .

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدثاً بنعمة الله تعالى لافخراً ، وأيّ شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ،وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها ، وأدلتّها النقليّة والقياسيّة ، ومداركها ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، ماشاء الله ، لاقوّة إلا بالله .

وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت شيئاً في علم المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي ، وسمعت أن ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك ، فعوّضني الله عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم .

وأمّا مشايخي في الرواية سماعاً ، وإجازة فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدتهم نحو مائة وخمسين ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هوأهم وهوقراءة الدّراية . » .

بعد هذا العرض لحياته ، ونشأته ، وأساتذته ، والعلوم التي تمكن منها ، وتبحّر فيها ، والعلوم التي لم يصل فيها إلى درجة التبحر انتقل إلى كتابة ثَبَت بأسماء مصنفاته مبتدئاً بفن التفسير ثم بفن الحديث ثم بالأخبار المفردة في مسائل مخصوصة على ترتيب الأبواب . وبعد ذلك ينتقل إلىّ عرض مؤلفاته في فنّ العربيّة وتعلقاته ، فإذا فرغ منه بدأ بمؤلفاته في فن الأصول والبيان والتصوف ، ويختم سجل مصنفاته (١) بمؤلفاته في التاريخ والأدب .

وبعد ، فإن هذا العصر أدى للعلم رسالة عظيمة استطاعت أن تسير بخطىً ثابتة في قافلة الزمن ، مصونة من عوادي العجمة والانحراف ، والضياع والاندثار .

وقد كان السيوطي بمؤلفاته الكثيرة . ومصنفاته العديدة صاحب الرسالةالكبرى في الحفاظ على تراث الإسلام والعروبة .

وما زالت مائدته في عصرنا هذا حافلة بألوان شتىّ من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة، مما يدلّ على المقدرة الفائقة ، والموهبة الخلاّقة .

---

(١) انظر ثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ١ : ٣٣٩ — ٣٤٤ .

ولمّا ودّع الدنيابعد أن ملأها بفكره سنة ٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادى الأول رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفيّ بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى مجتهد العصر إمام الوجود

إلى أن يقول :

مصيبة حلّت فحلت بنا وأورثت نار اشتعال الكبود
صبرنا الله عليها وأوْ لاهُ نعيماً حلّ دار الخلود

(٢) كتاب : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .

من ترجمة السيوطي لنفسه عند الإشارة إلى مؤلفاته في فن العربية وتعلقاته ذكر أن من مؤلفاته : جمع الجوامع ، وشرحه يسمى : همع الهوامع .

وللسيوطي بجانب هذا الكتاب كتب أخرى في مجال النحو نذكر منها : شرحه لألفية ابن مالك . المسمّى البهجة المرضيّة في شرح الألفية ، والفتح القريب على مغنى اللبيب ، وشرح شواهد المغنى ، والاقتراح في أصول النحو ، والتوشيح على التوضيح ، والسيف الصقيل على حواشي ابن عقيل . وبعض المؤلفات الأخرى .

ومعنى هذا أن جمع الجوامع وشرحه لم يكن الكتاب الأوحد للسيوطي في النحو ، لأنهم أسهم في حركة عصره النحوية التي كان محورها ألفية ابن مالك ، وكتب ابن هشام

ومع هذا نستطيع أن نقول : إن كتاب الهمع أهم هذه الكتب بالنسبة لمؤلفات السيوطي في النحو ، وبالنسبة أيضاً للمؤلفات النحوية في هذا العصر ، وذلك للأمور الآتية :

(١) الكتاب سجلّ حافل بمسائل النحو ، وقضاياه منذ عصر سيبويه إلى عصر المؤلف .

(٢) وهو موسوعة ضخمة في شواهد العربيّة .

(٣) اعتمد مؤلفه كما يقول في مقدمته — على أكثر من مائة مرجع وبعض هذه المراجع مفقودة من المكتبة العربيّة ، وبذلك يتيح للباحثين ، وبخاصة طلاب الدراسات العليا الفرصة للوقوف على نصوص نحوية أو لغوية من مراجع مفقودة .

(٤) معظم الكتب النحوية التي يدرسها الطلاب في الجامعات العربية وغيرها كالتصريح وحاشية الصبان ، وحاشية ياسين والخضري كلها تعتمد في كثير من

المسائل على كتاب همع الهوامع من الاستدلال به ، ونقل النصوص منه .

نسخ الكتاب :

هناك عدة نسخ محفوظة من هذا الكتاب موزعة على المكتبات المختلفة .

وقد اعتمدنا من هذه النسخ نسختين مخطوطتين حصلنا عليهما من المكتبة الأحمدية بتونس :

النسخة الأولى :

نسخت بخط عثمان بن محمد زعيتر المتوفي ١٠٦٠ هـ ولأنها أقدم من النسخة الثانية رمزنا إليها بحرف (أ) .

وهذه النسخة كتبت بخط مشرقي في ٣٩٨ ورقة، وكل ورقة تضم صفحتين وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٥ كلمة تقريباً .

والنسخة تحمل رقم ٤١٨٣ نحو .

النسخة الثانية :

نسخت بخط محمد الخليل الحلبي المتوفي ١١٣٦ هـ .

وقد كتبت هذه النسخة بخط مشرقي في ٣٢٤ ورقة وكل ورقة تضم صفحتين ، وفي كل صفحة ٣٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٤ كلمة تقريباً .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة بحرف (ب) لأنها تعتبر حديثة بالنسبة للنسخة الأولى .

وهي تحمل رقم ٤١٨٤ نحو .

مقارنة بين النسختين أ ، ب .

١ ــ النسخة الأولى قريبة من عصر المؤلف لأن ناسخها توفي سنة ١٠٦٠ هـ على حين توفي المؤلف سنة ٩١١ هـ .

وأما النسخة الثانية فإن ناسخها توفي ١١٣٦ هـ

وهي من هذه الناحية اعتبرت في الدرجة الثانية لحداثتها بالنسبة للنسخة الأولى .

٢ ــ النسخة (أ) كتبت بخط حروفه كبيرة نوعاً ما ، والفراغات التي بين الكلمات

سمة من سماتها على حين كتبت النسخة الثانية بحروف أصغر ، وكثير من كلماتها متداخلة .

٣ — النسخة (أ) تكثر فيها التحريفات أكثر من النسخة (ب) بل إن مواضع السقط فيها يزيد بكثير عن مواضع السقط في النسخة (ب) .

اتفاق النسختين :

تتفق النسختان فيما يأتي :

١ — في كتابة بعض الأبواب النحوية على الهامش .

٢ — لاتوجد في هامش النسختين تعليقات نحوية إلا في القليل النادر .

٣ — كتابة ماسقط من الكلمات على هامش الصفحات في موضع يقابل السطر الذي سقطت منه الكلمة أو العبارة ويذيل بكلمة صح .

٤ — وضع إشارات في النص تدل على البياض الذي يشير إلى سقوط كلمة أو عبارة ، أو نص . وهذه الإشارة عبارة عن حرف (ظ) في (أ) وتكتب بين فراغين وكلمة (كذا) في (ب) ، وأحياناً لاتكتب بين فراغين كما هو الحال في نسخة (أ) .

٥ — الإشارة إلى المتن بحرف ص وإلى الشرح بحرف ش .

تاريخ نشر كتاب الهمع :

طبع هذا الكتاب طبعة يتيمة سنة ١٣٢٧ هـ على نفقة محمد أمين الخانجي الكتبي وشركائه بمصر والآستانة بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر .

وعني بتصحيحه السيد محمد بدر النعساني .

وقد رمزنا إلى هذه النسخة المطبوعة بحرف (ط) . وظلت النسخة المطبوعة المرجع الأول للباحثين منذ تاريخ طبعها إلى الآن .

وقد اختفت هذه النسخة المطبوعة من المكتبات لطول العهد بها ، وقدم نشرها حيث لم يتح لهذا الكتاب أن يرى النور في طبعة أخرى خلال هذه الفترة . وأصبح الحصول على النسخة المطبوعة أصعب من الحصول على النسخ المخطوطة لندرتها ، ونفادها من المكتبات

وهذه النسخة على الرغم من أنها كانت العمدة لكل الدارسين في النحو واللغة كثيرة

الأخطاء، والتحريفات مما يعوق الانتفاع الكامل بها، بل إنه يصعب على الكثير منهم أن يعرف مكان الصواب في هذه النصوص المحرّفة لأن كثيراً من نصوص الهمع مراجعها مفقودة كما بيّنا .

ولا أدلّ على كثرة هذه التحريفات في النسخة المطبوعة أن الجزء الأول المقدّم للنشر يحتوي على ٣٠٠ تحريف تقريباً استطعنا أن نصوّبها في ضوء التحقيق والدراسة :

ونحن لم نعتبر النسخة المطبوعة أصلاً ، ولكننا اعتبرناها نسخة ثالثة ، فما صحّ لنا من النسخ الثلاث اعتمدناه سواء كان من النسختين المخطوطتين أو من النسخة المطبوعة ؟

أصل النسخة المطبوعة :

أصلها نسخة مخطوطة محفوظة بدار كتب رواق الشوام بالأزهر الشريف وقد جاء في ذيل الصفحة الأخيرة من النسخة المطبوعة مانصه :

وقع في آخر الأصـــل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بـــالأزهر الشريف مانصه :

هكذا بأصل المؤلف رحمه الله ، ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس ، المؤسس بنيانه أي تأسيس ، من نسخة نقلت من خـــط المصنف تغمده الله برحمته، ونفعنا بعلومه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد إحدى شهور سنة ....وخمسين وألف على يد كاتبه الفقير إلى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح ، اليمنيّ بلداً، الشافعي مذهباً، المكّي مولداً، عفا الله عنه، وغفر له وللمسلمين آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله ، وصحبه وسلم ، حسبنا الله ونعم الوكيل .

قيمة الكتاب في نظر مؤلفه :

وقد عرف السيوطي لهذا الكتاب قدره ، فأشاد به في مقدمته فقال بعد الثناء على الله والصلاة على نبيه . « وبعد فإن لنا تأليفاً في العربيّة جمع أدناها وأقصاها ، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائـــل ، وجموعاً قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدت فيه مايقر الأعين ، ويشنف

المسامع ، وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع ، وجمعته من نحو مائة مصنف ، فلا غرْو أن لقبته جمع الجوامع ... إلى أن يقول : مع إلحاح الطلاّب ، عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ، ويطلعهم على غرائبه وشوارده فنجزت لهم هذه العجاله الكافلة بحلّ مبانيه ، وتوضيح معانيه ، وتفكيك نظامه ، وتعليل أحكامه مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع »

وقد أكدّ هذه الإشادة في الخاتمة فقال :

« فدونك مختصراً انطوى على زُبْدة مائة مُصنَّف،واحتوى على مابه العيون تقرّ، والأسماع تشنف، وأتي من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف ، فحقّ أن يكون على كُتُب الأنام سرِيّاً، وبأنواع المحامد والمحاسن حريّاً. جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ، ورفعهم مكاناً عليّا .

منهجه في تأليف الهمع :

حصر منهجه التأليفي لهذا الكتاب في مقدمات وسبعة كتب ، فقال مشيراً إلى منهجه بعد مقدمة الافتتاح :

المقدّمات : في تعريف الكلمة وأقسامها ، والكلام والكلم ، والجملة ، والقول ، والإعراب ، والبناء والمنصرف وغيره ، والنكرة والمعرفة ، وأقسامها .

الكتب : الكتاب الأول : في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ

والثاني : في الفضلات ، وهي المنصوبات .

والثالث في المجرورات ، وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضمّ إليها من بقية حروف المعاني .

والرابع في العوامل من هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به. وختم باشتغالها عن معمولاتها ، وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار ، والحكاية ، والتسمية ، وضرائر الشعر ، وهذه الكتب الخمسة في النحو .

والسادس : في الأبنية .

والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخط .

وهذا المنهج أحسّ السيوطي أنه منهج فريد لم يسبق إليه فقال : هذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول .

وفي جعلها سبعاً مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبّان وغيره : « إن الله وتر يحبّ الوتْر ، أما ترى السموات سبعاً ، والأيام سبعاً ، والطواف سبعاً »

عملنا في التحقيق :

أما عملنا في التحقيق فيتلخّص فيما يأتي :

١ — العمل على سلامة النص من التحريف ، وذلك بمقابلة النص المطبوع على النسختين المخطوطتين .

٢ — اعتمدنا على النسخة (أ) لقربها من عصر المؤلف ، ووضوح خطها رغم كثْرة التحريفات التي تشتمل عليها .

٣ — تصويب النص وسلامته هو الأساس، وقد يكون هذا التصويب من النسخة(أ)، أو من النسخة (ب) أو من النسخة (ط) وما صوبناه اعتمدنا عليه، وكتبناه في الأصل . وأشرنا إلى التحريف في الهامش .

٤ — إذا لم يتيسّر لنا تصويب النص في ضوء النسخ الثلاث رجعنا إلى أمهات الكتب النحوية واللغوية لمحاولة التصحيح .

٥ — الرجوع إلى مصادر أبيات الشواهد ، وبعضها اعتمدنا فيه على معجم الشواهد والدرر اللوامع .

٦ — الاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهورة في ضوء كتاب بغية الوعاة .

٧ — التعريف ماأمكن بالكتب النحوية واللغوية التي ورد ذكرها في الكتاب .

٨ — ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط في النص .

٩ — تفسير الكلمات الغامضة .

١٠ — تكملة الشواهد الناقصة ، ونسبتها إلى أصحابها ماأمكن .

١١ — شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الدارس فهمها .

١٢ — ترقيم الآيات القرآنية ، والإشارة إلى سورها .

١٣ — العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفِقَر في البدء والانتهاء .

١٤ — ترقيم الشواهد

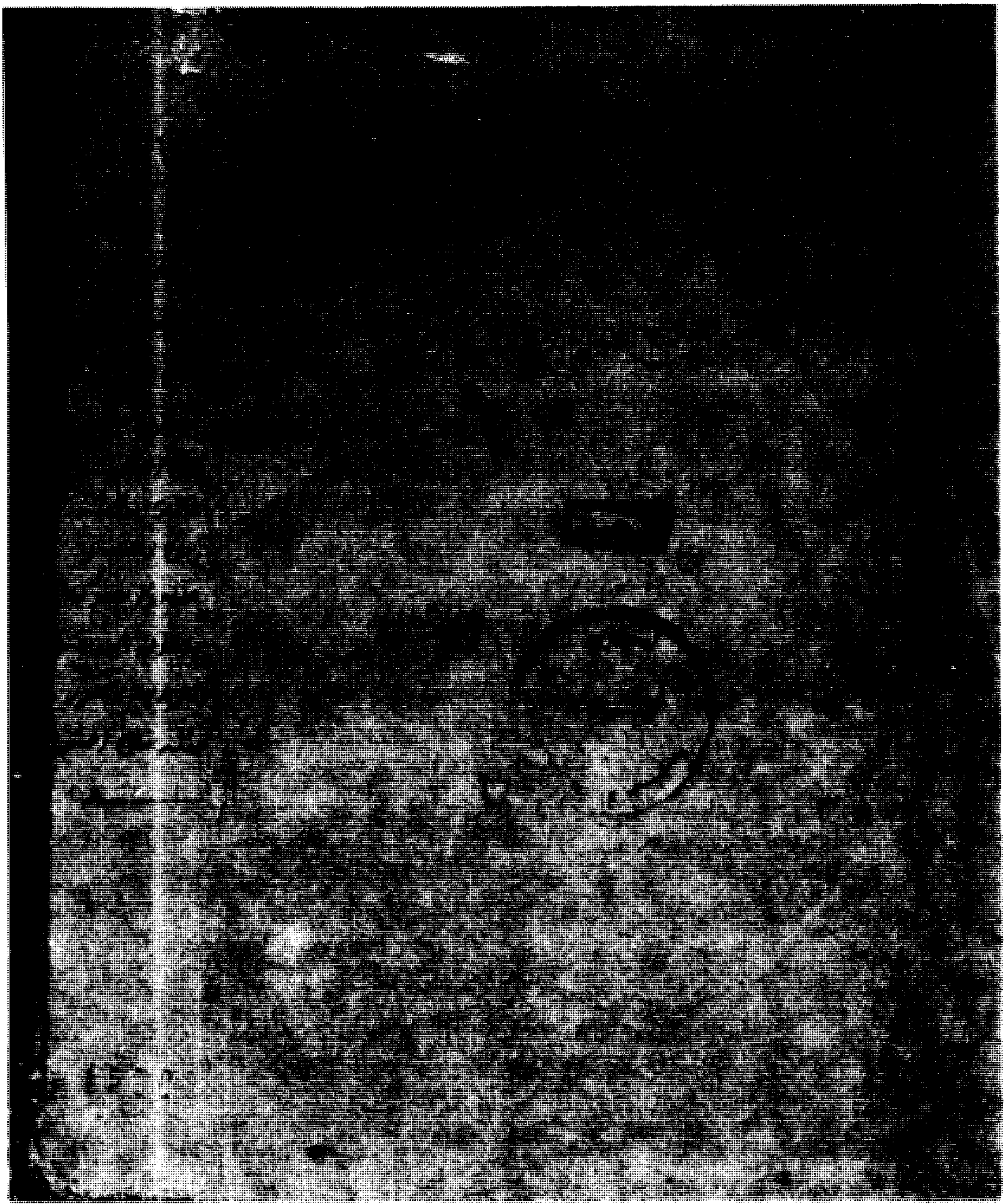
١٥ — ترقيم صفحات النسخة المطبوعة

وإننا نرجو بعملنا هذا أن نكون قد أدّينا واجباً مقدّساً نحو تراثنا العربي والإسلامي وخدمة طالب النحو واللغة من تيسير الانتفاع بهذا الكتاب .

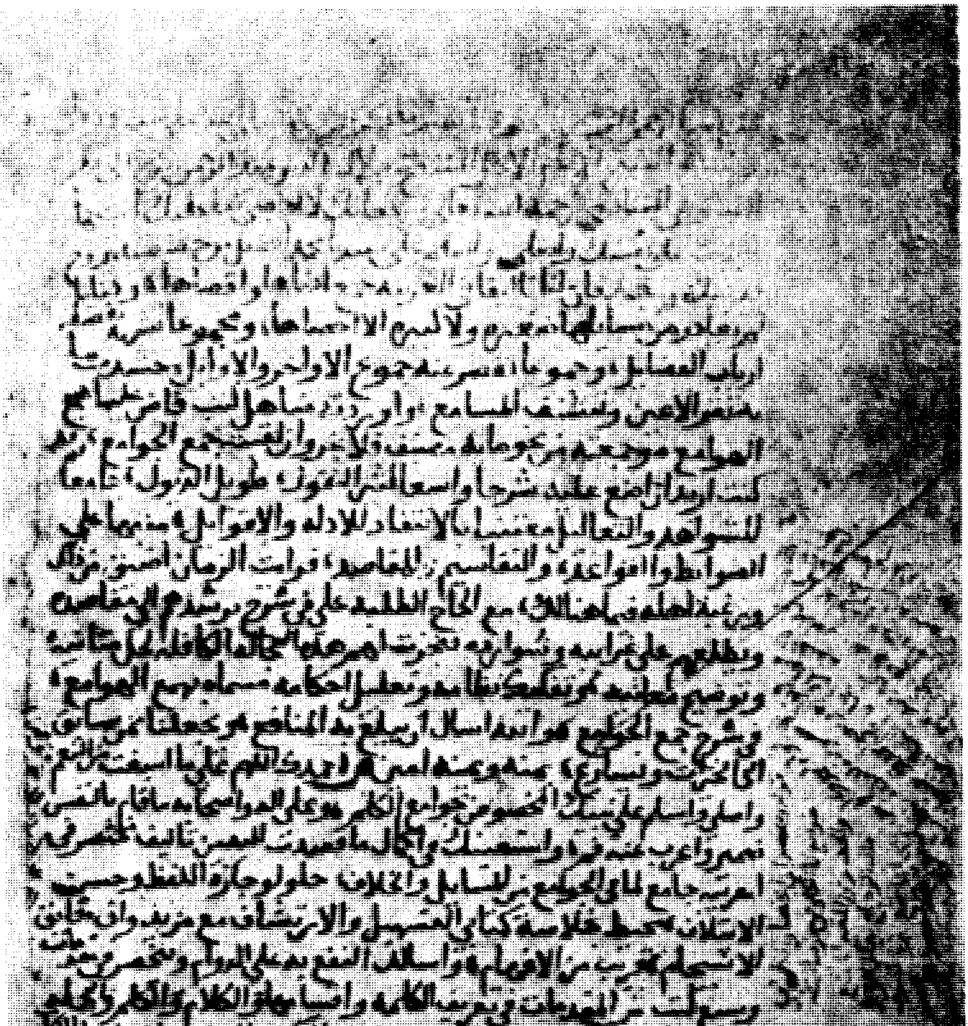
والله نسأل أن يوفقنا إلى مافيه الصواب والرشاد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وفي الختام نتقدم بخالص الشكر للزميل الدكتور علي فودة بكلية التربية بجامعة الرياض لتعاونه معنا في سبيل الحصول على النسختين المخطوطتين من المكتبة الأحمدية بتونس . جزاه الله عنا وعن العلم أحسن الجزاء .

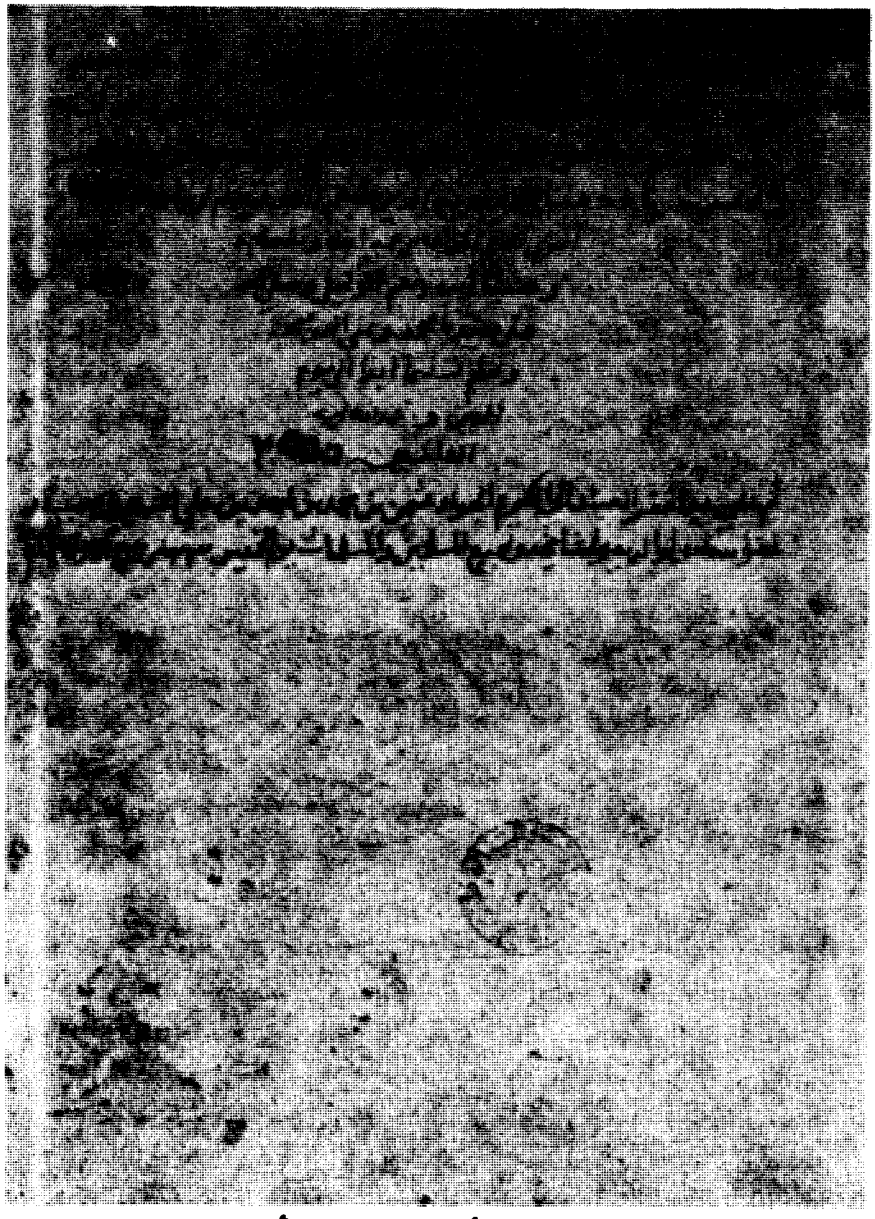
المحققان .



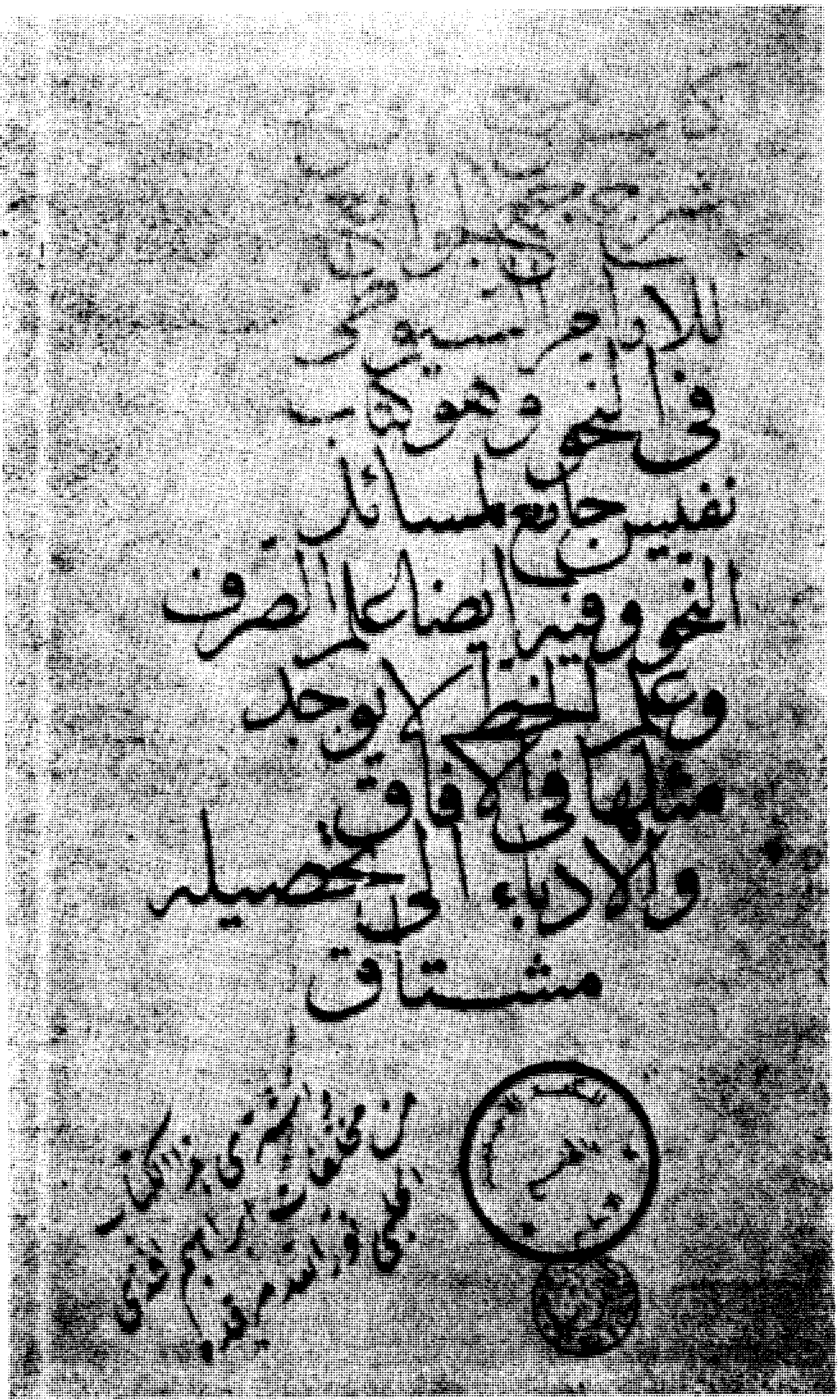
عنوان نسخة أ



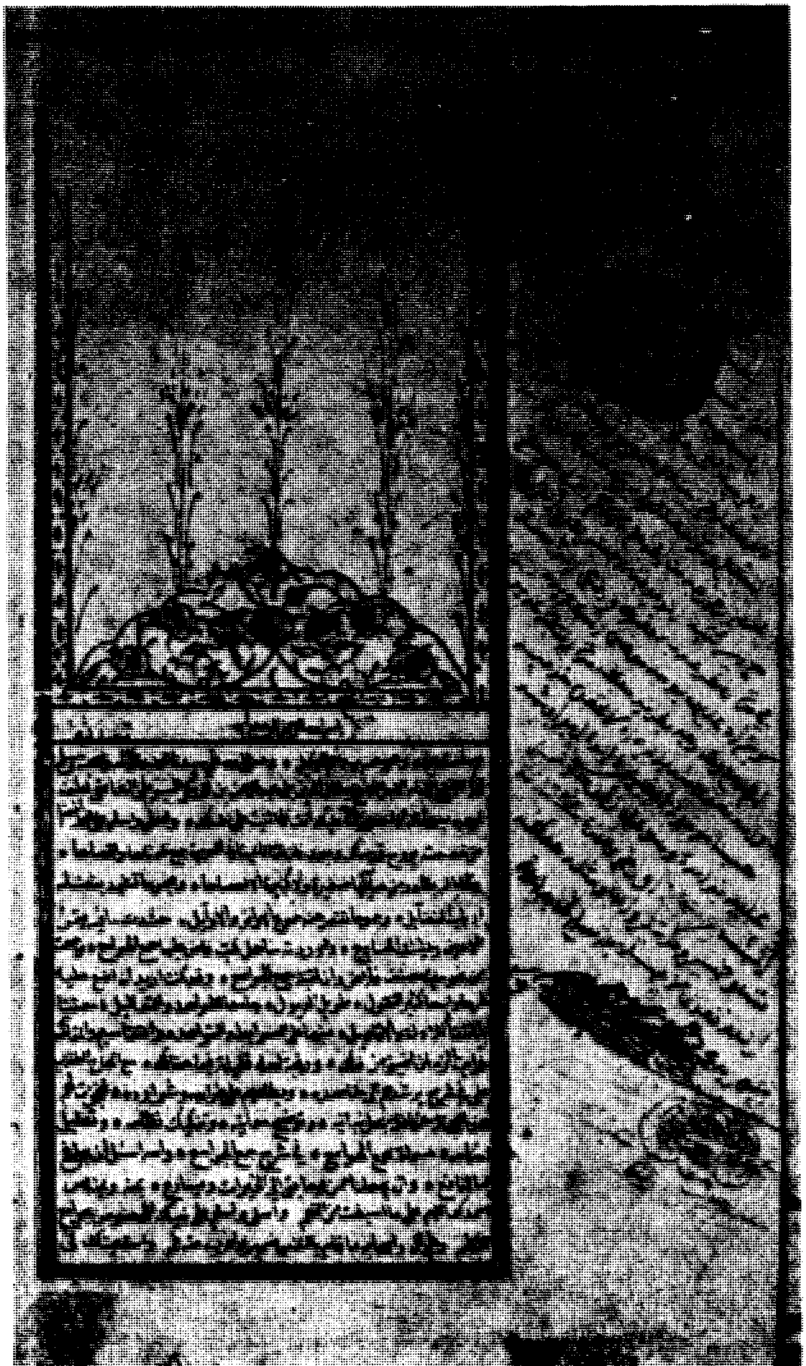
الصفحة الأولى من نسخة أ



الورقة الأخيرة من نسخة أ


للامام سيبويه
في النحو وهو كتاب
نفيس جامع لمسائل
النحو وفيه ايضا علم الصرف
وعلم الخط لا يوجد
مثلها في الافاق
والادباء الى تحصيله
مشتاق

عنوان نسخة ب



الصفحة الأولى من نسخة ب


وإن تجد عيباً فسد الخللا
جل من لا فيه عيب وعلا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الورقة الأخيرة من نسخة ب

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعيّ – لطف الله تعالى به – سبحانك! لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتَهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفا في العربيّة جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادِر من مسائلها صغيرة ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُموعا قَصُرت[1] عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه [2] ما يُقِرُّ الأعين، ويشنّف المسامع، وأوردْتُهُ مناهِلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنَّف، فلا غرو أن لقّبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعا كثير النُّقُول، طويلَ الذُّيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضْيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة[3] فيما هنالك، مع إلحاحِ الطُّلاَّب عليّ في شرحٍ يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهم على غرائبه وشوارده، فنجَّزْت [4] لهم هذه العُجالة الكافلة بحلّ [5] مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع). والله أسأل أن يبلّغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمنّه ويُمْنه [6].

---

(١) أ، ب: «تقصر عنه».

(٢) أ: «حشدت ما به تقر» ب: «حشدت ما فيه يقر».

(٣) أ: «ورغبة أهله فيما هنالك».

(٤) ط فقط: «فتخيرت».

(٥) أ: «الكافية لحل»، ط: «الكافلة بحل».

(٦) ط: «بمنه وكرمه».

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النِّعم ، وأصلي وأسلّم على نبيّك المخصوص بجوامع الكَلِم ، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير ، وأعرب عنه فم ، وأستعينك في إكمال ما قصدت اليه من تأليف مختصرٍ في العربية ، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف ، محيطٍ بخلاصة كِتَابَيْ (التسهيل) (١) و (الارتشاف) (٢) ، مع مزيدٍ وافٍ ، فائق الانسجام ، قريب من الأفهام ، وأسألك النفع به على الدوام .

* * *

— (ص) وينحصر [٣] في مقدّمات وسبعة (٣) كتب .

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة ، وأقسامها ، والكلام ، والكَلِم ، والجملة ، والقَوْل ، والإعراب ، والبناء ، والمنصرف وغيره ، والنكرة ، والمعرفة وأقسامها .

والكتاب الأول في العُمَد، وهي المرفوعات ، وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات .

والثالث : في المجرورات ، وما حُمِل عليها من المجزومات ، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة ، وما ضم إليها من بَقِيّة حروف المعاني .

---

(١) تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد لابن مالك ، وقد حققه الدكتور محمد كامل بركات ، ونشرته دار الكاتب العربي .

(٢) ارتشاف الضَّرَب لأبي حيّان الأندلسي . مخطوط ومنه نسخة مصوّرة في معهد إحياء المخطوطات العربيّة من نسخة كتبت سنة ١١١٧ هـ محفوظة بالمكتبة الأحمدية بتونس رقم ٨٩٩ : انظر فهرس المخطوطات المصوّرة ١ : ٣٧٨ .

(٣) أ ، ب : « وسبع كتب » .

والرابع : في العوامـل في هذه الأنواع . وهو الفعل وما ألحق به . وخُتِم باشتغالها (١) عن معمولاتها . وتنازعها فيها .

والخامس : في التوابع لهذه الأنواع ، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار ، والحكاية (٢) . والتسمية ، وضرائر الشعر . وهذه الكتب الخمسة في النحو . والسادس في الأبنية .

والسابع : في تغييرات الكَلِم الإفراديّة كالزيادة والحذف ، والإبدال والنقل ، والإدغام . وختم بما يناسبه من خاتمة الخطّ .

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه ، حذوت فيه حذو كتب الأصول . وفي جعلها سبعةً مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حِبّان) (٣) وغيره : « إن الله وِتْرٌ . يحب الوتر ، أما ترى السمواتِ (٤) سبعاً ، والأيامَ سبعاً ، والطّواف سبعاً (٥) » الحديث.

الكَلِمة وأقسامُها

[الكلام في المقدّمات]

(ص) : الكلمة : قول مفرد مستقل ، وكذا منويٌّ معه على الصحيح . وشرَط قومٌ : كونَهُ حرفين .

(ش) : الكلمة لغةً : تطلق على الجمل المفيدة . قال الله تعالى . : « وكَلِمَةُ الله هي العُلْيَا (٦) » أي : لا إله إلاّ الله . « تعالَوْا إلى كلمة سواء بَيْننا وبَيْنَكُم ألاّ نَعْبُدَ إلاّ الله (٧) » الآية . « كَلاّ إنّها كَلِمةٌ هُوَ قائِلُها (٨) » . إشارة إلى

(١) أ : « بأشغالها » .　　(٢) أ : « والحكايات » .

(٣) أ : « أبي حيان » بالياء ، وهو تحريف .

(٤) أ : « أما ترى خلق الأيام سبعاً ، والطواف سبعاً » .

(٥) رواه عبدالله بن مسعود . والوِتر : بكسر الواو وتفتح .

(٦) التوبة ٤٠ .　　(٧) آل عمران ٦٤ .　　(٨) المؤمنون ١٠٠ .

قوله : « ربِّ ارْجِعُونِ (١) » وما بعده في حديث الصحيحَيْن : « الكلمة الطيّبةُ صدَقة » . و« أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمةُ لبيد :

١ — * ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطِلُ (٢) » *

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ (٣) في اصطلاح النحويين ، ولذا لا يُتعَرّض لذكره في كتبهم بوجه (٤) ، كما قال ابن مالك في « شرح التسهيل (٥) — وإن ذكره في « الألفية (٦) » — فقد قيل : إنه من أمراضها التي لا دواء لها .

[اختلاف النحويين في حدّ الكلمة]

وقد اختلفتْ عباراتهم في حدّ (٧) الكلمة اصطلاحا . وأحسنُ حدودها : « قولٌ مفرد مستقل ، أو منويٌّ معه » .

فخرج بتصدير (٨) الحدّ « بالقول » غيرُه من الدوالّ ، كالخط ، والإشارة .

وبالمفرد : — وهو ما لا يدلّ (٩) جزؤه على جزء معناه — المركّبُ .

وبالمستقل : أبعاض الكلمات الدالّة على معنى ، كحروف المضارعة وياء النسب ، وتاء التأنيث ، وألف ضارب ، فليست بكلمات لعدم استقلالها . ومَن أسقط هذا القيدَ

---

(١) المؤمنون ٩٩ .

(٢) عجزه :

* وكل نعيم لا محالة زائل *

(٣) أ : « باطل » .

(٤) أ : « ولذلك لم يتعرّضوا لذكره في كتبهم كما قاله ابن مالك في التسهيل » .

(٥) لم يكمّل ابن مالك شرح التسهيل فقد وصل فيه إلى باب المصادر وكمّله عليه ولده . انظر البغية ١ : ١٣٤ .

(٦) حيث قال :

* وكِلْمة بها كلامٌ قد يؤم *

وهو مجاز مرسل عند النحويين من إطلاق الجزء على الكل. حاشية الخضري ١ : ١٧ .

(٧) أ : « في حدّها اصطلاحاً » .

(٨) أ : « بتصديري بالقول » .

(٩) أ : « ما يدل جزؤه » من دون لا النافية .

رأي ما جنح إليه الرّضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة (١) لشدة الامتزاج فَجُعِلَ الإعرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

ولم أحتج إلى ما زاده في « التسهيل » من قوله : « دالّ بالوضع (٢) » مُخْرِجاً : المهمل ، لتعبيره « باللفظ (٣) » الشامل لذلك . وذِكري « القول » (٤) الذي يخرجه ، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى ، ولذلك عدلت إليه (٥) .

وما قيل من أنّ ذكر « اللفظ » أَوْلي ، لإطلاق القول على غيره — كالرأي — ممنوع ، لعدم تبادره إلى الأذهان ، إذ هو مجاز .

وعدلْتُ « كاللُّباب (٦) » الى جعل الإفراد صفة « القول » عن جعلهم إياه صفة « المعنى » حيث قالوا — ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان — : وُضِعَ لمعنى مفرد ، لأنه كما قال الرَّضِيّ وغيره : صفته في الحقيقة ، وانما يكون صفة « للمعنى » بتبعيّة اللفظ (٧) ، ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر ، فإنه كلمة ، ومعناه مركب ، وهو : زيد قائم ، مثلاً ، ونحو : ضرب ، فإنه كلمة ، ومعناه مُركّب (٨) من الحدَثِ والزمان .

وقدمت المعرَّف على المعرِّف كصُنْعِ (٩) الجُمْهور ، لأنه الأصل في الإخبار عنه . وعكس صاحب «اللّبّ» (١٠) لتقدم المعرِّف عقلاً ، فقدّم وضعاً .

ومن قال : إن اللاّم في الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق ، والتاء للوحدة فيتناقضان فقدْ سها سهواً ظاهراً ، بل هي للماهيّة والحقيقة .وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقا كزيد،

(١) أ : « مع ما فيها كلمتان صارتا كلمة واحدة » .
ب : « صارتا كلمة واحدة » .
(٢) أ : « ما ذكره في التسهيل دالّ بالوضع » .
(٣) لأن ابن مالك قال في التسهيل : « الكلمة لفظ مستقل » . انظر التسهيل ٣ .
(٤) يقصد تحديده للكلمة في المتن بأنها « قول مفرد » .
(٥) أي إلى التعبير بالقول .
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري كما نصّ على ذلك فيما بعد .
(٧) لأن حدّ الكلمة على رأي ابن الحاجب وأبي حيان : « قول وضع لمعنى مفرد » .
(٨) أ ، ب : « ومعناه الحدث والزمان » . (٩) أ : « لصنع الجمهور » .
(١٠) انظر كشف الظنون ٢ : ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ .

وتقديراً كأحد جزْأي العلم المضاف : كعبد الله ، فإن كُلاًّ منهما كلمة تقديراً ، إذ لا تأتي الإضافة إلاّ في كلمتين ، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً ، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه .

وشَمِلَ « المَنويّ » : المُسْتكِنّ وجوباً ، كأنت في قُمْ ، وجوازاً – كما سيأتي – في مبحث المضمر .

وخرج بقولي : « معه » : ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة ، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم ، لأنه لم يُنْوَ مع اللفظ . وقيّده في « التسهيل بقوله : « كذلك [١] » قال : إشارة [٤] إلى الاستقلال ليَخْرُجَ الإعرابُ المقدّر ، فإنه مَنْوِيّ مع [٢] اللفظ . وليس بكلمة لعدم استقلاله ، وحَذَفْتُهُ لِلْعِلْمِ به [٣] ، لأنه إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته ، ففي المنويّ أوْلى .

ومقابل الصحيح فيه [٤] ما نقله أبو حيان وَغَيرُهُ أنّ صاحب « النهاية » [٥] وهو ابن الخبّاز ، منع تسمية الضمير المستكن اسماً ، قال : لأنه لا يُسَمّى كَلِمَةً .

وذهب قومٌ : إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً ، نَقَلَهُ الإمام فخر الدينَ الرّازي في تفسيرِه ، ومحصولِه ، قال : وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما ، ممّا هو كلمة وليس على حرفين .

[تقسيم الكلمة]

(ص) : فإن دلّت على معنى في نفسها ، ولم تقترن بزمان فاسمٌ . أو اقترنت ففعلٌ . أو في غيرها [٦] بأن احتاجت في إفادة معناها إلى اسم أو فعل أو جملة فحرفٌ

وقال ابن النّحاس : معناه في نفسه .

(ش) : الكلمة إما اسم ، وإمّا فِعْلٌ ، وإمّا حرف ، ولا رابع لها إلاّ ما سيأتي

---

(١) حيث قال : دال بالوضع تحقيقاً أو تقديراً ، أو منويٌّ معه كذلك . التسهيل ٣ .

(٢) أ ، ب : « منوي به اللفظ » . (٣) أ : « وحذفت للعلم لأنه » .

(٤) أي ما كان عكس القول الصحيح .

(٥) هو أحمد بن الحسين بن أحمد الاربلي الموصلي الضرير . انظر البغية ١ : ٣٠٤ .

(٦) ب ، ط : « أو غيرها » .

في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً ، وسمّاه : الخالفة .

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء ، والقسمة العقلية ، فإن الكلمة لا تخلو ، إما أن تدلّ على معنىً في نفسها أوْ لا ، الثاني : الحرف . والأول : إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا ، الثاني : الاسم ، والأول : الفعل . وقد علم بذلك حدّ كُلّ [١] منها ، بأن يقال :

الاسم : ما دلّ على معنى في نفسه ، ولم يقترن بزمان .

والفعل : ما دلّ على معنى في نفسه واقترن .

والحرف : ما دلّ على معنى في غيره

و« في » في المواضيع الثلاثة للسببية ، أي دلت على معنى بسبب نفسه ، لا بانضمام غيره إليه ، وبسبب غيره ، أي انضمامه إليه [٢] ، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره ، من اسم كالباء في : مررت بزيد . أو فعل : كقد قام . أو جملة : كحروف النفي ، والاستفهام ، والشرط .

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به : كَنَعَمْ ، ولا ، وكأن قد [٣] . وأمّا « ذو » و « فوق » ونحوهما — وان لم تذكر إلا بمتعلّقها [٤] — فليس مشروطاً في إفادة معناها ، للقطع بفهم معنى « ذو » — وهو « صاحب » — من لفظه ، وكذا « فوق ».وإنما شرط ، ليتوصّل بها إلى الوصف باسماء الأجناس ، و«بفوق » إلى عُلُوٍّ خاص . وقس على هذا .

وقيل هي للظرفية ، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره ، أي حاصل فيه ، كَمِنْ في نحو : أكلت من الرّغيف ، فإنها تفيد معناها وهو التبعيض في الرغيف ، وهو متعلّقها بخلاف زيد مثلاً .

ومن جعل الضمير المتصل « بنفس » [٥] و« غير » راجعاً للمعنى كابن الحاجب فقد أبعد ، إذ لا معنى لقولنا : « ما دل على معنى » [٦] بسبب نفس المعنى ، أو بسبب غيره ، أو ثابت فيه أو في غيره . أما الأول ، فلأن الشيء لا يدُلّ على معناه

---

(١) أ : « حد كلّ واحد منها » ب : « حد كل منهما » تحريف .

(٢) أ : « بانضمامه إليه » .

(٣) أ : « وكأن ، وقد » تحريف .

(٤) :أ« مما لا تذكر إلاّ بمتعلقها » .

(٥) في قوله في المتن : « معناه في نفسه » .

(٦) أ : « ما دل بسبب نفس ذلك المعنى » .

بسبب عين (١) ذلك المعنى ، وإنما يدلّ عليه بسبب وضعه له ، ودلالة اللفظ عليه .

وأما الثاني ، فلأنّه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه .

والمراد « بالزمان » حيث أطلق المعيّن المُعبّرُ عنه بالماضي ، والحال ، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى (٢) .

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع ، فنحو : مضرب الشَّوْل (٣) اسم ، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان (٤) ، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار ، لأنه — وإن أفهم معنى مقترناً بزمان — لكنه غير معيّن ، وكذا اسم الفاعل والمفعول ، لأنهما ، وإن دلاّ على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة ، وانما وُضِعا لذاتٍ قام بها الفعل ، وكذا أسماء الأفعال. ونحو : نِعْم ، وبئس وعسى ، أفعال لوضعها في الأصل للزمان ، وعرض اتّجرُّدها منه .

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النّحاة .

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس ، فذهب في تعليقه على « المقرّب (٥) » إلى أنه يدل على معنى في نفسه . قال : لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة : فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له ، لأنه لو خوطب بالاسم

---

(١) أ : « بسبب ذلك المعنى » ب : « بسبب غير ذلك المعنى » .

(٢) أ ، ب : « في هذا الفن » .

(٣) أ : « مضروب الشول » ، ط : « مضرب الشمول » وكلاهما تحريف. والشّول : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : التي أتى عليها من حَمْلها أو وَضْعها سبعة أشهر فخفّ لبنها ، وهو جمع على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال ، (اللسان : شول) .

(٤) أي أنه كما قال ابن يعيش في شرح المفصّل ١ : ٢٢ ، ٢٣ : « إن المضرب وضع لزمان الذي يقع فيه الضّراب ، فقولنا : مضرب الشوْل كقولنا : مشتّى ، ومصيف . وقولهم : أتى مضرب الشّوْل ، وانقضى مضرب الشّوْل ، كقولهم : أتّى وقته ، وذهب وقته » .

(٥) المقرّب في النحو لابن عصفور. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٩٩٠ نحو ومنه نسخة أخرى مصوّرة كتبت سنة ٧٢٥هـ بقلم نسخ نفيس رقم ١٦٦ نحو. وقد قام بتحقيقه يعقوب غنيم في أطروحة جامعيّة.

والفعل ، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كـــان كذلك . وإن خوطب به من يفهمه ، فإنه يفهم منه معنىً عملا بفهمه موضوعه [(١)] لغة ، كما إذا خوطب « بهل » مَنْ يفهم أنَّ موضوعها الاستفهام [(٢)] ، وكذا سائر الحروف . قال : والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه [(٣)] مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما ، فالمفهوم منهما في التركيب عين [(٤)] المفهوم منهما في الإفراد . انتهى [(٥)].

[خواصّ الاسم]

(ص) (فالاسم من خواصه نداء ، ونحو : ياليت تنبيهٌ ، وتنوين لا في روى ،

وحرف تعريف، وإسناد اليه . « وتسمع بالمعَيديّ » [٥] على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر . وإضافةٌ ، وجرّ وحرفه ، و « بنام صاحبه » على حذف الموصوف . وعود ضمير ، و « اعدلوا » هو على المصدر المفهوم . ومباشرةُ فعل .

وهو لِعَيْن أو معنى ، اسماً أو وصفاً . ومنه ما سُمِّي به ، أو أريد لفظه كلوّ ، واللّوّ ، «وزعموا مطيّةُ الكذب» ، و«لا حول ولاقوة الا بالله كنزٌ» .

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره ، وعلامات يعرف بها ، وذكر منها هنا تسعة . أحدها : النداء ، وهو : الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى ، أو في اللفظ أيضاً — على ما سيأتي — والمفعولية [(٦)] لا تليق بغير الاسم . فإن أوردَ على ذلك نحو قوله تعالى : « يَا لَيْتَ قَومي يَعْلمون» [(٧)] «ياليْتَنَا نُرَدّ [(٨)] » . « ألا يا اسجدوا [(٩)] » . وحديث البخاريّ : « ياربَّ كاسية في الدنيا عاريةٌ يوم القيامة » حيث دخل فيه « يا » على « رُبّ » وهما حرفان ، وعلى « اسجدوا » وهو فعل . فالجواب أن « يا » في ذلك ونحوه للتنبيه لاللنداء وحرف

---

(١) أ : « بموضوعه » بزيادة الباء .

(٢) أ ، ب « للاستفهام » .

(٣) أ : « من المفهوم حال الإفراد » .

(٤) أ : « غير » .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من ط .

(٦) أ ، ب : « المفعول لا يليق بغير الاسم » .

(٧) يس ٢٦ .

(٨) الأنعام ٢٧ .

(٩) النمل ٢٥ .

التنبيه يدخل على غير الاسم . وقيل : للنداء ، والمنادي محذوف ، أي : يا قوم . وضعّفه ابن مالك في « توضيحه [١] » بأن القائل لذلك قد يكون وحده ، فلا يكون معه منادي ثابتٌ ولا محذوفٌ .

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلاّ النداء نحو : يامَكْرَمان [٢] ، ويا فُلُ ، لأنهما يختصان بالنداء .

الثاني : التنوين – وسيأتي حده ،وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه ، ما عدا الترنّم والغالي اللاحقين لرويّ البيت – وهو : الحرف الذي تُعْزَى له القصيدة – فإنهما لا يختصان به ، كما سيأتي . وإنما اختُصّ الباقي به ، لأن التّمكين فيه [٣] للفرق بين المنصرف ، وغيره ، والتنكيرَ للفرق بين النكرة وغيرها ، والمقابلة [٤] إنما يدخل [٥] جمع المؤنث السالم . والعوض : إنما يدخل المضاف [٦] عوضا من المضاف اليه . ولا حظّ لغير الاسم في الصرف ، ولا التعريف [٧] والتنكير ، ولا الجمع ، ولا الإضافة . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٢ – ألامُ على لَوٍ ولو كنت عالماً بأذناب لَوٍّ لم تَفُتْني أوائله [٨]

حيث أدخل التنوين على « لو » وهو حرف . فالجواب أن « لو » هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظة « لوْ » ولذلك شدد آخرها ، وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة – كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية .

الثالث : حرف التعريف ، إذ لاحظّ لغير الاسم في التعريف ، والتعبير بذلك أحسن من التعبير « بأل » لشموله لها وللاّم على قول من يراها وحدها المعرِّفة ، ولـ « أم » في لغة

(١) التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، حققه الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . نشر دار العروبة .

(٢) قال في اللسان(كرم) : « مما يخص به النداء قولهم : يامكْرَمان ، حكاه الزجاجي ، وقد حكى في غير النداء ، فقيل : رجل مَكْرَمان » .

(٣) ط : « منه » .

(٤) ط : « والمقابل » .

(٥) أ : « تدخل على جمع المؤنث » .

(٦) أ : « يدخل على المضاف » .

(٧) أ : « ولا التنكير والتعريف » .

(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله غير معروف .

طيء ، ولسلامته من ورود أل الموصولة . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « إيَّاكَ واللَّوَّ فإن اللَّوَّ تفتح عمل الشيطان» [١] رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره . فالجواب عنه كما سبق في الكلام على [٢] « لوّ » .

الرابع : الإسناد إليه ، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسمية [٣] التاء من ضَرَبْتُ .

والإسناد : تعليق خبرٍ بمُخْبَرٍ [٤] عنه ، أو طلبٍ بمطلوب [٥] منه ، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبِّرْت به دونه . وسواء الإسناد المعنوي واللفظي ، كما حققه ابن هشام وغيره . وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف ، كقولك : « ضرب» فعل ماض ، «ومن» حرف جر . وردّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف ، لإرادةِ لفظهما ، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء ، « فضرب » هنا مثلا اسم ، مسمّاه ضرب الدّال على الحدث والزمان ، وقد صرّح ابن مالك نفسه (في الكافية) [٦] باسمية ماأخبر عن لفظه حيث قال :

وإن نسبتَ لأداةٍ حكمَا فابنِ أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح «أوسط الأخفش» لمبْرمَان : [٧] إذا قلت : هل حرف استفهام ، فإنما جئت باسم الحرف ، ولم تأت به على موضعه [٨] ، وهذا — مع [٩] ماتقدّم في الكلام على « لو [١٠] » — معنى قولي : « ومنه ماسُمِّيَ به ، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب : « زعموا مطيّةُ الكذب » ، وحديث الصحيحين : « لاحَوْلَ

---

(١) النهاية لابن الجزَري ٤ : ٢٨٠ .
(٢) ب ، ط : « ألام على لو » .
(٣) أ : « إذ به تعرف التاء » .
(٤) أ : « خبر لمخبر » .
(٥) أ : « طلب لمطلوب » .
(٦) الكافية الشافية في النحو والصّرف كتاب منظوم لخّص منه ألفيته ، وقد شرحها ، وسمّى شرحه « الوافية » ، وقد طبع .
(٧) الأوسط في النحو للأخفش أبي الحسن سعيد بن مسعدة .
ومبرمان هو محمد بن عليّ بن إسماعيل ، تلميذ المبرد والزجاج ، توفي سنة ٣٤٥ .
وانظر كشف الظنون ١ : ٢٠١ .
(٨) أ : « ولم تأت بموضوعه » .
(٩) أ : « مع تقدم » .
(١٠) ب ، ط : « ألام على لو » .

ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة (١) ، حيث أسند إلى الجملة الفعلية (٢) في الأول وللاسمية (٣) في الثاني . فالمعنى في الأول : هذا اللفظ مطيّة الكذب ، أي يقدّمه الرجل أمام كلامه ليتوصّل (٤) به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكيّ ، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلدٍ مطيةً ليقضي عليها حاجته . وفي الثاني : هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة ، أي كالكنز في نفاسته (٥) وصيانته عن أعين الناس .

فإن قلت : فما تصنع [٦] بقوله : «تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» ، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل ، (٦) ولم يُرَدْ لفظه ؟ فالجواب من وجهين :

أحدهما : أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع . وهما في تأويل المصدر أي سماعك ، فالإسناد في الحقيقة إليه ، وهو اسم كما هو في قوله تعالى : « وأنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ للتَّقْوَى » . (٧) « وأن تَصُوموا خيرٌ لكم » (٨) . ونظيره في حذف (أن) قوله : (٩)

٣ ـ ألا أيُّهذا اللائمي أحْضُرُ الوغى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدي (١٠)

فيمن رواه برفع (أحضر) فإنه حذف منه أن لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه ، (١١) وإلاّ لزم عطف مفرد على جملة ، وهو ممنوع .

أمّا (١٢) من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها ، والمضمر (١٣) في قوة المذكور والثاني : أنه مما نزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل (١٤)

---

(١) سنن ابن ماجه ٢ : ١٢٥٦ .

(٢) أ : « الجملة اللفظيّة » .

(٣) أ : « والاسميّة » .

(٤) أ : « يتوصل » .

(٥) أ : « في صيانته ونفاسته من أعين الناس » .

(٦) ط : « إلى فعل » .

(٧) البقرة ٢٣٧ .

(٨) البقرة ١٨٤ .

(٩) أ : « قوله » ساقطة .

(١٠) لطرفة بن العبد في معلّقته . وفي ديوانه ٨٢ :

« ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى »

(١١) أ ، ب : « ليصح عطفه » من دون ذكر : « عليه » .

(١٢) أ : « وأمّا » .

(١٣) أ : « والمفرد » .

(١٤) ط : « مدلول للفعل » .

مع الزمان ، فجرّد لأحد مدلوليه كما في قوله :

٤- * فقالوا ماتَشَاءُ ؟ فقلت : ألهو * [١]

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو ، ليكون مفرداً مطابِقاً للمسئول عنه المفرد ، وهو (ما) في ماتشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق ، لأن قوله: ما تشاء[٢]؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقبَلاً فلا يطابق السؤال .

واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللَّهْوَ في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

* إلى الإصباح آثرَ ذي أثير [٣] *

يمنع ذلك [٤] .

الخامس : الإضافة : أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه .

وأما نحو [٥] : « يومَ ينفَعُ الصّادقين [٦] » .فإن الفعل فيه موضع المصدر .

السادس والسابع : الجر وحرفه ، وإنما اختص به ، لأنه إنما دخل الكلام ليعدّيَ الى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدّى بنفسها إليها ، لاقتضائهـا معنى ذلك الحرف ، فامتنع دخولها إلا على اسم [٨] بعد فعل لفظاً أو تقديراً . وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجرّ الذي هو أثره . فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

٥ - والله ما لَيْلي بِنَامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ اللّيانِ جانِبُهْ [٩]

حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق [١٠] . فالجواب أنه على حذف الموصوف ، أي بليلٍ نام صاحبه .

---

(١) لعروة بن الورد العبسي من قصيدة قالها في قصة معروفة ، وتكملة الشاهد :

* إلى الإصباح آثر ذي أثير *

(٢) أ : « تشاء » من دون « ما » .

(٣) أ : « آثر في أثير » .

(٤) « يمنع ذلك » ساقطة من أ .

(٥) « نحو» ساقطة من أ .

(٦) المائدة ١١٩ .

(٧) أ : « وحروفه » وانظر ما سبق في المتن .

(٨) سقطت كلمة « اسم » من أ .

(٩) اللِّيان بالكسر : الملاينة ، وبالفتح مصدر لان بمعنى : اللين . والبيت على كثرة دورانه في كتب النحو لا يعلم قائله .

(١٠) « وباتفاق » الكلمة ساقطة من أ .

الثامن : عود ضمير[(١)] عليه[(٢)] ، وبه استدل [(٣)] على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى : « مهما تأتنا به » [(٤)] . و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل[(٥)] المستكن عليها في نحو : ماأحسن زيداً . و (أل) الموصولة لعوده عليها في قولهم : « قد أفلح المتقي ربه » .

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للتقوى » [(٦)] حيث عاد الضمير إلى [(٧)] فعل الأمر . فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه ، وهو العدل ، لا على الفعل نفسه .

التاسع : مباشرة الفعل ، أي ولاؤه من غير فاصل ، وبذلك استدل على اسمية (كيف) . قال تعالى : [(٨)] « ألم تَرَ كَيْفَ فعَلَ رَبُّك [(٩)] » .

وبه استدلّ الرِّياشي على اسمية (إذا) في قوله : ألقاك إذا خرج زيد [(١٠)] .

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام :

اسم عيْن : وهو مادلّ على الذات بلا قيد ، كزيد ، ورجل .

واسم معنى : وهو مادَلّ على غير الذات بلا قيد : كقيام ، وقعود .

ووصف عين : وهو مادَلّ على قيد في الذات : كقائم وقاعد .

ووصف معنى : وهو مادل على قيد في غير الذات : كجليّ وخفيّ .

وقد يصلح الاسم لهما كبعض المضمرات ، والوصف كنافع وضارّ .

والمراد بالاسم هنا : قسيم الوصف ، لا قسيم الفعل والحرف ، ولا قسيم الكُنْيَةِ واللقب . وبالمعنى : قسيم الذات ، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق ، فإنه أعمّ .

وقولي : « ومنه ما سمي به » الخ فيه لفّ ونشر مرتّب ، فالمثالان الأولان لما سمّى به ، والأخيران لِما أُريدَ لفظُه .

---

(١) ط : « عود الضمير » .

(٢) أ : « إليه » .

(٣) أ : « واستدل به » .

(٤) الأعراف ١٣٢ .

(٥) كلمة : « الفاعل » ساقطة من أ .

(٦) المائدة ٨ .

(٧) أ : « على » .

(٨) أ : « قال الله تعالى » .

(٩) الفيل ١ .

(١٠) كلمة : « زيد » سقطت من أ .

فائدة :

قولهم : « زعموا مطيّة الكذب » لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال ، وذكر بعضهم أنه روى : مظنة الكذب ، بالظاء المعجمة والنون .

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكَلاَعي ، قال : بئس مطية المسلم زعموا ، إنما زعموا مطية الشيطان (١) .

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شُرَيح القاضي قال : « زَعموا كُنْيةُ الكذب » .

* * *

[تقسيم الفعل]

(ص) : والفعل ماضٍ إن دخله تاء فاعل ، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب ، وقبل نون توكيد ، وهو مستقبل ، وقد يُدَلُّ عليه بالخبر وعكسه . ومضارع لمن بدىء بهمزة متكلم فرداً ، أو نونه معظّماً أو جمعاً ، أو تاء مخاطب مطلقاً ، أو غائبة [٧] أو غائبتين ، أو ياء غائبٍ مطلقا ، أو غائبات .

(ش) : الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم : قسمان ، وجعلهم (٢) الأمر مقتطعاً من المضارع . وذكرت مع كل قسم علامته ، لأنه أبلغ في الاختصار .

أحدها : الماضي ، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب ، وبتاء التأنيث الساكنة . وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة ، واستغناء (٣) الأمر بياء المخاطبة ، والاسم والحرف بالتاء المتحرّكة .

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : « وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس) ، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)(٤) . وردّ الأخير بجواز أن يقال : تَبارَكَتْ أسماءُ الله » .

---

(١) أ : « إنها مطيّة الشيطان » .

(٢) ب ، ط : « وجعلوا » . (٣) « واستغناء » ساقطة من أ .

(٤) يعني أن نعم وبئس يقبلان التاء الثانية فقط ، وهي تاء التأنيث ، وأن تبارك تقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل في قولك : تباركت يا رب . وجميع الأفعال الماضية لها صلاحية قبول التاءين جميعاً .

الثاني : الأمر ، وخاصته أن يُفْهِم الطلب ، ويقبل نون التوكيد . فإن أفهمَتْه كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو : صَهْ . أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع .

والأمر مستقبل أبداً ، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل ، أو دوام ما حصل نحو : « يأيها النَّبِيّ اتَّقِ الله (١) » . قال ابن هشام : إلاّ أن يراد به الخبر ، نحو : ارْمِ ولا حَرَج ، فإنه بمعنى رميتَ والحَالة هذه ، والاّ لكان أمراً له بتجديد الرّمي ، وليس كذلك .

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو : « والوَالِداتُ يُرْضِعْنَ (٢) » . « والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ (٣) » كما يدل على الخبر بلفظ الأمر ، نحو ، « فَلْيَمْدُدْ له الرَّحْمَنُ مَدّاً (٤) » أي فيمدُّ .

الثالث : المضارع ، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة : الهمزة ، والنون والتاء ، والياء . والتمييز بها أحسن من التمييز بـ « سوف » وأخواتها للزوم تلك ، وعدم لزوم هذه ، إذ لا تدخل على (أهاء (٥)) و (أهلم (٦)) .

فالهمزة للمتكلم مفرداً ، نحو : أكرم ، والنون له جمعاً ، أو مفرداً معظّماً نفسه نحو : «نحن نَقُصُّ (٧) » .والتاء للمخاطب مطلقا مفرداً كان ، أو مثنى أو مجموعاً ، مذكراً ، أو مؤنثاً ، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا مفرداً أو مثنى (٨) أو مجموعاً ، وللغائبات . واحترز من

---

(١) الأحزاب ١ (٢) البقرة ٢٣٣

(٣) البقرة ٢٢٨ (٤) مريم ٧٥

(٥) هاء بنفسه يهوء هوءاً : رفعها وسما بها إلى المعالي .

(٦) أهلم : بمعنى أقبل . قال المبرد : « بنو تميم يجعلون هَلُمَّ فعلاً صحيحاً ، ويجعلون الهاء زائدة . وقال ابن الأنباري : والحجة لأصحاب هذه اللغة أن أصل : « هلم » التصرف ، فعملوا على الأصل ، ولم يلتفتوا إلى الزيادة ، وإذا قال الرجل للرجل : هلم ، فأراد أن يقول : لا أفْعَل ، قال : لا أهلِمُّ ولا أهَلُمُّ ولا أهَلَمُّ » انظر اللسان : « هلم » .

(٧) يوسف ٣ ، والكهف ١٣ .

(٨) « أو مثنى » ساقطة من ط .

همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك : كأكْرم ، ونرْجَس الدَّواء ، إذا جعل فيه نرجساً ، وتكلّم ، ويرنأ الشّيبَ : خضَّبه باليُـَرنّاء [١] . وهو الحِنّاء .

[زمان مضارع]

(ص) : وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصَّه بأحدهما ، ثم المختار حقيقة في الحال ، وثالثها فيهما .

(ش) : في زمان المضارع [٢] خمسة أقوال :

أحدها : أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه ابن الطّراوة قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود ، فإذا قلت : زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً .

الثاني : أنه لا يكون إلاّ للمستقبل ، وعليه الزّجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً . وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع ، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأي الجمهور وسيبويه ، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما ، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقّف على مُسَوِّغ . وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي ، فإنه مجاز ، لتوقّفِـهِ على مسوّغ [٣] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « باليرناء» ممدوداً ، ويقال أيضاً فيه : « اليرنا » بالقصر ، وفتح الياء ، وضمّها . وأمّا الممدود ، فيقال بضم الياء فقط .

(٢) معنى المضارع : المشابه ، يقال : ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته : إذا صرت مثله ، وأصل المضارعة تقابل السخلين على ضرع الشاة عند الرضاع ، يقال : تضارع السخلان : إذا أخذ كل واحد بحلمة من الضرع ، ثم اتسع فقيل لكل متشابهين متضارعان . فاشتقاقه إذن من الضرع . والمراد أنه ضارع الأسماء : أي شابهها بما في أوّله من الزوائد الأربع ، وهي الهمزة والنون والتاء والياء ، فأعرب لذلك .
انظر هذا البحث في شرح المفصل ٧ : ٦ .

(٣) « لتوقفه على مسوّغ » ساقطة من أ .

الرابع : أنه حقيقة في الحال ، مَجَـاز في الاستقبال . وعليه الفـارسيّ و ابن أبي رُكب (١) . وهو المختار عندي ، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال ، ولا تدخُل العلامة إلاّ على الفروع (٢) ، كعلامات التثنية والجمع ، والتأنيث.

الخامس: عكسُه ، وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنْتظَراً ، ثم حالاً ، ثم ماضياً ، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال .

ورُدّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال .

[حالات المضارع]

(ص) : ويرجّح الحال مجرّداً . ويتعين بـ (الآن) ونحوه ، و (ليس) و (ما) ، و (إن) ، و (لام الابتداء) عند الأكثر .

والاستقبال بظرفه ، وإسناده لمتوقّع ، وكونه طلباً ، أو وعداً ، ومع توكيد ، وترجٍّ ، ومجازاة ، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً ، ولـ (لِلسّهيلي) في (أنْ) و(لو) مصدريّة ، وحرف تنفيس ، لا (لام قسم) ، و (لا) نافية في الأصح .

وينصرف للمضيْ بـ (لمْ) و (لمّا) ، وقيل : كان ماضياً فغيّرت صيغته ، و (لو) للشّرط ، و (إذ) ، و (ربمّا) ، و (قد) للتقليل ، وكونه خبر باب (كان)

---

(١) هو إسماعيل بن مسعود بن عبدالله بن مسعود الخشني الجيّاني ، أبو الطاهر كما في البغية .

(٢) وقف السيوطي على هذه الفائدة من نص نقله الشيخ بهاء الدين في «التعليقة» قال : وجدت ذلك بخط غالي بن عثمان بن جنيّ عن أبيه قال : بدليل أنك تقول في المذكر : قائم . وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأت للمذكّر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا تحتاج إلى العلامة . وإن أردت التعريف أدخلت العلامة من الفرع الذي هو التعريف ، فقلت : الرجل .

ويعلّق السيوطي على هذه الفائدة بقوله : « وانظر إلى الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جني نقلها عن أبيه ، ولم تسطر في كتاب ، فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذي أغار على تصانيفي التي أقمت في تتبعها سنين ... » انظر الأشباه والنظائر ١ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

قيل : و (لمّا) الجوابيّة ، وما عطف عليه [١] ، أو عطف على حال ، أو مستقبل ، أو ماض فكهو .

(ش) : للمضارع أربع حالات :

أحدها : أن يترّجّح فيه الحال ، وذلك [٢] إذا كان مجرّداً . لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي [٨] والمستقبل صيغة تخصّه ، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن ، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة . وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً [٣] للأقرب ، والأبعد ، فالأقرب أحقّ به ، والحال أقرب من المستقبل .

الثاني : أن يتعيّن فيه الحال ، وذلك إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناه كـ (الحين) ، و (الساعة) و (آنفاً) ، أو نَفْي بـ (ليس) ، أو (ما) [٤] أو (إنْ) ، لأنها موضوعة لنفي الحال ، أو دخل عليه (لام الابتداء) .

هذا قول الأكثر [٥] في الجميع . وزعم بعضهم : أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن) ، ونحوه مُسْتَقْبَلاً . لاقتران ذلك بالأمر ، وهو لازم الاستقبال ، نحو : « فالآنَ باشِرُوهُنَّ [٦] » . وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ . وإنما تخلُص للحال إذا استعملت على حقيقتها .

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلّة .

قال حسّان :

٦- * وليس يكُونُ - الدّهرَ - ما دام يَذْبُلُ [٧] *

وقال تعالى : « قل ما يكونُ لي أنْ أُبدِّلَهُ مِنْ تِلْقاءِ نَفْسي إنْ أتّبِع إلا

(١) « عليه » ساقطة من ب .
(٢) أ : « وذاك » .
(٣) أ : « إذا كان لفظاً صالحاً » .
(٤) « أوما » ساقطة من أ .
(٥) أ : « هذا قول الأكثرين » .
(٦) البقرة ١٨٧ .
(٧) صدره :

* فما مثلُهُ فيهم ولا كان قبله *

ما يُوحَى إليَّ » (١) . وأجيب بأن الكلام (٢) إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظيّة ، أو معنويّة .

وزعم ابن أبي الربيع (٣) و ابن مالك : أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً ، نحو : « وإنّ ربّك (٤) لَيحكُمُ بينهم يَوْمَ القيامة (٥) » . « إنِّي لَيَحْزُنُنِي أن تَذْهَبُوا بِهِ (٦) » . فـ (يحزن) مستقبل لإسناده الى متوقّع (٧) .

وقال أبو عليّ : لا توجد إلاّ مع الحال ، وهذه حكاية حال ، يعني : الآية الأولى . وأوّل بعضهم الثانية على حذف مضاف ، تقديره : نِيتّكُمْ ، أو قَصْدُكُمْ (٨) أن تذهبوا به .

الثالث : أن يتعيّن فيه الاستقبال ، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً له ، أو مضافاً إليه نحو : أزورك إذا تزورني . فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا) ، وإضافة (إذا) إلى الثاني . أو أسند إلى متوقّع كقوله :

٧ ــ يَهُولُكَ أن تموتَ وأنتَ مُلْغٍ   لما فيه النّجاةُ من العَذَابِ (٩)

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود . وهو محال . أو اقتضى

---

(١) يونس ١٥ .

(٢) يريد أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال يكون للحال .

(٣) عبدالله بن أحمد القرشي الأموي . إمام أهل النحو في زمانه . توفي سنة ٦٨٨ .

(٤) أ : « إن ربك » من دون واو . وهو وجه جائز في الاقتباس . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٥) النحل ١٢٤ .

(٦) يوسف ١٣ .

(٧) يوضح ابن هشام رأي ابن مالك فيقول : « إن الذهاب كان مستقبلاً ، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره . المغني ١ : ٢٥١ .

(٨) هذا تقدير أبي حيان كما في المغني ، ونقده ابن هشام بقوله : « وتقدير أبي حيان : قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ، لأن « أن تذهبوا » على تقديره منصوب » ، انظر المغني ١ : ٢٥١ .

(٩) والمعنى : يهولك موتك ، والحال أنك ملغ لما ينجيك من عذاب الله من الطاعة ، وأعمال الخير . وليس للبيت قائل معروف .

طلباً نحو : « وَالْوالِدَاتُ يُرْضِعْنَ (١) » . « لِيُنْفِقْ ذو سَعَةٍ » (٢) . « ربَّنا لا تُؤَاخِذْنَا » (٣) .

أو وعداً نحو : « يُعذِّبُ مَنْ يشاءُ ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ » (٤) .

أو صحب أداة توكيد كالنّونَيْن (٥) ، لأنه إنما يليق بما لم يحصل (٦) . أو أداة ترجٍّ نحو : « لعلّي أَبلُغُ الأَسْبَابَ (٧) » .

أو أداة مجازاة جازمة أم لا ؟ نحو : « إنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُم (٨) » . كيف تصنعُ أصنعُ (٩) .

أو حرف (١٠) نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله : لا يتعيّن بشيء من حروف النصب ، وللسّهيلي (١١) في قوله : لا يتعيّن بـ (أنْ) أو (لو) المصدريّة (١٢) . نحو : «يودّ أَحدُهُم لو يعمّر أَلْفَ سنة(١٣) » بخلاف (لو) (١٤) الشرطيّة ، فإنها تَصَرِفُه للمضيّ — كما سيأتي — أو حرف تنفيس ، وهو : السين ، وسوف ، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال .

قيل : أو (لام) القسم ، أو (لا) النّافية ، وعليه في الأولى الجزُولي وجماعة

---

(١) البقرة : ٢٣٣ .

(٢) الطلاق ٧ .

(٣) البقرة ٢٨٦ .

(٤) المائدة ٤٠ .

(٥) أي النون الثقيلة والخفيفة .

(٦) أ : « لأنه لا يليق بما لا يحصل » .

(٧) غافر ٣٦ .

(٨) النساء ١٣٣ .

(٩) كيف ، إذا كانت أداة شرط تقتضي فعلين مُتَّفِقَيْ اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو : كيف تصنعُ أصنعُ .

(١٠) «حرف» ساقطة من أ .

(١١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش بن سعدون ، السهيلي الخثعمي الأندلسي .توفي ٥٨١ .

(١٢) إذا كانت « لو » مصدرية ، فإنها تكون بمنزلة « أن » إلاّ أنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد «ودّ» كقوله تعالى : « ودّوا لو تدهن » آية ٩ من سورة القلم أو « يودّ » كقوله تعالى : « يودّ أحدهم لو يعمّر » .

(١٣) البقرة ٩٦ . و « ألف سنة » سقطت من ب ، ط .

(١٤) « لو » ساقطة من أ ، ب .

لأنها في معنى التوكيد ، وفي الثانية معظم المتأخرين .

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش و المبرّد [وهو] [١] بقــاؤه على الاحتمال معهما ، فقد دخلت على الحال في قوله : « ولا أقولُ لكُمْ عندي خزائنُ الله »[٢].

الرابع : أن ينصرف معناه إلى المضيّ ، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا) .

وذهب الجُزُولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً ، فغيرّت صيغته . ونسب إلى سيبويه . ووجهه : أنّ المحافظة على المعنى أوْلى من المحافظة على اللفظ . ورُدّ بأنه لا نظير له . ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو) [٣] إذ المعهود للحروف قلب المعاني ، لاقلب الألفاظ .

ولم أقيّد (لمّا) بالجازمة للاستغناء عنه ، إذ لايدخل على المضارع سواها .

أو (لو) الشرطيّة نحو : « ولَوْ يُؤاخِذُ اللهُ النّاسَ » [٤] .

أو (إذْ) نحو : « وإذْ تقولُ للّذي أنعَمَ الله عليْهِ » [٥] أي قلت .

أو (رُبّما) نحو : .

٨ — ربّما تكره النفوس من الأمــــر لهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقالِ [٦]

أو (قد) التقْليليّة ، نحو :

٩ — • قد أترك القِرْنَ مُصْفَرّاً أناملُه [٧] •

---

(١) التكملة من ب . (٢) هود ٣١ .

(٣) المضارع الواقع بعد « لو » يراد به المضيّ من ذلك قوله تعالى : « ولو ترى إذ وقفوا على النار » الأنعام ٢٧ وقوله تعالى : « أن لو نشاء أصبناهم » الأعراف ١٠٠ وقول كعب :

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

انظر المغنى ١ : ٢٩٢ .

(٤) النحل ٦١ ، فاطر ٤٥ ، وقد سقطت كلمة « الناس » من أ . (٥) الأحزاب ٣٧ .

(٦) من شواهد سيبويه . وهو منسوب إلى أميّة بن أبي الصلت .

(٧) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ٧١ ، وعجزه :

• كأن أثوابه مجت بفرصاد •

وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر .

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل [١] .

أو كان خبراً لباب (كان) [٢] نحو : كان زيد يقوم .

قال ابن عصفور : أو صحب (لمّا) الجوابيّة نحو : لما يقوم زيد قام عمرو .

وقال أبو حيّان : ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السّماع ، أي في جواز [٣] وقوع المضارع بعدها ، [٤] إذ المعروف أنها لاتدخل إلا على ماضى اللفظ والمعنى كما سيأتي .

وما عطف على حال ، أو مستقبل ، أوماض ، أو عطف عليه ذلك فهو مثله ، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو « ألم تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ من السَّماء ماء فَتُصْبِحُ الأَرْضُ [٥] » أي ، فأصبحت الأرض . [٩]

١٠ــ ولقد أَمُرُّ على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ : لايَعْنيني [٦]

أي : مررت .

قال أبو حيّان : ومن القرائن المخلِّصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو : جاء زيد يضحك .

[حالات الماضي]

(ص) : والماضي للحال بالإنشاء ، والاستقبال بطلب ، ووعْد ، وعطف على مستقبل ، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم .

ويحتمله [٧] والمُضِيّ بعد همزة التسوية . فإن كانت (لم) بعد أم تعيّن المُضِيّ .

---

(١) أ : « لم تكن تعليليّة » . (٢) ط : « أو كان خبر باب كان » .

(٣) : « جواز » ساقطة من أ .

(٤) لأن « لما » في هذه الحالة تختص بالماضي ، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو : لما جاءني أكرمته . ويقال فيها : حرف وجود لوجود . وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب . المغنى ١ : ٣١٠ .

(٥) الحج ٦٣ .

(٦) البيت لرجل من بني سلول يصف نفسه بالحلم والوقار .

(٧) : « ويحتمله » ساقطة من أ ، وهي ضروريّة كما في الشرح .

وتحضيض ، وكلّما . . وحيث . وواقعاً صلة ، أو صفة نكرة عامّة . وأنكر أبو حيّان هذا القسم .

(ش) للماضي أربع حالات أيضاً :

أحدها : أن يتعيّن معناه للمضيّ ، وهو الغالب .

الثاني : أن ينصرف إلى الحال ، وذلك إذا قصد به الإنشاء ، كبعت ، واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود ، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود .

الثالث : أن ينْصرِف إلى الاستقبال ، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو : غفر الله لك ، وعزمت عليك إلاّ فعلت ، أو لمّا فعلت ، أو وعداً نحو : « إنا أَعْطيناك الكَوْثَر[1] » ، أو عطف على ما علم استقباله نحو : «يَقْدُمُ قَوْمَهُ يوم القيامة فأَوْرَدَهُمُ النّار [2]» . « ويوم يُنْفَخُ في الصُّور فَفَزِع [3] » ، أو نفي بـ (لا) ، أو (إن) بعد قسم نحو : « ولَئِنْ زالتا إن أَمْسكَهُمَا مِن أحد من بَعْدِه [4] » أي : مايمسكهما .

١١ — * رِدُوا فواللهِ لاذُدْناكُمُ أبداً [5] *

الرابع : أن يحتمل الاستقبال والمضيّ ، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو : سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ ، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود ، أو ما يكون من ذلك .

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا ؟ نحو : سواء عليّ أيّ وقتٍ جئتني . فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين[6] المُضِيّ نحو «سواءٌ عَليهم أأَنْذَرتَهُم أم لم تُنْذِرْهم [7] » ، لأن الثاني ماضٍ معنىً ، فوجب مضيّ الأول ، لأنه معادل له . أو وقع بعد أداة تحضيض نحو : هلاّ فعلت ، إن أردت المُضِيّ فهو توبيخ نحو : «فلَوْلا كان

---

(١) الكوثر ١ . (٢) هود ٩٨ .

(٣) النمل ٨٧ . (٤) فاطر ٤١ .

(٥) أ : « روا » وهو تحريف ، وعجزه :

* ما دام في مائنا وِرْدٌ لورّاد *

ذدناكم : كففناكم ، وهو بالذال ، لا بالزاي كما ورد في النسخ الثلاث .

(٦) أ : « ويتعين » . (٧) البقرة ٦ .

من القُرونِ مِنْ قَبْلِكم أولُو بَقِيّة[١] »، أو الاستقبال فهو أمر به نحو «فلولا نَفَرَ[٢] » أي : لينفر . أو بعد (كلّما) فالمضيّ : نحو « كلّما جاء أُمّةً رسولُها كذّبوه [٣] » والاستقبال : نحو : « كُلّما نَضِجَتْ جُلُودُهم بدّلْناهم [٤] » .

أو بعد (حيث) فالمضيّ نحو : « فأتُوهُنّ من حَيْثُ أَمَرَكُمُ الله [٥] » .والاستقبال نحو « وَمِنْ حيثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ [٦] » .

أو وقع صلةفالمضيّ نحو : « الّذِين قال لهُمُ النّاسُ [٧] » . والاستقبال : نحو : « إلاّ الّذِين تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِم [٨] » .

وقد اجتمعا في قوله :

١٢-وإنّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضى من الأَمْرِ واستيجابَ ما كان في غَدِ [٩]

أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمُضِيّ نحو :

١٣- رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلك اليو م [١٠] ....

---

(١) هود ١١٦ . (٢) التوبة ١٢٢ .
(٣) المؤمنون ٤٤ . (٤) النساء ٥٦ .
(٥) البقرة ٢٢٢ . (٦) البقرة ١٤٩ .
(٧) آل عمران ١٧٣ . (٨) المائدة ٣٤ .
(٩) للطرماح في ديوانه ١٤٦ ،وأمالي ابن الشجري ١ : ٤٥ ، ٣٠٤ ، ٢ : ١٧٦ .
وفي أ ، ط : « بذكر ما مضى » ب : « تذكر ما مضى » والصواب ما أثبتنا .
ويروى : « من البر » ، و « من الود » ، و « من الأمس » . وما كان في غد : أى ما سيكون .
وقد سقط هذا الشاهد من الدرر .
(١٠) الأعشى في ديوانه ١٧٠ . والبيت بتمامه :
رب رفد هرقته ذلك اليو م ، وأسرى من معشر أقتال
وفي رواية أخرى : « أقيال » بالياء جمع : قَيْل ، وهو المِلكُ مطلقاً ، وقيل : الملك من ملوك حمير .
أمّا رواية : « أقتال » : فهو جمع قتْل ، وله معنيان، أحدهما : العدو المقاتل ، والثاني : الشبيه والنظير . وفي أ : « نحو قد هرقته »، وهو تحريف .

والاستقبال كحديث : « نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها [١] » أي يسمع ، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه .

وأنكر أبو حيّان هذا القسم الرابع بِصُوَره كلها ، فقال بعد أن ساقها : وهذه المثل [٢] في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك .

والذي نذهب [٣] إليه الحمل على المضيّ ، لإبقاء اللفظ على موضوعه [٤] . وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به [٥] من خارج . ووافقه المراديّ [٦] .

* * *

(ص) وليس أصلاً للأفعال [٧] ، والباقي فرع . والأمر مقتطع [٨] من المضارع على الأصحّ .

(ش): فيه مسألتان :

الأولى : [٩] ذهب بعضهم : إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي ، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر [١٠] باعتلاله ، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد ، والأمر منه بعد طرحها . والجمهور على أن الثلاثة أصول .

الثانية : ذهب الكوفيّون إلى أن أصول الفعل : الماضي والمضارع فقط ، وأن الأمر مقتطع [١١] من المضارع ، إذ أصل : (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب . ولما كان أمر

---

(١) النهاية لابن الجزري ٥ : ٧١ .

(٢) مُثُل : جمع مثال ، ويجمع المثال على أمثلة أيضاً .

(٣) أ : « يذهب إليه » .

(٤) ط : « موضعه » .

(٥) أ : « كما مثل به » .

(٦) الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المراديّ ، ويعرف بابن أم قاسم ، وهي جدته أم أبيه ، وكانت تلقب بالشيخة ، فكانت شهرته تابعة لشهرتها وهو من شرّاح الألفيّة ومن أهم كتبه : الجنى الدّاني في حروف المعاني . وتوفي سنة ٧٤٩ .

(٧) أ ، ب : « وليس أصل الأفعال » .

(٨) ط : « والأمر مقتطعاً » .

(٩) أ : « أحدهما » تحريف .

(١٠) لاعتلال الأمر والمضارع .

(١١) أ : « وأن الأمر مقتطعاً » تحريف .

المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها مع [١] حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب . والبصريون على أنه أصل برأسه ، وما ذكر في أصله فممنوع [٢] .

[أقسام الحرف]

(ص) : والحرف لا علامة له ، فإن اختص باسم أو فعل عمل ، وإلاّ فــلا . ويستثنى من الأول (هل) التي في حيّزها فعل . ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات .

(ش) : الحرف لا علامة له وجوديّة ، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل .

وهو [١٠] ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به ، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل .

وقيّد أبو حيان الأول بألاّ يتنزّل منه منزلة الجزء ، فإن تنزل كـ (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل .

وممّا خرج عن هذا الأصل (هل [٣]) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به ، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه– كما سيأتي– في باب الاشتغال حيث رجحّ النصب بعدها ومع ذلك لاتعمل ، لأن هذا الاختصاص عرَضِيّ لايلزم .

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات ، فانها لا تختصّ ، ومع ذلك تعمل ، لأنّ لها شبهاً بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال ، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها .

* * *

---

(١) ط : « فحذفوها فيه » .

(٢) انظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في المسألة الثانية والسبعين من كتاب : الإنصاف .

(٣) أدوات الاستفهام يختص جميعها بالفعل إذا رأته في حيّزها ما عدا الهمزة ، فإنها تدخل على الاسم ، وإن كان الفعل في حيّزها ، لكن الغالب دخولها على الفعل ، وإنما لم تختص كأخواتها لأنها أم الباب ، وهم يتوسّعون في الأمّهات. انظر حاشية الصبان ٢ : ٧٣ .

(ص) : وليس منه عسى ، وليس ، وكان وأخواتها على الصحيح .

(ش) : المشهور مذهب الجمهور : أن المذكورات أفعال ، لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها .

وذهب ابن السّراج إلى حرفيّة (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما [١] ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شُقَيْر [٢] . وردّ بأن ذلك لايصلح دليلاً للحرفيّة مع قيام دليل الفعلية .

وذهب الزّجاجيّ إلى أن (كان) وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل) : الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير ، وفي (كان) غريب .

قال ابن الحاجّ [٣] في النقد : حكى العَبْدي [٤] في (شرح الإيضاح) : أن المبرّد قال : إنّ (كان) حرف . قال العبدي : وهذا أطرف[٥] من قول من قال : إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحاجّ : هو ، وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً إلاّ أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لاتدلّ على حدث ، بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه .

---

(١) ط : « تصرفها » صوابه في أ ، ب .

(٢) أحمد بن الحسن بن العباس بن المفرج بن شقير النحوي الشقيري ، بغدادي في طبقة ابن السّراج . ألّف مختصراً في النحو . المذكر والمؤنث . المقصور والممدود .
قال السيوطي : « ورأيت في طبقات ابن مسعر أن الكتاب الذي ينسب للخليل ، ويسمّى : «المحلى» له . مات ٣١٧ .

(٣) أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي ، أبو العباس الإشبيلي يعرف بابن الحاجّ ، قرأ على على الشلَوْبين . له على كتاب سيبويه إملاء ، وله مختصر «خصائص» ابن جني ، ومصنف في حكم السماع ، وله حواش على « سر الصناعة » ، وعلى « الإيضاح » ونقود على الصحّاح ، وإيرادات على « المقرب » توفي سنة ٦٤٧ .

(٤) أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي . قال ياقوت : كان نحوياً لغوياً له : شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ توفي سنة ٤٠٦ . معجم الأدباء ٢ : ٢٣٦ .

(٥) أ : « وهذا طرف » .

الكلام وأقسامه

(ص) : والكلام قول مفيد ، وهو : مايحسن سكوت المتكلّم عليه . وقيل : السّامع وقيل : هما .

والأصحّ : اشتراط القصد ، وإفادة ما يجهل ، لا اتحاد الناطق

وأشكل تصوير خلافه .

(ش) : الكلام يطلق لغة على الخطّ ، والإشارة ، وما يفهم من حال الشيء .

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز ، وعلى التكليم (١) الذي هو المصدر . وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة (٢) . وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها ، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد . وهل هو حقيقة فيهما ، أو في الأول فقط ، أو الثاني فقط ؟ ثلاثة مذاهب للنحويين — وعلى الكلمة الواحدة (٣) كما في (الصّحاح) (٤) .

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها : أنه قول مفيد . فخرج بـ (القول) الخمسة الأُوَل المذكورة . و (المفيد) الكلمة ، وبعض المرُكّبات وهو الذي لا يفيد .

والمراد بـ (المفيد) ما يُفْهِم معنىً يَحْسُن السكوت عليه . وهل المراد سكوت المتكلّم أو السامع ، أو هما؟ . أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التّكلّم ،فكما أنالتّكلُّم صفة المتكلمّ كذلك السكوت صفته أيضاً .

والمراد بـ(حُسْن السُّكُوت عليه) : ألاّ يكون محتاجاً في إفادته للسامع (٥) كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، (٦) فلا يضرّه (٧) احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها

---

(١) أي ، ويطلق على التكليم مصدر كلّم.

(٢) قال الخضري : « ويطلق حقيقة على الحدث ، وهو التكلّم كقوله :

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية ... يشفيك ؟ قلت : صحيح ذاك لو كانا

(٣) في الصحاح : الكلام جنس يقع على القليل والكثير .

(٤) لأنه في هذه الحالة — على رأي ابن مالك — لا يفيد، حيث استفاد السامع مضمونه في المرّة الأولى .

(٥) أ : « السامع » .

(٦) أ : « كاحتياج المحكوم عليه للمحكوم به » . (٧) أ : « فلا يضرّ » .

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك فلا يسمّى نحو : السماء فوق الأرض ، والنّار حارة ، وتكلّم رجل — كلاماً .

والثاني : لا . وصحّحه أبو حيّان . قال : وإلاّ كان الشيء الواحد كلاماً ، وغير كلام إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً . ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدىء [(١)] به فيصح أن يقال : زيد قائم ، كما أن النار حارة بلا خلاف . ذكره أبو حيّان في (تذكرته) [(٢)] .

وهل يشترط في الكلام القصد ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، وجزم به ابن مالك ، وخلائق ، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي — كلاماً ، وعلى هذا يزاد في الحد : (مقصود) [(٣)] .

والثاني : لا ، وصححه أبو حيّان .

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق ؟ قولان :

أحدهما : نعم ، فلو اصْطَلَح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً [(٤)] ، والآخر [(٥)] فاعلاً . أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسَمّ ذلك كلاماً . وعُلّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلاّ واحداً [(٦)] . وعلى هذا يزاد في الحد : (من ناطق واحد) .

---

(١) ط : « ما إذا ابتدأ به » وذلك لأن الابتداء يقصد منه الإفادة . أمّا في غير الابتداء فيستوي فيه المعلوم ضرورة كالنار حارّة ، وما ليس كذلك مثل : زيد قائم .
على أن الصبّان يرجح رأي أبي حيان ، لأن المراد بإفادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالتُه على النسبة الإيجابيّة أو السلبيّة ، سواء كانت حاصلة عند السّامع قَبْلُ أوْلا ؟ قصد بها المتكلّم الكلام أوْلا ؟ طابق كلامه الواقع أوْلا ؟ انظر حاشية الصبان ١ : ٢١ .

(٢) التذكرة من الكتب المفقودة ، وقد وصفه أبو حيان بأنه كتاب كبير فقال في البحر ١ : ٢٨٨ ، ٢ : ٤٤٨ : « كتابنا الكبير الذي سمّيناه بالتذكرة » .
وانظر أيضاً فوات الوفيات ٢ : ٥٦١ ، والبدر الطالع ٢ : ٢٨٩ ، وفي خزانة الأدب للبغدادي ٢ : ٣٦٦ نحو خمسين نقلاً عنه ، وذكر البغدادي أنه اطلع على نسخة بخط أبي حيان نفسه .

(٣) أي قول مفيد مقصود .

(٤) في أ : « على أن أحدهما يذكر فعلاً » .

(٥) أ : « والثاني » .

(٦) أ : « إلا واحد » وهو تحريف .

والثاني : لا [١] ، وصححه ابن مالك و أبوحيّان . كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً .

وقال ابن أم قاسم [٢] صدور الكلام من ناطقين لا يتصوّر [١١] لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى فكأنها مقدّرة في كلامه . وهذا معنى قولي : « وأشكل تصوير خلافه [٣] » .

(تنبيه) :

تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه .

وقد بالغ الخفاجي في إنكار ذلك عليهم ، فقال في كتابه (سِرّ الفصاحة) : الكلام عندنا ما انتَظَم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة ، إذا وقع مِمّن تَصِحُّ منه أو من قبيله الإفادةُ .

قال : وإنما شرطنا الانتظام ، لأنه لو أتي بحرف ، ومضى زمان وأتي بحرف ، لم يصحّ وصفُ فعله بأنه كلام .

وذكرنا الحروف المعقولة ، لأن أصوات بعض الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف ، لكنها لا تتميّز تميّزها .

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة ، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطّيور كلاماً .

وقولنا : (القبيل) دون الشخص ، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإنْ لَمْ تصحّ منه الفائدة وهو بحاله ، لكنها تصح من قبيله ، وليس كذلك الطائر . ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو ، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل ، ومستعمل .

فالمهمل [٤] : ما لم يُوضَعْ لشيء من المعاني . والمستعمل : هو الموضوع لمعنىً له فائدة . فلو كان الكلام هو المفيد عندهم ، وما لم يفد ليس بكلام — لم يكونوا قسموه [٥] على قسمين ، بل كان يجب أن يسلُبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً .

---

(١) أ ، ب : « والثاني ، وصححه ابن مالك وأبو حيان : لا » .

(٢) في النسخ الثلاث «ابن قاسم». وقد تقدمت ترجمته ص ٢٦ . (٣) أ : «وأشكل في تصوير خلافه» .

(٤) ب ، ط : « والمهمل » . (٥) ب ، ط : « قَسموا » .

على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة [١] ، وليس لها تأثير في كونه كلاماً ، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً .

وقد تصدّى أبو طالب العبدى [٢] في (شرح الإيضاح) لِنَصْرِ مذهب النحويين في ذلك . وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد ما تقلّ فائدته : هذا ليس بكلام ، وبقول سيبويه : إن الكلام إنما يقع على الجمل ، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه . وذلك المصدر — وهو التكليم — موضوع للمبالغة والتكثير ، لأن [٣] فعله : (كلّم) دالّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه ، وجب أن يراد به التكثير ، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة .

قال : ولا حجّة له في ذلك ، وأمّا قولهم لقليل الفائدة : ليس بكلام ، فمن باب المجاز والمبالغة ، كقولك للبليد : ليس بإنسان .

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة ، لأن الخصم قال : نعم ، يمكن أن يقال : إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا [٤] الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفِدْ ، لأن ذلك على سبيل التحقيق ، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ (ضرب) أفعالاً [٥] . ولو عَدَلْنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث . اهـ.

وقال ابن جِنّي في الخصائص : فإن قيل : لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه ، وعلى الجملة التّامة دون غيرها ؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرّد السّماع ؟ قيل : لا ، بل الاشتقاق قضى به دون مجرّد السماع ، لأن الكلام مأخوذ من الكَلْم ، وهو الجرْح والتأثير . وإنما يحصل التأثير بالتامّ المفهوم دون غيره. قال : ومِمّا يُؤْنِسُك بذلك أنّ العرب لمّا أرادت الآحاد من ذلك خصّته باسم له ، لا يقع إلا على الواحد ، وهو قولهم : كلمة ، ثم قال في آخر كلامه :

---

(١) أ ، ب : « إنما يقبل بالمواضعة » .

(٢) في النسخ الثلاث : « العبيدي ». وانظر ما سبق في ص ٢٨ .

(٣) أ : « لأنه » . (٤) أ : « على أن يسموا » .

(٥) أ : « كتضرب أفعال » وهو تحريف .

١٤ ــ • ولكلِّ قومٍ سُنَّةٌ وإمامُها[١] •

[الإسناد]

(ص) : ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طلْحة ، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسيّ ولا فعل وحرف خلافاً للشَّلَوْبين [٢] ، بل في اسمين ، واسم وفعل .

(ش) : الضّمير عائد إلى الكلام[٣] ، أو إلى الإفادة .

والحاصل : أنّ الكلام لا يتأتي إلا من اسمين ، أو من [٤] اسم وفعل . فلا يتأتّى من فعلين ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا فعل وحرف . ولا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد[٥] ، وهو لا بد له من طَرَفَيْن : مسند ، ومسند إليه .

والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه . والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه . والحرف لا يصلح لأحدهما .

فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً ، والآخر مسنداً إليه .

وكذلك الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسنداً ، والاسم مُسْنَداً إليه .

والفعلان ، والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما .

والاسم مع الحرف ، إما أن يفقد منه المسند ، أو المسند إليه .

والحرفان لا مسند إليه فيهما ، ولا مسند[٦] .

والكلمة لا إسناد فيها بالكُلّيّة [٧] ، وزعم ابن طلحة[٨] : أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ، كـ (نعم) ، و (لا) في الجواب .

ورُدّ بأن [١٢] الكلام هو الجملة المقدرة بعدها .

---

(١) شطر بيت للبيد في معلّقته ، وصدره :

• من معشر سنت لهم آباؤهم •

وقد سقطت كلمة : « وإمامها » من أ ، والنص منقول بتلخيص وتصرّف من الخصائص ١ : ٢١ .

(٢) ب ، ط : « خلافاً لشذوذ » تحريف .

(٣) يعني سضمير المستتر في قوله : « ولا يمكن » .

(٤) « من » ساقطة من أ .

(٥) : أ « لا تحصل إلا بالإسناد » .

(٦) : « ولا مسند » ساقطة من أ .

(٧) : « بالكلية » ساقطة من ط .

(٨) محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي ، كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة ، توفي بأشبيلية سنة ٦١٨ .

وزعم أبو علي الفارسيّ : أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو : يا زيد . وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو (أدعو) أو (أنادي)[(١)] .

وزعم بعضهم : أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو : ما قام ، بناءً على أن الضمير المستتر لا يُعَدّ كلمة[(٢)] .

[تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء]

(ص) : وهو خبرٌ إن احتمل الصّدق والكذب ، وإلا فإنشاء ، والأصح انحصاره فيهما .

(ش) : اختلف الناس في أقسام الكلام :

فالحذّاق من النحاة وغيرهم ، وأهل البيان قاطبة ، على انحصاره في الخبر والإنشاء . وقال كثيرون : أقسامه ثلاثة : خبر ، وطلب ، وإنشاء .

قالوا : لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أوْلا : الأول : الخبر ، والثاني إن اقترن معناه بلفظه فهو الإنشاء ، وإن لم يقترن بل تأخّر عنه فهو الطّلب .

والمحقّقون على دخول الطلب في الإنشاء ، وأن معنى (اضرب) مثلاً . وهو طَلَبُ الضّرْبِ مقترنٌ بلفظه ، وأما الضّرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلّق الطّلب ، لا نفسه

وقال قُطْرُب : أقسام الكلام أربعة : خبر ، واستخبار – وهو الاستفهام – وطلب ، ونداء. فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب .

وضعّف بأن (الاستخبار) داخل تحته أيضاً ، [(٣)] وبأن نحو : بِعْتُ ، واشتريتُ خارج منه[(٤)] .

وقال بعضهم : خمسة : خبر ، وأمر ، وتصريح ، وطلب ، ونداء .

وقال الأخفش : ستة : خبر ، واستخبار ، وأمر ، ونهي ، ونداء، وتمنّ .

---

(١) ط « وأنادي » بالواو .
(٢) أ : « لا يعد كلاماً » .
(٣) أي تحت الطلب .
(٤) أي من الطاب ، لأن ألفاظ العقود من الإنشاء غير الطلبي .

وقال بعضهم : عشرة : نداء ، ومسألة ، وأمر ، وتشفع ، وتعجّب ، وقسم ، وشرط ، ووَضْع ، وشكّ ، واستفهام .

وقال بعضهم : تسعة : بإسقاط الاستفهام ، لدخوله في المسألة .

وقال بعضهم : ثمانية : بإسقاط التشفّع ، لدخوله فيها .

وقال بعضهم : سبعة : بإسقاط الشكّ ، لأنه من قسم الخبر .

وقال بعضهم : ستة عشر : أمر ، ونهي ، وخبر ، واستخبار ، وطلب ، وجحود وتمنّ ، وإغلاظ ، وتلهّف ، واختبار ، وقَسَم ، وتشبيه ، ومجازاة ، ودعاء ، وتعجّب واستثناء .

والتحقيق : انحصاره في القسمين الأولين ، ورجوع بقيّة المذكورات إليهما .

الكلم

(ص) : والكَلِم : المركّب من ثلاث ، وإن لم يُفِدْ ، وهو اسم جنس لـ (كلمة) لا جمع كثرة ، ولا قلّة . ولا شرطه [1] تعدّد الأنواع خلافاً لزاعميها .

(ش) : الكلم : القول المركّب من ثلاث كلمات فصاعداً ، أفاد أم لا ؟

فهو أخصّ من الكلام ، لأنه يكون [2] بالتركيب من ثلاث — وأعم منه ، لعدم [3] اشتراط الفائدة .

والكلام عكسه ، فيتأتى إجتماعهما في : قد قام زيد ، وارتفاعهما في : إن قام ، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم[4] ، وعكسه في إن قام زيد . وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة ، أوْ لا ، فتكون من نوْع أو من نوعين [5] ؟ ذكر ابن

(١) ط : « ولا شرط » .

(٢) « لأنه يكون » ساقطة من أ ، ب .

(٣) ب ، ط : « بعدم » بالباء .

(٤) أ : « زيد قام » .

(٥) ب ، ط : « أو نوعين » .

النحاس فيه خلافاً، [١] والصّحيح عدم الاشتراط . والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كتَمْر وتَمْرة، لا جمع كثرة ولا قِلّة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله : « إِلَيْهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ [٢] » . وأنه لم يتغير فيه نظم واحده [٣]، ذكر ذلك ابن الصّائغ [٤] في شرح الألفيّة، و ابن فلاح [٥] في (مُغْنيه) .

قال ابن الخشّاب [٦] : ولا يطلق الكَلِم على المركّب مِنْ كلمتين إلاّ عند من يجوّز إطلاق اسم الجمع على اثنين .

وفي [٧] (شرح التسهيل) لناظر الجيش : اختلف النحاة في الكلم : فذهب جماعة منهم الجرجاني : إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارسيّ وغيره من المحققين : إلى أنه اسم جنس لها. ثم اختلفوا على مذاهب :

أحدها : وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء .

والثاني : أنه يقع على الكثير والقليل .

والثالث : أنه لا يقع على أقلّ من ثلاث . وعليه ابن مالك .

الجُملة

(ص) : والجملة قيل : ترادف الكلام، والأصحّ أعمّ، لعدم شرط الإفادة، فإن صُدِّرت باسم فاسمية، أو فعل ففعليّة، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة، وإن تقدمها حرف.

والعبرة [٨] بصدر الأصل . واسميّة الصّدر فعليّة العَجُز ذات وجهين، وتسمّى

---

(١) أ : « ذكر ذلك ابن النحاس فيه خلاف » . (٢) فاطر ١٠ .

(٣) أ : « نظم مفرده » . وذلك لأن واحده كلمة .

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن علي، توفي ٧٧٦ .

(٥) تقي الدين منصور بن فلاح اليمني توفي ٦٨٠، وقد فرغ من تصنيف المغني في محرّم ٦٧٢ . كشف الظنون ٢ : ١٧٥١ .

(٦) عبدالله بن أحمد بن الخشاب، توفي ٥٦٧، قال عنه صاحب النجوم : « تفرد بعلم النحو والعربيّة حتى فاق أهل عصره . النجوم ٦ : ٦٥، والإنباه ١ : ١٠١ .

(٧) أ : « فقي » . (٨) أ : « فالعبرة » .

الكبرى إن كان خبرها جملةً ، والصغرى إن كانت خبراً . ولِـمَّا بينهما اعتباران .

(ش) ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان ، وهو ظاهر قول الزّمخشريّ في (المفصّل) ، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام ، قال : ويسمّى الجملة(1) .

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، قال ابن هشام في (المغنى): [١٣] ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيداً . فليس كلاماً(2) .

وعلى هذا فحدّ الجملة : القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة (3) الكافِيَجِيّ(4) في (شرح القواعد)(5) ، ثم اختار : (الترادف) قال : لأنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة . وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش (6) وقال : إنه الذي يقتضيه كلام النحاة . قال : وأمّا إطلاق الجملة(7) على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيّ ، لأن كُلا منها كان جملة قبلُ ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين (8) نظراً إلى أنهم كانوا كذلك . ا هـ

وتنقسم الجملة إلى اسمية ، وفعليّة ، وظرفية :

فالاسمية : الّتي صدرها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق .

والفعلية : الّتي صَدْرُها فعل ، كقام زيد ، وضُرِب اللص ، وكان زيد قائماً ، وظننته قائماً ، ويقوم ، وقم .

والظرفية : المصدّرة بظرف أو مجرور ، نحو عندك زيد ، أو في الدار زيد (9) إذا

---

(1) انظر شرح المفصل ١ : ١٨ .

(2) مغنى اللبيب ٢ : ٤٢ .

(3) « العلامة » ساقطة من أ .

(4) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروميّ ، أبو عبدالله الكافيجي ، ولقب بهذا اللقب لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو . انظر الكنى والألقاب ٣ : ٩٠ .

(5) شرح القواعد ، ذكر السيوطي أنه أجمل كتبه وأنفعها على الإطلاق .

(6) هو محمد بن يوسف بن أحمد الحلبي ،لازم أبا حيان في القاهرة،وولي نظارة الجيش وتوفي ٧٧٨.

(7) أ : « وقال : إطلاق الجملة » .

(8) في قوله تعالى : « وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم » . النساء ٦ .

(9) أ : « عندك أوفى الدار زيد » ب ، ط : «أعندك زيد ، وأفي الدار زيد » بالاستفهام .

قدّرْت زيداً فاعلاً بالظرف أو المجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ،[١] ولا مبتدأً مخبراً[٢] عنه بهما .

وزاد الزمخشريّ وغيره في الجمل – الشرطية ، والصّواب [٣] أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر [٤] المسند ، أو المسند إليه ، [٥] ولا عِبْرةَ بما تقدّم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : أقائمٌ الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعلّ أباك منطلق ، وما زيد قائماً ، اسمية . ومن نحو : أقام زيد ، وإن قام زيد[٦] ، وهلاّ قمت ، فعليّة .

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل . فالجملة من نحو : كيف جاء زيد ؟ ونحو : « فَرِيقاً كَذَّبْتُم ، وفَرِيقاً تَقْتُلُون » . [٧] ونحو « فَأيَّ آياتِ الله تُنْكِرُون » [٨] فعليّة ، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير .

وكذا الجملة من نحو : يا عبد الله ، « وإن أحدٌ من المشركين اسْتجَارَك فَأجِرْهُ »[٩] « والأَنْعَام خَلَقَها[١٠] » ، « واللّيْلِ إذا يَغْشَى » [١١] لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ، وخَلَقَ الأنعام ، وأُقْسِم باللّيْل

وقد تكون الجملة ذات وجهين ، وهي اسمية الصّدر ، فعليّة العجز نحو : زيد يقوم أبوه .

قال ابن هشام : وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو : ظننت زيداً أبوه قائم [١٢] .

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى :

فالكبرى : هي الاسمية التي خبرها جملة نحو : زيد قام أبوه ، وزيد أبوه قائم .

---

(١) لأنها حينئذ تكون جملة فعليّة ، والظرف متعلّق بالفعل .

(٢) أ : « مُخبر » بالرفع .

(٣) : « والصواب » ساقطة من أ .

(٤) أ : « المصدر » بالميم .

(٥) أ : « والمسند إليه » .

(٦) أ : « زيد » ساقطة .

(٧) البقرة ٨٧ ، ونص الآية : « ففريقاً » ولكن الاقتباس من القرآن الكريم مع طرح الفاء والواو جائز . انظر حواشي الحيوان ٤ : ٥٧ .

(٨) غافر ٨١ .

(٩) التوبة ٦ .

(١٠) النحل ٥ .

(١١) الليل ١

(١٢) ونص كلام ابن هشام في المغنى : « وقد يقال : كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل نحو : ظننت زيداً يقوم أبوه . المغنى ٢ : ٤٥ .

والصغرى : هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين . وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو : زيد أبوه غُلامُه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، وغلامه منطلق صغرى لا غير ، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق ، صغرى باعتبار جملة الكلام .

القــول

(ص) : والقول لفظٌ دلّ على معنى ، فيعم الثلاثة ، قيل : والمهمل .

وليس مجازاً في غير الكلمة ، ولا خاصّاً بالمركّب ، ولا المفيد خلافاً لزاعميها .

(ش) : القول : هو اللّفظ الدّالّ على معنى .

«فاللفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل ، لأنّه الصّوت المعتمد على مَقْطَع .

« والدالّ على معنى » : فصل يخرج المهمل ، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولا بَدَلِيّاً ، أي : أنه يصدُقُ على كُلٍّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقيّاً ، وقيل : إنه حقيقة في المفرد ، وإطلاقه على المركّب مجاز ، وعليه ابن معطي[١] .

وقيل : حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا ؟ وإطلاقه على المفرد مجاز [٢] .

وقيل : حقيقة في المركّب المفيد ، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجُوَيْني [٣] في تفسيره .

وقيل : إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً ، فيرادف اللفظ ، حكاه أبو حيان في باب (ظن) من (شرح التسهيل) [٤] ، وجزم به أبو البقاء في (اللّباب) . أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ [٥] إجْماعاً .

---

(١) « وعليه ابن معطي » ساقطة من أ ، وفي ب : « ابن معط » .

(٢) ما بعد « ابن معطي » إلى هنا ساقط من أ .

(٣) الجويني أبو محمد عبدالله ، كان إماماً في التفسير قدم نيسابور ، ثم رحل إلى مرو ، ثم عاد إلى نيسابور ، وتصدر للتدريس والفتوى .

(٤) أ : « في باب ظن ، وفي شرح التسهيل » .

(٥) أ ، ط : « فمجاز جزماً إجماعاً » بزيادة « جزماً » وهو تحريف .

الإعـراب

(ص) : الإعراب .

(ش) : أي هذا بحثه . وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعانٍ :

الإبانة : يقال : أعرب الرجل عن حاجته : أبان عنها ، ومنه حديث « والثّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها » (١) .

والإجالة : عربت الدابة : جالت في مرعاها ، وأعربها صاحبها : أجالها .

والتّحسين : أعربت الشيء : حسنته .

والتغيير : عربت المَعِدة ، وأعربها الله : غيّرها .

وإزالة الفساد : أعربت الشيء : أزلت عَرَبَه ، أي [١٤] : فساده .

ويتعدى الأول بـ (عن) . والباقي بالهمزة .

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلمّ بالعربية . أو صارت له خيلٌ عِراب ، أو وُلِد له ولد عَربيّ اللون ، أو تكلمّ بالفحش ، أو أعطى العربون .

فهذه عشرة معان . والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول . إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة — كما ستعرفه — ويصح أن يكون من الخمسة بعده (٢) .

* * *

(ص) : قال الجمهور : لفظيّ : فهو أثر يجلبه العامل ، ظاهراً أو مُقَدّراً(٣) قيل: أو منويّ وخص المقدّر بما ألفه منقلبة ، والمنوي بغيره .

وقيل : معنوي ، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً ، أو تقديراً ، قيل : أو محلاً في المبنيّ .

(ش) : اختلف : هل الإعراب لفظيّ ، أو معنويّ ؟

على قولين : فالجمهور على الأول ، وإليه ذهب ابن خروف والشّلَوْبِين وابن مالك ونسبه للمحققين ، وابن الحاجب ، وسائر المتأخرين .

---

(١) أ : « الثيب » من غير واو ، وفي رواية أخرى : « الثيبّ يعرب عنها لسانها » ، وانظر اللسان .

(٢) تلخيص لرأي ابن فلاح في كتابه : المغني . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ .

(٣) ب : « ظاهراً ومقدّراً » ، ط : « ظاهر أو مقدر » .

وحدّه على هذا : أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العاملُ في محل الإعراب . وهو الآخر كما سيأتي ، والمراد بـ (الأثر) : الحركة ، والحرف ، والسكون . والحذف[(١)] . وبـ (المقدّر) : ماكان في المقصور ونحوه مما سيأتي .

وقولنا : (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتباع نحو : « الحمدِ لِلّه ، ومن حركة البناء ، وسائر الحركات .

فإن قلت : فَلِمَ لَمْ تَزِدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور) ؟ قلت : قد صرّح هو في (شرحه) بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرَزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه ، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة[(٢)] .

وقد ذكرته بعد ذلك مفصولاً من الحدّ فهو أقْعَدُ ، لِئلاّ يُتَوهّم كونه من تمامه ، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر ، كما سيأتي .

وذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان .

وعلى هذا فحدّه : التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً[(٣)] .

واستدلّ لصحة الأول[(٤)] بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعَمْرُك) ونصب (سُبْحانَ الله) و (رُوَيْدَك) ، وجرّ (الكَلاع) و (عِرْيَط)

---

(١) ط : « والمراد بالأثر الحركة والحذف ، والسكون والحرف » .

(٢) شرح شذور الذهب ٣٤ .

(٣) على هذا الرأي يكون معنى الإعراب : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً .

(٤) وهو رأي الجمهور الذي يجعل الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحقّ لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلاّ بعد التعدّد . فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أوّل أحوالها مبنيّة لعدم الاختلاف .

الثاني : أنه يقال : أنواع الأعراب رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم ، ونوع الجنس يستلزم الجنس . انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٣ .

من ذي الكَلاع (١) . وأم عِرْيَط (٢) . فلا يصح قَوْلُ مَنْ جعله تغييراً (٣) .

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير ، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب . وَرُدّ بأن الأول مجاز . والثاني يَرِد عليه المبنيّ على حركة فإنه كذلك .

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه في قولهم : حركات الإعراب (٤) . وأجيب بأنها بيانية . وبأنها توجد (٥) في المبنى . وأجيب بأنها غيرها (٦) . وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب . وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به . وبأن السكون ليس بأثر . وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة ، وحذفها . وبأن فيه تخصيصا للفظ (٧) ببعض إطلاقاته اللغوية (٨) ، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف (٩) ، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي ، وذلك غير جائز للمصطلحين ؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف .

وقسمه بعضهم : إلى ظاهر ، ومقدّر ، ومنويّ . وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو : ملهىً . والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو : حُبْلَى وَأرطَى . وبغير الألف كغُلامِي .

---

(١) ذو الكلاع ملكٌ حِمْيَريّ من ملوك اليمن من الأذواء ، وسمّي ذا الكلاع ، لأنهم تكلعوا على يديه ، أي تجمعوا . اللسان .

(٢) أم عريط : كنية العقرب .

(٣) أ : « من جعله تغيير » وهو تحريف .
وهذا الاستدلال لابن مالك في شرح التسهيل . انظر . الأشباه والنظائر ١ : ٧٤ .

(٤) إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه .

(٥) أي الحركات .

(٦) أي إن حركة البناء تختلف عن حركات الإعراب .

(٧) أ : « وبأن فيه تخصيص للفظ » وهو تحريف .

(٨) دفاع عن الرأي الثاني الذي ينصّ على أن الإعراب معنوي ، وهو الاختلاف .

(٩) وهو الرأي الأول الذي ينصّ على أن الإعراب لفظي.

وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظيّ ، وتقديريّ هو المشهور .

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة : لفظيّ وتقديريّ ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

* * *

(ص) : ومحلّه آخر الكلمة ، أو ما نُزّل منزلته .

(ش) : المراد بآخر الكلمة نحو : الدّال من زيد ، والميم من يقوم . وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة ، فإن علامة الإعراب فيها [١] النون ، وحذفها ، وليست[٢] هي آخر الكلمة ، ولا متصلة بالآخر ، بل الضمير الذي هو الفاعل ، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل ، وكذا اثنا عشر ، واثني عشر ، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة ، قال ابن جنّي في (الخاطريّات) [٣] : لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه .

وقال ابن هشام : الذي يظهر في الجواب أن (عشر) [٤] حالٌّ محلّ النون ، والنون بمنزلة التنوين .

(تنبيه)

يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبنيّ لاحَرْفَ إعراب له [٥]. قال ابن يعيش : وربما سمّي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محلّ الإعراب [٦] .

* * *

(ص) : والصحيح أنه زائد على الماهيّة ، ومقارنٌ الوَضعَ [١٥] .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة كما جزم به أبو حيان ، وذكر ابن

---

(١) « فيها » ساقطة من أ . (٢) أ : « وليس » من دون تاء .

(٣) انظر الحديث عنها في مقدّمة الخصائص تحقيق الأستاذ محمد علي النجار ٦٤ ، ومنها نقلان في خزانة الأدب للبغدادي .

(٤) « أن عشر » ساقطة من أ . (٥) « له » ساقطة من أ .

(٦) رأي ابن يعيش في شرح المفصل ١ : ٥١ .

مالك أنه جزء منها [١] ، وبعضُها ، ووهّاه أبو حيان .

الثانية : ذكر الزّجّاجِيّ في (أسرار النحو) [٢] : أن الكلام سابق الإعراب في المـرْتبة . وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعْرَب ؟ ثم رأتْ اشتباه المعاني فأعربته ، أو نطقت به مُعْرباً في أول تبَلْبُل ألسنتها به ، ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام ، كتقدّم الجسم الأسود على السّواد وإن لم يزايله [٣] . خلاف للنحاة . وفي (اللباب) لأبي البقاء أن المحققين على الثاني ، لأن واضع اللغة حكيم ، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدّ أن يعرض فيه لَبْس ، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام .

* * *

(ص) : وهو أصل في الأسماء ، وثالثها فيهما .

(ش) : مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء ، فَرْعٌ في الأفعال ، لأن الاسم يتقبّلُ بصيغة واحدة معانيَ مختلفة ، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو : ما أحسن زيداً بالنصب في التعجّب . وبالرّفع في النفي . وبالجر في الاستفهام ، فلولا الإعراب لوقع اللبّس بخلاف الفعل ، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِض ، لاختلاف صِيَغه باختلاف المعاني .

وقال الكوفيون : إنه أصل فيهما ، لأن اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع ، نحو : لا تأكل السمك ، وتشربَ اللبن ، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما [٤] . وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً ، وبالرّفع نهي عن الأول ، وإباحة الثاني .

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن) ، والجزم على إرادة (لا) ، والرفـع على

---

(١) أ : « وذكر ابن مالك منها » بإسقاط : « أنه جزء » .

(٢) له تسميات مختلفة . ففي البغية ٢ ـ ٧٦ « الإيضاح » وفي الأشباه يسمّيه مرة : إيضاح علل النحو ١ : ٦ ومرّة إيضاح أسرار النحو ١ : ٨٥ .

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١ : ٧٦ من المبحث الثالث في الإعراب والكلام أيهما أسبق .

(٤) أ : « نهى على الجمع بينهما »

القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب . وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته ، بخلاف الاسم فهو له ، لا بذاته ، فهو فرعٌ. وهذا هو القول الثاني المطوّي (١) في (المتن) .

قال في (الارتشاف) : وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة .

البـــناء

(ص) : والبناء ضِدُّه .

(ش) : البناء ضِدُّ الإعراب ، فعلى القول بأنه (لفظيّ) يُحَدُّ — كما أفصح به في التسهيل — بأنه ما جيء به ، لا لبيان مقتضي عامل من حركة ، أو حرف ، أو سكون أو حذف (٢) .

وعلى أنه (معنوّي) يُحدّ كما قال ابن جنِيّ في (الخصائص) : بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل ، ولذلك سميّ بناءً ، للزومه طريقةً واحدة ، كلزوم البناء موضعه (٣) . وينقسم أيضاً إلى ظاهر ، كـ (اضْرِب) — و (ضرَبَ) ، وإلى مقدّر ، كـ (عُدّ) أو (رُدَّ) أمراً .

ومحله آخر الكلمة كما مثّل . ولا يكون فيما نُزِّل منزلته (٤) — فيما أعلم . وهو فرع في الأسماء . وقيل : في الأفعال . وقيل : فيهما .

---

(١) حيث قال في المتن : « وثالثهما فيهما » ولم ينص فيه على القول الثاني . لأن الأقوال ثلاثة ، الأول : أنه أصل في الأسماء . والثالث : أنه أصل فيهما ، وهو قول الكوفيين . والثاني : المتأخر : هو أن الإعراب أصل فيهما ، والفعل أحق بالإعراب من الاسم .

(٢) نصّ عبارة التسهيل ١٠ : « ما جيء به ، لا لبيان مقتضى عامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعاً ، أو نقلاً ، أو تخلصاً من سكونين فهو بناء » .

(٣) يقصد أن البناء يلزم موضعه لا يزول من مكان إلى غيره . الخصائص ١ : ٣٧ .

(٤) أي منزلة آخر الكلمة .

[المبنيّ]

(ص) : والمبنيّ : الحروف ، والماضي ، وكـذا الأمر خلافاً للكوفيّة . والاسم : قيل : إن أشبه الفعل المبنيّ . وقيل : ان لم يركّب . وقيل : إن تضمّن [١] معنى الحرف . وقيل : أو وقع [٢] موقع مبني ، أو ضارع ما وقع ، أو أضيف إليه . وقيل : أو كثرت علل منع الصرف .

والمختار وفاقاً لابن مالك ، و أبي الفتح ، و أبي البقاء : إنْ أشبه الحرف بلا معارض .

(ش) : هذا حصر للمبنيّات ، فالمجمع على بنائه الحروف ، والماضي ، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما .

فإن قيل : قد يحصل الإلباس [٣] في بعض الحروف . ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتهما واحدة ، والمعنى مختلف ؟ . وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي .

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي) ، ووقوع [٤] (لام الأمر) ابتداء ، وأنه إذا [٥] خيف التباس (لا) النافية بالناهية[٦] أتى بغيرها من حروف النفي نحـو : (مـا).

وأما الأمر فالبصرية على بنائه . والكوفية على إعرابه [٧] .

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً ، أوْ لا [٨] . فعلى الأول : هو معرب ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لبنائه . وعلى الثاني : هو مبنيّ ، لأنه الأصل فيه ، ولا مقتضي لإعرابه . وربما علّل الكوفيّة ذلك : بأنه مقتطع مـن المضارع ، فأعرب كأصله .

---

(١) ب ، ط : « أو تضمن » .

(٢) « أو وقع » ساقطة من أ .

(٣) أ : « الالتباس » .

(٤) أ : « ووقع » .

(٥) « إذ » ساقطة من أ .

(٦) أ « لا الناهية بلا النافية » .

(٧) انظر الإنصاف لابن الأنباري ٢ : ٥٢٤ ، المسألة السبعون .

(٨) « أولا » ساقطة من أ .

والبصرية : لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه — كما تقدم . فالخلاف في هذه المسألة مَبنِيّ على الخلاف في أصلين ، وهذا أمر لطيف نذكره — ان شاء الله تعالى [١] في كتاب (السلسلة) [٢] الذي عزمنا [١٦] أن نؤلفه محاكاة بسلسلة الجويني في الفقه ، ولسلاسل الذّهب [٣] للزركشي [٤] في الأصول .

والاسم بعضه مبنيّ قطعاً . ثم اختلف في سبب البناء . هل هو شيء واحد أو أكثر ؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني : فمنهم من قال : من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ ، ومثّله : بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنيا ، لشبههما بـ (انْزِلْ) و (بَعُدَ) في المعنى.

وردّ هذا — (طرداً) [٥] — بلزوم بناء (سقياً) لك ، و (ضرباً) زيداً ، لأنهما بمعنى الأمر ، و (عكساً) [٦] بلزوم إعراب (أفّ) و (أوّه) ، لأنهما بمعنى : (اتضجَر) و (أتوجّع) المُعْرَبَيْنِ .

ومنهم من قال : من أسبابه : عدم التركيب ، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال : المبني ما ناسب مبنيّ الأصل ، أو وقع غير مركّب ، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنيّة .

وقيل : أسباب البناء : تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط ، والاستفهام . ووقوعه موقع المبنيّ كـ (نزال) الواقع موقع (انزل) ، و (يازيدُ) الواقع موقع كاف الخطاب . ومضارعته لِما وقع موقع المبنيّ كالعلم المؤنث المعدول كـ (حذام) فإنه ضارع (نَزَالِ)

---

(١) هذه من أ .
(٢) سمّاها بعد تمام تأليفها : السلسلةالموشحة في العلوم العربيّة . كشف الظنون .
(٣) أ : « وسلسلة الذهب » .
(٤) بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى ٧٩٤.وكتابه : « سلاسل الذهب » ذكر فيه مسائل من أصول الفقه ، ومسائل كلامية ، ومباحث نحوية . كشف الظنون ٢ : ٩٩٥ .
(٥) الطرد : ما يوجب الحكم لوجود العلّة ، وهو التلازم في الثبوت .
(٦) العكس : هو التلازم في الانتفاء بمعنى : كلما لم يصدق الحد لم يصدق المحدود ، وقيل : العكس : عدم الحكم لعدم العلّة .
انظر التعريفات لابن السيّد ١٢٢ ، ١٣٤ .

الواقع موقع (انزل) في العدل والتّعريف . وإضافته إلى مبنيّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضٍ . وزاد بعضهم : أن تكثُر علل منع الصرف . قال ابن جنيّ في (الخصائص) : ذهب بعضهم : إلى أنه اذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث[١] امتنع الاسم من الإعراب أصلاً ، لأنه ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ومثّل ذلك بحذام **وقطام** وبابه ، فإنّ ثمّ العلميّة والتأنيث ، والعدل عن حاذمة ، وقاطمة .

قال : وما ذكرهُ فاسد ، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه حديث الصرف وتركه ، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير .

وقوله : ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب ، ممنوع . وتمثيله بباب حذا. مردود[٢] ، فإن سبب البناء فيه شبهه بدَراكِ ونزَالِ .

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ، ولم يُبْنَ ، وذلك : (أذربيجان) فإن فيه العلمية ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، والألف والنون ا هـ كلام ابن جني .

والذي جزم به ابن مالك في كتبه : أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط ، وهذا هو المختار ، ونقله جماعة من المتأخرين[٣] عن ظاهر[٤] كلام سيبويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه ، وكذلك أبو البقاء في (التلقين)[٥] ثم رأيته أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار[٦] وعبارته : وأمّا ما بني من الأسماء ، فإنما بني لشبهه بالحرف ، ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر ، وللوقوع موقع الأمر ، ثم قال : وهذا إنما هو على وجه التقريب ، والصحيح : أن كل اسم بُنِي ، فإنما بني لشبهه بالحروف .

---

(١) أ : « من أسباب الصرف منع ثالث » وهو تحريف .
(٢) أ : « ممنوع » .
(٣) أ : « ونقله بعض المتأخرين » .
(٤) أ : « على ظاهر » .
(٥) التلقين في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنيّ وقد شرحه في حياة المصنف أحمد بن محمد العسكري فرغ منه في رجب ٣٦٩ في حياة المصنف . كشف الظنون ١ : ٤٨١ .
(٦) هو محمد بن محمود بن أحمد البابرتي ، أكمل الدين الحنفي ، أخذ عن أبي حيّان . له : شرح ألفية ابن مالك » وتوفي سنة ٧٨٦ .

وهذا الشّبه على ضربين : لفظيّ ، ومعنويّ ، فاللفظيّ نحو (كم) ، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين .

والمعنويّ : أن يتضمّن معنى الحرف ، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده . وهذا مذهب الحُذّاق من النحويين . ا هـ كلامه بحروفه .

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض ، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب ، فلا أثر له ، وذلك كـ (أيّ) شرطاً واستفهاماً وموصولة ، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة ، لكن عارض هـذا الشبه لزومها للإضافة ، وكونها بمعنى (كلّ) إن أضيفت إلى نكرة ، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة ، فعارضت [1] مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف ، فغلبت مناسبة المعرب ، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة .

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُن) ، فإنها ملازمة للإضافة ، بل هي أقوى من (أي) فيها ، فإنها لا تنفكُّ عنها لفظاً ، وهي مبنيّة .

وقال بعضهم : إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبنيّات الإعراب كما صحّحوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التّصحيح . وبذلك جزم ابن الأنباري في كتابه (لُمَع الأدلة) [2] .

[شَبَهُ الحرف]

(ص) في وَضْعه على حرف أو حرفين . و (أب) ونحوه ثلاثي . و (مع) لزمت الإضافة . وقيل : أصلها : (مَعَيٌ) .

ومعناه — ولو لم يوضع [3] — كالإشارة ، وذان ، وتان للتّثنيـة . واستعماله بأن ينوب عن الفعل ، ولا يتأثر كأسماء الأفعال ، وقيل : هي منصوبة بمضمر . وقيل : هي مبتدآت :

(١) أ : « فعارض » من دون تاء .

(٢) حققه الأستاذ سعيد الأفغاني ، وطبع بمطبعة الجامعة السورية بعنوان : الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة » .

(٣) أ : « وإن لم يوضع » .

فلتضمّنها لام الأمر ، وحمل الباقي . وافتقاره بتأصّل كموصول . وإهماله كأوائل السور . ولفظه كـ (حاشا) . وعلّة المضمر المعنوي . أو الافتقار . أو الوضع في كثير . أو استغناؤه باختلاف صيَغه . احتمالات .

(ش) : الوجوه المعتبرة في شَبَه الحرف ستّة :

أحدها : (الوضعي) [1] بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف ، أو حرفين [١٧] ، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف ، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة : حرف يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف فاصل بينهما ، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال ، إذ معنى ما قام زيد : نفيت القيام عن زيد ، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال ، وإلاّ لم يكن للعدول عنها إليها فائدة .

فإن أورد على ذلك نحو : (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (فَم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين . فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها ، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارىء .

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح — كما سيأتي في الظروف — فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشّبه — كما تقدّم في (أيّ) — وقيل : إنها ثُلاثيّة الوضع ، وأن أصلها : (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطاً ، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال ، فيقال : مَعاً [2] .

(تنبيه) : —

قال أبو حيّان : لم أقف على مراعاة الشّبه الوضعي إلاّ لابن مالك . وقال ابن الصّائغ : قال سيبويه في باب التسّمية : إذا سميت بباء (اضرب) قلت : (ابٌ) باجتلاب همزة الوصل ، وبالإعراب . قال ابن هشام : وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضعيّ .

---

(١) أ : « الوضع » .

(٢) « فيقال معاً » ساقطة من أ ، ب .

الثاني : (المعنوي) بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكون للحرف ، سواءُ وضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط ، أم لم يوضع كأسماء الإشارة ، فإنها بنيت لتضمنّها معنىً كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه . وهو الإشارة، لأنه كالتنبيه، والتشبيه ، والخطاب ، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه كذا قيل .

واعترضه الشيخ سعد الدين [1] بأنهم قد صرحوا بأن اللاّم العهديّة يُشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف ، فقد وضعوا للإشارة حرفاً . غاية ما في الباب أنّها للإشارة الذهنيّة ، ولا فرق بينها وبين الخارجيّة .

فإن أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة ، فإنها معربة بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجرّاً ، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبّه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء .

الثالث : (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل ، أي عاملاً عمله ، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل ، لا لفظاً ، ولا محلّاً ، وذلك أسماء الأفعال ، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها ، فتعمل عملها ، ولا تتأثر هي بالعوامل ، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل ، وهي : (إنّ) وأخواتها ، فإنها تعمل عمل الفعل ، ولا تتأثر بالعوامل . وهذا على مذهب من يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب ، وهو رأي الأخفش. ونسبه[2] في (الإيضاح) للجمهور .

وفيها قولان آخران : أحدهما : أن محلّها نصب بأفعال مضمرة ، وعليه المازنيّ .

والثاني : أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في : أقائم الزيدان .

وعلى القولين إنما بُنِيَت لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر ، وحمل الباقي عليه طَرْداً للباب .

واحترزنا بقولنا : (ولا يتأثّر) من المصدر الواقع بَدلاً من فعله نحو : « فَضَرْبَ

(١) الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني توفي ٧١١ .
ومن تصانيفه النحوية : الإرشاد في النحو ، وقد اختصر فيه الحاجبيّة .

(٢) ط : « نسبه » بدون واو .

الرِّقاب »[١] فإنه ينوب عن الفعل ، ويتأثر بالعوامل ، فأعرب لعدم مشابهته للحرف ، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل .

الرّابع : (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّم معناه كالموصولات ، والغايات المقطوعة عن الإضافة ، وإذا ، ونحوها ، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النّكرة الموصوفة بجملة ، إلى صفتها ، والفاعل للفعل . والمبتدأ للخبر . وإعراب اللّذان واللّتان لما تقدّم في ذان ، وتان[٢] .

الخامس (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السوّر ، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة ، ولا معمولة .

وهذا على القول بأن أوائل السوّر لا محلّ لها من الإعراب ، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه . وقيل : إنها في محل رفع على الابتداء ، أو الخبر ، أو نصْبٍ بـ (اقرأ) ، أو (جرٍّ) قَسَماً — وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التّركيب ، وأسماء الهجاء المسرودة : كألف ، باء ، تاء ، ثاء ، جيم ، وأسماء العدد : كواحد ، اثنين ، ثلاثة .
السادس : ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ . ومثلها (على) الاسمية ، و (كلاّ) بمعنى : حقّاً ذكرهما ابن الحاجب .

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر .

ومن ذلك المضمرات ، فإن فيها الشبَه المعنويّ ، إذ التكلم والخطـــاب ، والغيبة من معاني الحروف .

والافتقاريّ ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره .

والوضعيّ ، إذ غالب الضمائر على حرف ، أو حرفين ، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سَنَن [١٨] واحد .

زاد ابن مالك في (التسهيل) : و (الجمُوديّ) ، فإنه عديم التصرف في لفظـــه بوجه حتّى بالتصغير والوصف . وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة ، ويمكن رجوعه إلى اللّفظيّ بتكلّف .

---

(١) محمد ٤ . (٢) انظر ص ٥١ .

زاد أيضاً : و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني ، وذلك مغن عن لإعراب ، لحصول الامتياز به .

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستّة أيضاً .

وفي (أمالي ابن الحاجب [١]) : إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد ، بخلاف منع الصرف ، فلا بد فيه [٢] من شبهه بالفعل من وجهين [٣] ، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة ، ويقربّه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلاّ في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة ، وشبه الاسم بالفعل — وإن كان نوعاً آخر — إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف [٤] .

المُعْرَبُ من الأسماء والأفعَال

(ص) : والمعرب اسم بخلاف ذلك . والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني . وقيل : إبهامه ، وتخصيصه ، قيل : ودخول اللام . قيل : وجرَيانه . فإن لحقته (نون) إناث [٥]

---

(١) مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو — دار الكتب المصرية وقد حققه الأستاذ عطية الصوالحي ، ولم يطبع بعد .

(٢) أ : « فيه » ساقطة .

(٣) النص مذكور في : « الأشباه والنظائر » على الوجه التالي :
«قال ابن الحاجب في أماليه : إن قيل : لم بني الاسم لشبه واحد ، وامتنع من الصرف بشبهين ، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟ الخ . الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٤) تتمّة ذلك قول ابن الحاجب : ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أوّلاً ، لأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الآدميّ ، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدميّ ، فشبه الآدميّ بالجماد ليس كشبهه بالحيوان ، فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة بينه وبين ما هو قريب منه .
انظر الأشباه ٢ : ٢٣٢ .

(٥) أ : « الإناث » بأداة التعريف .

بُني خلافاً لابن درستويه [١] .

أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشَرَتْ . لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه .

(ش) : المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة . وهو كثير جداً .

قال ابن خروف : أكثر الأسماء معرب ، وأكثر الأفعال مبنيّ .

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف في علة إعرابه [٢] .

فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه ، وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة ، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير ، ويتخصص بالتعريف . قيل : وفي دخول لام الابتداء عليه ، كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر .

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشّبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب ، لتخصيص المضارع بالحال ، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال .

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جرَيانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيّون : إنما أعرب ، لأنه تدخله المعاني المختلفة [٣] ، والأوقات الطويلة . قال صاحب (البديع)[٤] : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة : من الحال والاستقبال ، والماضي نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غداً ، ولم يضرب أمسِ كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة ، والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة ، كما يعرض ذلك في الاسم ، ولا يُمَيِّز بينها [٥] إلاّ الإعراب ، كما في مسألة : لا تأكل السمّك وتشرّب اللبن [٦] ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ،

---

(١) ما بعده إلى « ابن درستويه » التالي سقط من أ .

(٢) انظر الإنصاف : المسألة ٧٣ . (٣) « المختلفة » ساقطة من أ .

(٤) هو محمد بن مسعود الغزني ، ويقال له أيضاً : « ابن الذكي » أكثر أبو حيان من النقل عن كتابه « البديع » . وكذا ذكره ابن هشام في المغنى ، وقال : إنه خالف فيه أقوال النحويين .

(٥) أ : « ولا يميز بينهما » . (٦) انظر الاقتراح ٦٢ .

والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل في الاسم أصلاً ، والمضارع فرعاً ، قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام ، والتخصيص ودخول لام الابتداء ، ومجاراة [١] اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالأعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها . ا هـ

قال ابن هشام : وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ، ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وادّعى أن الإعراب بالشّبه .

فإن لحقت المضارع نون إناث بُني . وَذُكِر له ثلاث علل :

الحمل على الماضي المتّصل بها ، ونقصان شبهه بالاسم ، لأن النون من خصائص الأفعال ، كما تعارض الإضافةُ ونحوها سبب البناء . وتركُّبه معها ، لأن الفاعل كالجزء من فعله .

فإن قيل : فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف) ، أو (واو) أو (ياء) ، قيل : منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع .

وادّعى ابن مالك في (شرح التسهيل) : أنه لا خلاف في بنائه معها . وليس كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم : ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحة ، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي .

وإن لحقته نون توكيد [٢] فأقوال : أصَحُّها بناؤه — إن باشَرَتْ لتركّبه معها ، وتنزّله منزلة صدر المركب من عجُزه [٣] .

وإعرابُه إن فصلت منه بألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة — ولو تقديراً — لعدم [١٩] التّركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً ، ويدلّ على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو : هل

(١) ط : « ومجازات » وهو تحريف .

(٢) أ : « نون التوكيد » . (٣) أ : « مع عجزه » .

تَفْعَلُنْ ، فإنه عند الوقف تحذف ، وتردّ الواو والنون ، فيقال : هل تَفْعَلُونْ ، ولو كان مبنياً لم يختلف حالُ وصلِه ووَقْفِه .

والثاني : مبنيّ مطلقاً ، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله .

والثالث : الإعراب مطلقاً ، كمثل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث .

وإن لحقه حرف تنفيس وهو : السين وسوف ، فالجمهور على إعرابه . وزعم ابن دُرُسْتَوَيه أنه مبنيّ ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً ، ولأنه صار به مستقبلاً ، فأشبه (الأمر) .

وأجيب بأن لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم ، إذ لا يدخلان عليه ، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال ، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى ، وبعضها للمضيّ [١] فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال .

(تنبيه)

قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء ، كما سيأتي في الجوازم .

* * *

(ص) : وزعم الأخفش : بناء جمع المؤنث نصباً ، وغير المنصرف جرّاً . والزّجّاج : المثنى . وفي ما قبل التركيب . ثالثُها المختار وفاقاً لأبي حيّان : وَاسِطَةٌ . وأُجْرِيَتْ في المَحْكِيِّ بـ (مَنْ) ، والمُتْبَع . والمضافُ للياء معرب . وثالِثُها واسطة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان ، والكسرةُ في الأول ، والفتحة في الثاني حركتا إعراب .

---

(١) « وبعضها للمضيّ » ساقطة من أ .

وذهب الأخفش إلى بنائهما (١) في الحالة المذكورة ، وقال :
إنهما يعربان (٢) في حالين ، ويُبْنيَان في حال(٣) .
وَرُدَّ بأن ذلك لا نظير له ، واحتجَّ بأن (أَمْسِ) (٤) كذلك .
وأجيب بأن (أمس) لا يبني إلاّ حالَ تضمّنه معنى الحرف ، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن .

قال الفارِسيّ في (العسكريّات) (٥) : ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة : أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل ، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

الثانية : زعم الزجاج : أن المثنى مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف ، وهو العاطف ، إذ أصل قام الزيدان : قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر .

الثالثة : في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال :
أحدها : وعليه ابن الحاجب أنها مبنيّة لجعله عدم التركيب من أسباب البناء ، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها : لا عاملة ولا معمولة .
الثاني : أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً ، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل .
والثالث : أنها واسطة لا مبنيّة ولا معربة (٦) ، لعدم الموجب لكل منهما ، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو : قافْ ، سينْ ، وليس في المبنيّات ما يكون كذلك . وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان .

الرابعة : المحكيّ بـ (من) نحو : مَنْ زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ .

---

(١) أ : « إلى بنائها » تحريف .
(٢) أ : « معربان » .
(٣) إشارة إلى أن جمع المؤنث يعرب في حالتي الرفع والجر ، ويبني في حالة النصب ومالا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب ويبنى في حالة الجر .
(٤) حيث يعرب في حالتي الرفع والنصب ، ويبنى في حالة الجرّ .
(٥) ويقال له أيضاً « المسائل العسكرية » كتاب ألمّ فيه بكثير من مسائل الخلاف بين النحاة ، وبرهن عليها ، ومنه نقول من خزانة الأدب للبغدادي ١ : ٩ ، ١٤ ، ٢ : ٦٢ ، ٢٧٥ ، ٤٠١ ، ٥٥٢ ٣ : ٤٦ . ٤ : ٦٧ ، ٧٣ ، ٥٨٢ .
(٦) أ : « لا معربة ولا مبنيّة » .

قيل : إنه واسطة ، وإن حركته حركة حكاية ، لا حركة إعراب ، ولا بناء . قال أبو حيّان : وهو الصحيح ، وقيل : إنه معرب وحركته حركة إعراب ، وأنه في الرفع خبر (مَنْ) ، وفي النصب مفعول فعل مُقَدّر ، وفي الجرّ بدل .

وقيل : إنه مبنيّ . واختاره ابن عصفور ، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه .

الخامسة : المتبع نحو : « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال .

قيل : إنه واسطة . والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى : أنه قابل للإعراب .

وقيل : إنه مبنيّ ، وبه جزم ابن الصائغ .

السادسة : في المضاف إليه ثلاثة أقوال :

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات ، وإن لم يظهر فيه الإعراب ، فهو مقدّر كالمقصور ، ونحوه .

والثاني مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء ، وعليه الجُرْجانيّ (١) وابن الخشّاب (٢) .

والثالث : واسطة لا مبنيّ ، لعدم السبب ، ولا معرب ، لعدم ظهور الإعراب فيه ، وعلى هذا ابن جنيّ (٣) .

* * *

(ص) : مسألة : الحركة مع الحرف ، وقيل بعده ، وقيل قبله .

(ش) : في مَحَلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنيّ في (الخصائص) بأدلتها وعقد لها باباً .

---

(١) هو عبدالقاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، أبو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسيّ ، وكان من كبار أئمة العربيّة والبيان . من مصنفاته : المغنى في شرح الإيضاح . العوامل المائة . الجُمَل . العمدة في التصريف ، وغير ذلك . مات سنة إحدى – وقبل أربع – وسبعين وأربعمائة .

(٢) ابن الخشاب سبق الحديث عنه ص ٣٦

(٣) الأشموني يزيد قَولاً رابعاً وهو : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدّرة ، وفي الجرّ بكسرة ظاهرة ، واختاره في التسهيل .

أحدها : ـ وهو قول سيبويه ـ : أنها تحدث بعد الحرف ، واختاره ابن جنيّ قال : ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين ، مانعةّ من إدغام الأول في الآخر نحو : (المَلَل) و (الضَّفَف) [1] ، كما تَفْصِل الألف بعدها بينهما نحو (الملال) [2] ، فلولا أن [3] حركة الأول تليه في الرّتبة [4] لما حجزت عن الإدغام . وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، إذ الفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء ، والضمة بعض الواو ، [٢٠] فكما أن الحرف لا يجامع حرفاً آخر ، فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حر ف آخر في وقت واحد .

والثاني : أنها معه .

واختاره أبو علي الفارسيّ ، قال : ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها[5] مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف . واختاره أيضاً أبو حيّان ، وأبو البقاء في (اللّباب) ، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك ، كما يوصف بالشدة ، والجهر ، فهي صفة ، والصفة لا تتقدم الموصوف ، ولا تتأخر عنه ، وبأن حروف العلّة تنقلب إلى غيرها ، لتحرّكها ، فلو كانت بعدها لم تُقْلَب .

والثالث وهو أضعفها : أنها قبله .

قال [6] ابن جنّي : ويؤيده إجماع النّحاة على أن الفاء [7] في (يعد) وبابه ، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) لو خرّج على أصله [8] ـ فقولهم [9] : بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها . قال : ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة ك (ضارب) مثلاً ، فلو كانت الحركة قبل حرفها

---

(١) أ ، ط : « الصفف » وفي ب : « الضفف » بالضاد وهو الصواب ، ومن معانيه : الحاجة والضيق ، وشدة العيش .

(٢) أ : « الملاك » بالكاف : وهو تحريف .

(٣) « أن » ساقطة من أ .

(٤) أي تلي الحرف .

(٥) أ : « مخرجها مخرج » .

(٦) أ : « قاله » .

(٧) أ : « على أن الواو » باعتبار حروف الكلمة الموزونة من حروف الميزان .

(٨) أ : « عن أصله » .

(٩) أ : « بقولهم » .

لكانت الألف بعد ضاد ، لا بعد فتحة [١] .

قال الفارسيّ : وسبب الخلاف لُطْفُ الأمرِ ، وغُمُوضُ الحال .

تقسيم الحركات

(ص) : وهي : إعراب ، وبناء ، وحكاية ، وإتبَاع ، ونَقْلٌ ، وتخلّص من سكونين . قيل : وحركة المضاف للياء ، ورجّحه أبو حيان . وعندي : ومناسبة ، وتعمّها . وهل حركة الإعراب أصل [٢] ، أو البناء أو هما ؟ . أقوال . وليسا مِثْلَيْن خلافاً لقطرب . وهو لفظيّ . ولا الحرف مجتمع [٣] من حركتين على الصحيح .

(ش) : الحركات سبع : حركة إعراب وحركة بناء — وسيأتيان — . وحركة حكاية ، نحو : من زيدٌ ، مَنْ زيداً ، مَنْ زيدٍ . وحركة إتباع كقراءة « الحمدِ لِلّه » بكسر الدال ، « لِلمَلائِكةُ اسْجُدوا [٤] » بضم التاء .

وحركة نقل كقراءة « قَدَ افْلَحَ [٥] » . « ألم تَعْلَمَ أنّ اللّه [٦] » بفتح الميم .

وحركة تخلص من سكونين نحو : « لم يَكُنِ الّذين [٧] » .

والسّابعة : واستدركها أبو حيّان وغيره على (التسهيل) — حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : غلامي ، فإنها ليست عندهم إعراباً ، ولا بناءً ، ولا هي من الحركات الستّــة .

وعندي أن يقال بدلها : حركة مناسبة فتشملها ، وما يجري مجراها [٨] .

---

(١) انظر هذا الموضع في الخصائص ١ : ٣٢١ — إلى — ٣٢٧ .

(٢) « أصل » ساقطة من ط .

(٣) أ : ولا الحرف مجمع » .

(٤) البقرة ٣٤ .

(٥) المؤمنون ١ وغيرها .

(٦) البقرة ١٠٦ وغيرها .

(٧) البيّنة ١ .

(٨) أ ، ب : « وما جرى مجراها » .

واختلف في حركات الإعراب ، وحركات البناء ، أيُّهما أصل [١] ؟

فقيل : حركات الإعراب ، لأنها لعامِل . وقيل : حركات البناء ، لأنها لازمة . وقيل : هما أصلان . قال بعضهم : وهو الصحيح .

قلت : وينبغي أن يكون الخلاف مبنياً على أن الاعراب أصل في الأسماء فقط ، أو فيها وفي الأفعال [٢] ، أو في الأفعال فقط [٣] ؟

فعلى الأول : يكونان أصلين ، كما أن الاعراب والبناء أصلان .

وعلى الثاني : حركات الإعراب أصل ، لأن البناء فرع فيهما .

وعلى الثالث : حركات البناء ، لأنه الأصل في الاسم الأشرف .

والذي يظهر ترجيحه : أن حركات الإعراب فقط أصل ، لأن الأصل في الإعراب الحركة ، والأصل في البناء السكون ، والحركة طارئة . ثم إن الجمهور [٤] على أن حركات الإعراب غير حركات البناء .

وقال قُطْرب : هِيَ هِيَ .

والخلاف لفظي ، لأنه عائد إلى التسمية فقط ، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع ، والنصب ، والجرّ ، والجزم . وعلى حركات البناء الضم ، والفتح ، اوالكسر ، والوقف [٥] .

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه .

وفي (اللّباب) لأبي البقاء : ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين ، لأن

---

(١) من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين . وقد فات ابن الأنباري ذكرها في الإنصاف واستدركها عليه ابن إياز في مؤلفه . انظر الأشباه والنظائر ٢ : ١٤٦ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، شرح الأشموني ١ : ٦٠ .

(٣) وجهة نظر هؤلاء أنّ الإعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في الفعل من غير سبب ، فهو لذاته بخلاف الاسم .
قال الصبّان : وهو رأي باطل ، لأن سبب الإعراب فيهما توارد المعاني . حاشية الصبان ١ : ٦٠ .

(٤) ب ، ط : « ثم الجمهور » .

(٥) أ : « الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف ، والسكون » بزيادة : « والسكون » .

الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها (١) .

والمحققون على خلافه ، لأن الحرف له مخرج مخصوص ، والحركة لا تختصّ بمخرج ، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام ، وبقيت الحركة قبله بكمالها ، فلو كان الحرف بحركتين (٢) لم تبقَ الحركة قبل الحرف .

* * *

(ص) : مسألة

الأصل في البناء السكون كالأمر ، فالفتح كالماضي ، فالكسر ، فالضمّ (٣) . ولا يكونان في الفعل خلافاً للزَّنْجاني . وقد تقدّر ويُنابُ عنها .

(ش) : الأصل في البناء السكون ، لأنه أخفّ ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب ، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع ،وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ ، وذلك الفتح ، ثم الكسر ، ثم الضم .

فالسكون [٢١] يكون في الحروف نحو : قدْ ، وهلْ ، وبلْ . والأفعال ، كالأمر ، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ، والمضارع المتصل بنون الإناث .

والأسماء نحو : مَنْ ، وكَمْ .

والفتح : يكون في الثلاثة أيضاً نحو : سوف ، وثمَّ ، وواو العطف وفائه ، والماضي المجرّد ، والمضارع مع نون التوكيد ، وكيف ، وأين وأيّان .

والكسر والضمّ يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه ، ومنذُ ، وأمس ، وحيثُ ، ونحنُ ، ولا يكونان في الفعل . وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي) (٤)

---

(١) أ : « بها » بالباء .

(٢) أ ، ب : « كحركتين » بالكاف . ط : « فلو كان الحرف حركتين » من دون حرف جار.

(٣) ط : « كالضم » ، صوابه في أ ، ب .

(٤) الهادي وشرحه أيضاً للزنجاني ، وهو عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجيّ الزنجانيّ وهو شرح مشهور أكثر الجاربـرْدي من النقل عنه في شرح الشافية ، وفرغ منه ببغداد سنة ٦٥٤ ، انظر البغية ٢ : ١٢٢ ، ومقدمة شرح التفتازاني على مختصر تصريف العزى .
أ : ط : « شرع » بالعين ، تحريف .

وجودها فيه [1] في نحو : (ع ِ) و (شِ) و (ردُّ) بضم الدّال .

وهو مردود ، فإن الأول مبنيٌّ على الحذف ، والثاني على السكون تقديراً ، والضمة إتباع ، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة ، وأسباب تخصيص الفتحة ، والكسرة ، والضمة في كتاب (الأشباه والنظائر) [2] وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه .

وقد يقدر سكون البناء وحركته ، كما تقدر حركات الإعراب . مثال تقدير السكون : (ردّ) إذا ضممت الدّال إتباعاً .

ومثال تقدير الفتح : (عدَا) ونحوه من الماضي المعتلّ الآخر .

ومثال تقدير الضم : (يا سيبويـِه) ، فإنه مبني على الكسر لفظاً ، وعلى الضمة تقديرا – كما سيأتي في المنادى .

وقد ينوب عن السكون الحذف ، وعن الحركة الحركة ، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب .

مثال نيابة الحذف عن السكون : (اغزُ) و (اخْشَ) و(ارِمْ) و(اضْـرِبَـا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة : (لا مسلماتِ لك) ، نابت الكسرة عن الفتحة .

ومثال نيابة الحرف عن الحركة : (لا رجلين في الدار) ، (لا رجلان) على لغة (كنانة) ، نابت الياء والألف عن الفتحة .

وفي [3] (يا زيدان) ، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضّمة .

---

(١) أ : « في وجودها فيه » وكلمة « في » مُقحمة .

(٢) انظر الأشباه ٢ : ٢٣ .

(٣) «وفي » ساقطة من أ .

أنواع الأعـراب

(ص) : مسألة .

أنواع الإعراب رفع للعُمَد ، ونصب للفضلات ، وجرّ لما بينهما ، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية . وخصّ الاسم بالجرّ ، وقيل : ليس إعراباً له ، بل ضعف [(١)] للنصب . والفعل بالجزم .

(ش) : أنواع الإعراب أربعة : الرفع : وهو إعراب العمد . والنصب : وهو إعراب الفضلات .

قيل [(٢)] : ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به [(٣)] العمد ، لأنها أقل ، إذ هي راجعة الى الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . والفضلات كثيرة ، إذ هي : المفاعيل الخمسة ، والمستثنى ، والحال ، والتمييز . وقد يتعدّد المفعول به الى اثنين وثلاثة ، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له ، وما كثر تداوله ، فالأخفّ أولى به .

والجرّ : وهو : لما بين العمدة والفضلة ، لأنه أخف من الرفع ، وأثقل من النصب . والجزم : خلافاً للمازنيّ في قوله : إنه ليس بإعراب [(٤)] ، إنما هو يشبه [(٥)] الإعراب ، وهو مذهب الكوفيين .

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل ، لقوة عواملهما [(٦)] باستقلالها [(٧)]

---

(١) أ ، ط : « بل ضم للنصب » .
ب : « ليس إعراباً له ضم للنصب » .
والصواب : « بل ضعف للنصب » وانظر قوله في الشرح : « فضعف عن تفريع غيره عليه » .

(٢) أ ، ب : « قيل » ساقطة . (٣) أ : « فخص بها » .

(٤) انظر شرح الأشموني والحاشية ١ : ٦٦ . حيث يعلّل الصبان رأي المازني بأن الجزم ليس من الاسم حتى يحمل عليه المضارع .

(٥) ب ، ط : « إنما هو عدم الإعراب » صوابه من أ .

(٦) ط : « لقوّة عواملها » ، وهو تحريف . (٧) أ : « وباستقلالها » تحريف .

بالعمل ، وعدم تعلّقها بعامل آخر . فقيل : رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما [١] ، ويشاركه المضارع [٢] في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، فضعف عن تفريع غيره عليه ، فانفرد به الاسم .

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ، ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب [٣] . وقال أبو حيان [٤] : الصواب في ذلك ما حرّره [٥] بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل ، والجزم من الاسم ، ولحوق التاء الساكنة للماضي ، دون أخويه ، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسّؤالِ عن مبادىء اللغات ـ ممنوعٌ [٦] ، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال ، إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه : لِمَ كان كذلك ؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع ، والذي كان يجب قياساً هنا خَفْضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان [٧] نحو : « هذا يَوْمُ يَنْفَعُ » [٨] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها الفعل [٩] . وعِلّة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل ، لا للفعل . وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين ، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ، ولا إعلالان من جهة واحدة. انتهى .

* * *

(ص) : والأصل [١٠] رفع بضم ، ونصب بفتح ، وجر بكسر ، وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة .

---

(١) أ : « إذ يفرع عليهما » .
(٢) : « ويشبه به المضارع » .
(٣) فالاسم له الرفع ، والنصب ، والجر ، والفعل له : الرفع ، والنصب ، والجزم .
(٤) « وقال أبو حيان » ساقطة من أ .
(٥) أ : « وما قدره » .
(٦) ب ، ط : « وذلك ممنوع » .
(٧) أ : « اسم الزمان » .
(٨) المائدة ١١٩ .
(٩) ط : « بالفعل» بحرف الجر .
(١٠) ط: « الأصل » من دون واو

(ش) : الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ، لأنه لا يعدل عنهما [٢٢] – إلا عند تعذرهما .

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة ، والنصب بالفتحة ، والجرّ بالكسرة ، والجزم بالسكون .

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي . قيل (١) : وكان القياس (٢) أن يقال : برَفْعة ، ونَصْبة ، وجرّة ، لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً .

---

(١) أ : « وقيل » بالواو .

(٢) ط : « وكأن القياس » بالهمز ، تحريف .

الباب الأول: ما جُمِع بألفٍ وتاء

(ص) : الأول ما جمع بألف وتاء ، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفيّة الفتح . وهشام في المعتلّ ، وكذا (أولات) . وما سمّي به كأذرعات وقد يُجْرَى كأرطاة ، أو يُكْسر ولا ينوّن .

(ش) : الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء ، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه ، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه .

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات ، والمذكّر كإصْطبلات ، والسالم كما ذكر والمغيّر نظم واحده[1] كتمَرات ، وغُرُفات ، وكِسَرات . ولا حاجة الى التقييد : بمزيدتين ليخرج نحو : قضاة وأبيات ، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكوران ليسا كذلك .

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل .

وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً . وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة ، كلُغَة ، وثُبَة[2] ، وحكي : سمعت لُغَاتَهم . وألحق بهذا الجمع في النصب

(١) أ : « والمزيل نظم واحده » تحريف .

(٢) الثبة بضمّ الثاء ، وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثُبَوٌ . وقيل : ثُبَيٌ من ثبيتُ أي جمعت ، فلامها على الأول واو . وعلى الثاني ياء . وأمّا الثبة التي هي وسط الحوض . فليست مما نحن فيه ، لأنها محذوفة العين ، لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .
انظر شرح التصريح ١ : ٧٤ .

بالكسرة (أولاتِ) ، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها ، وهي : (ذات) ، كما قال أبو عُبَيْدة [١] : قال الله تعالى : « وإن كُنَّ أولاتِ حَمْلٍ » [٢] .

وما سمّى به من هذا الجمع فصار [٣] علماً مفرداً كأذرعات ، اسمٌ لبلد [٤] فأصله : جمع أذْرِعَة جمع ذِراع – فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية ، من النصب بالكسرة منوّناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة ، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، فيجرّ وينصب بالفتحة كواحدٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء كأرْطَاة [٥] ، وعَلْقَاة [٦] ، وسِعْلاة [٧] ، ويروى بالأوجه الثّلاثة قول امرىء القيس :

١٥ – « تَنَوَّرْتُها من أذْرِعَاتٍ وأهْلُها [٨] »

***

(ص) : ويجمع بهما ذو التاء . وعلم مؤنث مطلقاً ، لا قطامِ المبنيّ . قيل : ولا غير عاقل . وصفة مذكّر لا يعقل ، ومصغّره . واسم جنس مؤنث بالألف ، لا شاة ، وشَفَة ، وأمة ، وفَعْلى فَعْلان . أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة على الأصح فيها [٩] ، وفي غير ذات أفعل خُلْفٌ .

وشذّ في أمّ ، فقيل [١٠] : أُمّهَات في الناس ، وأمّات في غيرهم – وعكسه قليل – وما سوى ذلك ، وقيل : يقاس ما لم يُكسّر .

---

(١) من أ : « ابن عبيدة » تحريف . وأبو عبيدة هو معمر بن المثنى اللغوي ، البصري المعروف . توفي سنة تسع ، وقيل ثمان ، وقيل إحدى عشرة ومائتين . (٢) الطلاق ٦ .

(٣) أ : « وصار » . (٤) أ : « علماً لبلد » وهي بلد بالشام .

(٥) الأرطى : شجر ينبت بالرمل ، وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف ، ورائحته طيبة ، واحدته أرطاة .

(٦) علقاة : واحدته : علقى ، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ ، وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث . وبعضهم يجعلها الإلحاق.

وفي رأي ابن جني : الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها ، وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر ، وسلهب. انظر اللسان .

(٧) السعلاة : الغُول. وقيل : هي ساحرة الجن . (٨) لامرىء القيس في ديوانه ٣١ ، وعجزه :

« بيثرب أدنى دارها نظر عالي »

(٩) « فيها » ساقطة من أ . (١٠) « فقيل » ساقطة من أ .

(ش) : لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيّته ، والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع :

أحدها : ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكّر كطلحة ، أو اسم جنس كَتَمْـرَة، أو صفة كَنَسّابة. أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا ؟ كبنت، وأختٍ. ويستثنى من ذلك : شاة، وشفة ، وأمَة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّي بها، استغناءً بتكسيرها على : شِياه ، وشِفاه ، وإماء .

الثاني : علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء — كما تقدّم — أم لم يكن : كزينب ، وسُعْدى ، وعفراء ، سواء كان لعاقل — كما ذكر — أم لغيره .

وقال (ابن أبي الرّبيع)[1] : شرطه أن يكون لعاقل ، فلو سميت ناقةً بعَنَاق ، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء . قال في (شرح التسهيل) : ولم نره لغيره .

نعم يستثنى باب قَطَامِ في لغة من بناه .

الثالث : صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و (أيّام مَعْدُودَات)[2] بخلاف صفة المؤنث : كحائض ، والعاقل : كعالم .

الرابع : مصغّر المذكر الذي لا يعقل . كَفُلَيْسَات ، ودُرَيْهِمات بخلاف مصغر المؤنث نحو : أُرَيْنِب[3] ، وخُنَيْصِر .

الخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً : كبُهْمَى ، وصحراء[4] أو صفة كحُبْلَى ، وحُلّة سِيَرَاء[5].

ويستثنى فَعْلَى فعلان : كسَكْرَى ، فلا يقال سَكْرَيَات ، وفعلاء أفعل : كحمراء ، فلا يقال : حَمْرَاوات ، كما لايجمع مذكرهما بالواو والنون ، وأجازه (الفراء) وهو قياس قول الكوفيين — الآتي — في المذكّر . ومحلّ الخلاف ما داما باقِيَيْن على الوصفية ، فإن سمّي بهما جُمِعا بالألف والتاء بلا خلاف .

---

(١) ابن أبي الربيع سبق التعريف به ص ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٠٣ .

(٣) أ : « زينب » .

(٤) ط : « وصحرى » .

(٥) السّيراء بكسر السين ، وفتح الياء والمدّ : بُرْدٌ فيه خطوط صُفْر . و «حلة سيراء» ساقطة من أ ، وبدلها فيها : « ولو دخله تغيير » .

أما فعلاء [١] التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء ، أو من حيث الخِلْقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع [٢٣] الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

ومنعه غيره كما امتنع جمع : أكمر [٢] ، وآدر [٣] بالواو والنون ، ولا فعلاء لهما .

واحترز [٤] بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة : كقِدْر ، وشمس وعنز ، وعَنَاق ، فلا يجمع بالألف والتاء .

وشذّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما ، ثم الأكثر أن يقال في الأناسِيّ : أمّهات وفي غيرهم : أمّات ، بزيادة الهاء في الأول للفرق . وقيل : ، لأن أصل : (أمّ) (أمّهَةٌ) قال :

١٦ — * أمّهتِي خِنْدِف [٥] ، والْـيـاسُ أَبِـي [٦] *

وقد تستعمل أمّهات في غير الأناسي ، وأمّات فيهم ، قال الشاعر :

١٧— إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الـوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّـــاتِكَـا [٧]

وما عدا الأنواعَ الخمسة من المؤنث شاذّ أيضاً ، مقصور على السماع كسموات ، وثَيِّبات [٨] . وأشذّ منه جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كسرادقات ، وحمامات وحسامات .

---

(١) أ ، ط ، « فعلى » تحريف . (٢) الكَمَرة : رأس الذكر .

(٣) الأُدرة بالضم : نفخة في الخُصْية ، يقال : رجل آدر بيّن الأدر ، ولا يقال : امرأة أدراء ، إمّا لأنه لم يسمع ، وإمّا أن يكون لاختلاف الخِلقة. اللسان .

(٤) أ : « واحترزنا » . (٥) أ: « خندق » بالقاف تحريف .

(٦) بعده :

* عند تناديهم بهال وَهَبِ *

وهال : زجر للخيل ، وهب : زجر لها أيضاً .

وخندف : اسم ليلى بنت عمران ، وهي امرأة إلياس بن مضر ، ونسب البيت لقصيّ بن كلاب . (٧) نسب البيت لمروان بن الحكم .

(٨) ثيّبات : جمع ثيِّب ، وهي التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه كان بعد أن مسّها . ووجه شذوذه أنه صفة مؤنث مجرّد من علامة التأنيث كحائض . وانظر الصبان ١ : ٩٢ .

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبّر[١] من المذكّر والمؤنث الذي لم يكسّر، اسماً كان أو صفة: كحمّامات، وسجلاّت، وجَمَلٌ سِبَحْل: أي ضخم وجِمال[٢] سِبَحْلات[٣]، فإن كسّر امتنع قياساً ولذلك لحنوا (أبا الطيّب) في قوله

١٨ — * ففي النّاس بوقاتٌ لها وطبُولُ[٤] *

* * *

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتّثنية. ويقال: في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فمّا فيه ألف يقصر ويمدّ[٥]، فبيات[٦]، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة[٧] أو قلبه واواً[٨] نحو: فتيات، وقنوات، وسَقّاءات، وسقّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة[٩]، وفي أخت (أخوات) بحذف

(١) ط: «المكسر» وهو تحريف.
(٢) ط: «وجمالات».
(٣) ط: «سجلات» تحريف.
(٤) من ديوانه ٢: ٨٧. وصدره:
* إذا كان بعض الناس سيفاً لدولة *
(٥) أ: «يمد ويقصر».
(٦) أ: «بايات».
(٧) ط: «سقاة» تحريف.
(٨) «أو قلبه واواً» ساقطة من أ.
أي يجوز في نحو سقّاءة من المنقلبة همزته عن أصل إقرار الهمزة، أو قلبها واواً.
(٩) يجري السيوطي في هذا الرأي على مذهب يونس حيث يرى أن هذه التاء المحذوفة في الجمع لغير التأنيث، لأن ما قبلها ساكن صحيح، وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحاً فيجب فتحه نحو: قصعة، وضيعة، ولا يسكن إلاّ إذا كان معتّلاً نحو: قناة، وفتاة.
ويرى يونس أن هذه التاء، وإن كانت بدلاً من واو محذوفة فهي للإلحاق بقُفْلٍ وجِذْع: أخْت — بِنْت، ومن ثمّ فإن يونس يفرّق بين النسب والجمع، ففي حالة جمع المؤنث يوافق على حذف التاء، فيجريها مجرى تاء التأنيث. ويحذفها. ويخالف في النسب، فلا يحذف التاء، ويجمع بينها وبين ياء النسب، فيجريها مُجْرى الملحق به، ويبقى أولهما على حركته، ويقول فيهما: أُختيّ، وبِنْتيّ. انظر شرح التصريح ٢: ٣٣٤.

التاء ورد المحذوف [١] ، وكان القياس (أختات) لما ذكر .

وفي هَنَة (هَنَات) ، و (هَنَوات) ، فالأول على لفظ هَنَة بلا ردّ والثاني بالردّ

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات ، ولو رُدّ لقيل :[٢] (ذَوَيات) إذ لامُها ياءٌ كما سيأتي .

وتجمع حروف المعجم بالألف والتّاء ، لأنها أعلام ، فما كان فيه ألف كالباء ، فإنه يجوز قَصْرُه ، ومدّه بالإجماع ، فيقال فيه على القصر : (بيَات) [٣] بقلب الألف المقصورة ياء ، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز .

* * *

(ص) : وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء [٤] أوْ لا : ثلاثيّ ، صحيح عين ساكنة ، غير مضاعف ، ولا صفة .

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر . ويمنع ضم قبل ياء ، وكسر قبل واو قيل : وياء . والفرّاء مطلقاً .

وشذ جروات ، وعيَرات ، والتزم لجبَات وربَعات، لفتح [٥] المفرد في لغة. وسكّنه المبرد قياساً . وفتْحُ جوَزَات ، وبَيضَات لغة ، وكَهَلات نادر ، خلافاً لقطرب . وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصّفة قليل ، وغيره ضرورة سهلة .

(ش) : تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنّثاً ثلاثيّاً ، صحيح العين ، ساكنها ، غير مضاعف ولا صفة .

وسواء في الحركة : الفتحة ، والضّمة ، والكسرة ، وفي المؤنث بالتـاء،والعاري

---

(١) لم تُرَدّ اللام في بنات ، ورُدّت في أخوات حملاً لكلّ على جمع مذكّره وهو : أبناء وإخوة لعدم الردّ في أبناء ، والرّد في إخوة .
انظر حاشية الصبان ١ : ٩٣ .

(٢) أ : « لقَال » .

(٣) أ : « بايات » تحريف .

(٤) أ ، ط : « بها » والصواب بهاء كما في ب . والمراد : المؤنث مطلقاً سواء ألحقت به هاء التأنيث أم لم تلحق .

(٥) أ : « بفتح المفرد » بالباء ، تحريف .

منها ، فيقال في جَفْنة ، وغُرْفة ، وسِدْرة ، ودَعْد، وجُمْل ، وهِنْد : جَفَنات وغُرُفات ، وسِدِرات ، ودَعَدات ، وجُمُلات ، وهِنِدات .

بخلاف غير الثلاثي ، كجَيْأل (١) علماً للضبع ، والمعتل العين كـدولـة، ونور علماً لمؤنث ، وكذا نارة ، ونار ، وديمة ، ودِيَم ، مما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة ، فإنه يبقى على حاله . فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو : جَوْزة ، وبَيْضَة فجمهور العرب أيضاً على التسكين. ، ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم : « ثلاث عَوَرات لكم » (٢) ، و « عَوَرات (٣) النّساء (٤) » ، بالتحريك ، وقال شاعرهم :

١٩ ـ * أخُو بَيَضَات رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ (٥) *

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة ، أما هي ، كجَوْنة ، وهي : السوداء أو البيضاء (٦) وعَبْلة ، وهي السمينة ، فلا تتبعها هذيل كغيرها . وبخلاف المتحرّك العين ، كشَجَرَة وَنبِقَة، وسَمُرة(٧) ، والمضاعف كجنّة، وجِنّة (٨) ، وجُنّة (٩) ، والصفة كضَخْمة، وجِلْفَة (١٠) ، وحُلْوة ، فليس فيها إلا التسكين لثقلها ، بخلاف الاسم .

وندر (كهَلات) بالفتح : جمع كَهْلة . وأجاز المبرّد القياس عليه . نعم ، فتح

---

(١) أ ،ب : « كجيل » ، ط : « كحثل » والصواب جيأل على زنة : فيعل : علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث . وانظر اللسان : جأل .

(٢) النور ٥٨ .

(٣) أ : « عورات لكم عورات النساء » بدون الواو العاطفة .

(٤) النور ٣١ .

(٥) نسب إلى أحد الهذليين ، وليس في أشعارهم .وعجزه :

* رفيق بمسح المنكبين سبوح *

وفي أ : « متوب » تحريف .

(٦) أ : « والبيضاء » بالواو ، لا بأو .

(٧) أ : « وسمرة » ساقطة من أ. والسَّمُرَة : شجرة الطلح .

(٨) أ : « وحية » ، ط : « وحبّة » .

(٩) « وجنة » ساقطة من أ . (١٠) أ : « وخلفة » بالخاء .

لَجَبَات ، ورَبَعَات ، جمع لَجْبَة وهي الشاة القليلة اللبن ، ورَبْعَة ، وهو : معتدل القامة ،لأن فيهما [٢٤] لغةً بالفتح في المفرد فالتزمت[١] في الجمع استغناء[٢] بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى . وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين ، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطّلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الإفراد .

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً ، وإن لم يسمع ، ووافقه ابن مالك . ويُمْنَع الإتباع بالضّم قبل الياء ، وبالكسر قبل الواو ، فلا يقال في زُبْيَة : (زُبُيَات) ، ولا في رِشْوة (رِشِوات) بالإتباع ، بل بالسكون ، والفتح . وشذ في جِرْوة (جِرِوات) حكاه يونس،وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لِحْيَة (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء .

والصحيح جوازه ، ولا احتفال بذلك ، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوة وخُطُوات .

وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً ، سواء كان من باب رِشْوة ، وهو المتفق على منعه . أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه ، أو من باب هِنْد ، وهو الجائز عند غيره فإن فِعِلات تتضمن فِعِلاً ، وفِعِل أهمل ألاّ فيما ندر كإبِل ، فإنْ سمع فِعِلات قَبِلَه[٣] الفرّاء .

ويجوز الفتح والسكون مع الإتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة ، أو مكسورة ، لا مفتوحةً إلاّ في ثلاث :

معتلّ اللام : نحو ظبية ، فيجوز فيه ظَبْيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنّي ، والمشهور الفتح .

---

(١) أ : « فأكثر » .

(٢) أ : « استغنى » .

(٣) أ : « قبله قبله » بالتكرار ، وهو تحريف .

وشبه الصّفة : كأهل (١) ، فيقال فيه : أهْلات بالسكون على قلّة ، والفتح أكثر.
والضرورة (٢) كقوله :

٢٠ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطَقْتُها ومالي بزَفْرات العشيِّ يَدانِ (٣)

وهو من أسهل الضرورات . وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم : عِيَـرات: جمع عِير ، وهي الإبل التي عليها الأحمال ، وقيل : الحمير . ووجه شذوذه : أنه ليس فيه ما في بيَضات من الإتباع .

(١) الأهل : أهل الرجل ، وأهل الدار ، وكذلك الأهْلة ، قال أبو الطمحان :
وأهْلَة ودّ قد تبرّيت ودهم وأبليتُهم في الحمد جهدي ونائلي
ومن جموع أهل : أهَلات ، وأهْلات . اللسان .

(٢) أ : « والضرورات » .

(٣) من قصيدة لعروة بن حزام العذري ، ومطلعها :
« خليلي من عُليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

البابُ الثاني : ما لا ينصَرف

(ص) : الثاني مالا ينصرف : فيجر بالفتحة مالم يضف ، أو يَصْحب أل ، أو بدلَها. والمختار — وفاقاً للمبرّد ، والسِّيرافي ، وابن السَّرّاج والزّجّاجي صَرْفُه . وثالثها : إن بقي علّةٌ فقط .

(ش) : الباب الثاني من أبواب النّيابة مالا ينصرف ، واختلف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف .

فقيل : هو المسلوب منه التنوين ، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذا من الصّريف ، وهو الصّوت الضعيف .

وقيل : هو المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً ، بناءً على أن الصّرف هو التّصّرف في جميع المجاري .

قال (أبو حيّان) : وهذا الخلاف لا طائل تحته .

وحكم ما لا يَنْصرف : أنه لا ينون — كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين — ولا يجرّ بالكسرة .

واختلف لِمَ مُنِعَ منها ؟ فقيل : لشبه الفعل كما منع التنوين ، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت ، واجتزىء بالكسرة .

وقيل : لئلا يتوّهم أنه مبنيّ ، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللاّم ، أو الإضافة (١) ، فلمّا مُنِعَ الكسْرَ حُمِلَ جرُّه على نصبه فَجُرَ (٢) بالفتحة

---

(١) أ : « والإضافة » بالواو ، لا بأو . وفي ب : « أو ألف واللام » .

(٢) أ : « فيجر » .

كما يُنْصَب بها [١] ، لاشتراكهما في الفَضْلِيّة ، بخلاف الرفع فإنه عمدة ، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك . فإن أضيف ، أو صحب (أل) معرِّفةً كانت أو موصولة ، أو زائدة ، أو بدلها ، وهو (أَمْ) في لغة طيىء ، جرّ بالكسرة اتّفاقاً نحو : « في أَحْسَنِ تقويم » [٢] . « كالأَعْمَى والأَصَمّ » [٣] ،

٢١ — * رأيت الوَلِيدَ بن اليزيدِ مُباركاً [٤] *

٢٢ — * تَبيتُ بليلِ امْ أرمدِ [٥] اعتاد أَوْلَقا [٦] *

أي بليل الأرمد. وهل هو باقٍ [٧] حينئذ على منع صرفه، وإنما جُرّ لأمْن دخول التنوين [٨] فيه ، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خَواصّ الاسم [٩] ؟ خلاف ، بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف .

والثاني : هو المختار [١٠] ، وعليه السِّيرافي والزّجّاج والزّجّاجي . وفي رأي ثالث — اختاره كثير من المتأخرين — يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم فانه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فَيُصْرَف ، وما لا [١١] — كالوصف ونحوه — فلا .

* * *

(ص) : ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً .

---

(١) ط : « بهما » تحريف .

(٢) التين ٤ . (٣) هود ٢٤ .

(٤) لابن مياده ، وعجزه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

(٥) أ : « أما رمد » تحريف .

(٦) صدره :

* أَئن شمت من نجد بريقاً تألّقا *

(٧) « باق » ساقطة من أ .

(٨) لأنه لا يجمع بين التنوين وأل ، وكلمة « فيه » ساقطة من أ .

(٩) وهي « أل » . (١٠) وهو الصرف .

(١١) أي ما ليس كذلك ، وهو ما لم تزل منه إحدى العلتين .

(ش) : الأصل في الاسم الصرف ، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين [١] من الجهات الآتية . كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين : إحداهما : أنه مشتق ، والأخرى : أنه يفتقر [٢] إليه . قال أبو حيّان: والجهة الأولى [٢٥] لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر [٣] .

وعلل منع الصرف عدّها الجمهور : تسعاً ، وبعضهم : عشراً [٤] ، أحدها : ألف التأنيث وهي مستقلّة بمنع الصرف ، لأن مدخولها فرع من جهتين : التأنيث ولزومه [٥] وقولي : (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبْلى ، أو ممدودة نحو حمراء [٦] ، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثّل ، أو جمعاً كسُكَارى [٧] وأولياء صفة كما ذكر ، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى ، نكرة – كما مضى – أم معرفة كسَلْمَى وكِلْتا علَماً [٨] .

* * *

(ص) : وزِنَةُ مَفاعل ، أو مَفاعيل هيئة [٩] ، ولو [١٠] سميّ به .

وشَرط الجمهور حركةَ تلْوِ الألف ، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها ، أو ياء نسب ، أو ألف عوض منها ، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمّا هي فيه فبقي بوزنه منع .

والأصح منع سراويل ، نكرة ومعرفة ، وقيل : هو جمع سِرْوالة .

---

(١) وهما : الجهة اللفظية ، وهي تسع أو عشر كما ذكر بعد ذلك ، والجهة المعنوية ، وهما : العلميّة ، والوصفية ، وهذا هو المعروف في كتب المتأخرين غير أن ابن جني في الخصائص فإنه يذكر أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة ، واحد منها لفظي ، وهو شبه الفعل نحو : أحمد ، وإثمِد ، والثانية الباقية كلها معنوية كالتعريف ، والوصف ، والعدل . الخ . انظر الخصائص ١ : ١٠٩ .

(٢) لأنه يحتاج إلى فاعل ، والفاعل لا يكون إلاّ اسماً .

(٣) انظر قصة الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف . المسألة الثامنة والعشرون ١ : ٢٣٥ .

(٤) الكلام من : « وهي مستقلة » : إلى هنا ساقط من ط .

(٥) أ : « ولزومها » .

(٦) أ : « صحراء » .

(٧) أ : « ككسالى » .

(٨) انظر الأشموني ٣ : ٢٣١ .

(٩) أ : « هيه » تحريف .

(١٠) « ولو » ساقطة من أ .

(ش) :الثانية : موازنة هذين الجمعين ، وكلاهما لا نظير له في الآحاد ، وهي مستقلّة أيضاً بمنع الصرف ، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير ، بخلاف سائر الجموع ، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد [١] .

وقولنا : (هيئة) ، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة ، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً ، أيّ حرف كان ، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور [٢] لفظاً ، أو تقديراً ، كدوابّ فإن أصله : دَوَابِب [٣] . فإن كان الساكن بعد الألف لاحظّ له في الحركة نحو : عَبَالّ [٤] جمع (عبالّة) ، وحَمَارّ جمع (حمارّة)[٥] فمصروف. هذا مذهب سيبويه ، والجمهور .

وذهب الزّجاج إلى أنه لا يشترط ذلك .

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توانٍ)[٦] و(تغازٍ) فإن الكسرة فيهما[٧] محوّلة عن ضمة ، لاعتلال [٨] الآخر ، إذ أصله : تفاعُل بضم العين ، مصدر تفَاعَل . ولا ياء النسب: كـ (مدائنيّ) و (حواريّ) [٩] فإنهما مصروفان ، بخلاف نحو [١٠] : كراسيّ وبَخاتيّ ، فإنهما ممنوعان ، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع .

ولا بألف[١١] معوّضة من ياء النسب نحو : يمانٍ ، وشآمٍ، فإنهما مصروفان، لأن[١٢] الألف عوض من ياء النسب ، والأصل : يمنيّ ، وشاميّ .

---

(١) مثل كلاب جمع كلْب ، فإنّ نظيره في الآحاد : كتاب .
(٢) ط : « حرف مكسور مطلقاً » بزيادة : « مطلقاً » .
(٣) أ : « دوايب » بالياء تحريف .
(٤) عبالّ بفتح العين المهملة ، والباء الموحّدة ، وتشديد اللام : جمع عبّالة ، وهي الثقل ، يقال : ألقى عليه عبالّته : أي ثقله . وانظر شرح التصريح ٢ : ٢١١ .
(٥) حمارّة القيظ : شدّة حره ، والجمع : حمارّ .
(٦) أ : « كنزال » .
(٧) ط : « فيها » تحريف .
(٨) أ : « الاعتلال » .
(٩) الحواريّ : الناصر .
(١٠) « نحو » ساقطة من أ .
(١١) ط : « ولا ألف » من دون باء .
(١٢) أ : « فإن »

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو : صياقلةٍ ، (١) ومَوازِجَةٍ (٢) لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كَرَاهِيَةَ) .

ولو حذفت التاء من كلمة ، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف . كأن يسمّى(٣) رجل (عَلاَنِيَ) من علانية .

ولو سميّت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه ، وقد منعت العرب (شَرَاحيل) من الصرف ، وهو جمع سمّى به الرجل .

أمّا (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجميّ ، لا يصرف معرفة ولا نكرة ، لمشابهة (٤) هذا الجمع في الوزن .

وقال غيره : هو مفرد ، يصرف (٥) نكرةً ، ويمنع معرفة .

وقال آخرون بالمنع في الحالتين ، وأنه جمع سروالة . قال :

٢٣ – عَلَيْه من اللّؤْمِ سِروالَةٌ فليس يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ (٦)

* * *

(ص) : وعدله صفة في أُخَر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الأُخَر، وابن مالك وأبو حيّان : آخر ، وابن جنى آخر من ، وقوم : أُخْريات (٧) .

ووزن فعال ، ومَفْعَل مِنْ عشرة وخمسة فما دونها سماعاً ، وما بينهما قياساً عند (الزجّاج) (٨) والكوفية ، وثالثها : يقاس فُعَال فقط .

(١) الصيقل : شحاذ السيوف .

(٢) الموْزَج : الخف ، فارسي معرّب ، والجمع : موازجة . وفي الحديث : «إنّ امرأة نزعت خفها أو مَوْزجها فسقت به كلبها » . اللسان .

(٣) ط : « تسمى » بالتاء .. تحريف.

(٤) أ : « لشبهه » . (٥) أ : « ينصرف » .

(٦) أ « لمستضعف » تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٧) سقطت « وقوم أخريات » من أ ، وفي ط : « قوم أخريات » من دون واو .

(٨) ط : « عند الزجاجي » .

وقال أبو حيّان : سُمِعَ الجميع . وقيل : لا وصف فيها ، ومَنْعُها للعدل لفظاً ومعنى . وقيل : له وللتعريف بنيّة أل ، وقيل : لِشِبْهِ (١) أحمر في منع التاء .

ولا تدخلها أل ، وتضاف بِقِلّة ، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء .

(ش) : الثالثة: العدْل : وهو: صَرْفُك لفظاً أولى بالمُسَمّى إلى آخر.

وهو فرعٌ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عمّا يستحقه(٢) بالوضع لفظاً أو تقديراً.

ويُمْنَعُ مع الوصفية والعلميّة (٣) .

فالأول : مقصور على شيئين :

أحدهما : أُخَرَ جمع أُخْرى ، تأنيث آخر بالفتح ، المجموع على آخرين .

أما كونه صفة : فلكونه من باب أفعل التفضيل . تقول : مررت بزيد ورجلٍ آخر (٤) أي إنه أحق بالتأخير (٥) من زيد في الذّكر ، لأن الأوّل قد اعتُنِي به في التقدم في الذّكر .

وأمّا عدله : فقال أكثر النحويين : إنه معدول عن الألف واللام ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلاّ مقروناً بهما كالكُبَر ، والصّغَر، فَعُدِل عن أصله ، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يعطى غيره إلاّ مقروناً ، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً ، ثم عُدِل عن معناهما ، لأن الموصوف به لا يكون إلاّ نكرة ، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوي معناهما مع [٢٦]زيادة، كما نوى معنى اثنين في (مُثَنّى) (٦)

(١) ط : « لشهبه » تحريف .

(٢) أ : « أن يكون مخرجاً عما لا يستحقه » وفي ط : « أن لا يكون محرفاً عما يستحقه » .
صوابهما في ب .

(٣) أ : « مع الوصفية العلميّة » بدون واو عطف .

(٤) آخر أصلها : أأخَر ، بهمزتين مفتوحة فساكن ، أبدلت الساكنة ألفاً .

(٥) أ : « بالتأخّر » . (٦) أ ، ب : « مع مثنى » .

مع زيادة التضعيف ، فلمّا عُدِل أُخَر، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً .

وقال ابن مالك : التحقيق أنه معدول عن أُخَر مراداً به جمع المؤنث ، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرّده عن الألف واللام والإضافة ، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو : رأيتها مع نسوة أكْبَر منها ، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفْعل موقع فُعَل [١] ، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال .

وتابعه أبو حيّان ، وقال : فأُخَر على هــذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به ، وهو : آخر ، لاطّراد الإفراد في كل أفعل يراد [٢] به المفاضلة في حال التنكير .

قال : وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح ، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة [٣] .

وقال ابن جني : هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ) ، لأنه إذا صحبتــه صلح لفظــه للمذكر والمؤنث ، [٤] والتثنيــة والجمع ، كقولك : مررت بنسوة آخر من غيرهن [٥] ، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخَر [٦] ، وجرى وصفاً بالنكرة ، لأن المعدول عنه نكرة .

وقال قوم : هو معدول عن أُخْرَيات نكرة ، ليصح وصف النكرة به. قــال في (البسيط)[٧] : وهذا ضعيف، لأنأخريات مما يلزم استعماله ، إما بالألفواللام ، أوالإضافة.

---

(١) أ ، ب : « أوقعوا فُعَلاً موقع أفعل»ط : « أوقعوا فُعَل موقع أفعل » والمراد العكس، كما صوبنا . أنظر الأشموني ٣ : ٢٣٩ .
(٢) أ : « في كل أفعل بزيادتها المفاضلة » تحريف .
(٣) الكلام بعده إلى : « إمّا بالألف واللام أو الإضافة » ساقط من أ .
(٤) ب : وقال ابن جني : « هو معدول عن أفعل للمذكر والمؤنث » وما بعده إلى « إمّا بالالف واللام ، أوالإضافة» ساقط من ب .
(٥) في الأصل ، وهو هنا ط فقط « من غير مدّ » . (٦) في ط : « آخر » تحريف .
(٧) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي سنة ٧١٧ . له شرح على الكافية لابن الحاجب .

واحترزت بقولي كـ (التّسهيل) [١] : (مقابل آخرين) — عن أخر جمع أخرى ، بمعنى آخِرَة ، تأنيث آخِر بالكسر ، فإنه مصروف [٢] .

الثاني : ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال ، ومَفْعَل . والمسموع من ذلك : أحَاد، ومَوحَد. وثُنَاء [٣] ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلَث ، ورُبَاع ومَرْبَع ، وخُمَاس ومَخْمَس ، وعُشَار ومَعْشَر . قال تعالى : « أولي أجْنِحَة مَثْنَى وَثُلاَث ورُباع [٤] » .

قال الشّاعر :

٢٤ — * ولقد قتَلْتُهُمُ ثُنَاءَ ومَوحَدا [٥] *

وقال :

٢٥ — مَنَتْ لك أن تُلاقيني المنَايا أحادَ أحادَ في الشّهرِ الحَرامِ [٦]

وقال :

٢٦ — تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانه أحَادَ ومَثْنى أصْعَقَتْها صوَاهِلُهْ [٧]

وقال :

٢٧ — هنيئاً لأرباب البيوت بُيوتُهُمْ وللآكلين التّمْرَ مَخْمس مَخْمسا [٨]

---

(١) « كالتسهيل » ساقطة من أ . (٢) « فإنه مصروف » ساقطة من أ .

(٣) ط : « وثُنى » مقصورة ، ومكتوبة بالياء . والأوضح أن تكون : ثناء بالمدّ .

(٤) فاطر : ١ .

(٥) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد ، وعجزه كما في اللسان : (دبر) :

* وتركت مرّة مثل أمس المدبر *

(٦) مجهول القائل . وفي أ : « مننت » تحريف .

(٧) لتميم بن مقبل ، في ديوانه ٢٥٢ .

وفي أ : « تحت لبابه » . وفي ط : «أضعفتها » كلاهما تحريف .

(٨) مجهول القائل .

وقال :

٢٨ - فلم يَستَريثُوك حتى رَميتَ فوق الرجال خِصالاً عُشارا[١]

واختلف ، هل يقاس عليها : سُداس ومَسْدس ، وسُباع ومَسْبع ، وثُمان ومَثْمَن ، وتُساع ومَتْسَع ؟ على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا ، وعليه البصريون ، لأن فيه إحداثَ لفظٍ لم تتكلّم به العَرب .

والثاني : نَعم ، وعليه الكوفيون ، والزّجّاج ، لوضوح طريق القياس فيه .

والثالث : يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرته ، دون مَفْعَل لقِلّتِه .

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل) . وذكر في (شرح الكافية) : أن خماس لم يسمع . وذكر أبو حيان : أن سداس وما بعده مسموع أيضاً ، فقال في (شرح التسهيل) : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة.

حكى أبو عمرو و إسحاق بن مرار الشيباني : موحد إلى معشر . وحكى أبو حاتم [٢] في كتاب (الإبل) ، و يعقوب بن السِّكِّيت [٣] : أُحاد إلى عشار ، قال : ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز [٤]) : لانعلمهم قالوا فوق رباع . فمن علِمَ حجة عليه .

ومما ورد في سداس قول الشاعر :

٢٩- ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمي أدار سُداسَ أن لايستقيما [٥]

---

(١) للكميت كما في الخزانة ١ : ٨٢.

(٢) سهل بن محمد بن عثمان السجستاني تلميذ الأخفش وشيخ ابن دريد ، توفي ٢٥٥ .

(٣) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان راوية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين . مات سنة ٢٤٤ .

(٤) نص أبي عبيدة في المجاز ١ : ١١٦ : « ولا تجاوز العرب رُباع ، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال :

فلَم يَستَريثُوك حتى رَمَيْتَ فوق الرجال خصالاً عُشارا » .

(٥) مجهول القائل .

قال : وأنشد خلف الأحمر [١] أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار ، وهي :

٣٠ ـ قل لعمرو يا بن هند لو رأيت القوم شنّا [٢]
لرأت عيناك منهم كُلَّ ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فيلق شهباء من هَنّا وهنّا [٣]
وأتت دوسر والملحاء سيراً مطمئنا [٤]
ومضى القوم إلى القوم أحاداً وأُثَنَا
وثلاثاً ورباعاً وخماساً ، فاطّعنّا
وسداساً وسُباعاً وثماناً فاجتلدنا
وتُساعاً وعشاراً فأصبنا ، وأُصِبْنا
لا ترى إلاّ كَمِيّاً قاتِلاً منهم ومِنّا

قال : وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة ، وكذا تحريفه ثُناء إلى أُثَنَا .

وقال غيره : هذه الأبيات مصنوعة . والحجة في نقل مَنْ تقدم ، وما ذكر من أنّ

---

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان ، مولى بلال بن أبي بردة ، كان أعلم الناس بالشعر . توفي في حدود ١٨٠ .

(٢) شن : قبيلة كانت تكثر الغارات كما في « اللسان» . والأبيات مما صنعه خلف الأحمر ، كما ذكر السيوطي .

(٣) ط : « أتينا » تحريف صوابه : « أتتنا » كما في أ ، ب.
والفيلق : هو الجيش الضخم ، أنثه لمعنى الكتيبة ، كما أنثها الكميت في قوله :
في حومة الفيلق الجأواء إذ نزلت قسراً ، وهيضلها الخشخاش إذ نزلوا
انظر اللسان : (فلق) .
وهنّا : بفتح الهاء، وتشديد النون ، وأصلها : هنّن بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً ، لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد .

(٤) دوسر : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي ط : «دوسرة» وصوابه من أ ، ب .
والملحاء : كتيبة للنعمان بن المنذر ، وفي النسخ الثلاث : « الملحاء » من دون واو . وفي أ : « المحلا » تحريف .

منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور .

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف [٢٧] فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى. أمّا في اللفظ فظاهر ، وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها ، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان ، ومن ثناء: أربعة ، وكذا البواقي .

وذهب الفرّاء : إلى أن منعَها للعـدل والتعريف بنيّة الألف واللام ، قال : لأن ثُلاث يكون للثالث والثّلاثة [١] ، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه ، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل ، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف . ورُدّ بجريانها صفة على النكرات .

وذهب الأعلم : إلى أنها لم تنصرف للعدل ، ولأنها لا تدخلها التاء ، لا يقال : ثلاثةٌ ، ولا مَثْلَثَةٌ ، فضارعت أحمر .

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ نكرات ، خبراً نحو : « صَلاَةُ اللّيل مَثْنَى مَثْنَى »، أو صفة نحو : « أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى [٢] » ، أو حالاً نحو: « فَانْكِحُوا ما طاب لكم من النّساء مَثْنَى [٣] ». وقد جاءت فاعلة ، ومجرورة ، وذلك قليل . ولم يسمع تعريفها بأل . وقلّ [٤] إضافتها في قوله :

٣١ - * ثُنَاءُ الرِّجال وَوُحْدانُهـا [٥] *

وقوله :

٣٢ - * بمَثْنَى الزِّقاق المُتْرَعَات وبالجُزُرْ [٦] *

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، أي منكّرة ، بناءً على رأيه أنها

(١) ط : « لثالث ثلاثة » تحريف.
(٢) فاطر ١ .
(٣) النساء ٣ .
(٤) أ : « وقد » تحريف .
(٥) قائله غير معروف . وصدره :

* وخيل كفاها ولم يكفها *

(٦) لامرئ القيس في ديوانه ١١٣ . وصدره :

* يفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا *

والمراد بالزقاق : زقاق الخمر . والجزُر : جمع جزور وهو البعير أو الناقة المجزورة .

معرفة بنيّة الإضافة تقبل التّنكير ، قال : تقول العرب : ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً . والجمهور على خلافه .

* * *

(ص) : وعلَماً كفُعَل المعدول عن فاعل ، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا عِلّة .

والمختص بالنداء ، وكذا المؤكّد به .

وقيل : تعريفه بنّية الإضافة ، وعدله عن فُعْل ، أو فَعَالى أو فَعْلاوات ، أقوال . ويُصْرَف . وما سمّى به قبله نكرة . قال الأخفش : ومعرفة .

ومنه : سَحَر ملازم الظرفية ، وعدله عن أل ، وقيل : شِبه العَلَم ، وقيل : لم ينوّن لنيّةِ أل ، وقيل : الإضافة . وقال ابن الطّرَاوة وصدر الأفاضل [1] : مبنيّ ، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب .

ويصرف مسمّى به وفاقاً ، ومنه عند تميم : فعَالِ لمؤنث كحذام ما لم يُنكّر ، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان .

وقال المبرد : المنع للتأنيث . وتبنيه الحجازيّون كسراً ، وأكثر تميم ما آخره راء . والكلّ فَعَال مصدراً ، أو حالاً ، أو صفة مُجْرى العلم ، وكذا أمْراً . وأسَد تفتحه ، وعَدْلُ كلِّها عن مؤنث . فإن سمى بها مذكّر لم يصرف ، وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام .

(ش) : يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء :

(أحدها) : ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً ، وهو معدول عن صيغة [2] فاعل ، وطريق العِلم به سَمَاعُه غيرَ مصروفٍ ولا عِلّة به مع العلميّة . والمسموع من ذلك : عُمَر ، وزُفَر ، ومُضَر ، وثُعَل ، وهُبَل ، وزُحَل ، وعُصَم ، وقُزَح ،

(١) هو ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزيّ: أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل، كان معتزليّاً ، يقال هو خليفة الزمخشري ، توفي سنة ٦١٠ .

(٢) « صيغة » ساقطة من أ ، ب .

وجُشَم ، وقُثَم ، وجُمَح ، وجُحَا ، ودُلَف ، وبُلَع : بطن من قُضاعة ، ولم يسمع غير ذلك ، نعم ذكر الأخفش : أنّ (طُوَى) من هذا النوع ، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن) .

ومنعه أبو حيان، وقال : المانع مع العلميّة التأنيث باعتبار البُقْعة، بدليل تنوينه في اللّغة الأخرى .

قال (١) : وهذه الأسماء التي ذكرناها كلُّها أعلامٌ عُدِلتْ تقديراً عن فاعل إلاّ (ثُعَل) فعن أفعل . ولو كانت صفات كحُطَم ، ولُبَد دخلت عليها الألف واللام ، وإنما (٢) جعلناها معدولةً لأمرٍ نَتجنْهَلُه (٣) ، لأن الأعلام يغلب عليها النّقل ، وهي أن يكون لها أصل في النكرات ، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ، فإن ورد فُعَل مصروفاً ، وهو علم (٤) علمنا أنه غير معدول كأُدَد (٥) ، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات ، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه ، أو مُرْتجَلاً . قال : ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسمٌ هو علم جنس لا علم شخص ، وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب (الأسد) : جاء بِعُلَقَ فُلَق (٦) بغير ألف ولام ، ولا يُصْرَفُ . انتهى .

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأُخَر (٧) وجُمَع ، وعن غير

---

(١) القائل : هو أبو حيّان .

(٢) أ : « إنما » من دون واو .

(٣) أ : « لأمر نجله » تحريف .

(٤) أ : « عملنا » تحريف .

(٥) قيل : إنه منقول من جمع : أُدّة ، وهي المرّة من الودّ كغُرَف وغُرْفة ، والهمزة بدل من الواو المضمومة كما في : « أُقتت » . وقيل: إنه علم رجل مشتق عند سيبويه من الود ، فهمزته بدل من واو . وقيل : إنه من الأدّ بفتح الهمزة ، وكسرها ، وهو : العظيم ، فهمزته أصليّة . انظر حاشية الخضري ١ : ٦٥ .

(٦) في النسخ الثلاث : « بعلق وفلق» صوابه من غير واو . قال الجوهري : علق فلق : الداهية . انظر الصحاح في المادّة .

(٧) ط : « كآخر » تحريف .

المعدول كاسم الجنس كَنُغَر (١) ، وصُرَد(٢) ، والصفة: كحُطَم ولُبَد، والمصدر كهُدًى وتقىً ، والجمع كغُرَف (٣) .

وقولنا (٤) : (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعَل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل ، كقُتَل (٥) : اسم من أسماء التّرك ، فيه مع العلميّة العجمة ، وطُوى فيه معها التأنيث .

ولو وجد فُعَل (٦) ، ولم يعلم : أصرفوه أم لا ؟ ففي الإفصاح (٧) : إن لم يعلم له اشتقاق ، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع ، لأنه الأكثر في كلامهم . وإن علم كونه مشتقا وجهل في النكرات ؛ صرف الا أن يُسْمَع تركُ صرفِه . انتهى .

وهذه النكتة من قاعدة : تعارُض الأصل والغالب في العربية ، وهي لطيفة نادرة ، كما بينتها في كتاب (أصول النحو) (٨) وكتاب (٩) (الأشباه والنظائر في النحو) .

(الثاني) فُعَل المختص بالنداء كفُسَق (١٠) ، وغُدَر ، وخُبَث [٢٨] ولُكَع ، فإنها معدولة عن فاسق ، وغادر ، وخبيث ، وألْكع ، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة (١١) ومراعاة اللفظ المعدول ، فإن نُكِّرت زال المنعُ .

---

(١) نُغَر ، وزان : رُطَب : قيل : فرخ العصفور . وقيل : ما يسمّى البلبل .
(٢) صُرَد ، وزْن : عُمَر : نوع من الغربان ، والأنثى : صُرَدة .
(٣) أ : « كفرق » تحريف .
(٤) أ : « وقلنا » .
(٥) كذا في أ ، ب . وفي ط : « كنبَل » بالنون، وفي الأشموني : «تُتَل» بتاءين، وقيده الصبان بقوله: « بفوقيتين : اسم لبعض عظماء الترك » .
(٦) أ : « فعلم » تحريف .
(٧) الإفصاح بفوائد الإيضاح لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى ٦٤٦. وانظر النص المنقول في التصريح ٢ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
(٨) المراد به كتاب : « الاقتراح » وقد طبع بمطبعة دار المعارف النظاميّة .
(٩) « كتاب » ساقطة من ط .
(١٠) أ : « الفسق » تحريف .
(١١) أ : « فللعلمية » تحريف .

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التّسمية أيضاً ، كما نقلته عنه أخيراً في قولي : قال الأخفش : (ومعرفة) ، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء ، وقد زال بالتّسمية .

(الثالث) : فُعَل المؤكد به وهو جُمَع ، وكُتَع ، وبُصَع ، وبُتَع ، جمع : جَمْعاء ، وكَتْعاء ، وبَصْعَاء ، وبَتْعاء ، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة . أمّا العدل ، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين ، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر . ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالى كصحارى فيقال : جَمَاعى ، وكَتَاعى إلى آخره . ومن حيث إن مذكّرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات ، لأن قياس كلّ ما جمع مذكّره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء .

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة :

فقال الأخفش والسّيرافي : إنها معدولة عن فُعْل . واختاره ابن عصفور ، قال : لأن العدل عن فَعَالى لم يثبت في موضع من المواضع ، والعدل عن فُعْل إلى فُعَل [1] ثبت ، قالوا : ثلاثٌ دُرَع [2] ، وهو جمع دَرْعاء ، وكان القياس دُرْعاً [3] . وقال قوم : إنها معدولة عن فَعَالى ، وقال آخرون : إنها معدولة عن فَعْلاوات ، واختاره ابن مالك .

وضعّف الأول[4] بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين ، والثاني [5] بأن فَعْلاء [6] لا يجمع على فَعَالى إلاّ إذا لم يكن مذكره على أفعل ،

---

(١) « إلى فعل » ساقطة من ط .

(٢) ط : « نبت ، وذرع » تحريف ، والصواب : ثلاث دُرَع ، كما في أ ، ب .
وهي ثلاث ليال من الشهر : ليلة ست عشرة ، وسبع عشرة ، وثمان عشرة ، اسودّت أوائلها ، وابيضت أواخرها ، فسمّين دُرَعا .

(٣) ط : « ذرع » بالذال المعجمة ، صوابه بالمهملة كما سبق .

(٤) الأول : وهو قول الأخفش والسّيرافي .

(٥) الثاني : وهو قول من قال : إنها معدولة عن فَعَالَى .

(٦) في جميع النسخ « فعلا » مساوقة للرسم القديم وإنما هي فعلاء بالمدّ .

وكان اسماً محضاً (١) .

وقال أبو حيّان : الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللّام ، لأنّ مذكرها جمع بالواو والنون ، فقالوا : أجمعون ، كما قالوا : الأخسَرُون (٢) ، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام .

قلت : وهـــذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعَ الصّرف ، لوجود العدل المذكور فيه ، وتكون الياء فيه علامة الجَرّ على أنها نائبة عن الفتحة . وهـــو غريب .

وأما العلمية (٣) : فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام (٤) بمعنى الإحاطة ، واستدل لذلك بجمعهم مذكّرها بالواو والنون ، ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العَلَم . واختاره ابن الحاجب .

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بِنِيّة الإضافة ، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ : جُمَعَهُنّ ، كما يقـــال : رأيت النّســـاء كُلّهنّ ، فحُذِف الضمير للعلم به ، واستغنى بنيّة الإضافة ، وصارت لكونها معرّفة — بلا علامة ملفوظة بها — كالأعلام ، وليست بأعلام ، لأن العَلَم إمّا شَخْصِيّ ، وإما جِنْسِيّ ، وليست هذه واحداً منهما . وعلى هـــذا ابن عصفور — وعلله بأن الجموع لا تكون أعلاماً — والسهيلي ، وابن مالك ، ونقلـــه عن ظاهر كلام سيبويه . فإن سمى به أعنى بفُعَل المؤكّد به ، فمذهب سيبويه : بقاؤه (٥) على المَنْع ، وعن الأخفش صرفه ، لأن العدل إنما كان حال التأكيد ، وقد ذهب . فإن نُكّر بعد التسمية صُرف وِفاقاً ، لأنه ليس له حالة يلتحق بها ، إذ لم يستعمل نكرة ، بخلاف أُخَر — كما تقدّم .

---

(١) وذلك مثل : صحراء وصحارى . ، أما إذا كان العكس بأن كان صفة ، ومذكّره على أفعل ، فإنه يجمع على فُعْل . شرح الأشموني ٣ : ٢٦٤ .

(٢) ط : « الآخرون » تحريف .

(٣) تتمة الحديث عن فُعَل المؤكّد به حيث استوفى الكلام على عدم صرفها للعدل ، وبدأ في بيان عدم صرفها للعلميّة .

(٤) أ : « أعلم » تحريف . (٥) أ : « فبقاؤه » بالفاء . تحريف .

(الرابع) : (سَحَر) الملازم الظرفية ، وهو المعيّن ، أي : المراد به: وقتٌ بِعَيْنِه، فإنه يلازم الظّرفية فلا يتصرّف . ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميّة ، أما العَدْل : فعن مصاحبة الألف واللام ، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعَرّف بها النّكرات ، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطريق، وهو العلميّة ، فإنه جعل علماً لهذا الوقت . وقيل : إنه امتنع للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة ، من حيث كونُه تعريفاً بغير أداة تعريف ، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين ، وليس تعريفُهُ بالعلمية ، لأنه في معنى السّحَر ، وتعريف العلميّة ليس في مرتبة تعريف أل . وقيل : إنه منصرف ، وإنما لم ينوّن لنية (أل) ، والأصل : السّحر، وعليه السّهيلي . وقيل : لنيّة الإضافة ، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم . وقيل : إنه مَبْنِيّ على الفتح لتضمّنه [1] معنى حرف التعريف ، كما أن (أمْسِ) بني على الكسر لذلك ، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرّزي [2] ، وابن الطّراوة [3] ، ونصره [4] أبو حيان ، فقال : الفرق بين سَحَر وأمسِ عندي يَعْسُرُ [5] ، قال : وقد ردّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مبنياً لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجتنب كما اجْتُنِب مُوهِمُ [6] الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد) ، والمنادى المبنيّ . وهذا الرد ليس بشيء ، لأن سحر تدخله الحركات كلها ، إذ لم يكن [٢٩] معرفة ، فكانت الفتحة أولى به في البناء ، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين ، وقد انتفى هذا ، ففتح تخفيفاً ، وتبعاً [7] لحركة ما قبله للمناسبة .

قال : وما ذكره الجمهور من أنه عُدِل عن الألف واللام مُشْكِلٌ ، لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها، لأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عـامر ، وحَذَامِ تضمن معنى حَاذِمَة ، ومَثْنَى تضمن معنى اثنين اثنين ، وفُسَق تضمنَ معنى فاسق ، وهذه حقيقة العدل ، وإذا كان كذلك فكيف يكون

(١) أ : « وكتضمنه » بالكاف.
(٢) سبقت ترجمته في ٨٧ .
(٣) ابن الطراوة : سليمان بن محمد بن عبدالله أبو الحسين ، توفي ٥٢٨ .
(٤) « ونصره » ساقطة من أ.
(٥) أي عسير . وفي أ : « يفسر » بالفاء تحريف .
(٦) ط : « وهم ».
(٧) أ : « وتبع » تحريف .

سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون علَماً؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها. انتهى.

وعلى الأول، لو سمّي به صُرِف وفاقاً. أما (سَحَر) غير المعيّن فإنه لا يلزم الظّرفية، وهو منصرف نكرةً، ومعرّفاً باللام والإضافة.

(الخامس): فَعَالِ علَمُ المؤنّث كحَذَامِ، وقَطَام، ورَقَاش، وغَلاَبِ؛ وسَجاحِ أعلام لِنِسْوة، وسَكابِ لفرس، وعَرَارِ لبقرة، وظَفارِ لبلدة عند بني تميم، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعِلة، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله، فلا يكون معدولاً.

قال أبو حيّان: والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتَجَلة، لا أصل لها في النّكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها أصل في النّكرات عُدِلت عنه بعد أن صُيِّرَتْ أعلاماً. وعلى الأول، لو نُكِّر صرف، ولو سُمّي به مذكّر جاز فيه الوجهان: المنع إبقاءً على ما كان، لبقاء لفظ العدل؛ والصّرفُ لزوال معناه، وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثاً، لإرادة ما عدل عنه، وهو: (راقشة). أمّا الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبنيّ على الكسر إجراءً لهُ مُجْرَى فَعَالِ الواقع موقع الأمر، كنزال، لشبهه به في الوزن والعدل، والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وقال المبرد: لتوالي عِلَل منع الصرف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل، كما تقدّم في البناء.

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسَفَار: اسم لماء، وحَضَار: اسم كوكب، فيبنونه على الكسر، للشّبه السابق. وإنما خصّوه بما آخره راء، لأن من مذهبهم[1] الإمالة، وإنما يتوصّلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعْرِبُه أيضاً على أصله في حذام، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

(١) أ: «من مذاهبهم».

٣٣ — ومــرّ دهرٌ على وبــارٍ فهلكت جهرةً وبارُ [١]

فبنى (وبارِ) أوّلاً على الكسر . ثم أعربه [٢] آخراً ، لأن قوافي القصيدة مرفوعة .
قيل : ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة .
واتفق الحجازيّون والتميميّون ، وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً ، ومأخذه السّماع كفَجَارِ ، وحَمادِ ، ويسار .

قـــال :

٣٤ — * فَقُلْتُ امْكُثِي حتى يَسارِ لَعَلّنـــا [٣] *

وقـــال :

٣٥ — * فَحَمَلْتُ بَرّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَـــارِ [٤] *

وقرئ : « لا مَساسِ » [٥] ، أو حالاً نحو :

٣٦ — * والخيل تعدو بالصَّعيد بَــــدادِ [٦] *

أو صفة جارية مجرى الأعلام ، ومأخذها أيضاً السّماع نحو : حَلاقِ : للمنيّة ، وضَرامِ : للحرب ، وجَنَادِ [٧] : للشمس ، وأزام : للسّنة الشديدة ، وصَمَامِ [٨] : للدّاهية .

---

(١) انظر الدرر ١ : ٨ . (٢) أ : « لم أمر به » . تحريف .
(٣) من شواهد سيبويه ٢ : ٣٩ ، وقائله مجهول ، وعجزه :
* نحجّ معاً ، قالت : أعاماً وقابِلَه *
(٤) للنابغة الذبياني ، وصدره :
* إنا اقتسمنا خطتينا بيننا *
(٥) طه : ٩٧ .
(٦) لعوف بن الخرع التميمي ، وصدره :
* وذكرت من لبن المحلّق شربة *
وفي أ « من الصعيد » .
(٧) أ ، ب : « وحفا » تحريف .
(٨) في النسخ الثلاث : « ضمام » بالضاد المعجمة . صوابها بالصاد المهملة . قال الأسود بن يعفر :
فرت يهود و أسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صَمَامِ

أو ملازمة للنداء نحو : يا فَسَاق ، ويا خَبَاث . وفي قياس هذه خلاف يأتي .

أو أمراً نحو : نَزَال ، وتَراك ، ودَراك ، وحَذار . وفي قياسها أيضاً خلاف يأتي . وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً . وكلّ هذه الأنواع معدولةٌ عن مؤنث .

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنّث معرفة ، وإن لم يستعمل في كلامهم .

وأما الصّفة بقِسْمَيْها (١) ، فعن (٢) وصف مؤنّث غَلَب فصار اسماً كالنّابِغة .

وأما الأمر ، فقال المبرد : إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأوّلَيْن ، وهو الصحيح ، وظاهر كلام سيبويه أنّه معدول عن الفِعْل .

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً ، والبناء كباب حذام . أو مذكّرٌ فأقوال (٣) أحدها : يصرف : كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمّي به . والثاني : يمنع كعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به ، وهو المشهور . والثالث : يبنى كحذام ، وعليه ابن بابَشاذ (٤) .

* * *

(ص) : وكونه صفةً على فعلان ذا فَعْلى . وقيل : فاقِدُ فَعْلانة ، فعلى الأول : يصرف : رَحمن ، ولَحيان . وعلة المنع شِبْه الزيادتين بألف التأنيث . وقيل كون النون مبدلَة منها .

وعلى الثاني : كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء . فان أبدلت [٣٠] النون من همز أصليٍّ صرف غالباً .

(ش) : الرابعة : كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان(٥) بشرط أن يكون مؤنثه

(١) أ « وبقسيميها » ب : « بقسيمها » .

(٢) ط : « ففي » . (٣) أ : « فأنزال » تحريف .

(٤) اسمه طاهر بن أحمد ، وهو نحوي مصري ، ومن مؤلفاته : شرح الجمل ، والمحتسب في النحو ، وتعليق في النحو يقارب خمسة عشر مجلداً .
انظر وفيات الأعيان ٢ : ١١٩ ، وحسن المحاضرة ١ : ٢٢٨ .

(٥) ط : « زائدتين » .

على فَعْلى كسَكْران سَكْرى ، وريّان ريّا .

وقيل : الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلانة ، سواءٌ وجد له مؤنثٌ على فَعْلى أم لا . وينبني على الخلاف مسألتان :

الأولى : لازم التذكير كَرَحْمَن ، ولَحْيَان لكبير[1] اللّحية[2] ، على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه ، إذ لا مؤنث له . وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر .

قال أبو حيان : والصّحيح فيه الصرف ، لأنا جهلنا النقل فيـــه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به . ووجه مُقَابِلِه أن الغالب فيما وجد من فَعْلان للصّفة[3] المنع[4] فكان الحمل عليه أولى .

الثانية : عِلّة منع الألف والنون . على الأول لشبَهِهما[5] بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث . وقيل إن[6] النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء[7]) : صنعاني ، وبهراني .

وعلى الثاني كونهما زائدتين ، لا تلحقهما الهاء ، من غير ملاحظة الشّبه بألف التأنيث[8] ، ونقل عن الكوفيين .

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف[9] ...

ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كَنَدْمان ، وسَيْفان للرَّجُل الطويل وحَبْلان للمتلئ غضباً ، ويومٌ دَخْنان[10] : فيه كُدْرَة في سواد ، ويوم سَخْنان[11] : حارٌ ، ويوم ضَحْيان[12] : لا غيم فيه ، وبعير صَوْحان : يابس الظهر ، ورجل عَلاّن :

---

(١) أ : « الكبير اللحية » . (٢) في اللسان : (لحى) أنه يقال للأنثى : لحيانة ، وعلى هذا يصرف .

(٣) أ ، ط : « الصفة » . (٤) « المنع » ساقطة من أ ، ب .

(٥) ط : « لشبهها » . (٦) ط : « كون النون » .

(٧) أ : « صنعاء وبها » تحريف .

(٨) أ ، ط : « بألفي التأنيث » وفي ب : « بألف التأنيث » ، والمراد بها كما جاء في هامش النسخة ب : ألف التأنيث الممدودة .

(٩) بياض بالنسخة ط ، ولم تشر النسختان أ ، ب إلى هذا البياض . ولعل الناقص كلمة : « غالباً » المذكورة في المتن .

(١٠) أ ، ب : « أختان » تحريف . (١١) أ ، ب « لحنان » باللام لا بالسين تحريف .

(١٢) ب ، ط : « صحيان » صوابه بالضاد المعجمة كما في أ .

صغير حقير. ورجل قَشْوان(١) : دقيق الساقين ، ورجل مَصّان : لئيم ، ورجل مَوْتان الفؤاد : أي غير حديده (٢) ، ورجل نَصْران : أي نصراني ، ورجل خَمْصَان بالفتح : لغة في خُمْصَان ، وكبْشٌ ألْيَان (٣) .

فهذه أربعَ عَشْرَةَ كلمةً لا غير ، مُؤَنّثاتها بالتاء .

* * *

(ص) : ووفاقُه لوزن فِعْل خاصٍّ بــه ، أَوْ أَوْلَى لازم ، لم يخرُجْ إلى شَبَه الاسم ، لا مَسْتَوٍ ، خِلافاً ليونس مطلقا ، ولعيسى في المنقول من فِعْل مع علميــة أو وصفيّة غير عارضة ، وعدم قبول التاء خلافاً للأخفش في أرمل ، وقدرت بِقِلّة في أَجْدَل وأَخْيَل ، وأفعى . وألغيت شذوذاً في نحو أبطح .

والأصح أن منه أفعل التفضيل ، ومُنِع أَلْبَب علماً ، وصرف يَعْصُر ، وأنــه يؤثّر عُروض (٤) سكُونِ تخفيفٍ ، لا بدل همزة أَفْعَل .

(ش) : الخامسة : موافقة وزن الفعل بشروط :

(أحدها) : أن يكون خاصّاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق (٥) واستخرج إذا سمّي بهما ، أو في أعجميّ معرّب ، أو غالباً فيه ، ويعبر عنه (بالأَوْلى به) بأن يوجد في الاسم والفعل ، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع ، وهو قسمان :

قسم نقل من الفعل : كيزيد ، ويشكر .

وقسم ليس بمنقول : كأفكل (٦) ويَرْمع (٧) .

---

(١) أ : « قسوان » بالسين المهملة ، تحريف. (٢) أ : « جديده » بالجيم ، تحريف .

(٣) أليان : كبير الألية من ذكور الغنم ، وتحرّك اللام فيقال : ألَيان . « اللسان » .

(٤) أ : « وعروض » بالواو . (٥) أ : «كانطق » تحريف

(٦) أ : « كأفعل » تحريف . والأفكل : الرعدة ، وبه سمّي الأفوه الأودي لرعدة كانت به .

(٧) أ ، ب : « يربع » بالباء ، وفي ط : يرفع بالفاء. وفي الأشموني ٣ : ٢٥٩ : «يرفع»، والصواب ما ما أثبتنا . واليرمع أصله : الحصى البيض تلألأ في الشمس .

والتعبير بالأَوْلَى أحسن من التّعبير بالغالب، لأنه يَبْطُل بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر ، إذ ما من فعل ثلاثيّ إلاّ وله أفعل اسماً ، إمّا للتفضيل ، أو لغيره .

وقد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل ، كأَجْدَل [١] وأَخْيَل [٢] ، وأرنب . وأيضاً فإن فاعَل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلاّ في نحو خاتَم ، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى ، كضارَب [٣] وقاتَل . ولو سمّي بخاتَم صرف ، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم . ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني [٤] ، ولا معنى لها في الاسم ، فكانت لذلك أصلاً في الفعل .

أما الوزن الخاص بالاسم ، أو الغالب فيه ، فلا شبهة [٥] في عدم اعتباره .

وأما المشترك بينهما على السّواء ، ففيه مذاهب :

أحدها : عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِل من الفعل أم لا ؟ وعليه سيبويه والجمهور ، لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل ، وهو منقول من كَعْسَب : فَعْلَل ، وهو : العَدْوُ الشّديد مع تداني الخُطَى .

والثاني : تأثيره مطلقا ، وعليه يونس .

والثالث : يؤثّر إن نقل من فِعْل ، ولا يؤثر [٦] غيره ، وعليه عيسى بن عمر واستدلّ بقوله :

٣٧ — * أنا ابنُ جَلا [٧] *

فلم يصرفه . وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل ، فَحُكِي .

---

(١) الأجدل : الصقر .

(٢) الأخيل : طائرذو خيلان ، بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء : جمع خال ، وهو النقط المخالفة لبقية البدن .

(٣) أ : « كضار » بسقوط الباء . (٤) أ : « معالى » باللام تحريف .

(٥) أ : « والغالب فيه شبهة » بسقوط : « فلا » تحريف .

(٦) « إن نقل من فعل ولا يؤثر » العبارة ساقطة من أ .

(٧) لسحيم بن وثيل الرياحي في أول الأصمعيات وتمامه :

. . . وطلاّع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

الشرط الثـاني : أن يكون لازماً ، ليخرج [١] نحو : امرُؤٌ وابنُمٌ عَلَمين ، فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخْرُج ، وفي النصب كاعلمْ وفي الجر كاضْرِب ، ولا يمنعان من الصرف ، لأن الوزن [٢] فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين ، فلو سمّي بهما على لغة [٣١] من يَلْتَزِمُ الفتحَ [٣] مُنِعَا .

الشرط الثـالث : أن يخرجه إلى شَبَه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليَخْرُجَ نحو : رُدَّ . وقيل : إذا سمّى بهما ، فإنهما يصرفان ، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم ، فصارا نحو : مُدّ . وقيل : هذا إذا كان السكون قبل التسمية ، فإن طرأ بعدها كأن تسمّي رجلاً بضَرَب ، ثم تسكن الرّاء تخفيفاً ، ففيه قولان : حكيتهما آخِراً ، أصحّهما الصّرف أيضاً ، وعليه سيبويه ، لأنه صار على وزن الاسم ، والأصل الصرف .

والثاني : المنع ، لعُرُوض التّخفيف ، فلا يُعْتَدّ به . وعليه المبرد والمازني ، وابن السّرّاج ، والسّيرافي .

ويجري القولان في (يَعْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه ، وعليه سيبويه لورود السّماع به ، فيما حكاه أبو زيد ، وخروجه إلى شَبَه الاسم .

والثاني منعه ، وعليه الأخفش لعُروض الضّمّة ، فلا اعتداد بها ، ويجريان أيضاً في (أَلْبُب) [٤] علماً ، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ . والأصح — وعليه سيبويه — منعه ، ولا مبالاة بفكه ، لأنه رجوع إلى أصل متروك ، فهو كتصحيح مثل : استَحْوذ [٥] ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً ، فكذا الفكّ ، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشْدِدْ في التعجب ، ولم يَرْدُدْ ، وأَلِلَ [٦] السّقاء ، فلم يباينه .

---

(١) أ : « فيخرج » بالفاء.

(٢) ط : « لا في الوزن » تحريف .

(٣) ط : « على لغة ملتزم الفتح » .

(٤) بضم الباء ، وانظر حاشية الصبان ٣ : ٢٦١ .

(٥) لأنها لو لم تصح الواو فيها لقال استحاذ ، لانطباق القاعدة ، وهي تحرّك الواو ، وانفتاح ما قبلها .

(٦) أ : « وألد » تحريف . ط : « وألك» تحريف كذلك ، والصواب ما أثبتنا من نسخة ب .
وألل السقاء : تغيرت ريحه ، وألت أسنانه : فسدت. وهذا أحد ما جاء بإظهار التضعيف ، اللسان : (ألل) .

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل : كهَراق ، أصله : أراق ، علماً ، والأصح فيه المنع ، ولا مبالاة بهذا البدل .

الشرط الرابع : أن يكون معـه علميّة : كخَضّم اسم العنبر[١] بن عمرو بن تميم ، وبذّر : اسم بئر ، وعثّر : اسم واد بالعقيق ، وأحمد ، ويزيد ، ويشكر ، وأجمع وأخواته في التوكيد . أو وصفيّة : ولها شرطان :

(أحدهما) : أن تكون أصلية كأحمر ، بخلاف العارضة : كمررت برجل أَرْنَبٍ ، أي ذليل ، وبنسوة أَرْبَعٍ ، فإنهما مصروفان ، لأن الوصفيّة بهما عارضة .

الثاني : أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو : مررت برجل أُبَاترٍ[٢] وأُدابرٍ[٣] فانهما مصروفان ، وإن كان فيهما الوزن والوصفيّة الأصلية ، لدخول التّاء عليهما في : امرأة أُبَاترة ، وأُدابرة .

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء ، وما لا مؤنث له من لفظه ، بل من معناه : كرجل آلى[٤] ، وامرأة عجزاء ، ولا يقال : أَلْيَاء ، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث : كرجل أكمر ، وآدر ، وأَلْحَى ، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه ، وذلك أفعل التفضيل مع (مِنْ) .

قال أبو حيّان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل،وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو : أرمل وأرملة ، فمذهب الجمهور صرفه . ومنعه الأخفش كأحمر ، قال : ثم إنـه لا توجد الوصفيّة مع الوزن المختص ، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصّة .

وهنا مسألتـان :

إحداهما : أجْدَل للصّقر ، وأخيـل لطائرٍ ذي خيلان[٥] ، وأفعى للحيّة ،

---

(١) أ : « لعبير » تحريف ،وفي ط : « اسم لعنبر » . (٢) الأُباتر بالضم : القاطع رحمه .
(٣) الأُدابر بالضم : الذي لا يقبل نصحاً . (٤) آلى : عظيم الألية .
(٥) ط : « خسلان » بالسين بعد الخاء . تحريف والصواب ما ذكرنا ، وانظر ما مضى في ص ٩٨ .

أسماء لا أوصاف ، فأكثر العرب تصرفها ، وبعضهم يمنعهـا ملاحظةً للوصفيّة ، فلحظ في أجدل معنى :شديد ، وأخيل : أفعل من الخيلان، وأفعى : معنى : خبيث منكر . وقيل : إنه مشتق من فَوْعَة السُّم ، وهي حرارته ، وأصلُه : أَفْوَع ، ثم قلب فصار أفعى .

الثانية : ما أصله الوصفيّة ، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح ، وهو المكان المنبطح من الوادي ، وأجرع ، وهو المكان المستوى ، وأبرق ، وهو المكان الذي فيه لونان ، الأكثر منعه اعتبارا بأصله ، ولا يعتدّ بالعارض ، وشذ صرفه إلغاءً للأصْل، واعتداداً بالعارض[١] .

* * *

(ص) : ومع العلمية زيادتا فعلان فيه ، أو في[٢] غيره ، ومبنى حسّان ونحوه على أصالة النّون .

(ش) : السادسة : وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلميّة : الألف والنون الزائدتان ، سواء كانتا في فَعْلان : كحَمْدان ، أو غيره : كعِمْران ، وعُثْمان ، وغَطَفَان[٣] .

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ، ثانيهما مضعّف ، فلك اعتباران : إن قدَّرْت أصالة التضعيف فهما زائدتان . أو زيادته فالنون أصليّة ، كحسّان : إن جعلته من الحِسّ فوزنه : فَعْلان ، فلا ينصرف[٤] ، أو من الحُسْن ، فوزنه : فَعّال ، فينصرف . وكذا (حيّان) ، هل هو من الحَياة أو الحِين ؟

قيل : ويدل للأوّل ما روى في الحديث : « أنّ قوماً قالوا : نحن بنو غيّان ، فقال عليه الصلاة والسلام : « بل أنتم بنو رَشْدان »

فقضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقاً من الغَيْن[٥] .

* * *

(١) ب : « ولا يقيد بالعارض » .

(٢) « في » ساقطة من أ ، ب .

(٣) غطفان محركة : قبيلة ، وهو ابن سعد بن قيس عيلان .

(٤) أ « ولا ينصرف » بالواو .

(٥) من معانيه : العطش .

(ص) : أو ألف إلحاق مقصورة .

(ش) : السابعة : ألف الإلحاق المقصورة :

وتمنع مع العلمية - بخلاف الممدودة - لشبهها بألف التأنيث المقصورة من[٣٢] وجهين لا يوجدان في الممدودة :

أحدهما : أن كُلاًّ منهما زائدة ، ليست مبدلَةً من شيء ، والممدودةُ مبدلة من ياء .

الثاني : أنّها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كأَرْطَى [١] ، فهو على مثال : سَكْرى[٢] ، وعِزهَى [٣] فهو على مثال : ذِكْرَى .

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كِعِلْباء [٤] لا يصلح لألف التأنيث الممدودة [٥] .

(تنبيهان)

الأول : الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة [٦] كلمة على بناء يكونُ رباعيَّ الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتفنى [٧] أصول الثلاثي ، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعي الأصول ، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق .

الثاني : قال أبو حيّان : ما فيه ألف التكثير [٨] أيضاً، إذا سمّى به منع الصّرف

---

(١) الأرطى : شجرٌ نَوْره كنوْر الخلاف ، وثمره كالعُنّاب مرّ ،الواحدة : أرطاة .

(٢) أ : « ذكرى » بالذّال .

(٣) الكلمة ساقطة من أ . والعزهى : الذي لا يحدّث النساء ولا يريدهن .

(٤) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى ، ومثلها قوباء ، أصلها : قوباى .

(٥) لأن ألف الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة عن ألف ،لا عن ياء فافترقا في الحكم ، لأجل افتراقهما في التقدير ، بهذا علّل ابن أبي الربيع . ووضح الشيخ خالد رأي ابن أبي الربيع بقوله : إن الحرف إذا كان منقلباً عن مانع منع كالهمزة في صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلباً عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء . انظر شرح التصريح ٢ : ٢٢٢ .

(٦) أ : « الثلاث » . (٧) أ : « فبقى » تحريف .

(٨) ألف التكثير : هي الألف التي أتى بها لأجل تكثير حروف الكلمة نحو : قبعثرى هذه ، فلا يقال : إنّ ألفها للإلحاق ، لأنه ليس في أصول الأسماء سداسي ، فتلحق به ، انظر الصبان ٣ : ٢٦٣ . والتصريح ٢ : ٢٢٢ ، واللسان : (قبعثر) .وفي ب : « التكسير » تحريف .

نحو قَبَعْثَرَى (١) ، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم تنقلب ، ولا تدخل عليها تاء التأنيث (٢) ، كما أن ألف التأنيث كذلك .

* * *

(ص) : أو تركيب مَزْج .

(ش) : الثامنة : تركيبُ المَزْج ، ويَمْنَعُ مع العلمية ، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجُزَه يحذف في الترخيم كما تحذف ، وأن صَدْرَهُ يصغّر كما يصغّر ما هي فيه ، ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها . وضابِطُهُ : كلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً — لا بالإضافة (٣) ، ولا بالإسناد (٤) — بتنزيل ثانيهما من الأوّل منزلة هاء التأنيث : كَبَعْلَبَكّ ، ومَعْدِي كَرِب .

واحترز به عن غيره من المركبّات كتركيب (٥) العدد : كخمسةَ عَشر ، والإسناد (٦) كبرقَ نَحْرُه ، والإضافة (٧) : كامرئ القيس .

* * *

(ص) : أو عجمة (٨) شخصيّة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلاّ صُرِف ، تَحرّكَ الوسط أوْ لا ، خلافاً لمن جوّز المنع إلاّ مع تأنيث . ولا يشترط كونُه عَلَماً خلافاً للدّبّاج .

(ش) : التاسعة : العجمة : وتمنع مع العلميّة بشروط :

أحدها : أن تكون شخصيّة بأن ينقل في أول أحواله عَلَماً إلى لسان العرب كإبراهيم

---

(١) القبعثرى : الجمل العظيم .

(٢) هذا يختلف مع قول الصبّان : « وتلحقها تاء التأنيث كألف الإلحاق ، فيقال : قبعثراة » الصبان ٣ : ٢٦٣ واللسان : (قبعثر) .

(٣) أ ، ب : « لا بإضافة » .

(٤) أ ، ب : « لا بإسناد » .

(٥) ط : « كترتيب » تحريف .

(٦) ط : « والإسنادي » .

(٧) ط : « والإضافي » .

(٨) أ : « وعجمة »

وإسرائيل، فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما علَمَيْن. بخلاف الجنسيّة ، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة : كدِيباج ، ولِجام ، ونَيْروز ، فانها لنقلها نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ ، وتُصُرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها ، والاشتقاق منها .

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم ؟ قولان :

المشهور ، لا ، وعليه الجمهور فيما نقله أبوحيّان :

الثاني ، نعم ، وعليه أبو الحسن الدّبّاج [١] ، وابن الحاجب ، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه .

وينبني على ذلك صرف نحو : قالون [٢] ، وبُنْدَار [٣] ، فينصرف على الثاني لأنه لَمْ يكن علَماً في لغة العجم ، دون الأول ، لأنه لم يكن [٤] في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف : كإبراهيم ، وإسحاق ، فإن [٥] كان ثُلاثِياً صرف سواء تحرك الوسط كَشتَّر [٦] ، ولَمَك [٧] : اسم رجل ، أَوْ لا ، كنُوح ، ولُوط . وقيل : يمنع متحرّك الوسط إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع ، كما في المؤنث . وَفرقُ الأوّل بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثّر ، دون الزّيادة على الثلاثة ، وذلك لأنها متوهمّة ، والتأنيث ملفوظ به غالباً ، ولذلك لَمْ تُعْتَبَرْ مع

---

(١) الدّبّاج : أبو الحسن علي بن جابر بن علي . قرأالنحو على ابن خروف مات ٦٤٦.

(٢) لأنه لم يستعمل علماً ، وإنما استعمل صفة بمعنى : جيد ومنه قول عليّ رضي الله عنه لشريح : « قالون» ، وهو بالرومية بمعنى : أصبت . انظر اللسان : (قلن) .

(٣) البندار بالضمّ واحد البنادرة : وهم التجار الذين يلزمون المعادن ، وهي المواضع الّتي يستخرج منها جواهر الأرض .

(٤) أ : « لم يتمكن » تحريف . (٥) أ « وإن كان » بالواو .

(٦) شتّر : اسم قلعة من أعمال أرّان بفتح الهمزة ، وتشديد الراء : إقليم بأذربيجان . انظر شرح التصريح ٢ : ٢١٩ ، وانظر استشكال يس على منع صرفه .

(٧) وفي اللسان : لمك أبو نوح ، ولامك جده . وانظر ما أورده الصبان في حاشيته ٣ : ٢٥٧ .

علميّة متجدّدة ، ولا وصفيّة ولا وزن الفعل ، ولا تأنيث ، ولا زيادة .

وقيل : يجوز في الساكن الوسط الوجهان : الصرف ، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ . نَعَم . ، إن كان فيه تأنيث تعيّن المنع — كما سيأتي .

ولو كان رُباعِيّاً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع ، إلحاقاً له بما قبل التصغير .

* * *

(ص) : وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ النونَ والزّايِ الدالَ ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم (١) ، وكونه خُماسِيّاً أو رُباعِيّاً عارياً من الذّلاقة .

(ش) : المراد بالعَجَمِيّ : كل ما نقل إلى اللّسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس ، أو الرّوم، أم الحبشة ، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك .

وتعرف عجمة الاسم بوجوه :

أحدها : أن تنقل ذلك الأئمة .

الثاني : خروجه عن أوزان الأسماء العرّبية نحو : إبريسم فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي .

الثالث : أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نَرْجِس أو آخره زاي بعد دال نحو : مُهَنْدِز ، فإن ذلك لا يكون في كلمة [٣٣] عربيّة .

الرابع : أن يجتمع في الكلمة من الحروف مالا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصّاد نحو : صَوْلَجان ، أو والقاف نحو مَنْجَنيق ، أو والكاف نحو: أُسْكُرّجة (٢) .

الخامس : أن يكون عارياً من حروف الذّلاقة ، وهو خماسي أو رباعي . وحروف الذّلاقة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ) . قال صاحب العيْن: لست واجداً في كلام

---

(١) ط ، ب : « أو الجيم » والوجه ما أثبتنا من أ ، وانظر ما سيأتي في الشرح .

(٢) الأسكُرُّجَة ، بضم الهمزة والكاف ، وتشديد الراء مضمومة ومفتوحة : صحفة صغيرة كانت العجم تستعملها في الكواميخ ، وانظر اللسان : (سكرج) ، والمعرّب للجواليقي ٢٧ ، ١٩٧ .

العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة (١) خاصّة ولا رباعيّة كذلك إلاّ كلمة واحدة ، وهي (عسجد) لخفّة السين وهشاشتها .

• • •

(ص) : وما وافق العربيّ لفظاً فمنعُه على قصد المُسمّى ، فإن جُهِل فعلى العادة في التّسمية . ولا يُنزّل جهالةُ الأصل ، أو كونُهُ ليس من عاداتهم التسمية به كالعُجْمة على الأصح ، وما بني على قياس العرب وسميّ به ، فثالثها الأصح ، إن كان على قياس مطّرد لحق به ، فإن كان به مانع منع .

(ش) : فيه مسألتان :

الأولى : ما كان من الأسماء الأعجمية مُوافِقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو : إسحاق ، فإنه مصدر لأَسْحَق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع ، تقول : أسحق الضّرع : ارتفع لَبَنُه . ونحو : يعقوب ، فإنه ذكَرُ الحَجَل (٢) ، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبِع فيه قصد المُسَمّي ، فإن قصد اسم النّبِيّ منع الصرف للعلمية والعجمة ، وإن عُيِّن مدلوله في اللسان العربي صرف . وإن جُهِل قصد المُسَمّي حُمِل على ما جرت به عادة الناس ، وهو القصد بكل واحدٍ منهما موافقة اسم النّبِيّ (٣) .

فلو سمّت العرب باسم مجهول ، أو باسم ليس من عادتهم التسمية به ، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم ، كما أن العجميّ كذلك ، وعلى هذا الفرّاء ، ومثل الأول بسبأ (٤) ، والثاني بقولهم : هذا أبو صُعْرور (٥) فلم

---

(١) الحروف المصمتة هي ما عدا حروف « مُرْ بِنَفْل » .

(٢) الحجل : ضرب من الطير يصاد . (٣) أي إسحاق ، ويعقوب .

(٤) في جميع النسخ بدون همزة في آخره وأصله الهمز ، وهو تمثيل لاسم مجهول الأصل أعربي هو أم عجمي ؟ بناء على أنه مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن ، واسم القبيلة : سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان . أنظر : اللسان (سبأ) .

(٥) أ : « أبو صقرور » بالقاف . تحريف . ومن معاني الصعرور : حمل شجرة الفلفل وشبهه مما فيه صلابة.

يصرف ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به ، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك .

الثانية : ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُرْثُن (١) من الضرب ، فتقول : ضُرْبُب ، وعلى مثال سَفَرْجَل ، فتقول : ضَرَبَّب ، فهل يلحق بكلام العرب أولا ؟ فيه ثلاثة مذاهب :

أحدها : نعم ، فيحكم له بحكم العربي .

والثاني : لا ، لأنه ليس من كلام العرب ، فصار بمنزلة الأعجميّ .

والثالث : وهو الصحيح ، إن بني على قياس ما اطرّد في كلامهم لحق به ، كأن يبني من الضرب مثل : قَرْدَد فتقول : ضَرْبَب لأنه كثير (٢) الإلحاق بتكرار اللام ، أو على قياس ما لم يطّرد في كلامهم لم يلحق به . كأن يُبْنَى منه مثل (٣) : كَوْثر ، فتقول : ضَوْرب ، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر .

إذا عرف ذلك ، فلو سميّ به ، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربيّ ، فلا يمنع إلا مع علة أخرى .

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة .

* * *

(ص) : أو تأنيث (٤) لفظاً أو معنى ، فإن كان ثُنائياً ، أو ثُلاثياً ساكن الوسط وضعاً ، أو إعلالاً ، فالأصح جواز الأمرين .

وثالثها : إن لم يكن بلدة (٥) ، وأن المنع أجود ، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل ، وتحرّك ثانيه لفظاً ، وهو المؤنث دون مذكر . وإن سُمّي مذكّرٌ بمؤنّث مجرّد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديراً ، خلافاً للفرّاء مطلقاً ، ولابن خروف في متحرّك الوسط ، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به ، أو غَلَب . أو بوصفه كحائض صُرِف خلافاً للكوفية ، أو بِوَصْف في لغةٍ اسمٍ في لُغَةٍ فعلى التَقْديرَيْن .

---

(١) البرثن : كقنفذ : الكف مع الأصابع ، ومخلب الأسد .

(٢) ط : « كثير » .

(٣) « مثل » ساقطة من أ .

(٤) أ : « وتأنيث » بالواو .

(٥) ط : « إن لم تكن بلدة » .

(ش) : العاشرة : التأنيث ، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظياً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة ، أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد .

فإن كان المعنوي ثُنَائِياً كيدٍ علماً لمؤنث ، أو ثُلاثياً ساكن الوسط ، وَضْعاً (١) كهِنْد وجُمْل ، أو إعلالاً (٢) كدار علماً ، أصلها : دوَر بالفتح ، ففيه مذاهب:

أصحها – وعليه سيبويه والجمهور – جواز الأمرين ، فيه الصّرف ، وتركه ، وكلاهما مسموع .

أما المنع : فلاجتماع التأنيث والعلمية ، وأمّا الصّرف : فلِخفّة السّكون فقاوم أحد السببين ، كما دَفَع أثره في نوح ، ولوط (٣) .

والثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج) ،قال: لأن السكون لا يُغَيّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين .

والثالث : وعليه الفرّاء أن ما كان اسم بلد كَفَيْد (٤) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز ، لأنهم يردّدُون اسم المرأة على غيرها ، فيوقعون هنداً ، ودعداً ، وجُمْلاً على جماعة من النساء، ولا [٣٤] يُردّدون اسم البلدة على غيرها، فَلمّا لم تردّدْ ولم تكثر في الكلام ، لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما ، فالأصح أن الأجود المنع ،قاله(٥) ابن جنيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم .

---

(١) « وصنعاً » ساقطة من أ ، ب .

(٢) ط فقط : « وإعلالاً » ، وزاد قبله الأشموني : ما كان عارضاً بعد التسمية نحو : فخذ .

(٣) حيث صرفا ، وإن كانا علمين أعجميين ، وذلك بسكون وسطهما . وفي جميع النسخ : « دفع أثره » .

(٤) فَيْد : بفتح أوله ، وبالدال المهملة : اسم مكان . ذكره لبيد في قوله :

مُرّيّة حلّت بفَيْد وجاورت ... أهل العراق ، فأين منك مرامها ؟

(٥) ط : « قال » .

وقال أبو علي الفارسيّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوي [١] : ولاأعلم قال هذا القول أحد قبله ، وهو غلط جليّ .

ويتحتّم المنع على الأصح في صور :

أحدها : أن ينضم إلى ذلك عجمة كحِمْص ، وماه [٢] ، وجُور [٣] ، لأن انضمام العجمة قوّى العلّة ، ولا يقال : إن المنع للعجمة والعَلَميّة دون التأنيث ، لأن العجمة لا تمنع صرف الثّلاثي . وجوّز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً .

الثانية : أن يكون مذكّر الأصل ، كزيد اسم امرأة ، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفّة التي بها صَرَّف مَنْ صَرَّف هنداً .

وجوَّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكّر [٤] ، وهو نَقْلٌ [٥] من ثِقَل إلى ثِقَل .

الثالثة : أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة ، لتنزّل الحركةِ منزلةَ الحرفَ الرّابع .

وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين ، ولم يجعلوا الحركَة قائمةً مقام الرابع ، ولا عبرة بتحريكه تقديراً ، كدار ونار ، علمين .

ولو سميّ مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين :

أحدهما : زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل .

أو تقديرا كَجَيَل مخفف جيْأل [٦] اسم رجل ، فإن الحرف المقدّر كالملفوظ به. بخلاف الثّلاثي ، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا كَكَتِف وشَمْس اسمَى رجُل .

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً ، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل : العلميّة والتعليق

---

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، ويعرف بابن البرذعي ، مات بتونس سنة ٦٤٦ .

(٢) ماه بالهاء .. قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية أي بلد كان ، ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماه البصرة ، وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ٤ : ١١٧٦ .

(٣) جُور : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . معجم البلدان .

(٤) « إلى مذكر » ساقطة من أ .

(٥) أ : « وهو ثقل » بالثاء ، تحريف .

(٦) أصله : اسم للضبع ، أي الأنثى ، ويقال للذكر : ضبعان .

على ما يُشاكِلُه . ودُفِعَ بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصّل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع .

الشرط الثاني : أن لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ (١) انفرد به كَدَلالٍ ووِصَال ، اسمي رجل فإنه كثُرت التّسمية بهما في النساء ، وهما في الأصل مصدران مذكّران ، أو غَلَبَ (٢) فيه كذِراع ، فإنه في الأصل مؤنث ، ثم غلب استعماله قبل العلميّة في المذكر ، كقولهم : هذا ثوب ذِرَاع (٣) ، أي قصير ، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل ، فإذا سمي به رجل صرف ، لغلبة تذكيره قبل العلمية . ولوسميّ مذكرّ بوصف المؤنث المجرد كحائض ، وطامث ، وظَلوم ، وجَريح فالبصريّون: يُصْرَفُ (٤) رجوعاً إلى تقدير أصَالة التّذكير ، لأن تلك أسماء مذكرة ، وصف بها المؤنث ، لأمن اللّبس ، وحملاً على المعنى ، فقولهم : مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض .

ويدّل لذلك أن العرب إذا صغرّتها لم تدخل فيها التاء .

والكوفيون يمنع (٥) بناءً على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة ، كجَنُوب ، وَدبُور وشَمال ، وَسمُوم ، وَحرُور ، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصَّعود ، والهَبُوط . وعند بعضهم صفات جرت على الريح ، وهي مؤنثة ،ففيه الوجهان: المنع كباب زينب ، والصرف كباب حائض .

* * *

(١) « تذكير » ساقطة من أ . (٢) أي غلب فيه التذكير .

(٣) وتقول : أنت ذراعي ، وعضُدي أي : ناصري ومنجدي .

(٤) أ : « تصرفه » ، ط : « تصرف » . (٥) أ ، ط : « تمنع » بالتاء .

(ص) : مسألة . القبائل ، والبلاد ، والكلمة ، والهجاء يبنى على المعنى [١] فإن كان أباً ، أو حيّاً ، أو مكاناً ، أو لفظاً أو حرفاً صرف . أو أمّاً ، أو قبيلةً ، أو بُقْعة ، أو سُورة ، أو كلمة منع .

وقد يجب اعتبار أحدهما . وقد تسمّى قبيلة باسم أب ، أو حيٌّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن ، و يؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع .

(ش) : صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم [٢] وحروف الهجاء ومنعها ، مبنيّان على المعنى ، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمعّد ، وتميم ، أو الحيّ كقريش وثقيف صُرِف [٣] أو الأم كباهلة ، أو القبيلة كمجوس ويهود ، منع للتأنيث مع العلّمية . وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبَدْر وثَبِير [٤] صرف . أو البقعة كفارس وعمان منع . أو بالكلمة اللفظ نحو : كتب زيد فأجاد ، أي فأجاد هذا اللفظ صرف . أو الكلمة نحو فأجادها منع . وكذلك الأفعال ، وحروف الهجاء ، والسور . وقد يتعين اعتبار الحي ، أو القبيلة ، أو المكان ، أو البقعة .

فالأول : ككلب ، والثاني : كيهود ومجوس ، والثالث : كبدر ونجد ، والرابع : كدمشق ، وجِلّق ، والحجاز ، والشام ، واليمن ، والعراق . وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء ، وذلك ثلاثة [٣١] أقسام : قسم يَغْلب [٥] فيهاعتبار التذكير ، كقريش ، وثَقيف ، ومِنىً ، وهجَر [٦] ، وواسط [٧] وحُنَين .

---

(١) أ : « على المنع » . (٢) ط : « والكلمة » .

(٣) « صرف » ساقطة من أ .

(٤) ثبير ككبير : جبل بمكة ، وكانوا يقولون : « أشرق ثبير ، كيما نغير » .

(٥) أ : « يطلب » بالطاء ، تحريف .

(٦) هجر بفتح أوله وثانيه : مدينة البحرين . معجم ما استعجم ٤ : ١٣٤٦ .

(٧) واسط : اسم يطلق على عدّة مواضع : فواسط مدينة الحجاج التي بنيت بين بغداد والبصرة ، وواسط أيضاً من بلاد بني كلاب . بالبادية ، وواسط : حصن .

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث : كَجُذام [١] ، وَسُدوس [٢] ، وفارس ، وعمان . وقسم استوى فيه الأمران : كثمود ، وسبأ ، وحراء ، وقُباء ، وبغداد .

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم ، أو الحيّ باسم الأم ، كباهلة ، فيوصفان بابن ، وبنت ، فيقال : تميم بن مُرّ ، أو بنت مُرّ وباهلة بن أعصُر أو بنت أَعْصُر [٣] ، مراعاةً للأصل ، أو المسمّى .

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع الصرف كقوله :

٣٨ ــ شادوا البلاد، وأصبحوا في آدمٍ بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا [٤]

أي في قبائل آدم ، أو أولاد آدم ، فحذف المضاف ، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنّثاً في قوله « بلغوا بها » ، ولم يمنعه الصرف ، لأنه راعى المضاف المحذوف .

* * *

(ص) : وما سمى من السّور بذي أل صُرِف [٥] . أو عارٍ ولم تضف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديراً فلا ، حيث لا مانع . أو بجملة فيها وصل قطع ، أو تاء قلبت هاء في الوقت . وأعرب ممنوعاً ، أو بحرف هجاء حكي ، أو أعرب ممنوعاً ومصروفاً أضيف إليه سورة أو لا ، أو موازن أعجمي كحاميم ، فأوجب ابن عصفور الحكاية ، وجوّز الشّلَوْبين إعرابه ممنوعاً ، ويجريان في المركب كطا سين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء ، ومضافاً إليه ، ولو تقديراً مع فتح النون ، وإعرابها مضافة ، وليس في كَهيعَص ، وحمَ عَسَقَ [٦] إلا الوقف خلافاً ليونس .

---

(١) انظر لجذام جمهرة أنساب العرب ٢٤٤ ، ٤٢١ ، ٤٧٧ .

(٢) كل سدوس في العرب بفتح السين إلاّ سُدوس بن أصمع فهو بالضم . جمهرة أنساب العرب ٢٢٩ ، ٣١٧ ، ٤٠٤ .

(٣) أ ، ب : « باهلة ابن أو بنت أعصر » .

(٤) من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨ وروايته : « سادوا » بالسين . وبيض الوجوه : مشاهير الناس ، والفحول : السادة .

(٥) ط : « حرف » بالحاء تحريف .

(٦) في أ ، ط : « حمعسق » متصلة صوابه في ب ورسم المصحف .

(ش) : أسماء السور أقسام :

أحدها : ما فيه ألف ولام ، وحكمه : الصّرف ، كالأنفال ، والأنعام والأعراف .

الثاني : العاري منها ، فإن لم يضف إليه سورة منع الصرف نحو : هذه هُودُ [(١)] ، وقرأت هودَ ، وإن أضيف اليه (سورة) لفظاً أو تقديراً صرف نحو : قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو : قرأت سورة يُونُسَ [(٢)] .

الثالث : الجملة نحو : « قل أوحِيَ [(٣)] إليّ » و [(٤)] « أتى أمْرُ الله [(٥)] » فتحكى فإن كان أوّلها همز وصل قُطِع ، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلاّ في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها — أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف ، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء . وتعرب [(٦)] لمصيرها أسماء ، ولا موجب للبناء ، ويمنع الصرف للعلميّة والتأنيث نحو : قرأت اقتربَتْ ، وفي الوقف : اقتربه .

الرابع : حرف الهجاء : كصَ ، ونَ ، وقَ ، فتجوز فيه الحكاية ، لأنها حروف [(٧)] فتحكى كما هي ، والإعراب بجعلها أسماء لحروف الهجاء ، وعلى هذا يجوز فيها الصرّف وعدمه بِناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا ؟ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد ، بالسكون [(٨)] والفتح [(٩)] منوّناً وغير منوّن .

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين [(١٠)] فأوجب ابن عصفور

---

(١) يقول سيبويه ٢ : ٣٤ ، ٣٥ : « إن جعلت هوداً اسم السّورة لم تصرفها ، لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو ، والسُّوَر بمنزلة النساء » .

(٢) المانع في يونس : العلميّة والعجمة بخلاف هود ، فإنه ثلاثي ساكن الوسط ، فيصرف .

(٣) الجن ١ ، وغيرها . (٤) « الواو » ساقطة من أ . (٥) النحل ١ .

(٦) أ « وتعرف » بالفاء ، تحريف . (٧) أ : « لأنها حرف » .

(٨) بالسكون على الحكاية . (٩) بالفتح على الإعراب

(١٠) ط : « كحميم ، وطسين ، ويسين » وفي المخطوطتين رسمت الكلمات بالألف ، وهو الأوضح ، لأنها في مقابلة الاسم الأعجمي : قابيل ، وهابيل .

فيه الحكاية ، لأنها حروف مقطعة .

وجوّز (الشّلوبين) فيه ذلك ، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل ، وقابيل ، وقد قرئ « ياسينَ » بنصب النون [١] ، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا ؟

السادس : المركّب كطاسين [٢] ميم ، فإن لم يضف إليه « سورة » ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله ، ورأي ثالث : وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر .

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً ، ففيه الرأيان [٣] ، ويجوز على الإعراب فتح النون [٤] ، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك ، وإجراؤه على النون مضافا لما بعده ، وعلى هذا في (ميم) الصّرفُ وعدمُه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه . أمّا (كهيعص) [٥] ، حم عسق [٦] فلا يجوز فيهما إلاّ الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا ؟ ولا يجوز فيهما الإعراب ، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة ، ولا تركيب المزج ، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة .

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُه [٧] مفتوحةً ، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربهُ ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة .

• • •

(ص) : مسألة ينوّن في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً ،

---

(١) على أنها مفعول لفعل محذوف : اذكر ياسين ، انظر الكتاب ٢ : ٣٦ .

(٢) ط : « كطسيم » .

(٣) أي بناء الجزء الأول على الفتح ، وهو : طاسين وإجراء الإعراب على الميم .

(٤) قال سيبويه : « وأما طسم ، فإن جعلته اسماً لم يكن بد من أن تحرّك النون ، وتُصيّر ميماً كأنك وصلتها إلى طاسين ، فجعلتها اسماً بمنزلة : بعلَّبكّ . سيبويه ٢ : ٣٦.

(٥) مريم ١ .

(٦) أ ، ط : « حمعسق» ووجهه من ب : كما أثبتنا ، لأنهما في المصحف آيتان ، لا آية واحدة .

(٧) ط : « كلمة » تحريف . أ ، ب : « كلمه » وهو الصواب ، والمراد بالكلم الحروف التي تتكون منها : كهيعص .

ولا تظهر الفتحة جرّاً خلافاً لقوم مطلقاً ، وليونس في العَلَم [٣٦] .

(ش) : ينوّن جوازاً (١) في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تَلِي كسرة، سواء كان جمعاً نحو : هؤلاء جوارٍ ، ومررت بِجَوار ، قال تعالى : «ومن فَوْقِهِم غَوَاشٍ»، «والفَجْرِ وليَالٍ عَشْر(٢)» أم مصغرا كأُعَيْمٍ ،(٣) أم فعلاً مسمى به كَيَغْزٍ ، ويَرْمٍ ، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً — كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق : كصحَارَى ، وعذَارى بعد صحارٍ ، وعذارٍ . ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها . وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِها ، وعليه قول الشاعر :

٣٩ — * ولكنّ عبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيا * (٤)

وقيل يجوز في العلم دون غيره ، وعليه يونس ، واستدل بقوله :

٤٠ — * قد عَجِبَتْ مِنِّي ومِن يُعَيْلِيَا * (٥)

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة .

* * *

(ص) : مسألة :

ما منع صَرْفَهُ دون علميّة منع معها وبعدها ، إلاّ أفعل تفضيل مجرداً مِن (مِنْ) .

---

(١) « جوازاً » ساقطة من أ . (٢) « عشر » ساقطة من ب ، ط .

(٣) أعيم : تصغير أعمى .

(٤) للفرزدق ، وصدره :

* فلو كان عبدالله مولى هجوته *

(٥) للفرزدق ، وعجزه :

* لما رأتني خلَقاً مقلوليا *

ويُعَيْل : تصغير يعلى اسم رجل ، والألف للإطلاق .

وفي أ : « مني من » بدون واو .

وخالف الأخفش في (أحمر) .

وثالثها : إن لم يكنه . ورابعها : يجوزان. وفي فَعْلان، وأُخَر، ومعدول العدد ، وَجَمْعٍ مُتَناهٍ ، ومركب كحضرموت آخرُهُ وزنُ المتناهي أو ألفُ التأنيث . وما منع معها صُرِف دونها وِفَاقاً .

(ش) : ما منع صرفه دون علميّة (١) ، وهو الذي ليس أحد عِلّتيه العلميّة خمسة أنواع ، فإذا سمّي بشيء منها (٢) لم ينصرف أيضاً . وكذا إذا نُكّر بعد التسمية .

واستُثْني من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سميّ به ثم نكّر انصرف بإجماع ،لأنه لم يبق فيه شَبَهُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلاّ بِمِنْ ظاهرة أو مقدّرة . فإن سمي به مع (مِنْ) ثُم نكّر مُنِع قولاً واحداً . وخالف الأخفش (٣) في مسائل :

الأولى : باب أفعل الوصف كأحمر إذا سميّ به ، ثم نكّر ، فذهب إلى أنه يصرف ، لأنه ليس فيه إلاّ الوزن ، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية .

وأجاب الجمهور بأنه شبيه (٤) بالوصف ، وشَبَهُ العِلة (٥) في هذا الباب عِلّة (٦) . وفيهرأي ثالث: أنه ان سمي به رجل أحمرلم ينصرف بعد التنكير ، لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف ، لخلوص الاسميّة ، وذهاب معنى الوصفيّة ، وعلى هذا الفرّاء وابن الأنباري .

(١) ط : « دون علميته » . (٢) أ : « شيء منها » .

(٣) هو سعيد بن مسعدة : أبو الحسن الأخفش الأوسط وليس علي بن سليمان : أبو الحسن الأخفش الأصغر . والأخفش سعيد خالف سيبويه في حواشيه على كتابه ، ووافقه في كتابه : الأوسط : مات سنة عشر وقيل : سنة خمس عشرة . وقيل : إحدى وعشرين ومائتين .

(٤) الحقّ ما قاله الدنوشري : إن مذهب الأخفش هوالصواب ، لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن معنى : أحمر حينئذ شخص مسمّى بهذا الاسم . انظر حاشية . ياسين ٢ : ٢٢٧ .

(٥) أ ، ب : « العليّة » . (٦) أ ، ب : « عليّة » .

ورابع : أنه يجوز فيه الصرف وتركه ، وعليه الفارسي ، راعى فيه الأصل والحال كأبطح [١] .

الثانية : بـاب فعلان الوصف كَسَكْران ، إذا سميّ به ثم نكّر . ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف ، وسيبويه على المنع ، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر .

الثالثة : أُخَر ، إذا سميّ به ثم نكر بعد التسمية ، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لأن العدل قد زال ، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف [٢] ، فلا يؤثر في غيره . والجمهور على المنع لشبهه بأصله .

الرابعة : معدول العدد : إذا سميّ به ثم نكّر بعد التسمية . ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه ، لما تقدّم في أُخَر ، وخالفه الجمهور .

الخامسة : الجمع المتناهي : إذا سميّ به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، وخالفه الجمهور .

السادسة : المركب المزجي : اذا ختم بمثل مفاعل ، أو بذي ألف التأنيث ، كمحاريب مساجد ، أو عبد بشرَى ، أو عبد حمراء [٣] ، إذا ركّبا وسمي به ثم نكر . ذهب الأخفش أيضا إلى صرفه ، لأن المانع فيه حال التسمية التركيبْ مع العلميّة ، لا الجمع والتأنيث ، وقد زالت العلميّة بالتنكير . والأصح عند ابن مالك وغيره المنع ، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم .

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين .

* * *

(١) الأبطح : مسيل واسع ، فيه دقاق الحصى . جمعه : أباطح ، وبطاح .

(٢) وذلك لأن أُخَر جمع أُخْرى ، أنثى آخر ، بمعنى مغـاير ، فهو وصف . وقد زال هذا الوصف بالتسمية ، ويترتب على زواله زوال العدل حيث إنه معدول عن الألف واللام عند أكثر النحويين ، والعدل لا يظهر إلاّ في مجال الوصف .

(٣) في النسخ الثلاث : « حمرا » بالقصر ، جرياً على مألوف الكتابة القديمة .

(ص) : مسألة :

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث ، وأعجمي إلاّ المرخم ، ومركب ، وشبه فعلَى [١] ، ومضارعٍ قبله أو بعده ، ويمنع المصروف به ، إن أكمل موجبه .

(ش) : إذا صغّر مالا ينصرف صرف ، لزوال سبب المنع بالتصغير ، كزوال العدل في عُمَير ، والألف المقصورة في عُلَيق تصغير عَلْقَى [٢] . والألف والنون في سُرَيْحِين تصغير : سِرحان . والوزن في شُمَيِّر تصغير شمّر . وصيغة الجمع في جُنَيدِل تصغير جنادل .

ويستثنى من ذلك المؤنّث ، والعجمي ، والمركب المزجي ، وشِبْه فَعْلى [٣] ، وهو باب سكران ، وشبه الفعل المضارع كتغلب ، ويشكر ، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير ، لبقاء السبب .

وقولي : قبله أو بعده ، أي سواء [٣٧] كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير ، كالمثالين المذكورين ، أو عارضاً فيه كأُجَيْدِل تصغير : أجادل ، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْطِر بخلافه قبله .

واحترزنا بالمضارع عن الماضي ، فإن مشابهته تزول بالتصغير . وقولي : في الأعجميّ إلا المرخّم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصّرف نحو : بُرَيْه وُسَمَيْع في إبراهيم ، وإسماعيل ، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير ، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك . نبّه عليه أبو حيّان .

وقد يكون الاسم منصرفاً ، فإذا صغّر منع ، لحدوث سبب المنع فيه كتوسُّط مسمىً به ، فإنه مصروف ، فإذا صغّر على تُوَيْسِط [٤] أشبه الفعل فيمنع . وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التاء فيتعيّن فيه المنع بعد أن كان جائزاً .

* * *

(١) أ ، ب : « شبه فعلا » .
(٢) أ : « تصغير عليقَى » تحريف . والعَلْقَى كسكرى : نبت يكون واحداً وجمعاً .
(٣) أ ، ب : « وشبه فعلا » . (٤) أ : « تربط » تحريف .

(ص) : مسألة : يصرف لتناسب ، وضرورة ، واستثنى الكوفيّة ، أفعل مِن . وقوم ذا ألف التأنيث . قيل : ومطلقاً في لغة .

(ش) : يجوز صرف مالا ينصرف ، لتناسب ، أو ضرورة .

فالأول : نحو : « وجِئْتُكَ من سَبَإٍ بِنَبَإٍ (١) ». « سلاسلاً وأغلالاً (٢) » « وَدّاً ولا سُواعاً ولا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونسْراً (٣) »

والثاني : كقوله :

٤١ — * تبَصّرْ خليلي هل ترى من ظَعَائِنٍ (٤) *

واستثنى الكوفيّون أفعل التفضيل ، فلم يجيزوا صرفه لذلك ، واحتجّوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل « مِنْ » فلا يجمع بينه وبينها ، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة . والبصريون بنوا الجوازعلى المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٌ منك ، وشرٌ منك ، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضّرورة ، وعلّلوه بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوٍ في الرّفع والنصب والجرّ ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، فينقص بقدر ما زيد (٥) .

وأجيب (٦) بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون ، فيلتقي بساكن (٧) فيكسر ، ويكون

---

(١) النمل ٢٢ . (٢) الإنسان ٤ .

(٣) نوح ٢٣ .

(٤) من معلّقة زهير ، وعجزه :

* تحملن بالعلياء من فوق جُرْثُم *

وقد نسبه العيني إلى امرىءالقيس الكندي ، وتمامُه :

* سوالك نقباً بين حزْمَى شَعَبْعَبِ *

(٥) نص عبارة الأشموني في هذا الموضع : « إذ يزيد بقدر ما ينقص » ٣ : ٢٧٤ .

(٦) نص عبارة الصبّان : « وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ، ثم يكسر . ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن » . انظر حاشية الصبان ٣ : ٢٧٤ .

(٧) أ ، ب : « فيلتقي الساكن » .

محتاجاً إلى ذلك .

وزعم قوم: أن صرف مالا ينصرف مطلقاً ، أي في الاختيار . لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش ، قال : وكأنّ هذه لغة الشعراء ، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

* * *

(ص) : ومنع المصروف ، ثالثها : الصحيح يجوز ضرورة ، ورابعها إن كان علَـماً.

(ش) : في منع المصروف أربعة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا حتى في الاختيار ، وعلى ذلك أحمد بن يَحْيَى فانه أنشد :

٤٢ ــ أؤمِّل أنْ أَعيشَ وَأَنّ يَوْمِي ... بِأَوَّلَ أو بأهْونَ أو جُبَـــارِ
أو التّـــالي دُبارِ فإن أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أو عَرُوبةَ أو شِيارِ[1]

فقيل له : هذا موضوع ، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما ، فقال : هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر ؟ قال أبو حيّان : فدل هذا الجواب على إجازته اختيـــاراً .

---

(١) البيتان في الدرر واللسان منسوبان لشاعر جاهلي لم يعرف اسمه .
وانظر اللسان : (وأل ، هون ، جبر ، دبر ، أنس ، عرب ، شير) .
وأول : اسم يوم الأحد في أسمائهم القديمة .
وأهون : الاثنين .
وجُبار : الثلاثاء .
ودُبار : الأربعاء .
ومؤنس : الخميس .
وعَروبة : الجمعة .
وشِيار : السبت .
ويروى : « فإن يفتني » وفي اللسان : « عرب » تعليقاً على « فمؤنس » أراد : فبمؤنس وترك صرفه على اللغة العادية القديمة ، وإن شئت جعلته على لغة من رأى ترك صرف ما ينصرف .

والثاني : المنع مطلقا حتى في الشعر ، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض [١] من الكوفيين ، قالوا : لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر ، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء .

والثالث : وهو الصّحيح : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين . واختاره ابن مالك ، وصحّحه أبو حيّان قياساً على عكسه ، ولورود السماع بذلك كثيرا كقوله :

٤٣ – فما كان حِصْنٌ ولاحابس يفوقان مِرْدَاسَ في مجمع [٢]

والرابع : يجوز في العَلَم خاصة .

* * *

(ص) : ولا واسطة ، وزعمها ابن جني في ذي أل ، والمضاف [٣] والتثنية والجمع :

(ش) : الاسم : إما منصرف ، أو غيره ، ولا واسطة بينهما ، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل ، والمضاف ، قال : فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه ، ولا غير منصرف لعدم السبب قال : وكذلك التثنية والجمع على حدّها [٤] ليس شيء من ذلك [٣٨] منصرفاً ولا غير منصرف ، معرفةً كان أو نكرة ، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارسيّ .

---

(١) هو سليمان بن محمد بن أحمد ، أبو موسى النحوي البغدادي ، المعروف بالحامض ، مات لتسع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ .

(٢) استشهد به على منع مرداس من الصرف ، وهو مصروف ، وقائله : العباس بن مرداس من جملة أبيات يعاتب بها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٣) « والمضاف » ساقطة من أ ، ب .

(٤) وفي ط : « حدهما » تحريف . أي الجمع الذي على حد التثنية ، وهو جمع المذكر السالم .

الباب الثالث: الأسماء الستّة

(ص) : الثالث : ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبّراً من : أب ، وأخ ، وحم غير مماثل قَرْوٍ[1] وقَرْءٍ[2] وخَطَأٍ[3] ، وفم بلا ميم، وذي كصاحب ، و (هن)، خلافاً للفراء ، فبالواو رفعاً ، والألف نصباً ، والياء جرّاً .

(ش) : الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة ، فإنها ترفع بالواو ، وتنصب بالألف ، وتجر بالياء بشروط :

أن تكون مضافة ، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة ، نحو: « إنّ له أباً »[4] و « له أخٌ »[5] .

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم ، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرة .

وأن تكون مفردة ، أي غير مثناة ولا مجموعة ، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع .

وأن تكون مكبّرة ، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو : أُخَيّ زيد .

ويختص الحم[6] بشروط : أن لا يماثل[7] قَرْو وقَرْء[8] ، وخَطَأ[9] ، فإنه إن ماثل

---

(١) أ « فزواً » تحريف ، ط : « قرء » تحريف .

(٢) أ : « وقراء » ب : « قرءاً » ط : « وقرأ » والوجه ما أثبتنا .

(٣) ب : « وخطاً » تحريف . وانظر الأشموني ١ : ٧١ .

(٤) يوسف ٧٨ .

(٥) النساء ١٢ ، وقبله : « وإن كان رجل يورث كلالة وله أخ » .

(٦) أ : « الاسم » تحريف .

(٧) ب ، ط « أن لا يماثله » .

(٨) ط : « قرء وقرأ » تحريف . والقرو : القصد والتتبع وقدح من الخشب .

(٩) أ : «مرآء» تحريف . والقَرء : الجمع ، والحيض ، والطهر .

ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو : هذا حَمْوُك وحَمْؤُكَ وحَمَؤُك [1] .

ويختص الفم بشرط : أن تزال منه الميم ، فإن لم تزُل أعرب بالحركات نحو : خلُوف فم الصائم .

ويختص ذو بشرط : أن يكون بمعنى صاحب ، فإن كانت للإشارة أو موصولة ، فإنها مبنيّة .

وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول ، ومنع ذلك في (هَن). وتابعه قوم . وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها . وهو كناية عما لا يُعرف اسمه ، أو يكره التصريح باسمه .

والحم [2] : أقارب الزوج ، وقد يطلق على أقارب الزوجة .

* * *

(ص) : وهل بها أو بمقدّرة ، أو بما قبلها . والحروف : إشباع أو منقولة ، أَوْلا ، أو بهما ، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً ، والبقاء رفعاً . أو فو ، وذو بمقدرة ، والباقي بها ، أو عكسه ، أو الحروف دلائل ، أو الرفع بالنقل ، والنصب بالبدل ، والجرّ بهما ؟ أقوال : أشهرها الأول ، وأصحّها الثاني .

(ش) : في إعراب الأسماء الستة مذاهب :

أحدها : وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات ، وهذا مذهب قُطرب [3] ، والزّيادي [4] ، والزّجّاجيّ [5] من البصريين ،

---

(١) في النسخ الثلاث : حموك ، وحموك ، وحماك والوجه أن تكتب كما أثبتنا ، لأن حمْو الأولى : وزان قَرْو ، وحمء الثانية : وزان قَرْء ، وحمَأ الثالثة : وزان خَطَأ .

(٢) الوجه : « الأحماء » بالجمع .

(٣) هو محمد بن المستنير : أبو عليّ المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، مات ٢٦٦ .

(٤) إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن زياد بن أبيه أبو إسحاق الزيادي . قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه ، مات سنة ٢٤٩ .

(٥) عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجاجي ، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج . ومن تصانيفه : الجمل ، مات ٣٣٩ .

وهشام [١] من الكوفيين .

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً [٢] ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة .

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [٣] ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [٤] وصلاً وابتداء وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً .

الثاني : وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك ، وأبو حيان ، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله أَبَوُك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو [٥] ، فقيل : أَبُوُك ، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت . وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله : أَبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا . واذا قلت : مررت بأبيك ، فأصله : بأبَوِك ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبِوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت ، فسكنت ، وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء .

واستدل لهذا القول: بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

---

(١) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبدالله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، توفي ٢٠٩ .

(٢) يعلّق الأشموني على هذا الرأي بأنه أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف ، كما نص على ذلك شرح التسهيل . ويبيّن الصبّان السرّ في هذا فيقول : إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدّرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف ، لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل ، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة ، إذا صلح له كما جعلوه في المثنّى والمجموع على حدّه من نفسها . انظر الأشموني والصبان ١ : ٧٤ .

(٣) لأن الأصل في أب ، وأخ ، وحم ، وذو : أَبَوٌ ـ أَخَوٌ ، حَمَوٌ ـ ذَوَوٌ .

(٤) يقول ابن يعيش : « وذهب الزيادي : إلى أنها أنفسها إعراب ، وذلك فاسد ، لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو : فوك وذو مال » . شرح المفصل ١ : ٥٢ .

(٥) أ : « حركة الباء حركة ، لواو» بدون لام الجرّ .

المذهب الثالث : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازنيّ [١] والزّجّاج [٢] .

وردّ بأن الإشباع بابه الشعر ، وببقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد .

الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي [٣] .

ورد بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر .

الخامس : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو في الرفع ، لأجل الضمّة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، والفاً [٤] لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم [٥] وابن أبي العافية [٦] .

وَرُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث ، وقد تبيّن فساده ، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام .

السادس : أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً .وعليه الكسائي والفراء . وَرُدّ [٣٩] بأنه لا نظير له .

السابع : أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع ، وعليه الجَرْمي [٧] .

---

(١) بكر بن محمد بن بقية ، الإمام أبو عثمان المازني قال عنه المبرد : « لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه كتابه المشهور : التصريف. مات ٢٤٩ .

(٢) إبراهيم بن السريّ بن سهل : أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه : معاني القرآن . مات ٣١١.

(٣) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبعيّ ... أخذ عن السيرافي ، ولازم الفارسي عشر سنين .

(٤) ط : « والفاء » تحريف.

(٥) يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشّنتمريّ . مات ٤٧٦ .

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية . مات ٥٨٣.

(٧) صالح بن إسحاق ، أبو عمر . مات ٢٢٥ .

ورد بأنه لا نظير له. وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدَم لا يكون علامـــة .

الثامن : إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف ، وأن أباك، وأخاك ، وحماك ، وهَناك ، معربة بالحروف ، وعليه السّهيلي [١] والرُّنْدِيّ [٢] .

التاسع : عكسه .

العاشر : إن الحروف دلائل إعراب ، قاله الأخفش . واختلف في معناه :

فقال الزّجّاج والسّيرافي [٣] : المعنى : أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العِلّة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تَطْلُب حركاتٍ من جنسها .

وقال ابن السّرّاج [٤] : معناه : أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير . وقد عُد هذان القولان مذهبين [٥] فتصير أحد عشر .

الثاني عشر : إنها معربة في الرفع بالنقل ، وفي النصب بالبدل ، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً ، فالأصل في : جاء أخوك : جاء أَخَوُك ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء .

والأصل في رأيت أخاك : رأيت أَخَوَكَ، فأبدلت الواو ألفاً ، والأصل في مررت بأخيك : بأخَوِك ، نقلت حركة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها .

---

(١) عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الأندلسي توفي ٥٨١ .

(٢) الرُّندى : بضمّ الراء ، وسكون النون ، أبو علي الأستاذ النحوي .
وقال السيوطي في حواشي المغنى : أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي من تلاميذ السهيلي ، وله شرح على جمل الزجاجي .

(٣) السيرافي : الحسن بن عبدالله بن المرزبان القاضي ، أبو سعيد ، توفي ٣٦٨ .

(٤) ابن السراج : محمد بن السري البغدادي النحوي : أبو بكر بن السراج ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه . ومن أشهر كتبه : كتاب الأصول الكبير مات ٣١٦ .

(٥) ط : « وقد عدّ هذان القول مذهبين » ، تحريف .

حكاه ابن أبي الربيع وغيره ، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب .

* * *

(ص) : وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النّكرة وقفاً ، خلافاً للجوهري . ونقص هَنٍ أعرف ، وأب وأخ وحم دون قَصْرِها ، وفوق تشديد: هَنٍ ، وأبٍ ، وأخٍ .وجعل أخٍ كدَلْو . وفتحُ فاء فم منقوصاً كيد ودم ، لا يمنع قصرهما [1] . وتشديد (دم) مشهور ويضم[2] ويكسر ، ويثلّث مقصوراً ، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء ، وعَيْني امرئ وابنم على الأشهر فيها . وقابِلاً إضافةً سائغٌ نصباً ، وكذا إثبات ميمه مضافاً . وقيل ضرورة . والأصح أنّ وزنها فَعَل إلاّ فاه[3] فَفَعْل، وأن لام (حمٍ) واوٌ ، و (ذي) ياءٌ ، وأنّها المحذوفة .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : زعم الجَوْهري[4] صاحب الصحّاح في كتاب له في النحو أن (مَنْ) [5] في حكاية النكرة في [6] الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة ، فإنك تقول لمن قال : جاءني رجل : مَنُو ، ولمن قال: رأيت رجلا : مَنَا ، ولمن قال : مررت برجل : مَنِي .

قال ابن هشام : وليس بشيء ، لأن هذا ليس بإعراب ، بدليل أنه لا يثبت في الوصل ، ولأن وضعها وضع الحرف ، فلا تستحق إعراباً ، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه .

---

(١) أ : « لما مع قصرهما » تحريف . ب : « لمانع قصرهما » تحريف كذلك .

(٢) « ويضم » ساقطة من أ ، وفي ب : « تضم وتكسر » بالتاء .

(٣) ط : « إلافاء » صوابه من أ ، ب .

(٤) الجوهري : إسماعيل بن حماد صاحب كتاب الصحاح في اللغة . مات ٣٩٣ .

(٥) « من » ساقطة من أ . (٦) « في الوقف » ساقطة من أ .

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: « فأعِضُّوه بِهَنِ أبيه »[1]. ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ — ألا ليت شعري؟هل أبيتنَّ ليلة وهَنِّي . . . .[2]

وفي أب النقص كقوله:

٤٥ — بأبه اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ[3]

والقصْر كقوله:

٤٦ — إن أباها، وأبا أباها[4] *

والتشديد نحو: هذا أَبُّك. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

---

(١) قال الصبان: الحديث مذكور في الجامع الصغير عن الإمام أحمد والنسائي.
وقد ذكره الأشموني بلفظ: « من تعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه بهن أبيه، ولا تكنوا».
وفي رواية الجامع الصغير: إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية، فأعضوه».. الخ. وقد اقتصر ابن الأثير في « النهاية » على ما في الشرح.
ومعنى الحديث: إنه من انتسب إلى الجاهلية فقولوا له: عضّ على ذكر أبيك، استهزاء به.
ومعنى . لا تكنوا: اذكروا له صريح الاسم بدون كناية، وهي: الهن.
انظر: الأشموني والصبان ١ : ٦٩.

(٢) تمامه:

* وَهَنِّي جاذٍ بينَ لِهزِمَتَيْ هَنٍ *

ويروى: « لهزمتي هند ».

(٣) البيت لرؤية بن العجّاج يمدح عديّ بن حاتم الطّائي الصحابي، رضي الله عنه.

(٤) عجزه:

* قد بلغا في المجد غايتاها *

والضمير في أباها يعود على ريّا المذكورة في بيت قبل الشاهد، وهو:

واهاً لريّا ثم واهاً واها هي المنى لو أننا نلناها

والرجز لأبي النجم العجلي، وقيل: لرؤبة.

وفي أخ الثلاثة : سمع في القصْر : « مُكْرَهٌ أخَاكَ لا بَطَلٌ [١] » .

وحكى أبو زيد [٢] : جاءني أَخُـك . وفيه أَخْوٌ [٣] ، بسكون الخاء بوزن دَلْو ، قال رجل من طيٍّ :

٤٧ ـ ماالمَرْأ، أَخْوكَ إن لم تُلْفِهِ وَزَراً   عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَب [٤]

وفي حم النقص والقصر . وفي فم عشر لغات : النّقص ، والقصر ، وتشديد الميم ، مع فتح الفاء وضمّها وكسرها ، فهذه تسع لغات . والعاشرة : إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب . ومما ورد في القصر :

٤٨ ـ   * يا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا [٥] *

وفي التشديد :

٤٩ ـ   * يا لَيْتَها قد خَرَجت من فَمِّه [٦] *

ويشاركه في القصر يد ودم ، قال :

٥٠ ـ يا رُبَّ سارٍ بات مـا تَوَسّدا   إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا [٧]

---

(١) مثل يُضرب لمن يحمل على من ليس من شأنه .

(٢) أبو زيد : سعيد بن أوس بن نايف بن بشير كان إماماً نحويّاً .
قال السيرافي : كان أبو زيد يقول : كلما قال سيبويه : أخبرني الثقة ، فأنا أخبرته به. مات ٢١٥ .

(٣) أ : « فيه أخوك » .   (٤) البيت مجهول القائل .

(٥) في ط : « سليما » . والبيت مجهول القائل .

(٦) من أرجوزة للعجاج ، وبعده :

* حتى يعود المُلْك في أسطمّه *

وأسطم الشيء : وسطه ومعظمه .

(٧) أ : « ذراع الكبش ، أو كف اليد » ، تحريف . ويروي ابن خالويه الشاهد على النحو التالي :

يا رب سار بات لن يوسّدا   تحت ذراع العنس أو كف اليدا

والعنس بفتح العين ، وسكون النون : الناقة الصلبة . انظر : الحجة لابن خالويه ١٧٩ .

وقـــال :

٥١ ـ غَفَلَتْ ثم أَتَتْ تَطْلُبُــهُ فــإذا هي بِعِظــامٍ ودَمَــا [١]

وفي التضعيف دمّ ، قال : [٤٠]

٥٢ ـ أهان دمَّك فرْغــاً بعد عِزّته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَد [٢]

ويشاركه في الإتباع فاء (مرء)، وعينا[٣] (امرئ) و(ابنم)، تقول: جاء المُرءُ،ورأيت المَرَأ ومررت بالمِرِىء[٤] بإتباع الميم الهمزة ، وقال تعالى : « إن امرُءٌ هَلَكَ[٥] »، « ما كانَ أبُوكِ امْرَأَ سَوْء [٦] »، «لكلّ امْرِئٍ[٧]» بإتباع الراء [٨] الهمزة ، ومثلــه : ابنـــم .

وقيل : إنهما معربان من مكانين ، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع . وفيهما لغة أخرى : فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة . وفي امرئ ثالثـــة : ضمّ الراء على كل حال . وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن . وثالثة كسرهـــا مطلقاً . ورابعة ضمها مطلقاً، وقرئ بهما « بين المرء وقلبه [٩] » .

الثالثة : يجوز إفراد أب ، وأخ ، وحم ، وهن ، من الإضافة لا ذو ، كما سيأتي في باب الإضافة .

وأما فوك فلا يفرد إلاّ ويصير بتلك اللغات .

---

(١) لم يعرف قائله .

(٢) فَرغاً: نائب عن مصدر: أهان، فهو نائب عن ملاقى فعله في الاشتقاق، لأن فرغاً من الثلاثي، وأهان رباعي، فهو على حد: اغتسل غسلاً. فَرْغاً:أي باطلاً وهدراً. والبيت مجهول القائل.

(٣) أ ، ب : « وعيني » تحريف .

(٤) أ : « جاء المر ، ورأيت المر ، ومررت بالمر » بدون همزة .

(٥) النساء ١٧٦ . (٦) مريم ٢٨ . (٧) عبس ٣٧ .

(٨) أ : «بإتباع الهمزة الراء». ب : « بإتباع الراء والهمزة» . والوجه ما أثبتنا من ط .

(٩) الأنفال ٢٤ .

وقال العجّاج :

٥٣ — * خالط مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا (١) *

فأفرده (٢) لفظاً حالة النصب ، فخصّه البصريون بالضرورة . وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه ، ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله، أي : خياشيمها وفاها . وأما عكس ذلك ، وهو إبقاء ميمه حال الاضافة (٣) فمنعه الفارسيّ إلاّ في الشعر ، وتابعه ابن عصفور (٤) وغيره من المغاربـــة .

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ، ففي الحديث : « لخُلُوف فمِ الصائم » .

وقا ل الشاعر :

٥٤ — * يُصْبِحُ ظَمآنَ وفي البحر فَمُهْ (٥) *

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلاّ فوك فوزنه : فَعْل بفتح الفاء وسكون العين .

وذهب الفرّاء : إلى أن وزنها فَعْل بالفتح والإسكان . وفوك فُعْل بضم الفاء والإسكان .

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): فَعْل بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوْوٌ (٦)

---

(١) رجز للعجاج ، استشهد به على إفراد (فماً) لفظاً في حالة النصب .

والخياشيم : جمع خيشوم ، وليس للإنسان إلاّ واحد ، وإنما جمعه بما حوله ، كما في قولهم : عظيم الوجنات ونحوه .

(٢) أ : « فأفرد » . (٣) أ : « حالة الإضافة » .

(٤) عليّ بن مؤمن : أبو الحسن ، توفي ٦٦٩ ، ومن أشهر مؤلفاته : « المقرّب » .

(٥) لرؤبة بن العجّاج. (٦) رسمت في ط : « ذو » .

فلامها واو . وعلى [١] الأول أصله: ذوي، فلامها ياء . وقال ابن كيسان [٢] : يحتمل الوزنين .

قال أبو حيان : والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس ، والعين في قول أهل قرطبة . قال : والظاهر الأول [٣] .

واختلف في (حم) أيضاً : هل لامه واو أو ياء ؟ على قولين : أصحهما الأول كأب ، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل : إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها [٤] .

(١) ط : « على الأول » بإسقاط الواو .

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، أبو الحسن . توفي سنة ٢٩٩ .

(٣) من قوله : « وقال أبو حيان » إلى قوله : « والظاهر الأول » ساقط من أ .

(٤) النص السابق المحذوف من أ . والمشار إليه برقم (٣) أعلاه أعيد ذكره فيها بعد قوله : « لأن أحماء المرأة يحمونها » .

الباب الرابع: المثنّى

(ص) : الرابع المثنى ، فبالألف والياء . ولزوم الألف لغة ، وعليه : « لا وِتران في ليلة ». وألحق به مفيد كثرة ككرّتين . وقد يغني عنه عطف أو تكرار ، وجمعٌ معنى كأخويكم . ونحو : كَلْبَتَيْ الحدّاد، وحوالَيْنا. وكلا وكلتا مضافين لمضمر ، ومطلقاً في لغة ، وليسا مُثنّيَي اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية ، بل ألف كلا والتاء عن واو . وقيل : ياء . وألف كلتا تأنيث . وقيل : إلحاق . وقيل: أصل . وقيل : تاؤها زائدة لا لإلحاق . وقيل : له . ولك في ضميرهما وجهان . واثنان واثنتان . وبلا همزة لغةٌ ، مفرداً ، ومضافاً ، ومركباً . وقيل : الأصل اثن . وثنايان ، ومِذْرَوَانِ . وما غُلِّب لشرف كأبوين ، أو تذكير كقمرين ، أو خِفّة كَعُمَرَيْن . وقيل : في فرْدٍ محْضٍ .

(ش) : الباب الرابع من أبواب المثنى : وهو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها ، وعطْفِ مثله عليه ، فإنه يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء نحو :«قال رَجُلان [1] » .

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر ، وبني الهُجَيْم ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل، وزَبِيد، وخَثْعم ، وهَمْدان ، وفَزَارة [2] ، وعُذْرة . وخرّج عليها قوله تعالى : « إنّ هذان لساحران[3] ». وقوله صلى الله عليه وسلم وآله : « لا وتْران في ليلة » ، وأنشد عليها قوله :

---

(١) المائدة ٢٣ .

(٢) أ : «ومزادة» ط : «مزادة» ، والتصويب من ب ، وفزارة : أبو قبيلة من غطفان .

(٣) طه ٦٣ .

٥٥ — * تزوّد مِنّا بين أُذْناهُ طعنةً [١] *

وقولـــه :

٥٦ — * قد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا [٢] *

وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه ، وليست بمثناة حقيقة لفقْد شرط التثنية :

منها : ما يراد به التكثير نحو : « ارجع البصر كرّتين [٣] » لأن المعنى كرّات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرّتين ، بل كرّات. ومثله قولهم : سُبْحان الله وحنانَيْه [٤].

وقولـــه :

٥٧ — * ومَهْمَهَيْن قَـــذَفين مَرْتَيْن [٥] *

أي مَهْمه بعد مهمه[٦] . وهذا النوع يجوز فيه التّجريد من الزيادة، والعطف ، كقولـــه :

٥٨ — تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرَائِكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ ، وتأويبٌ وتأويبُ [٧]

وقد يغني التكرير عن العطف ، كقوله تعالى: « صفّاً صفّاً [٨] » و « دكّاً دكّاً [٩] »

---

(١) لا يعرف قائله ، وعجزه :

* دعته إلى هابي التّراب عقيم *

(٢) سبق الكلام عليه رقم ٤٦ .

(٣) الملك ٤ . (٤) أي حناناً بعد حنان .

(٥) المهمه : المفازة البعيدة . وقذفين : تثنية قَذَف بفتح القاف والذال المعجمة ، بعدها فاء : البعيد من الأرض . والمرت بفتح الميم ، وسكون الراء المهملة . بعدها مثناة فوقية : الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات . وبعده :

* ظهراهما مثل ظهور التّرسين *

(٦) أ : « مهمة بعد مهمة » تحريف .

(٧) تخدي : تسرع ، يقال : خدت الناقة أي : أسرعت . والعرائك: جمع عريكة ، وهي الطبيعة . والخِمس بكسر الخاء : من أظماء الإبل ، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ، وترد اليوم الرابع ، وفي ب : « تحدى » تصحيف . والتأويب : الرجوع ، والبيت لجرير في ديوانه ٣٦ .

(٨) الفجر ٢٢ . (٩) الفجر ٢١ .

أي صفاً بعد صف ، ودكاً بعد دك .

ومنها : ما هو في المعنى [٤١] جمع كقوله تعالى : « فأصْلِحوا بين أخَوَيْكُم [١] » ، وقوله ﷺ : « البيِّعان بِالْخِيار » ، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة .

ومنها : ما لا يصلح للتجريد ، فمن [٢] ذلك ما هو اسم جنس كالكَلْبَتَيْن لآلة الحدّاد . وما هو علم كالبَحْرَيْن، والدَّونَكَيْن [٣] ، والحِصْنَيْن .

ومنه : اثنان واثنتان ، وثنتان في لغة تميم سواء أفْرِدا نحو : « ومن الإبل اثنين [٤] » أم أُضِيفَا نحو : جاء اثناك ، أم ركّبا نحو : « فانفجرتْ منه اثنتا عشْرةَ عيْناً [٥] » . « وبَعَثْنَا مِنْهُم اثْنَيْ عَشَر نَقِيباً [٦] » . وقيل : إنهما مُثَنَّيان حقيقة ، والأصل [٧] : اثن .

ومن ذلك : ثِنَايَان لطرفي العِقال ، ومِذْرَوَانِ لطرفي الألْيَة ، والقوس ، وجانبي الرأس . وقيل : طرفا كل شيء .

ومنها : ما يصلح للتجريد ، ولا يختلف معناه كَحَوَالَيْنا ، قال ﷺ : « اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا » .

وقال الشاعر في التّجريد :

٥٩ — * وأنا أمشي الدَّألى حَوَالكا [٨] *

---

(١) الحجرات ١٠ .
(٢) أ : « عبد » تحريف .
(٣) الدونكان: وادٍ بالعالية .
(٤) الأنعام ١٤٤ .
(٥) البقرة ٦٠ .
(٦) المائدة ١٢.
(٧) ط : « الأصل » بدون واو .
(٨) الرجز ينسب إلى الضب فيما تزعم الأعراب . وانظر سيبويه ١ : ١٧٦ ، والحيوان ٦ : ١٢٨ .
ط : « حواليكا » تحريف ، وفي أ : « وأن أمسى الدالى » تحريف كذلك. والدألى : مشية فيهـا تثاقل .

ومثله حَوْلَه[1] قال تعالى في التّجريد: « فلما أضاءتْ ما حَوْلَهُ » [2] . وقال الشاعر في التثنية [3] . . .

ومنها : ما لا يصلح لعطفِ مثلِه عليه ، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم ، والقمرين للشمس والقمر ، والعُمَرين لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه .

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول ، قال الله تعالى : « وَرفَع أَبَوَيْهِ على العرش[4] » ، وتارة المذكّر كالثاني، وتارةً الأخفّ كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: مَرَجَ الْبَحْرَيْن[5] » « وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرانِ [6] » . **[مبحث كلا وكلتا]**

ومنها ما لا زيادةَ فيه ، وهو كِلاَ وكِلْتَا بشرط أن يُضافَا إلى مضمر نحو: « إمّا يَبْلُغَنّ عِنْدكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أو كِلاَهُما [7] » .

وتقول : رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا .

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها . هذه اللغة المشهورة . وبعض العرب يُجْرِيهما مع الظاهر مُجْرَاهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين ، وعزَاها الفرّاء إلى كنانة . وبعضهم يُجْرِيهما مَعَهُما بالألف مطلقاً .

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين ، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو . وقيل عن ياء . ووزنها فِعَل [8] كـ«مِعًى» ، ووزن كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى . وألفها للتأنيث ، والتاء بدل عن لام الكلمة ، وهي إما واو ، وهو اختيار ابن جِنّي ، وأصلها : كِلْوَى ، أو ياء وهو اختيار أبي عليّ .

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث ، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث .

---

(١) : « حوله » ساقطة من ب . (٢) البقرة ١٧ .

(٣) كذا في ط مع بياض بعدها في النسخ . لكن « وقال الشاعر في التثنية » لم ترد في كل ، من أ ، ب .

وما سقط هو: ماءٌ رواءٌ وَنَصِيٌّ حولَيْهْ، وقد ورد هذا الشاهد في اللسان: «حول» هذا مقام لك حتى تيبيه وسيأتي في صفحة ١٠٢ من الأصل.

(٤) يوسف ١٠٠ . (٥) الرحمن ١٩ . (٦) فاطر ١٢ . (٧) الإسراء ٢٣ .

(٨) في النسخ الثلاث : «فعلى» وهو تحريف.

وذهب بعضهم : إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم : كِلَوِيّ ، كما يقال في أخت : أَخَوِيّ .

وردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً ، ولا بعد ساكن [1] غير ألف .

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحـــاق ، والألف لام الكلمة وعليه الجَرْمِيّ . وفي قولٍ : الألف للإلحاق . وفي قولٍ : أصل .

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما [2] مثنى . وأصلهما : كِل ، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله :

٦٠ — * في كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامَى واحِدَهْ [3] *

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة . وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى ، قال تعالى : «كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ [4]».

وقال الشاعر :

٦١ — كِلاَهُما حين جدّ الجَرْيُ بينهما قد أَقْلَعَا ، وكلا أَنْفَيْهِما رَابِي [5]

قال ابن مالك : وندر هذا الاستعمال ، أي الإعراب كالمثنى في متمحّض الإفراد كقوله :

٦٢ — على جَرْدَاء يَقْطَعُ أَبْهَرَاهَـــا حِزَامُ السَّرْجِ في خَيْلٍ سِرَاعِ [6]

---

(١) أ : « إلاّ بعد ساكن » تحريف. (٢) أ : « أصلهما » تحريف .

(٣) مجهول القائل ، وبعده :

* كلتاهما قد قرنت بزائدة *

والسُّلامى على وزن حُبارى: عظم في فرسن البعير، عظام صغار طول أصبع أو أقل في اليد والرجل، والجمع : سلاميات .

وانظر لتحقيق مذهب الكوفيين ما ورد في الخزانة ، فهو يقتضي ضبط : « كَلْت » بفتح التاء لا كسرها .

(٤) الكهف ٣٣ .

(٥) للفرزدق في ديوانه ٣٣ . أقلعا — كفا عنه . ورابي . يقال : ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو فزع .

(٦) الأبهر : عرق في الظهر ، والبيت مجهول القائل .

ثنّى الأبهر وهو عِرْق مجازاً .

(تنبيه) :

قال ابن مالك : هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنّى لا تسمى مثنّاة، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة ، لا الاصطلاح ، كما يقال لاسم الجمع جمع . انتهى . فأفاد أنها يقال لها : أسماء تثنيةٍ كما يقال : أسماءُ جمع .

* * *

(ص) : مسألة :

لا يثنّى ولا يجمع غالباً جمعٌ ، واسْمُه ، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه (١) . وجوّزها ابن مالك في اسم جمعٍ ومكسّر لا متنــاهٍ (٢) — ولا ما لا ثاني له ، وكل وبعض، ونحو : (فلان) ، وأَفْعَلُ مِنْ ، واسمُ فعل ، ومحكيٌّ من جملة، ومختصٌّ بالنفي ، وشرطٌ ، ومبنيٌّ إلاّ ذَانِ وتَانِ ، واللذان واللتان على الأصح . ولا ثواني الكنى (٣) .وأجمع وجمعاء (٤) وإخوته ، خلافاً للكوفيّة فيهما .

والمختار جواز المزج ، وذي وَيْهِ . ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد ، غير مائة وألف (٥) ، وفي مختلفي المعنى . ثالثها : يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية. ويُنكّر العلَمُ. والأجود أن يحكى إلاّ نحو: جماديين، وعمايتين، وأذرعات[٤٢] ومنع المازني المعدول . وما فيه أل. قيل: يبقى ، وقيل : يعوّض . ولا يغنى غالباً عطف إلاّ بفصل ، ولو مُقدّراً . ويؤتى بالمحكى بذوا (٦) وذَوُو . وكذا المزج إن مُنِع . واستغْنَوْا بِسِيَّان ، وضَبُعان عن سواءان وضِبْعانَان (٧) وحُكَيّا (٨) .

---

(١) أ ، ط : « عليه بعضه » صوابه في ب .
(٢) أ : « لا مثناه » بالثاء تحريف . والمراد صيغة منتهى الجموع .
(٣) : « ولا مثنى الكنى » والمراد ما بعد الأب والأم كبكر . في قولك : أبو بكر .
(٤) أ : « وأجمع جمعاء » من دون واو ، تحريف .
(٥) أ : « غير مائة ألف »بدون واو تحريف . (٦) أ ، ب : « بذو ، وذووا » تحريف .
(٧) بعده في أ : « وحصان » . (٨) : « وحكيا » ساقطة من أ .

ويستوى في التثنية مذكر وغيره ، ولا تحذف التاء إلاّ في : ألْيَة وخُصْيَة .

(ش) : جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب ، وأنا أشرحه على طريقة أخرى ، فأقول [1] : للتثنية والجمع شروط :

أحدها : الإفراد ، فلا يجوز تثنية المثنى ، والجمع السالم ، ولا المكسّر المتناهي ، ولا جمع ذلك اتّفاقاً ، ولا غيره من جموع التكسير ، ولا اسم الجمع ، ولا اسم الجنس إلاّ إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو : لَبنين ، وماءين ، أي ضَرْبَيْن منهما .

وندر في الجمع قولهُم : لِقَاحانِ سَوْدَاوان [2] ، وقوله :

٦٣ — * عند التَفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنِ [3] *

وفي اسمه [4] قوله :

٦٤ — * قَوْماهُمَا أَخَوَانِ [5] *

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع ، والجمع المكسر ، فقال : مقتضى الدليل

---

(١) أ : « أقول » بدون فاء .

(٢) تثنية لقاح ، واللقاح : جمع لَقوح ، بفتح اللام مثل : قَلُوص ، وقلاص . ط : « وسوداوان » بإقحام الواو ، ولا وجه له . وفي اللسان (لقح) : « لقاحان أسودان » .

(٣) البيت لعمرو بن العداء الكلبي ، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخيه عمرو بن عتبة بن أبي سفيان على صدقات كلب ، فاعتدى عليهم . ففي ذلك يقول عمرو بن العداء :

سعى عقالاً فلم يترك لنا سبداً ... فكيف لو سعى عمرو عقالين

لأصبح الحيّ .. إلخ .

وثنى الجمال ، لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترحّلهم ، وصنفاً لحربهم .

وقد فات العلاّمة أحمد بن الأمين الشنقيطي ذكر هذا الشاهد في درره ، مع أن قائله من الشعراء الذين يحتج بشعرهم . انظر شرح المفصل ٤ : ١٥٣ .

(٤) أي في اسم الجمع .

(٥) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٨٧٠ ، وهو بتمامه :

وكل رفيقي كل رحل وإن هما ... تعاطى القنا قوماهما أخوان

ألاّ يثنى ما دل على جمع ، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد ، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد ، كما منع في نحو مساجد ، ومصابيح . وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر ، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة .

قال : ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ماهو أشبه بالواحد أولى به ، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع .

قال : ومن تثنية اسم الجمع «قَدْ كَانَ لَكُم آية في فِئَتَيْنِ [1]» ، « يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ [2] » اهـ .

الثاني : الإعراب ، فلا يثنى ، ولا يجمع المبنيّ . ومنه أسماء الشرط ، والاستفهام ، وأسماء الأفعال . وأما نحو : يا زيدان ، ولا رجلين ، فإنه ثنّيّ [3] قبل البناء .

وأما ذان وتان ، واللذان واللتان ، فقيل : إنها صِيَغ وُضِعَتْ للمثنى ، وليست من المثنى الحقيقي ، ونسب للمحققين ، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان .

وقيل : إنها مثنّاة حقيقة ، وأنّها لما ثُنّيَت أعربت . وهو رأي ابن مالك .

وأما الذين فصيغةٌ وضعت للجمع اتّفاقاً ، فلا يجمع [4] .

الثالث : عدم التركيب . فلا يثنى المركّب تركيب إسناد ، ولا يجمع اتفاقاً نحو : تأبّط شرّاً ، وهو المراد بقولي : « ومَحْكِيٌّ من جملة » .

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه ، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي .

وجوز الكوفيّون تثنية نحو بعلبك ، وجمعه . واختاره ابن هشام الخضراوي [5] ،

---

(١) آل عمران ١٣ .
(٢) الأنفال ٤١ ، ورسمت في ط : « يوم التقا » خطأ .
(٣) أ : « فإنه مثنى » .
(٤) « فلا يجمع » ساقطة من أ .
(٥) ط : « ابن هشام والخضراوي » ، تحريف ، والتصحيح من أ ، ب . سبق ذكره ص ١٠٩ .

وأبو الحسين [١] بن أبي الربيع .

وبعضهم تثنية [٢] ما ختم بويه وجمعه ، وهو اختياري .

قال خطاب [٣] في (الترشيح) [٤] : فإن ثنيّت على مَن جعل الإعراب في الآخر ، قلت : معدى كَرِبان ، ومعدى كَرِبَيْن ، وحَضْرَمَوْتَان وحضرموْتَيْنِ [٥]. أو على من أعرب [٦] إعراب المتضايفين قلت : حضرَاموْتٍ ، وحضْريْ موتٍ [٧] . وقال في المختوم بويهِ : تلحقه العلامة بلا حذف نحو سِيبويهان ، وسِيبَويْهونُ .

وذهب بعضهم : إلى أنه يحذف عجزه ، فيقال : سِيبان ، وسِيبُون .

ويتوصّل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا ، وإلى جمعه بذوو [٨] ، فيقال : جاءني ذَوا تأبّط شرّاً ، وذُوو [٩] تأبّط شرّاً ، أيّ صاحِبَا هذا الاسم ، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه .

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر [١٠] ، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه .

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أَبَوا البكرين ، وآباء [١١] البَكْرِين.
الرّابع : التنكير ، فلا يثنّى العلم ، ولا يُجمع باقياً على علميته ، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدّر تنكيره ، وكذا لا تثنى الكناياتُ عن الأعلام نحو فلان وفلانة ، ولا تجمع ؛ لأنّها لا تقبل التنكير .

والأجود إذا ثُنّيَ العلم أو جمع أن يُحلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلميّة.

---

(١) انظر ص ٢٠ . (٢) « تثنية » ساقطة من أ .

(٣) خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي ، أبو بكر الماردي مات بعد الخمسين والأربعمائة .
قال السيوطي : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » . ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً .

(٤) أ : « التوشيح » بالواو . تحريف .

(٥) العبارة في ب : « قلت معدى كربان ، وحضرموتان ومعدى كربين وحضرموتين » .

(٦) أ : « أو على أن الإعراب » . (٧) « وحضري موت » ساقطة من أ .

(٨) ط : « بذووا » ، تحريف . (٩) ط : « وذووا » ، تحريف .

(١٠) أ : « نحو أبي » بدون «بكر» وهو سقطٌ . (١١) أ : « وأبوو البكرين » .

ومقابل الأجود ما حكاه في [١] (البديع) : أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله ، فيقول زيدان ، وزيدون .

قال أبو حيّان : وهذا القول الثاني غريبٌ جدا لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب .

ويستثنى نحو : جُمَادَيَيْن : اسْمِي الشّهر ، وعَمَايتين : اسمى جبلين ، وأذرعات وعرفات ، فإن التثنية والجمع فيها لم تَسْلُبْها العلميّة ، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام ، ولم تُضَف . قال :

٦٥ ــ حتى إذا رجب تولّى وانقضى وجُمَادَيَانِ ، وجاء شهرٌ مقبلُ [٢]

وقال :

٦٦ ــ * لو أن عُصْم عَمَايتين ويَذْبُلِ [٣] *

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو : عمر ، وجمعه جمع سلامة أو تكسير ، وقال : [٤٣] أقول : جاءني رجلان ، كلاهما عمر ورجال كلهم عمر ، قال أبو حيان : ولا أعلم

---

(١) « في » ساقطة من أ ، ب .
وفي أ ، ب : « الربيع » وهو تحريف ، بدليل قول أبي حيان بعد ذلك : « لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب » أي : « البديع » ، وليس اسم شخص كما هو المتبادر من نسختين أ ، ب .
والبديع في النحو : للشيخ محمد بن مسعود الغزني المتوفى ٤٢١ ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في المغني ، وسمّاه ابن الذكي ، وقال : خالف فيه أقوال النحويين . انظر كشف الظنون ١ : ٢٣٦ .

(٢) البيت لأبي العيال الهذلي في شرح الهذليين للعسكري ٤٣٤ ، ولم يقف العيني ولا الشنقيطي في الدرر على قائله . وبعد البيت :

شعبان قدرنا لوقت رحيلهم تسعاً تعدّ لها الوفاء فتكمل

(٣) استشهد به على أن : « عمايتين » مثنى « عماية » وأنها باقية على علميتها ، لم تسلب علميتها التثنية .
والعمايتان : جبال حمر وسود ، لأن الناس يضلون فيها ، ويسيرون مرحلتين ، وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل : بالبحرين . والشاهد لجرير في ديوانه ٤٥٠ وعجزه :

* سمعت حديثك أنزل الأوعالا *

وفي ط والدرر : «عصر» بدلاً من عصم ، تحريف .

أحداً وافقه على المنع مع قول العرب : العُمَران ، فإذا ثنى على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى .

وإذا ثنّي ما فيه أل ، كالرجل ، فقيل تبقى فيه أل ، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها ، حكاهما [١] ، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح .

ومما لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد [٢] وإخوته خلافاً للكوفيين .

الخامس : اتّفاق اللفظ ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على مالا ثاني له في الوجود ، كشمس ، وقمر ، والثّريا ، ، إذا قصدت الحقيقة . وهل يشترط اتفاق المعنى ؟ فيه أقوال : أحدها : نعم ، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها ، ولحّنوا المعرّي في قوله :

٦٧ — جاد بالعين حين أعمى هواهُ عَيْنَهُ ، فانثنى بلا عَيْنَيْنِ [٣]

والثاني : لا ، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري [٤] قياساً على العطف ، ولوروده في قوله تعالى : « وإلٰه آبائك إبراهيمَ وإسماعيل وإسحاق » [٥] . وقوله صلى الله عليه وسلم : « الأيدي ثلاثة ، فيد [٦] الله العليا ، ويد المعطي ، ويد السائل السفلى » .

---

(١) حكاهما يعني : حكاهما المازني ، وقد زيد بعدها في ب كلمة : « كذا » الدالة على الشك ومكان : « كذا » في أ بياض .

(٢) أ : « التأكيد » .

(٣) الشاهد في البيت قوله : « بلا عينين » ، حيث ثنّى العين ، وهي اسم مشترك .
قال الشنقيطي : والبيت ليس للمعري المتوفى ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفي ٥١٦ أورده في مقامته العاشرة . قال الشنقيطي : « وتلحينه ليس بجيد ، ويكفي في ذلك أن ابن الخشاب لم يتعرّض له في هذا البيت مع تحامله عليه ، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض .
وقد قال ابن الحاجب : هل يجوز أن تأخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار مدلولين كقولك : عينان في عين الشمس وعين الماء لما فيه من خلاف الظاهر ؟ أن جوازه شاذ .

(٤) محمد بن القاسم بن محمد بن بشار : أبو بكر بن الأنباري سمع من ثعلب ، وكان أعلم الناس بالنحو والأدب . مات ٣٢٧ .

(٥) البقرة ١٣٣ .

(٦) أ : « يد » من دون فاء .

وقول العرب : القَلَمُ أحَدَ اللِّسانَيْن ، وخفة الظهر أحد اليسارَين ، والغُرْبَة [١] أحد السِّباءَيْن [٢] ، واللّبن أحد اللحمين ، والحِمْيَةُ أحد المَوْتَيْنِ ، ونحو ذلك .

والثالث : وعليه ابن عصفور : الجوازُ إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو : الأحمران للذهب والزعفران ، وإلاّ فالمنع .

السادس : أن لا يستغني عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء ، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان ، تثنية : سِيّ ، ولاضِبْعانٌ اسم المذكرّ للاستغناء عنه بتثنية ضَبُع اسم المؤنث . على أنّه حكى : سَوَاءَان ، وضِبْعَانان .

ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف[٣] للاستغناء عنها ، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثةٍ ستّةٌ ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشَرةٌ ، وعن تثنية عَشَرةٍ عشرون ، وعن جمعها : تسعةٌ ، وخمسةَ عشَرَ ، وثلاثون ، ولمّا لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ، ثُنِّيا وجُمِعَا. واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله :

٦٨ — * لها عند عالٍ فوق سَبْعَيْنِ دائمٍ [٤] *

وأجيب بأنه ضرورة .

ولا يثّنى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما [٥] بِكِلاَ وكِلْتَا .

---

(١) أ : « والغرب » تحريف .

(٢) السباء بالكسر — الأسر ، ويقال : سباه الله يسبيه سبياً : لعنه وغرّبه ، أي جعله كالأسير في غربته .

(٣) ط : « مائة ألف » تحريف .

(٤) قائله مجهول ، وأراد بالسبعين : سبع سموات ، وسبع أرضين ، وصدره :

* فلن تستطيعوا أن تزياوا الذي رسا *

ومثله قول الفرزدق ، وأنشده في اللسان (سبع) :

وكيف أخاف الناس والله قابض   على الناس والسَّبْعين في راحة اليد

(٥) أ ، ب : « عنها » ، تحريف .

ولم يجمع (يسارٌ) استغناءً عنه [١] بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التّمام) [٢] .

السابع : أن يكون فيه فائدة ، فلا يثنى (كلٌّ) ولا يجمع ، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصّة بالنفي كأحَدٍ وعَرِيب ، لإفادتها العموم ، وكذا الشرط ، وإن كان معرباً ، لإفادته ذلك .

الثامن : أن لا يشبه الفعل ، فلا يُثَنّىّ ولا يجمع (أفعل من) ، لأنه جارٍ مَجْرى التعجب ، ولا (قائم) من: أقائم زيد [٣] — كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شَبِيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان :

إحداهما [٤] : أصل التثنية والجمع العطف ، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه ، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله :

٦٩ — ‏ * لَيْثٌ وليثٌ في مجال ضَنْكِ [٥] *

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه ، ويُسَوِّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر نحو : مررت بزيد الكريم ، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجّاج — وقد نُعِي له ابنُه وأخوه : « إنّا لله ، محمد ومحمد في يوم واحد ، محمد ابني ، ومحمد أخي »

الثانية: يستوى في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا مِن:

---

(١) ب ، ط : « عنها » .

(٢) التمام : وهو تفسير ما أغفله السكري من أشعار الهذليين ، وجاء ذكر هذا الكتاب في الخصائص ١ : ١٢٤ بعنوان : « كتابنا في شعر هذيل » ، وقد طبع كتاب « التمام » في بغداد سنة ١٣٨١ هـ بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي .

(٣) أ : « أقائم زيدان » .

(٤) ب ، ط : « أحدهما » صوابه في أ .

(٥) أ ، ب : « ليت وليت » تحريف . وبعده :

* كلاهما ذو أشَر ومحْك *

قيل : لواثلة بن الأسفع الصحابي ، وصححه الشنقيطي بأنه لجحدر بن مالك في قصة معروفة .

ألية وخُصْية، فانهم قالوا: ألْيَان،وخُصْيَان وكان القياس ألْيَتَيْن ، وخُصْيَتَيْن(١) ، لكنّه سمع في المفرد ألْيٌ ، وخُصْيٌ، فأجروا التّثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس (٢) . وقد صرّح ابن مالك بأنه مما استغنى عن تثنيته بتثنية غيره .

* * *

(ص) : ولا يتغيّر ، لكن تقلب ألفُ مقصورٍ فَوْقَ ثُلاثي ، أو يَائِيّ، أو مقلوبة عن نون (٣) إذن ياءً ، وغيرِه واواً . وقيل : إلا في ثلاثي وَاوِيٍّ مكسور الأول ، أو مضمومه ، وفي الأصلية والمجهولة . ثالثها : الأصح إن أُميلتا ياءً وإلاّ واواً .

ورابعها : إن أُميلت ، أو صارت ياء في حال ، وقلب همز مبدلٍ من ألف التأنيث واواً أولى في الملحقة ، وتركه في المبدل (٤) من أصل ، خلافاً للجزُولي . وورد تصحيح مبدلة من ألف ، وقلبها والتي من أصلٍ ياءً ، والأصلية واواً . وحذف زائدة خامسة . وألف وهمز قاصعاء . ولا يقاسُ على الأصح .

وقيل : مِذْرَوان (٥) وثنايان ، لعدم الإفراد . ولا تردّ فاء ثُلاثِيّ وعينُه ولامُه إن [٤٤] عُوّض الوصل ، وإلاّ فما عاد في إضافة لا غيره (٦) على الأجود .

ويقال : أبان ، وأخان ، ويديان ، ودميان ودموان ، وفميان وفموان ، بِقلّة . ويجوز في ذات: ذاتا ، وذواتا .

(ش) : إذا ثنّي الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو ، زيد ،

---

(١) أ : « وكان القياس : أليتان ، وخصيتان » . (٢) أ : « عدم الالتباس »

(٣) أ ، ط « عن ألف أذن » والتصويب من ب ، وذلك لأن نونها تبدل ألفاً عند الوقف عليها .

(٤) أ ، ب «في المبدلة من الأصل».

(٥) أ : « مدراوان » ط : « مذراوان » صوابهما في ب .

والمذروان بواو بعد الراء : أطراف الأليتين « ليس لهما واحد . وقيل : الواحد : مذرى كما في اللسان .

وفي الأشموني ٣ : ١١٤ : وحكى أبو عبيد عن أبي عمرو : مذرى مفرداً . وحكى عن أبي عبيدة . مذرى ومذريان على القياس .

(٦) أ : « لا غير » .

أم مُعْتَلاً (١) جارياً مجراه ، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان ، نحو : مرميّ ، ومغزوّ (٢) ، وظبْي ، ودلو ، أم منقوصاً نحو شجٍ ، أم مهموزاً غير ممدود نحو ، رشأ (٣) ، وماء (٤) ووضوء ، ونبيء ، أم ممدوداً همزته أصلية نحو : قُرّاء وَوُضّاءفجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة وردّ ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهى، ومُعْطى، ومُسْتَدعى ، أو ثالثة بدلاً عن ياء كرحىً ، أو أصلية أو مجهولة ، وأميلت فيهما (٥) ، كبلى ومتى علَمَيْن ، أو مقلوبة عن نون إذن (٦) علماً فيقال في التثنية : مَلْهَيَان ، ومُعْطَيان ، ومُسْتَدعيان ، ورحَيَان (٧) وبَلَيَان ، ومتَيَان ، وإذَيان (٨) . وما عدا ذلك تقلب واواً : وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوان ، والأصلية غير المُمَالة (٩) كإذا علَماً وإذوان . والمجهولة غير المُمَالة (١٠) كَدَداً ، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث : «لست من الدّد ، ولا الدّد مني (١١)» ومتمّماً (١٢) بالنون نحو دَدَنٌ (١٣) ، وبالدال: دَدٌ (١٤) ،ومقصوراً: (دَدا) ، فلا يدري، هل ألفه عن ياء أو واو ، لأن الألف في الثلاثيّ لا بد أن تكون (١٥) عن أحدهما .

---

(١) أ ، ب : « أو معتلا » . (٢) أ : « ومغزواً » تحريف .

(٣) الرشأ محرّكة : الظبي إذا قوي ، ومشى مع أمه ، جمعه أرشاء .

(٤) « وماء » ساقطة من أ . (٥) « فيهما » ساقطة من ط .

(٦) في جميع النسخ : « عن ألف إذن » والصواب ما أثبتنا ، لأن الكلام على الألف التي ستقلب . وانظر ما سبق من التعليق في الصفحة السابقة .

(٧) أ : « ورحان » ، تحريف . (٨) ط : « وأذنان » تحريف .«وميتان»: تحريف كذلك

(٩) أ ، ط « غير المماثلة » تحريف ، والعبارة من قوله : « غير الممالة » إلى قوله : « والمجهولة » ساقطة من ب . (١٠) ط : « غير المماثلة » تحريف .

(١١) ورواية اللسان : « ما أنا من دد ، ولا الدّد مني » قال صاحب اللسان : « والكلام جملتان ، وفي الموضعين مضاف محذوف تقديره : ما أنا من من أهل دد ، ولا الدّد من أشغالي .

(١٢) أ : « وتكتبها » ب : « وضمها » ، تحريف .

(١٣) أ ، ط نحو : « دون » بالواو تحريف . والصواب من ب ، واللسان . دَدَنٌ مثل : بَدَنٌ .

(١٤) في النسخ الثلاث : « د د د » تحريف ، والصواب : ددٌ مثل دم ، انظر اللسان .

(١٥) ط : « يكون » .

وذهب بعض النحويين : إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أميلت أم لم تمل . قال ابن مالك : ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي .

وذهب آخر : إلى أنهما بالواو مطلقاً . وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء (١) في حال نحو : لدى وإلى ، قلبت ياء ، وإلاّ قلبت (٢) واواً . فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيّان .

وذهب الكسائي : إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كِرباً (٣) ورِضىً ، أو مضموماً كضُحَىً وعُلاً .

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو :حمراء قلبت واواً نحو: حمراوان، وورَدَ تصحيحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم :حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو : عِلْباء وحِرْباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولَى ، والتصحيح نحو : عِلْباوان ، وعِلْباءان (٤) .

وإن كانت مبدلة من أصل نحو : كساء، ورداء جاز فيها الوجهان،والتصحيح أولى نحو : كساءان ، وكساوان ، هذا مذهب الجمهور . وسوّى الجُزُولي (٥) بينها وبين التي قبلها في أنّ الأوْلى إقرار الهمز . وورد في هذه القلبُ ياءً ، حُكِي كسايان، فقاسه الكسائيّ ، وخالفه غيره منهم ابن مالك .

وإن كانت أصليّة فتقدّم أنها تصحّح ، وقد ورد قلبها واواً،سمع قُرّاوان ، ووُضّاوان في تثنية قُرّاء ووُضّاء ، فقاسه الفارسي وخطّأهُ النحاة .

---

(١) « الياء » ساقط من أ .

(٢) « قلبت » ساقطة من أ ، ب .

(٣) أ : « كرياض »، تحريف .

(٤) ط : « علياوان ، وعلياءان » تحريف . وعلباء البعير : عصب عنقه .

(٥) عيسى بن عبد العزيز البربري المراكشي ، أبو موسى . لزم ابن بري بمصر ، وشرح أصول ابن السّراج وله المقدّمة المشهورة بالجزوليّة . توفي ٦٠٧ .

وورد أيضاً حذف الزائدة ، وهي خامسة ، سمع خَوْزَلاَنِ في خَوْزَلَى[١] . وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود ، سمع : قاصعان ، وعاشوران ، وخنفسان ، وقرفصان ، وَباقِلان ، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء ، وباقِلاء . فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين ، ومنعه غيرهم لِقِلّة الوارد منه . فَقَوْلي : «ولا يقاس على الأصح » عائد إلى ست مسائل : تصحيح المبدلة وما بعده . وقد صحّح العرب مِذْرَوَيْن[٢] ، وثِنَايَيْن ، وكان القياس مِذْرَيَيْن[٣] ، وثِنَاوَيْن ، أوثِنَاءَيْن ، لأن الألف الأولى رابعة .

والثاني : مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ، ولم يُسْتعمل فيهما[٤] الإفراد – كما تقدم – فَصحتا .

ولا يُردّ في التثنية ما حذف من فاءٍ وعينٍ ولام ، إن عوّض منه همز الوصل ، فيقال في اسم : اسمان .

وإن لم يعوّض منه ، فإن ردّ في الإضافة رُدّ هنا ، وإلاّ فلا . هذا هو الأجود .

فمن الأول : المنقوص ، كقاضٍ[٥] ، وأب ، وأخ ، وحم ، فيقال : قاضيان ، وأبوان ، وأخوان ، وحموان .

ومن الثاني : هن ، ويد ، ودم ، وفم ، وسَنَة ، وحِرٌ ، فيقال : هَنَان ، ويَدَان ودَمان ، وفمان ، وسَنَتَان ، وحِرَان .

وشذّ في الأول : أبان وأخان ، وفي الثاني : هَنَوان ، ويديان ، ودميان ودموان وفميان وفموان . وقيل : ليس بشاذ ، وإنما أبان ، وأخان ، على لغة التزام النقص في

---

(١) الخوزلى ، ومثلها : الخيزلى : مشية فيها تثاقل، ومثلها : الخيزرّى ، والخوزرّى . انظر اللسان (خزل ، خزر) .
وفي أ : « خوذلان في خوذلى » بالذال فيهما . ط : « جوزلان في جوزلا » كلاهما تحريف ، والصواب ما أثبتنا من ب ، والتصريح ٢ : ٢٩٤ .

(٢) أ : « مدروين » بالدال تصحيف.
(٣) أ : « مدريين » بالدال، تصحيف .
(٤) أ . ب : « منهما » .
(٥) « كقاض » ساقطة من ط .

الإفراد والإضافة ، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها .

قال أبو حيّان : وأما ذو مال ، فيقال فيها : ذوا مال . فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام ، فهي لم تردّ ، أو العين فكذلك ، لأن الواو الموجودة هي اللام .

وأمّا ذات ، فقالوا في تثنيتها : [٤٥] ذاتا على اللفظ بلا رَدٍّ ، وهو القياس كما ثُنّي ذو على لفظه [١] قال :

٧٠ — * يا دَارَ سَلْمَى بين ذاتَي العُوجْ [٢] *

وذواتا على الأصل بردٍّ لام الكلمة وهي الياء [٣] ألفاً ، لتحرك العين وهي الواو قبلها ، وهو الكثير في الاستعمال . قال تعالى : « ذَوَاتَا أَفْنَانٍ [٤] » .

---

(١) ط : « على لفظ » . وفي ظ أيضاً : « ذوا » ، تحريف

(٢) ط : « بين ذواتي » تحريف . وبعد الشطر :

* جرّت عليها كلّ ريح سَيْهُوجْ *

وذاتي العوج : كأنهما موضعان ، ولم يذكرهما ياقوت : وسيهوج : شديدة ، وقال هذا الرجز بعض السعديين كما في اللسان (سهج ، سمهج ، عوج) . ويروى : « بين دارات العوج » .

(٣) « وهي الياء » ساقطة من أ .

(٤) الرحمن ٤٨ .

الباب الخامس: جمع المذكر السالم

(ص) : الخامس : جمع المذكر السالم ، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث ، علماً أو مصغراً ، أو صفة تقبل التاء إن قُصِد ، أو أفعل تفضيل . وجوّزه الكوفية في ذي التاء ، وصفةٍ لا تقبلها . وحكمه كالتثنية ، لكن يحذف آخر المنقوص ، ويضم ويكسر ، والمقصور يفتح . وقيل : كمنقوص ، وقيل : إن كان أعجمياً ، أو ذا ألف زائدة .

(ش) : الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم ، فإنه يرفع بالواو ، وينصب ويجرّ بالياء .

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها – كما تقدم – ويزيد بشروط :

أحدها : أن يكون لعاقل ، كالزّيدين . أو مشبّه به نحو : « رَأَيْتُهُم لي سَاجِدِين (١) » . « قالتا أَتَيْنَا طَائِعِين (٢) » . جمع صفة الكواكب والسماء والأرض ، لمّا أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السّجُود ، والخطاب . فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب ، وسابقٍ صفة فرس .

الثاني : أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر ، أم وضع لمؤنث ثم سمّي به مذكر .

قال أبو حيّان : فلو سمّيت رجلاً زينب (٣) أو سلمى ، جُمِع بالواو والنون بإجماع ، اعتباراً بمسميّاتها (٤) الآن ، فإن (٥) لم يخل منها لم يجمع بها ، كأخت ، وطلحة

---

(١) يوسف ٤ . (٢) فصلت ١١ . (٣) أ ، ب : « بزينب » .
(٤) ط : « بمسمّاها » ب : « لمسمياتها » . (٥) أ : « فإذا » .

ومسلمات ، أعلام رجال . قاله [١] أبو حيّان . ولذلك عُبِّر بتاء التأنيث دون هائه [٢] ، ليشمل ما ذكر . ثم العلّة لما ذكر ، أنه لا يخلو ، إما أن تحذف [٣] له التاء أوْ لا [٤] ، ويلزم [٥] على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين [٦] ، وعلى الأول الإخلال [٧] ، لأنّها حرف معنى ، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة ، لأن العلمية تُسجِّل الاسم [٨] ، وتحصرُه من أن يزاد فيه أو ينقص .

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط ، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً ، فقالوا في طلحة ، وحمزة ، وهُبَيرة : طلحون،وحَمْزون ، وهُبَيْرون ، واحتجّوا بالسماع والقياس .

أما السّماع فقولهم في « عَلانية » للرجل المشهور : « علانون » ، وفي « ربعة » للمعتدل القامة : ربعون .

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير ، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء . قال :

٧١ — * وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشّهْرِ الأَصَمّ [٩] *

وأجيب عن السّماع بشذوذه ، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السّلامة يعقبُها . على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم ، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت ، فلا يقاس عليه ، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبة بمعى الاعتقاب ، لا العَلَم.

الشرط الثالث : أن يكون علماً كزيد وعمرو . أو مصغّراً وإن لم يكن عَلَماً

(١) أ ، ب : « قال »
(٢) أ : « دون كفاية » .
(٣) أ : « إما أن يحذف » .
(٤) ط : « أم لا » .
(٥) أ : « يلزم » من دون واو .
(٦) أ : « مستفادتين » .
(٧) ب ، ط : « إخلال » .
(٨) التسجيل : التوثيق والأحكام .
(٩) انظر الإنصاف ٤٠ ولم يعرف له قائل ، ولا قرين . والشهر الأصم : رجب ، لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ، ولا حركة قتال ، ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم .

كرُجَيْل ، وغليِّم ، وأحيمر ، وسكيران . أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه ، كضارب ، ومؤمن ، وأَرْمَل . فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل ، وفتىً ، وغلام ، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث ، كأحمر ، وسكران ، وعانس ، وصبور ، وجَرِيح [١] وقتيل ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة ، وفَروُق وَفَرُوقَة ، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث .

قال أبو حيان : نَعَمْ ، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصّاً بالمذكر ، كَمَخْصِيٍّ ، وأفعل التفضيل المعرف باللام ، والمضاف إلى نكرة نحو : الأفضلون ، وأَفْضَلُو [٢] بني فلان ، فإن تأنيثه بالألف [٣] .

وجوّز الكوفيون : جمع صفة لا تقبل التاء كقوله :

٧٢ — مِنّا الذي هوماإنْطَرَّ شَارِبُـهُ والعَانِسُونَ ، ومنّاالمُرْدُوالشِّيبُ [٤]

وقوله :

٧٣ — فما وجَدَتْنساءُ بني نِـزارٍ حَلائِلَ أَسْوَدِينَ وأَحْمَرِينَا [٥]

وذلك عند البصريين من النّادر الذي لا يقاس عليه .

قال صاحب الإفصاح : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلام جعلوه باباً أو فصلاً . وليس بالجيّد .

قال الأصحاب : وإنما افترق الصفتان ، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث [٦] نحو قامت ، ويعرّى [٧] منها عند التذكير نحو ، قام .

---

(١) ط : « وعانس ، وجريح ، وصبور » . (٢) ط ، ب : « وأفضلوا » بالألف بعد الواو تحريف .
(٣) إذ يقال : الفضلى ، وفضلى النساء .
(٤) أ : « الذي ما إن طر » بإسقاط « هو » . والبيت لقيس بن رفاعة ، أو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري . والعانس : الذي يبقى زماناً بعد أن يدرك لا يتزوج ، ذكراً كان أو أنثى .
(٥) من قصيدة لحكيم الأعور بن عيّاش الكلبي ، من شعراء الشام .
(٦) أ : « عند قصد التأ » ، تحريف . (٧) ط : وتعرى .

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل [٤٦] إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظةً الواو ، كقاموا ، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه ، وهو فرع التنكير ، فأشبه الفعل في الفرعيّة ، فحمل عليه ، ولهذه العلّة نفسها جُمِع الجامد إذا كان علماً، لأن تعريف العلميّة فرع فأشبه الفعل ، والتنكير أصل فلم يشبهه .

وإنما جمع المصغّر دون مكبّره لتعذّر تكسيره (١) ، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير ، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله .

وأمّا اشتراط خلُوِّه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع ، لا لهذا بخصوصه ، بل وللتثنّية أيضاً ـ وقد تقدم بيانه هناك .

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُنّي : من لحوق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً ، أو معتلّاً جارياً مجراه (٢) ، أو مهموزاً ، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون ، وظبيون ، وقُرّاءون ، ونَبيئُون . وقلبِ الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو : حَمْراوون في حمراء علم مذكر .

ويستثنى شيئان : المنقوص والمقصور ، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء ، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبةً للحرف .

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو : « وأَنْتُم الأَعْلَوْن (٣) » ، « وإنهم عندنا لمن المُصْطَفَيْنَ (٤) » .

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص ، فضموا ما قبل الواو ، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السّالم . وحكاه ابن ولاّد (٥) لغةً عن بعض العرب.

---

(١) أ : « كتعذر تكبيره » ، تحريف . (٢) أ : « جار مجراه » ، تحريف .

(٣) آل عمران ١٣٩ . (٤) ص ٤٧ .

(٥) الوليد بن محمد التميمي النحوي المصادريّ . نشأ بمصر ثم رحل إلى العراق ولقي الخليل بالبصرة ، فلازمه ، ثم انصرف إلى مصر ، وبرجوعه إلى مصر استطاع أن يغرس النواة الأولى للمدرسة النحوية في مصر . انظر طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٣ طبع ١٩٥٤ .

قال أبو حيّان : وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب . وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً ، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب ، فيما قال أبو حيان .

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً ، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى ، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكّر ، بخلاف ما ألفه [1] عن أصل . وقد حكيتُ القولين معاً .

* * *

(ص) : وألحق به سماعاً ، كنحن الوارثون ، وعشرون إلى تسعين ، وأهلون ، وأرضون ، وعالمــون . وقيل : جمع . وقيل : مبنيّ على الفتــح . وبنون ، وأبون ، وأخون ، وهنون ، وذوو .

وألحق ثعلب [2] : فمون ، وابن مالك : حمون ، قياساً [3] ، وأولو وسنون

وكل ثلاثي لم يُكسّر وعوّض من لامه ــ قال أبو حيان : أو فائه الهاء .

وكَسْرُ الفاء مكسورةً ومفتوحة أشهر من ضمّها ، وشاعا في المضمومة .

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منوّناً ، أوْ لا . ويلزم [4] الواو وفتح النون أو يعرب عليها ، وهي لغة في المثنى والجمع . وأجاز ابن مالك الأوّل في عشرين . وقد يقال : شياطون .

(ش) ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ــ ليست على شرطه ــ سُمِعت فاقْتُصِرَ فيها على مورد السماع ولم يُتَعَدّ [5] .

منها : صفات للباري تعالى ، وهي قوله : « نَحْنُ الوَارِثُون [6] » و« القَادِرون [7] »

---

(١) أ : « بخلاف مانعة » تحريف .

(٢) أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني . مات ٢٩١ .

(٣) أ : « قياساً على » بزيادة : « على » .

(٤) أ : « أو يلزم » بدون لا النافية .

(٥) أ : « ولم تتعد » .

(٦) الحجر ٢٣ .

(٧) المرسلات ٢٣ .

و « الماهِدون [١] » « وإنّا لَمُوسِعُون [٢] » ، فلا يقاس عليه الرحيمون ، ولا الحكيمون ، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي .

ومنها : عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماءٌ مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع ، ورد بأنها خاصة بمقدار معيّن ، ولا يعهد ذلك في الجموع ، ذكره ابن مالك ، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة ، وألاّ يطلق الأول إلا على ثلاثين ، لأن أقل الجمع ثلاثة [٣] . ذكره الرّضِيّ .

ومنها: أَهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجرى مجرى: (مُسْتَحِق)[٤] ، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم : هو أهلٌ لذا [٥] ، قال تعالى: « شَغَلَتْنا أموالُنا وأَهْلونا [٦] » « ما تُطْعِمُون أَهْلِيكم [٧] »

ومِنْها : أَرَضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها ، وهي مؤنثة[٨] ، واسم جنس لا يعقل ، ففاتَهُ [٩] أربعة شروط ، قال الشاعر :

٧٤ ــ لقد ضجّت الأَرَضُون إذ قام من بني هَدّادِ خطيبٌ فوق أَعْوادِ مِنْبَرِ [١٠]

---

(١) الذاريات ٤٨ . (٢) الذاريات ٤٧ .

(٣) يقول الأشموني : « وليس بجمع ، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة ، وعشرين على ثلاثين ، وهو باطل » . الأشموني ١ : ٨٢ .

(٤) أهل : اسم جنس جامد للتعريف بمعنى ذي القرابة وهو على هذا لا يجمع لتجرّده من العلمية والوصفية . وقد اعترض على هذا بأنه يوصف في قولهم : الحمد لله أهل الحمد . وأجيب بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب ، لا المستحق ، فإن هذا وصف وجمعه : أهلين حقيقي لا ملحق . قال الصبان : ولي فيه بحث ، لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقاً ، أو المعنى فهو في معنى المشتق مطلقاً ، فما الفارق الدّاعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة ، والذي بمعنى المستحق صفة: إلاّ أن يختار الثاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه . انظر الصبّان ١ : ٨٢ ، ٨٣ .

(٥) أ ، ب : « أهل لذلك » . (٦) الفتح ١١ .

(٧) المائدة ٨٩ .

(٨) ظ فقط : « وهو مؤنثه »، تحريف . (٩) أ « ففاقد » .

(١٠) أ : « همدان » ، تحريف ، وأمّا هداد كسحاب ، فهو حي من اليمن . والرواية المشهورة : « إذ قام من بني سَدوس » وبنو سدوس: قبيلة، يهجوهم الشاعر، ويزعم أنهم ليسوا أهلاً للخطابة. والبيت قائله مجهول .

وقال :

٧٥ – وأيّةُ بلدةٍ إلاّ أتينَا مِن الأرضِينَ تعلمُهُ نِزارُ[١]

ومنها : عالَمون، وهي اسم جمع لا جمع ، لأنّ العالَم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌ بالعقلاء ، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفرده ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرَب ، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين [٢] ، والأعراب خاصٌ بالبادين . وذهب قوم إلى أنه جمع عالم ، قيل : إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة . وقيل : إنه جمعٌ مراد به [٤٧/أ] العموم للعقلاء وغيرهم . وعليهما [٣] فوجه شذوذه أنّ عالَماً اسم جنس لا علَم .

وقيل : إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب ، لأنه لم يقع إلا ملازمَ الياء . وردّ بقوله :

٧٦ – تَنصّفُهُ البريّةُ وهو سامٍ وتُلْفَى العالَمون له عِيالا [٤]

ومنها : بنونَ ، وأبون ، وأخون، وهنون ، وذوو. ووجهُ[٥] شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقّات .

قال ابن مالك : ولو قيل في حَم : حمون ، لم يمتنع ، لكن لا أعلم أنّه سمع . وقال أبو حيان : ينبغي أن يمتنع ، لأن القياس يأباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه . وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون ، وفمين . قال أبو حيانَ : وهو في غاية الغرابة .

ثم إن ذوو أجريت على حدّ التثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من

---

(١) ط : « نذار » تحريف . والبيت مجهول القائل .

(٢) أ : « يعم البادين والحاضرين » . (٣) ط : « وعليها » تحريف .

(٤) تنصفه : تخدمه . والبريّة : الناس . والمعنى : أن الناس يخدمونه لتواضعه وهومرتفع ؛ ومع ذلك فهو يعولهم . والبيت قائله مجهول .

(٥) ط : « وجه » بدون واو قبلها .

الاستثقال . وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لامها ، ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف الإعراب .

وكذا (ابن) حيث حذف همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حينئذ[١] ، ثم حذفها لما ذكر ، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل :

ومنها : أولو ، وهو وصف لا واحد له من لفظه ، قال تعالى : « ولا يَأْتَلِ أُولُو الفَضْلِ مِنْكُم والسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولي القُرْبَى [٢] » .

ومنها: سنون، ووجه شذوذه كأرضين . وبابه : كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث [٣] ، ولم يجمع[٤] جمع تكسير كـ«ثُبَة» وثُبِين بخلاف الرباعيّ ، وثلاثيّ لم يحذف منه شيء كتمرة [٥] ، أو حذف منه غير اللاّم . نعم ألحق أبو حيّان بذلك : ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء [٦] كعدة ، فإنه يقال : عِدُون . وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم [٧] ، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن ، أو التّاء لا الهاء كأخت وبنت ، أو كسّر كشَفَة وشِفاه [٨] ، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع .

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط ، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين ، وعِضَة وعضين [٩] ، ورِئة ورِئين [١٠] وعِزَة وعزين [١١] . وقد تضم

---

(١) ط : « لردّ اللام فيه » .

(٢) النور ٢٢ .

(٣) ط : « ياء التأنيث » ، تحريف .

(٤) ط : « ولم تجمع » .

(٥) أ : « كتمر » .

(٦) ط فقط : « اللام » صوابه في أ ، ب .

(٧) أ : « كدم ويد » .

(٨) أ : « كشفه ، وشفاه » تحريف .

(٩) قيل أصل عضة : عضه بالهاء ، وهو : الكذب . وفي الحديث : لا يعضه بعضكم بعضاً » . وقيل أصله: عضو من قولهم: عضيته: إذا فرقته. فعلى الأول لامها هاء ، وعلى الثاني لامها واو.

(١٠) الرئة : موضع التنفس والهواء من الإنسان ، والجمع : رئات ، ورئون ، وأنشد في اللسان « رأى » :

فغظناهُم حتّى أتى الغيظ منهم قلوباً ، وأكباداً لهم ورئينا

وقال ابن سيده : وإنما جمع هذا ونحوه بالنون لأنها أسماء مجهدة منتقصة . وقد رسمت في ط ، ب : «ربة وربين » بالتسهيل ، لكن في أ : «ربه وربين » ، تحريف .

(١١) العزة بكسر العين ، وفتح الزاي ، أصلها : عزي فلامها ياء ، وهي الفرقة من الناس ، والعزون : الفرق المختلفة .

بقلّة ، حكى الصّغانيّ[١] : عُزين بالضم . وإن كانت مفتوحة كُسِرَتْ كسَنة وسِنين وقد تضمّ ، حكى ابن مالك : سُنون بالضم[٢] .

وإن كانت مضمومة جاز الضّم والكسر كثُبة ، وكُرة ، وقُلة .

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز[٣] وعُلْيا قيس[٤] ، وأمّا بعض بني تميم وبني عامر ، فيجعل الإعراب في النون ، ويلزم الياء قال :

٧٧ — • أرى مَرّ السّنينِ أخذْنَ مِنيّ[٥] •

ثم الأوّلون يتركونه بلا تنوين ، والآخرون ينوّنونه ، فيقولون في المنكّر : أقمت عنده سنيناً ، بالتّنويـن.

قال :

٧٨ — • متَى تَنْجُ حَبْواً من سِنِينٍ مُلِحّةٍ[٦] •

---

(١) ط : « الصنعاني » ، تحريف . وهو الحسن بن محمد بن الحسن ، الإمام رضي الدين أبو الفضل الصغاني ، بفتح الصاد المهملة ، وتخفيف الغين المعجمة ، ويقال : الصاغاني أيضاً ، كلاهما نسبة إلى : « صاغنيان » كورة عظيمة وراء النهر وانظر : تاج العروس (صغن) . ومن أشهر تصانيفه : مجمع البحرين في اللغة ، والتكملة على الصحاح ، والعباب . توفي ٦٠٥ .

(٢) ط : « بالفتح » والتصويب من أ ، ب . (٣) أ : لغة أهل الحجاز .

(٤) أ : « وعليها مقيس » ط : « علياء قيس » وكلاهما تحريف ، والتصويب من ب .

(٥) لجرير في ديوانه ٢٤٦ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وعجزه :

• كما أخذ السّرار من الهلال •

ورواية الديوان : « رأت مر السنين » . وفي ط : « أخذت » تحريف .

(٦) ط : « هبوا » تحريف . وحبواً نائب عن مصدر « تنجو » . وملحة : مجحفة ، وفي أ : « من ينجوحبا من سنين ملحت » تحريف .

والبيت قائله مجهول ، وعجزه :

• تمَ لأخرى تُنزل الأعصم الفردا •

وقال :

٧٩ ــ ألم نَسْقِ الحَجيجَ سَلِي معَدّاً
سِنيناً ما تُعَدُّ لنــــا حِسَابــــا[١]

قال ابن مالك : ولو عُومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً ، لأنها ليست جموعاً ، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين . وأباه أبو حيّان ، قال : لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشّذوذ ، فلا نضمّ إليه شذوذاً آخر .

ومن العرب من يُلزمه الواو وفتح النون ، ومن العرب ، من يُلْزِمه الواو ويعربه على النون كَزَيْتون . قال في (البسيط) : وهو بعيدٌ من جهة القياس .

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنّى والجمـــع على النون أجراءً[٢] له مجرى المفرد . حكى الشّيباني : هذانِ خَلِيلانُ . وعليه خرج :

٨٠ ــ * لا يَزالُون ضَارِبِين القِبابِ[٣] *

وقد يقال : شياطون ، تشبيهاً لزيادتي التكسير[٤] فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل[٥] من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف . قال أبو حيّان : وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوّهم ، وهو شبيه بهمز معائش ، ومصائب ، ومن هذا قراءة الحسن : « وما تَنَزّلَت به الشّياطُون[٦] . »

---

(١) لم نَسْقِ من السقاية ، أو لم نَسُقْ من السوق والقيادة . وفي أ : «ألم نسق الحجيج سفينا معديا لعدلنا حسبَانا » وهو ظاهر التحريف .

(٢) ظ : « أجرى له » .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* رب حيٍّ عرندس ذي طَلال *

والعرندس : الشديد ، والطلال بفتح الطاء وتخفيف اللام : الحالة الحسنة .

وقد أجرى الشاعر ضاربين مجرى «غِسلين» في الإعراب ، فصار إعرابه على النون .

(٤) ب ، ط : لزيادتي الكسر فيه » .

(٥) أ : « فتنقل » .

(٦) الشعراء ٢١٠ .

(ص) : وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها ، أو فيها ، أو دلائل [١] ، أو بالبقاء والانقلاب ، خلافاً لزاعميها .

(ش) : الجمهور من المتأخرين ، منهم ابن مالك ، ونسبه أبو حيان للكوفيِّيّن ، وقطرب، والزجّاج، والزّجّاجيّ، على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة .

وقيل : بحركات مقدّرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً ، وهو رأي الأخفش .

وَرُدّ بأنه تقدير في غير الآخر [٢] ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يَكُنْ [٤٨] يحتاج إلى تغييرها [٣] ، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلّم .

وقيل : بحركات مقدّرة في الألف ، والواو ، والياء . وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسّهيلي ، كالمقصور ونحوه . وردّه ابن مالك : بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها .

وأجاب أبو حيان عن الأوّل : بأنهم لما حملوا حالة النصب [٤] على حالة الجرّ ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل .

وعن الثاني : بأن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنّى بالألف مطلقاً .

وقيل : الحروف دلائلُ إعراب ، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب . وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش .

---

(١) أ : « أو بدلائل » .

(٢) ب ، ط : « بأنه تقدير فيما في غير الآخر » .

(٣) ط : « لم يكن يحتج إلى تغييرها» .

(٤) ط : « إحالة النصب » ، تحريف .

وقيل : الإعراب ببقاء الألف والواوِ رفعاً، وانقلابها نصباً وجرّاً. وعليه الجَرْمي ، والمازنيّ[١] ، وابن عصفور . وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ .

قال ابن غصفور : كان الأصل قبل دخول العامل : زيـدان وزيدون ، كاثنان وثلاثون . فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً ، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء ، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر .

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر ، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة لـه علامة .

وأجاب أبو حيّان : بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي ، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم : أبو جاد [٢].

* * *

(ص) : وتليهما نون تكسر في المثنى ، وقد تضّم مع الألف ، وتفتح في الجمع ، والعكس لغة ، وقيل ضرورة في الجمع ، وقيل : يختص بالياء فيهما ، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد ، لا عوض من حركةٍ ، أو تنوين، أو هما مطلقاً ، أو[٣] إن كانا وإلاّ فأحدهما ، وإلاّ فغير عوض ، أو فارقةٌ بين رفـع المثنى ونصب المفرد وحُمل الباقي ، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها .

وتسقط لإضافة[٤] ولو تقديراً ، وشبهها ، وتقصير صلة . وخصّه المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً .

وجوّزه الكسائيُّ في النثر ، وزعمه الأخفش في ضاربالك للطافة الضمير ، وتُشَدّد

(١) سبق ذكره ص ١٢٥ .

(٢) أ : « أبو حاد » بالحاء وهو تصحيف. وهو قرين : هوّز ، وكلمن، وأخواتها فيما يزعمون .

(٣) « أو » ساقطة من أ . (٤) ط : « الإضافة » صوابه ، من أ ، ب .

في موصولٍ (١) ، وإشارةٍ مطلقاً على الأرجح .

(ش) : زيد بعد الألف والياء في المثنى ، وبعد الواو والياء في الجمع نون ، واختلف في أنها زيدت لماذا ؟ على مذاهب :

أحدها : ـ وهو رأي ابن مالك ـ أنها لرفع توهّم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين ، والإفراد (٢) في الإشارة ، والمقصور ، والمنقوص ، نحو : هذان الجوْزلانِ ، (٣) ومررت بالمهتدين ، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها ، والمفرد بالمثنّى فيما ذكر.

الثاني : أنها عِوضٌ من حركة المفرد ، ونسبه أبو حيان للزجاج ، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون . قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على رأيه أن الحروف إعراب .

الثالث : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان (٤) ، ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف ، ولم يعوّض من التنوين شيء ، فكانت النون عوضاً عنه ، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين . وردّ بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : يا زيدان ، ولا رجلين فيها ، وغير المنصرف إذا ثني ، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هنا ، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل ، فلم يحتج إلى فارق ، وإنما حذفت في الإضافة ، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم .

الرابع : أنها عوض من الحركة والتنوين معاً ، وعليه ابن ولاّد ، وأبو علي وابن

---

(١) أ : « وتشدّد في موصوله » .

(٢) أ : « أو الإفراد » ، والمراد لرفع توهم الإفراد .

(٣) أ : « الحوذلان » بالحاء والذال ، ب ، ط : « الحوزلان » بالحاء والزاي ، والصواب : الجوزلان ، بالجيم والزاي . وهو مثنى جوزل ، وهو فرخ الحمام .

(٤) سبق ذكره ص ١٣٣ .

طاهر ، والجزُولي(١) .

وردّ بما سبق في المذهبين قبله ، وبثبوتها في الوقف ، والحركةُ والتنوين لا يثبتان في الوقف .

الخامس : أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده . ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمُثَنّى مالا ينصرف . ومن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمُثَنّى حُبْلى، وهذا ، والذي. وعليه ابن جني .

السادس : أنها فارقة بين رفع المثنى ، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيدًا يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك . وعليه الفرّاء [٤٩]

السابع : أنهّا التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تَحَقُّق (٢) العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل (٣) إليه الحركة والتنوين ، ، فامتنعت (٤) الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين ، ولكنّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً . نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان . قال : ولا يَرِدُ أنّه لا تنوين في تثنية مالا ينصرفُ والمبنيّ ، لأنّا نقول : لما ثُنّيَ زال شبه الفعل والحرف ، فرجعا إلى الأصل ، فعاد التنوين .

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى ، والفتح في الجمع ، وإنما حركت (٥) لالتقاء الساكنين ، وخولف (٦) بينهما للفرق . وخصّ كلٌّ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر ، وثقل الجمع وخِفّة (٧) الفتح ، فعودل بينهما . وورد العكس وهو فتحها مع المثنى ، وكسرها مع الجمع . فقيل : هو لغة . وقيل : فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة . وقيل : ذلك خاصٌّ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع . وعليه أبو حيّان .

---

(١) سبق ذكره ص ١٤٨ .

(٢) ب : « تحقيق » .

(٣) ط : « أن ينقل » .

(٤) أ : « امتنعت » بدون فاء .

(٥) ط : « وإنما حرك » والوجه من أ ، ب .

(٦) أ : « وخولفت » .

(٧) أ : « وخفت » بالتاء المفتوحة ، تحريف .

ومن أمثلة ذلك قوله :

٨١ — * علــى أَحْوَذِيَّين اسْتَقَلَّــتْ عَشِيَّــةً [١] *

وقوله :

٨٢ — أَعْرِفُ منها الأنف والعَيْنانَــا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَــا ظَبْيانَا [٢]

وقوله :

٨٣ — * وأنكَرْنا زعَانِفَ آخرينِ [٣] *

وقوله :

٨٤ — * وقد جاوزت حدّ الأربعينِ [٤] *

وقوله :

٨٥ — * إلا الخلائف من بعد النّبيّينِ [٥] *

---

(١) لحميد بن ثور ، من قصيدة بائية يصف بها القطاة ، وعجزه :

* فما هي إلا لمحة وتغيب *

والأحوذيّ: هو الخفيف في المشي ، وأراد بهما هنا : جناحي قطاة ، يصفهما لخفتهما ، وليست الياء فيه للنسبة ، بل مثل ما يقال لنوع من الحصر : برديّ .

(٢) من شواهد الأشموني ، وابن يعيش ، والخزانة ، ويروى : « أعرف منها الجيد » مكان : « الأنف » ويقول العيني : ليس لرؤبة ، ولا قائله مجهول ، والصحيح ما قاله أبو زيد: إنه لرجل من بني ضبّة ، هلك منذ أكثر من مائة سنة . وانظر شواهد العيني (هامش الأشموني) ١ : ٩٠، ونوادر أبي زيد ١٥ .

(٣) لجرير ، وصدره :

* عرفنا جعفراً وبني أبيه *

ويروى : « وبني عبيد » مكان : « وبني أبيه » .

(٤) لسحيم بن وثيل الرياحي ، وصدره :

* وماذا يبتغي الشعراء مني *

ويروى : « وماذا يدّري » يقال : ادّراه ، وتدراه : إذا خدعه .

(٥) للفرزدق ، وليس في ديوانه ، من بيتين يعزّي بهما الحجاج بن يوسف في فقد ولديه ، كما في الكامل ٢٩٢ وهما :

إني لبـاك على ابني يوسف جزعـا ومثل فقدهما للدين يبليني
مـا سدّ حيّ ولا ميت مسدّهمـا إلاّ الخلائف من بعد النبيين

وفي الدرر ص ٢٢ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته وفي آخر الجزء الأول ٢١٤ استدرك في تنبيه، وذكر أنه للفرزدق ، وأكمل الشطر بصدره .

قال ابن جنّي : ومن العرب من يضم النّون في المثنى . وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

وقال الشيباني : ضمُّ نونِ التثنية لغة . قال أبو حيان : يعني مع الألف لا مع الياء ، لأنها شبهت بألف غضبان وعثمان . أنشد المطرز [١] في (اليواقيت) :

٨٦ ــ يا أبتا أَرقَني القِــــذّانُ[٢] فالنَّوْمُ لا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما ، وهو الألف في الإشارة ، والياء في الموصول ، إذ [٣] كان حقّهما الإثبات كألف المقصور ، وياء المنقوص . ثم [٤] مذهب البصريين : اختصاص التشديد بحالة الرفع [٥] .

ومذهب الكوفيين ، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء . وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى : « فذانِّك برهانان [٦] » . « واللذّانِّ يأتيانها [٧] » . « إحدى ابنتيّ هاتين [٨] » . و « أرنا اللذين [٩] » .

وتحذف هذه النون للإضافة[١٠] ، إما ظاهرة نحو « بل يَدَاهُ [١١] » و « الْمُقِيمِي

---

(١) محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، أبو عمر الزاهد المطرز اللغوي ، غلام ثعلب . قال السيوطي : من تصانيفه : « اليواقيت » . توفي ٣٤٥ .

(٢) ط : « القدان » بالدال . والقِذّان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة : البراغيث ، واحده : قُذَّة ، بضم القاف . وحكى الدَّميري في كتابه : « حياة الحيوان » أنه بالدال المهملة . انظر حياة الحيوان ٢ : ٢٤٢ .

(٣) ب ، ط : « إذا » .

(٤) « ثم » ساقطة من أ .

(٥) ب ، ط « كآلة الرفع » صوابه في أ .

(٦) القصص ٣٢ .

(٧) النساء ١٦ .

(٨) القصص ٢٧ .

(٩) فصلت ٢٩ .

(١٠) « النون » ساقطة من أ ، وفي أ ، ب : « الإضافة » .

(١١) المائدة : ٦٤ .

الصلاة[١] » ، « غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ [٢] » ، أو مقدّرة كقوله :

٨٧ ــ هما خُطَّتَا إما إسارٍ ومِنَّـــة ... وإمّا دَمٌ والموْتُ بالحر أَجْـدَرُ[٣]

ولشبه الإضافة . ذكره أبو حيان ، ومثّله باثني عشر [٤] واثنتي عشرة [٥] ونحو : لا غلامي لك ، ولبّيك ، وسعدَيْك ، ودواليْك ، وهذاذَيْك[٦] ، على أن الكاف فيها حرف خطاب ، لا ضمير ، وهو رأي الأعْلَم. ولتقصير الصلة . وسواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنّي [٧] أو جمع من الموصول كقوله :

٨٨ خَلِيلَيّ ما إن أنتما الصّادقا هَوًى ... إذَا خِفْتُما فيه عَذُولاً وواشِيا[٨]

وقوله :

٨٩ ــ أَبَنِي كُلَيْبٍ إنّ عَمّيّ اللّذَا ... قَتلاَ الملوك، وفَكّكَا الأَغْلاَلا [٩]

وقوله :

٩٠ ــ * هُما اللّتَا لو ولَدَتْ تميمُ[١٠] *

قال الفرّاء : صارت الصّلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمّا طال في كلامهم. وذهب المبرّد إلى أن ذلك خاصٌ باللّذان واللتان لطول الاسم[١١] .ولأنه لم يحفظ

---

(١) الحج ٣٥ . (٢) المائدة ١ .

(٣) لتأبط شرا في الحماسة بشرح المرزوقي ٨٩ والخزانة ، والعيني ، والمغني . ويروى : « والقتل بالحر أجدر » .

(٤) ط : « بإثنا عشر » . تحريف . (٥) ب : « واثنتا عشرة » . تحريف .

(٦) أ : « وهذاديك » . تحريف . والهذ : سرعة القطع ، وهذاذيك : أي قطعاً بعد قطع .

(٧) أ : « أو ماثني » .

(٨) استشهد به على حذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام ، فالصادقا ، أصله : الصادقان

(٩) قاله الأخطل من قصيدة يفتخر فيها بقومه ويهجو جريراً . وفي ب : « قتل الملوك » تحريف .

(١٠) نسب إلى الأخطل . وقال البغداديّ : فتشت ديوانه فلم أجده فيه ، وبعده :

* لقيل فخر لهم صميم *

(١١) ط : « بطول الاسم » .

حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب . في المثنى . والبيت المصدّر بـه يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيّان: لكنه قد سمع في الجمع ، وقياس المثنى على الجمع قياس [١] جليّ . قال :

٩١ ـ * الحافِظو عَوْرةَ العشيرة، لا [٢] *

وقال :

٩٢ ـ * وخَيْرُ الطّالبي التِّرّة الغَشُومُ [٣] *

بنصب « عورة » و « التّرة[٤] » . وخرّج عليه: « والمُقِيمي الصّلاة[٥] » بالنصب. ومثل ابن مالك لحذفها [٦] من جمع الذي بقوله :

٩٣ ـ إن الذّي حانت بِفَلْجَ دِماؤُهُم هُمُ القوْمُ كلُّ القوم ياأمَّ خَالِد[٧]

أي الذين ، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى : « كَمَثَلَ الّذِي استْوقد [٨] » إلى أن قال: «بِنُورهم» . وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله[٩] :

---

(١) « قياس » ساقطة من ط .

(٢) ط : « قال الحافظ وعورة » ، صوابه في أ ، ب . وعجزه :

* يأتيهم من ورائنا وكَفُ *

والبيت لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي .

(٣) أ : « نصبر » موضع : « وخير » . تحريف . وفي ط : « الشره » بالشين تحريف كذلك .

والبيت لعبد الرحمن بن زيد العدوي ، وصدره :

* غشوم حين ينقذ مستفاد *

(٤) ط : « والشره » تحريف . (٥) الحج ٣٥ .

(٦) ب ، ط : « حذفها » .

(٧) قيل : البيت للأشهب بن رميلة ، وقيل : لِلْحريث بن محفض يرثي بها قومه .

وفلج : اسم موضع ، وقد رسم في ط : « بلفح » تحريف . وقد أشار إليه صاحب الدرر ١ : ٥٢٤ .

(٨) البقرة ١٧ . (٩) أ « كقولهم » .

٩٤ ــ أقولُ لِصاحبي لمّا بــدَالِــي مَعالِمُ منهما، وهمانَجِيّا[٥٠][١]

أي نجيان . وقوله :

٩٥ ــ * لو كنْتُم منجِدِي حين استَعَنْتُكُمُ [٢] *

وجوزه الكسائي في السَّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان : ويشهد له ماسمع : بيضك ثنتا ، وبيضي مائتا [٣] أيْ : ثنتان ، ومائتان . قال : وينبغي أن يقيد مذهبه [٤] بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد [٥] ، كما في هذان ، وهاتان . ومِمّا[٦] تخرّج على رأي الكسائي في الجمع قراءة : « غــير معجزي اللهَ [٧] » . و« لَذَائِقو العذابَ [٨] » بالنصب . وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك ، وإنه[٩] منصوب المحلّ، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة ، وهي غير محقّقة، إذ لا دليل عليها إلاّ حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتّصل عن وقوعه منفصلاً . والذي قاله سيبويــه والمحقّقون ، إنه في محل جرّ بالإضافة .

* * *

(ص) : وما سمّي به من مثنّى وجمع على حالهِ كالبَحْرَيْن ، وعلّيِّين . وقد يجــري المثنى كَسَلْمَــان،والجمــع كغِسْلِيــن،أوهَــارُون. أو يلزم الواو ، وفتح النون مالم يجاوزا [١٠] سبعة .

---

(١) ليس للبيت قائل معروف .

(٢) ب : « استغثتكم » بالغين والثاء .

وعجزه :

* لم يقدموا ساعداً مني ولا عضدا *

والبيت قائله مجهول .

(٣) أ : « بيضي ثنتا ، وبيضك مائتا » .

(٤) أ : « أن لا يقيد مذهبه » .

(٥) أ : « بالمفرد » .

(٦) أ ، ط : « وفيما » .

(٧) التوبة ٣ .

(٨) الصافات ٣٨ .

(٩) أ ، ب : « وأن الضمير منصوب » .

(١٠) أ : « ما لم يجاوز » .

(ش) : إذا سمّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف ، والواو ، والياء كالبَحْرين، أصله : تثنية بحر، ثم جعل علماً لبلد ونحو[1] : ورنكتيـنْ، وكتابيْن علَم موضع ، وعِلّيين، أصله: جمع عِلِّيّ[2] ثم سمّي به أعلى الجنة ، قال تعالى: « لفي عِلّيين . وما أدراك ما عِلّيّون [3] » . وكذا صَريفُون[4] ، وصِفّون ، ونَصِيبُون [5] ، وقِنَّسْرُون[6] ، وبِيرُون [7] ودارون [8] ، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع ، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء . قال زيد بن عديّ :

٩٦ ـ تركْنَا أخا بكر يَنُوء بِصَدره بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدّم[9]

وفي الأثر[10] : شهدت صِفِّين[11] ، وبئست[12] صِفُّون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى لغة أخرى ، وهي إجراؤه كعِمرانَ وسَلْمَان في التزام الألف ، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف .

وفي الجمع لغات أخرى : أحدها : أن يجعل كغِسْلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً [13] .

---

(١) ط : « نحو » من دون واو .
(٢) عِلِّيّ بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه : فِعّيل من العلوّ . وعلّيون : أمكنة في السماء السابعة إليها يصعد بأرواح المؤمنين .
(٣) المطففون : ١٨ ، ١٩ .
(٤) صريفون : قرية كبيرة قرب عُكْبَراء .
(٥) نصيبون : بلدة قاعدة ديار ربيعة .
(٦) مدينة بينها وبين حلب مرحلة، ولم يبق منها إلا خان تنزله القوافل . وقد ضبطها ياقوت بكسر الأول وفتح ثانيه وتشديده ، ثم سين مهملة .
(٧) بيرون من قرى حمص .
(٨) دارون : موضع بالشام .
(٩) لزيد بن عدي بن زيد العبادي ، كما في الدرر ١ : ٢٤ .
(١٠) في ط : « وفي الحديث » تحريف ، لأن القائل شقيق بن سلمة ، أبو وائل ، والتصويب من أ ، ب .
(١١) « شهدت صفين » ساقطة من أ .
(١٢) أ : « بئس صفون » .
(١٣) أ ، ب « متصرفا » .

الثانية : أن يجعل كهارون [١] في التزام الواو ، وجعل الإعراب على النون غير مصروف [٢] ، للعلميّة وشبه العجمة .

الثالثة : التزام الواو وفتح النون مطلقاً .

وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا [٣] سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات [٤] .

* * *

(ص) : مسألة : قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وقاسه الكوفيون ، وابن مالك : بلا لَبْس [٥] . والجمهور: الجمع في نحو: رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنىّ لفظاً أو نيّة، فإن فرّق متضمّناهُما فخلاف .

(ش) : الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له ، فيدل المفرد على المفرد ، والمثنىّ على اثنين ، والجمع على جمع ، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان : مسموع ومقيس .

فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه ، سمع : ضعْ رِحالهما ، يريدون اثنين [٦] . وديناركم [٧] مختلفة، أي دنانيركم ، وعيناه حسنة ، أي حسنتان، وقال امرؤ القيس :

٩٧ — * بها العَيْنانِ تَنْهَلُ [٨] *

أي تَنْهَلاّن [٩]

وقال الآخر :

---

(١) أ : « كعشرون » .

(٢) أ : « غير منصرف » .

(٣) أ : « بأن لا يجاوز » .

(٤) أ : « فإن جاوزها لم يعرب بالحركات » .

(٥) « وقاسه الكوفيون وابن مالك بلا ليس » ساقطة من أ .

(٦) ط : « يريد في اثنين » تحريف .

(٧) أ : « ودينار » تحريف.

(٨) أ : « تبتهل » ، تحريف . وقبله :

* لمن زحلوفة زلّ .

(٩) أ : « تبتهلان » ، تحريف .

٩٨ ــ إذا ذكرتْ عيني الزّمانَ الذي مضى بصحراء فَلْجٍ ظلّتا تكِفَان (١)

أي عيناي . وقال :

٩٩ ــ * كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا (٢) *

أي بطونكم .

وقال :

١٠٠ ــ * لأطْعَمْتَ العِراقَ ورَافِدَيْهِ (٣) *

أي : رافده ، لأن العراق ليس له إلا رافد (٤) واحد . ومنه : لبّيْك وإخوته ، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع ، قالوا : شابت مفارقه وليس له إلا مَفْرِق واحد ، وعظيم المناكب ، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق (٥) ، وعظيمة الأوراك ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه (٦) . وقاسه الكوفيون (٧) ، وابن مالك إذا أمن اللبس (٨) . وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر . قال أبو حيّان : ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت (٩) الموضوعات .

والثاني : ما أضيف إلى متضمّنه وهو مثنّى لفظاً نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، أي رأسيهما . أو معنىً نحو :

---

(١) قائله مجهول .

(٢) لم يعرف قائله ، وعجزه :

* فإن زمانكم زمن خميص *

(٣) منسوب إلى الفرزدق من جملة أبيات يهجو بها عمر بن هبيرة . وعجزه :

* فزاريا أحذ يد القميص *

والأحذ: الخفيف ، وإنما نسبه بالخفة في يده إلى السرقة .

(٤) أ : « مرفد » ، ب : « مراقد » . (٥) أ : « والموافق » تحريف .

(٦) « عليه » ساقطة من أ .

(٧) موضع « الكوفيون » في أ بياض كتب وسطه : « ظ » .

(٨) ب : « اللبسين » تحريف .

(٩) ط : « أو اختلطت » .

١٠١ ـ * كفاغِرَي الأفواه عند عَرِين [١] *

أي كأسدين فاغرين أفواههما [٢] عند عرينهما ، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع ـ والإفراد [٥١] ، والتثنية .

فمن الأول : قوله تعالى: « قد صَغَتْ قُلُوبُكُما [٣] » . وقرأ [٤] ابن مسعود : « والسّارِقُ والسّارِقَةُ فاقْطَعُوا أَيْمانَهُما [٥] » .

ومن الإفراد : قراءة الحسن : « بدت لهما سوءَتهما [٦] » . ومن التثنية [٧] : قراءة الجمهور « سوآتهما » فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضاً ، لفهم المعنى .

وخصّ الجمهور القياس بالجمع ، وقصروا الإفراد على ما ورد . وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ، ولذلك شرط ألاّ يكون لكلٍّ واحدٍ من المضاف إليه إلاّ شيء واحد ، لأنه إن كان له أكثر التبس ، فلا يجوز في : قطعتُ أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس [٨] ، ومن أمثلة ذلك [٩] :

١٠٢ ـ * حمامةَ بطنِ الوادِيَيْن ترنّمي [١٠] *

أي بطنَيْ .

١٠٣ ـ * بما في فؤادَيْنا من الهمّ والهوى [١١] *

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* رأيت بني البكريّ في حومة الوغى *

(٢) ب : «كأسدين ، وعزمين » ، وكلمة : « أفواههما » ساقطة من أ .

(٣) كذا في النسخ الثلاث: «قد» بدون فاء، وهو وجه جائز في الاقتباس من القرآن الكريم. التحريم ٤.

(٤) أ ، ب : « وقراءة » . (٥) المائدة : ٣٨ . (٦) الأعراف ٢٢ .

(٧) كذا في جميع النسخ . وليست قراءة الجمهور التالية بالجمع مثالا للتثنية .

(٨) أ : « والإفراد للالتباس » .

(٩) أ : « ومن أمثلته » مع سقوط كلمة : « ذلك » .

(١٠) لتوبة بن الحمير ، وعجزه :

* سقاك من الغر الغوادي مطيرها *

(١١) للفرزدق في ديوانه ٥٥٤ ، وعجزه :

* فيجبر مُنهاض الفؤاد المشعف *

١٠٤ – * إذا كان قلبانا بنا يجفان (١) *

١٠٥ – * ظهراهما مِثْلُ ظهور التُّرسَيْن (٢) *

١٠٦ – * هما نَفَثا في فيّ من فمويْهما (٣) *

١٠٧ – * فتخالسا نَفْسَيْهِما بنوافذٍ (٤) *

فإن فرّق متضمّناهما ، كقوله تعالى : « على لسانِ داودَ وعيسى بنِ مريم (٥) » فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد ، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين ، وقد زالت بتفريق المتضمّنين (٦) ، قال : فالذي (٧) يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية . وإن ورد جمع (٨) ، أو إفراد اقْتُصِر فيه على مورد السماع .

قال : وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة ، بل الكلام أو الرسالة ، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى :

(١) قال الشنقيطي : أظنه لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء . وصدره :

* نذود بذكر الله عنا من السُّرى *

« بنا يجفان » سقطت من أ .

(٢) من شواهد سيبويه ، استشهد به مرتين ، فنسبه في إحداهما إلى خطام المجاشعي ، وفي الأخرى إلى هميان بن قحافة . وابن يعيش والبغدادي نسباه إلى خطام المجاشعي . وفي أ : «لظهيراهما» تحريف .

(٣) للفرزدق ، وعجزه :

* على النّابح العاوي أشدّ رجام *

وفي أ : « في الفيافي حس من فمويهما » تحريف .

(٤) لأبي ذؤيب الهذلي . وفي أ : « فتجانسا فنسبتهما بنوافر » تحريف . ونوافذ جمع نافذة : وهي الطعنة تنفذ حتى يكون لها رأسان .

(٥) المائدة ٧٨ .

(٦) أ : « التضمين » .

(٧) أ : « والذي » .

(٨) أ : « الجمع » .

الباب السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة...

(ص) : السادس : المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع [1] أو ياء مخاطبة ، فبالنّون [2] رفعاً ، وحذفها نصباً وجزماً [3] وحذفت رفعاً نثراً ونظماً ، وعليه : « لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا » .

وقد تفتح وتضم [4] مع الألف . وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف . والأصح أنها المحذوفة . وقيل : الإعراب بالواو ، والألف ، والياء . وقيل : النون دليل . وقيل : الإعراب فيها .

(ش) : الباب السادس من أبواب النيابة : المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانتْ ، كيقومانِ الزيدان ، أو ضميراً كالزيدان يقومان . أو واو جمع كذلك ، كيقومون الزيدون ، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند ، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا[5] ، وينصب ويجزم بحذفها نحو : « فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ، ولن تَفْعَلُوا[6] » . وحمل النّصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل : إن الإعراب بالألف والواو والياء ، كما أنّها في المثنى والجمع السّالم كذلك.

---

(١) أ : « جماعة » . (٢) أ : « فالنون » .

(٣) « نصباً وجزماً » ساقطة من ط . ب : « وحذفها رفعاً » تحريف .

(٤) ب : « وقد تفتح ويضم » وفي ط : « يفتح ويضم » والوجه ما أثبتنا من أ .

(٥) أ : « فإنه يرفع كما مثّلنا » وسقط من ب . « كما مثّلنا » . (٦) البقرة ٢٤ .

وردّه صاحب (البسيط) بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة .

وقيل : الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها ، وعليه الأخفش والسّهيلي . وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النّون له .

وقيل : إنها معربة ، ولا حرف إعراب فيها ، وعليه الفارسيّ قال : لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ، ولا الضمير لأنه الفاعل ، ولأنه ليس في آخر الكلمة ، ولا ما قبله من اللاّمات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر ، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة ، فلم يبق إلا أن تكون معربةً ، ولا حرف إعراب فيها [1] .

قال أبو حيّان : وبين هذا القوْل وقولِ الأخفش مناسبة ، إلاّ أن الأخفش يقول : إن الإعراب فيها مقدّر ، فهو أشبه . وورد حذفُ هذه النون حالَة الرّفع في النثر والنظم قرئ : « ساحران تَظّاهرا [2] ». وفي الصحيح : « لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تَحابّوا » . وقال الشاعر :

١٠٨ أبيتُ أسْرِي ، وتبيتي تَدلُكِي وَجْهَكِ بالعنبر والمسك الذّكي [3]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار .

والأصل في هذه النون السكون ، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين ، فكسرت بعد الألف على أصله ، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة ، لا ستثقال الكسر بَعْدَها [4] . وقيل : تشبيهاً للأول [5] بالمثنى ، والثاني بالجمع . وقد تفتح بعد الألف أيضاً ، قرئ :

---

(١) ط : « وفيها » بالواو .

(٢) القصص ٤٨ . وفي النسخ الثلاث : « ساحران تظاهرا » ، وهذه القراءة ليست مرادة هنا ، وإنما القراءة المرادة هي : « قالوا ساحران تظّاهرا » بإدغام التاء في الظاء ، وحذف النون . انظر : حاشية الصبان ١ : ٩٧ .

(٣) في النسخ الثلاث بالزاي : « الزكي » تحريف . والرجز مجهول القائل .

(٤) « طلباً » ساقطة من أ ، و « للخفة » ساقطة من ب . ط . وفي أ : « للاستثقال الكسر » وفي ط « لاشتغال الكسر » .

(٥) ط : « للأولى » .

« أَتَعِدانَنِي أن أُخْرَجَ [١] » بفتح النون ، وقد تضم معها أيضاً ، ذكره ابن فَلاح في (مغنيه [٢]) ، واستدلّ بما قُرِئَ شاذّاً : « طعامٌ تُرْزَقَانُه [٣] » بضم النّون . وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفكّ نحو : «أتعدانني» ، والإدغام والحذف ، وقرئ بهما [٤] : « أتحاجونّي » [٥] . واختلف في المحذوف حينئذ [٦] فمذهب سيبويه : أنّها نون الرفع ، ورجحه ابن [٥٢] مالك لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة . وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو :

« إن الله يأمرْكم [٧] » ، « وما يُشْعِرْكُم [٨] » في قراءة من يسكن [٩] ،ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ، ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمْرَيْن . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط ، والصغير [١٠] ، والمبرد ، وأبو علي ، وابن جني ، لأنها لاتدل على إعراب ، فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى . ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر [١١] مع إمكانه المقدّر كالموجود [١٢] .

---

(١) الأحقاف ١٧ .
(٢) سبق ذكره ص ٣٦ .
(٣) يوسف ٣٧ . وكلمة : « طعام » ساقطة من أ .
(٤) « بهما » ساقطة من أ ، ط .
(٥) الأنعام ٨٠ .
(٦) « حينئذ » ساقطة من ط .
(٧) البقرة ٦٧ .
(٨) الأنعام ١٠٩ .
(٩) أ ، ب « من سكن » .
(١٠) علي بن سليمان ، أبو الحسن الأخفش ، قرأ على ثعلب والمبرد . من تصانيفه : شرح سيبويه . توفي ٣١٥ .
(١١) ط : « ولا أثر »
(١٢) أ : « مع إمكانه المقدّر كالموجود » ساقطة من أ . « المقدّر كالموجود » ساقطة من ب .

السابع

الفعل المضارع المعتل الآخر

(ص) : السابع : المضارع المعتل ، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء ، فيحذف آخره جزماً ، والحذف بالجازم. وقال أبو حيّان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه . وقيل : سائغ [١] كحذفه دونه . وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة . وقيل : الباقي إشباع . ويسهّل ما آخره همزة ، وإبداله ليناً محضاً ضعيف ، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور .

(ش) : الباب السابع من أبواب النيابة : الفعل المضارع المعتل :

وهو ما آخره ألف كيَخْشَى ، أو واو كيغزو ، أو ياء كيرمي ، فإنه يجزم بحذف حرف العِلّة نيابة عن السكون .

قال [٢] ابن مالك : وإنّما حَذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة ، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته .

وقال أبو حيّان : التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم ، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع ، وهذه الحروف ليست علامة ، بل العلامة ضمّة مقدرة ، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة ، وهذه الحروف منها ، لأنها أصليّة أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه . فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة ، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع [٣] —لو بقيت— لاتّحاد الصورة .

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله :

---

(١) هذا ما في ب . وفي أ : « شائع » وفي ط : « سابع » ، وهذه محرّفة .

(٢) أ : « وقال » .

(٣) أ : « المرفوع بالمجزوم » .

١٠٩ — * ومَنْ يتّقْ ، فإنّ اللهَ مَعْهُ (١) *

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله :

١١٠ — * ولاَ تَرَضّاها ولا تَمَلّقِ (٢) *

١١١ — * لم تهجو ولَمْ تَدَعِ (٣) *

١١٢ — * ألم يأتيك والأنباء تَنْمى (٤) *

فالجمهور على أنه مختص بالضّرورة ، وقال بعضهم : إنه يجوز في سعة الكلام ، وإنه لغة لبعض العرب ، وخرّج عليه قراءة « لا تخفْ درَكاً ولا تخشى (٥) » . « إنه من يتّقِي ويَصْبِرْ (٦) »

ثم اختلف حينئذ ، ما الذي حذفه الجازم ؟ فقيل : الضمة الظاهرة لورودها — كما سيأتي . وقيل : حذف المقدّرة .

---

(١) عجزه :

* ورزق الله مؤتاب وغاد *

المؤتاب : اسم فاعل من ائتاب : افتعل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو . وكلمة : « معه » ساقطة من أ .

(٢) لرؤبة ، وقبله :

* إذا العجوز غضبت فطلّق *

(٣) جزء من عجز بيت هو :

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان . . . . . .

(٤) لقيس بن زهير ، وعجزه :

* بما لاقت لبون بني زياد *

(٥) طه : ٧٧ . هي قراءة حمزة ، فإنه قرأ بالجزم على طريق النهي . قال ابن خالويه : « فإن قيل : فما حجة حمزة من إثبات الياء في : « تخشى » ، وحذفها علم الجزم ؟ فقل له : في ذلك وجهان : أحدهما : أنه استأنف « ولا يخشى » ولم يعطفه على أول الكلام ، فكانت لا فيه بمعنى ليس . والوجه الآخر : أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين ، فصارت ألفاً ليوافق رءوس الآي التي قبلها ألف » . انظر الحجة ٢٢٠ .

(٦) يوسف ٩٠ .

قال أبو حيان : وفائدة الخلاف تظهر في الألف ، فمن قال : حذف الظاهرة لم يُجِزْ إقرار الألف ، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال : المقدّرة، أجاز إقرارها ، ويشهد له : « ولا ترضّاها » . والأوّل : تأوّله على الحال ، أو الاستئناف .

وذهب آخرون : إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات ، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولّدت عن الحركات التي قَبْلَها .

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم .

والمهموز من الأفعال ، كيقرأ ، ويقرئْ ، ويوْضُؤُ [1] ، يجوز تسهيل همزه . ونصّ [2] سيبويه وغيره كالفارسيّ ، وابن جنيّ، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضّرورة .

قال الخضراوي : وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت ، ورفوت [3] لغة ضعيفة ، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له [4] ، لأن حكمه حكم الصحيح [5] ويقدر [6] حذف الجازم الضمة من الهمزة . قال :

١١٣ عجبت من ليلاك وانتيابهــا [7]
من حيث زارتني ولــم أورا [8] بهـا [9]

أي ، ولم أورأ [10] أي لم أشعر بها ورائي [11] .

---

(١) أ : « ويوضأ » ب : « وتوضوا » . وط : « يوضو » . والصواب ما ذكرناه ، يقال : وضُو يَوْضُؤُ كيكرُمُ .
(٢) أ : « نصّ » من دون واو .
(٣) ط : « ورقوت » ، بالقاف تحريف . وإنما هي : رَفَوْتُ « بالفاء ، وأصلها : رفأ » .
(٤) « له » ساقطة من أ ، ط .
(٥) أ : « لأن له حكم » .
(٦) ط : « يقدر » بدون واو .
(٧) أ ، ط : « وإتيانها » تحريف .
(٨) ط : « ولم أودا بها » بالدال ، تحريف .
(٩) قال الأعلم : الشاهد في تخفيف الهمزة من قوله : « أورأ » ومعنى : « لم أورأبها » لم أعلم بها . والانتياب : القصد : وليس للبيت قائل معروف .
(١٠) أ : « ولم أواري بها » وط : « ولم أدر » وكلاهما تحريف .
(١١) ط : « داري » ، تحريف .

وأجاز ابن عصفور : حذفه إعطاء له حكم المعتّل الأصلي ، كقوله [١] :

١١٤ — * وإلاّ يُبْدَ بالظُّلم يَظْلِمِ [٢] *

وأجيب بأنه ضرورة [٣] ، أو على لغة بَدَا يَبْدا ، كبَقَى يَبْقَى .

خاتمة في الإعرابِ المقدّر

(ص) : خاتمة : تقدر الحركات في المضاف للياء ، وقيل : لا تقدر الكسرة . والحرف المدغم . والمحكي على الأصح . [٥٣] والمقصور ، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة ، خلافاً لابن فلاح ، وفي نحو : يخشى .

(ش) : ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر ، وذلك أربعة أنواع :

الاول : ما يقدّر فيه الحركات كلّها ، وذلك خمسة أشياء :

الاول : المضاف لياء المتكلّم فتقدر فيه الضّمّة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء ، وأما الكسرة فقيل : لا تقدّر ، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب ، اكتفى بها في المناسبة . وقيل : تقدّر أيضاً ، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال ، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب .

الثاني : الحرف المسكّن للإدغام نحو : « وقتلْ داودُ جالوت [٤] » « وترى النّاسْ سُكارى [٥] » . « والعادياتْ ضَبْحاً [٦] » ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل) .

الثالث : المحكّي في نحو : مَنْ زيداً ؟ لمن قال : ضربتُ زيداً . ومَن زيدٌ ؟ لمن

(١) ب : « وكقوله » ط : «ولقوله» : صوابهما في أ .

(٢) جزء من عجز بيت لزهير في معلقته :

جرئٌ حتى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً ، وإلاّ يبد بالظلم يظلم

(٣) « وأجيب بأنه ضرورة » ساقطة من أ .

(٤) البقرة ٢٥١ . (٥) الحج ٢ . (٦) العاديات ١

قال : قام زيد . ومَنْ زيدٍ لمن قال : مررت بزيدٍ على رأي البصريين. وعلى الأصحّ عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب .

الرابع : الاسم(١) المقصور — وسيأتي في بابه — لتعذّر تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه . وقال ابن فلاح اليمني : تقدّر الكسرة ، لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل ، ولا ثقل مع التقدير .

الخامس : المضـــارع الذي آخره ألف ، كيخشى ، لما ذكر في المقصور

* * *

(ص) : والضمّة والكسرة في المنقوص ، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تِلْو كسرة . وتقدير فتحة ضرورة ، خلافاً لابي حاتم (٢) في غير المنون إلاّ معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما . وتقدر في ياء جوارٍ المحذوفة .

(ش) : النوع الثاني : ما يقدر فيه حركتان فقط : الضمة والكسرة وذلك المنقوص . وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي ، والدّاعي ، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها، وما جرّه أو نصبه بالياء ، لعدم لزومها ، وظَبْي ورَمْي لسكون ما قبلها، وعلّة التقدير الاستثقال ، ولذا ظهرت الفتحة ، لِخفّتها على الياء وقد تقدّر أيضاً ولكن في الضّرورة ، كقوله :

١١٥— * وكسوتَ عارِي لحمه فتركْتَهُ(٣) *

وقوله

١١٦— * ولو أن واشٍ باليمامة دَارُه (٣) *

---

(١) « الاسم » ساقطة من أ ، ب .

(٢) سبق ذكره ص ٨٤ .

(٣) البيت قائله غير معروف ، وعجزه :

* جدلاً يسحّب ذيله ورداءه *

وفي ب ، ط : « عار لحمه » وفي أ : « وكسرت عار لحمه » ، كله تحريف .

(٤) وفي أ ، ب : « بالمدينة » . وقائله مجهول ، وعجزه :

* وداري بأعلى حَضْرموت اهتدى ليا *

وقوله

١١٧ ـ * كأن أيديهِن بالقاع القرِق [١] *

وأجازه أبو حاتم السّجستاني في الاختيار . وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة « مِنْ أوسَطِ ما تُطْعِمُون أهَالِيكم [٢] » بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن ، وآخر أوّلهما ياء نحو : رأيت معدي كربَ ، ونزلت قالي قلا ، فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف ، استصحاباً لحكمها حالة البناء ، وحالة [٣] منع الصرف .

وقولي « على الأجود » أي إذا أُجْرِيَ على الأجود ، أي من أحواله الثلاثة ، وهي حالة الإضافة ، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير .

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص ، كقوله :

١١٨ ـ *خبيثُ الثّرى كابِيُ الأزندِ [٤] *

وقوله

١١٩ ـ * تُدْلي بهن دواليُ الزّراع [٥] *

---

(١) نسبه بعضهم لرؤبه ، وبعده :

* أيدي جَوارٍ يتعاطيْن الورِق *

والضمير في : « أيديهن » للإبل . والقــاع : هو المكان المستوي . والقَرِق بفتح القاف وكسر الراء : الأملس . وقيل : الخشن الذي فيه الحصى .

(٢) المائدة ٨٩ .

(٣) أ ، ب : « وعلة » .

(٤) لجرير ، ديوانه ١٢٩ . وصدره :

* وعرق الفرزدق شر العروق *

ويعني بخبيث الثرى : أنه خبيث الأصل . وكابي الأزنِد من كبا الزند : إذا لم تخرج ناره . والزند : هو العود الذي تقدح به النار .

(٥) في الدرر ١ : ٣٠ ذكر أنه لم يعرف قائله ولا تتمته ، ثم عاد فاستدرك في آخر الجزء الأول ص ٢١٤ فقال ما نصه « وفي ص ٣٠ س ٣ شطر بيت ، وكله هكذا :

وكـأن بين الخيـل في حافـاتــه ترمى بهـن دواليُ الـزراع

وفي أ : « ترمي بهن زوالي والذراع » ، تحريف . وفي ب : « ترمي ببرد والي الزراع » ، تحريف أيضاً . وفي ط : « تدلي » مكان : « ترمي » .

وقوله :

١٢٠ — *لا بارك الله في الغوانِي هَلْ[١] *

وقوله :

١٢١ — *ولم يختضب سُمْرُ العَوالي بِالدّم[٢] *

* * *

(ص) : والضّمة في نحو : يغزو ، ويرمي ، وظهورهَا وتقدير الفتحة ضرورة أوشاذّ . وأجاز الفراء في نحو يحيى — نقل حركة[٣] الياء وإدغامها فتظهر[٤] .

(ش) : النوع الثالث : ما يقدّر فيه حركة واحدة ، وهي الضمة ، وذلك المضارع الذي آخره واو ، أو ياء ، لثقلها عليهما ، ولخفة الفتحة عَلَيْهما ظهرت ، وخلاف ذلك ضرورة ، أوشاذّ لا يقاس عليه . كقوله في ظهور الضمة :

١٢٢ — *تساويُ عَنْزي غيرَ خمس دراهِمِ[٥] *

وقوله :

١٢٣— * إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ[٦] *

وقوله في تقدير الفتحة :

١٢٤— كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيّة ما وَعَدتْني غير مُخْتلِسِ[٧]

وقوله :

---

(١) لابن قيس الرقيات في ديوانه ٣ . وعجزه :

* يبْن إلا لمن مُطّلَب *

(٢) قائله مجهول ، ولم نقف على تتمته . (٣) « نقل » سقطت من أ .

(٤) أي الحركة ، وفي ط : « فيظهر » ، بالياء ، تحريف .

(٥) لرجل من الأعراب يمدح عبدالله بن العباس رضي الله عنهما في قصة معروفة . وفي أ ، ب : « يساوي » بالياء ، صوابه في ط . وصدر البيت :

* فعوضني عنها غناي ولم تَكن *

(٦) قائله مجهول ، وعجزه :

* هواجس لا تنفك تغريه بالوجد *

وفي ب : « قبضت » ، تحريف ، وفي ط : « على القلب » ، تحريف .

(٧) لابن قيس الرقيات في ديوانه ١٦٠ ، و « كي » ساقطة من ط ، وقافيته في أ : « مختلف » تحريف .

١٢٥ ـ *إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها [١] *

وقوله :

١٢٦ ـ * أرجو وآمل أن تَدْنُو مودّتها [٢] *

وخرج عليه قراءة : « أو يَعْفُوا الّذي بيدِهِ [٣] » بالسّكون. وذهب الفراء في نحو يُعيِي ويُحيِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى السّاكن قبلها ، وتدْغم [٤] فتظهر علامة الرفع فيها ، وأنشد

١٢٧ ـ وكأنّها بين النّساء سَبِيكَةٌ
تمشي بسُدَّة بَيْتِها فتُعِيُّ [٥] [٥٤]

والجمهور على مَنْع ذلك. قال أبو حيّان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيّ بل إنه يقال يُعْيِي ، هكذا السماع وقياس التصريف ، لأنّ المعتل العين واللام تجري عينُه مجرى الصحيح ، فلا تُعَلّ . قال [٦] : والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله ، فلعله مصنوع ، أو شاذٌّ لا يعتدّ به .

* * *

(ص) : والسّكون فيما كسر لساكنين ، ومهموز أبدل ليناً ، و « لم يلد » إذا سكن اللام [٧] ، أو وصل بضمير وفتح أو كسر .

---

(١) قائله مجهول ، وعجزه :

* رفعن وأنزلن الحديث المقطعا *

(٢) لكعب بن زهير من قصيدة : « بانت سعاد » وعجزه :

* وما إخال لدنيا منك تنويل *

(٣) البقرة ٢٣٧ .

(٤) في أ : « ويدغم » .

(٥) أنشده في اللسان : (عين) وهو مجهول القائل .
وفي أ : « وغش فيده » ، وفي ط : « تمشي بشدة » كلاهما محرّف .
وسدّة البيت بضمّ السين : فناؤه .

(٦) « قال » ساقطة من أ . (٧) « سكن » ساقطة من أ .

(ش) : النوع الرابع : ما يقدّر فيه السكون ، وهو ثلاثة أشياء : أحدها : ما كسر لالتقاء الساكنين نحو : « لم يَكُنِ الّذين كَفَرُوا [١] » .

الثاني : المهموز ، إذا أبدل لِيناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم .

الثالث : « لم يلد » مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين ، أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله :

١٢٨ — *وذي ولد لم يَلْدَهُ أَبَوَان[٢] *

* * *

(ص) : ولا توجد واو قبلها ضمة إلاّ في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفها ، أو لا يلـــزم.

(ش) : لا توجد كلمة آخرها واوٌ قبلها ضمة إلاّ في الأفعال كيدعو ، أو المبنيّات كهو ، وذو الطّائية ، أو في الكلام الأعجمي ، كهندو [٣] . ورأيت بخط ابن هشام: السَّمندو[٤]. أو عرض تطرفها نحو : (ياثَمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع .

* * *

(ص) : وحذف حركة الظّاهر ، ثالثها يجوز في الشعر فقط .

(ش) : اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال :

---

(١) البينة : ١ .

(٢) لرجل من أزد السراة ، أو لعمرو الجنبيّ نسبة إلى جنب ، وصدره :

ألا رُبّ مولود وليس له أب

والشاهد فيه سكون اللام من « يلد » إذا وصل بضمير ، وفتحت الدّال أو كسرت .
ويعني عيسى عليه السلام ، لا أب له ، وآدم عليه السلام ليس له أب ولا أم .

(٣) أ ، ط : « كهند » تحريف .

(٤) أ : « السمند » بدون واو .

أحدها : الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك ، وقال : إن أبا عمرو [١] حكاه عن لغة تميم ، وخرج عليه قراءة : « وَبُعُولَتُهُنْ أحقّ [٢] » بسكون التاء ، « ورُسُلْنا [٣] » بسكون اللام ، « فتُوبوا إلى بارِئْكم [٤] » . «ومَكْرُ السيِّئْ [٥] » «وما يُشْعِرْكُم [٦] » و« يأمُرْكم [٧] » بسكون أواخرها ، وقول الشاعر :

١٢٩ — * وقد بدا هَنْكَ مِن المئزر [٨] *

وقوله :

١٣٠ — *فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ [٩] *

والثاني : المنع مطلقاً في الشّعر وغيره ، وعليه المبرد ، وقال : الرواية في البيتين : « وقد بدا ذاك » و « اليومَ أُسْقَى » .

والثالث : الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، وعليه الجمهور . قال أبو حيّان : وإذا ثبت نقل أبي عمرو ، وأن ذلك لغة تميم ، كان حجّة على المذهبين .

---

(١) ب ، ط : « أبا عمر » تحريف .
وأبو عمرو : هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار ، قال عنه أبو عبيدة: « أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب » ، وتوفي ١٥٤ بالكوفة .

(٢) البقرة ٢٢٨ .

(٣) المائدة ٣٢ ، وغيرها .

(٤) البقرة ٥٤ .

(٥) فاطر ٤٣ .

(٦) الأنعام ١٠٩ .

(٧) البقرة ٦٧ وغيرها .

(٨) للأقيشر بن عبدالله الأسدي ، وصدره :

* رحت وفي رجليك ما فيهما *

(٩) لامرئ القيس ، وعجزه :

* إثماً من الله ولا واغلِ *

النكرة والمعرفة

(ص) : النكرة والمعرفة : قال ابن مالك : حدّ النكرة عَسِرٌ ، فهي ما عدا المعرفة [١]

(ش) : لما كان كثيرٌ[٢] من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا [٣] كثيرى الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء . وقد أكثر الناس في حدودهما ، وليس منها [٤] حدٌّ سالِمٌ . قال ابن مالك : من تعرّض لحدّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه ، لأن مِن الأسماء [٥] ماهو معرفة معنى ، نكرة لفظاً نحو : كان ذلك عاما أوّل ، وأوّلَ من أمس ، فمدلولهما معيّن ، لا شِياع فيه بوجه [٦] ، ولم يستعملا إلاّ نكرتين . وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة ، ودخول (أل) ، ووصفه بالمعرفة دون النكرة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، وهو في الشياع كأسد . وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أُمِّه ، وعَبْد بَطْنِه ، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة ، وينصبهما على الحال .

ومثلها ذو اللام الجِنْسيّة ، فمن قِبَل اللفظ معرفةٌ ، ومن قبل المعنى لشياعه نَكِرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه ، وبالنكرة اعتباراً بمعناه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ، ثم يقال : وما سوى ذلك نكرة . قال : وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل [٧] عليه اللام ، كالفضل والعباس . ومن النكرات ما لايدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كأيْنَ ، ومتى ، وكيف ، وعَرِيب[٨] ، ودَيّار .

---

(١) أ : « فهو » .

(٢) ط : «كثيراً » . تحريف

(٣) أ : « وكان » تحريف .

(٤) أ : « فيهما » ب : « فيها » .

(٥) أ ، ب « من الأشياء » .

(٦) أ : « يوجد » .

(٧) أ ، ب : « وما تدخل » .

(٨) ط : « وغريب » بالغين ، تحريف . انظر حاشية الصبان ١ : ١٠٦ .

(ص) : وهي الأصل خلافاً للكوفية . والجمهور أن المعارف متفاوتة ، فأرفعها ضمير [١] متكلّم ، فمخاطب ، فعَلَم ، فغائب [٢] ، فإشارة ، ومنادًى . والأصح أن تعريفـه بالقصد ، لا بأل منويّة ، وأنّـه – إنْ [٣] كان علماً – باق . فموصول . فذو (أل) . وثالثها : هما سواء . وما أضيف إلى أحدها في مرتبته [٤] مطلقاً ، أو إلاّ المضمر ، أو دونه مطلقاً ، أو إلا ذا أل [٥] . مذاهب [٦] . وقيل العلم بعد الغائب . وقيل [٥٥] بعد الإشارة ، وقيل : هو أرفعها . وقيل : الإشارة . وقيل . ذو أل . ويستثنى اسم الله تعالى .

والأصح أن تعريف الموصول بعهد [٧] الصلة ، لا بأل ، ونيـتّهـا ، وأنّ مَنْ ، وما الاستفهاميتين [٨] نكرتان ، وأن ضمير النكرة معرفـة . وثالثها : إن لم يجب تنكيرها . وأرفع الأعـلام الأماكن ، ثم الأناسي ، ثم الأجناس . والإشارة القريب ، ثم المتوسط ، وذى أل [٩] الحضوري ، ثم عهد الشخص ، ثم الجنس ، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنّوين واللاّم .

* * *

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل ، والمعرفة فرع . وخالف الكوفيون وابن الطّراوة [١٠] ، قالوا : لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات ، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر .

وقال الشّلَوْبين : لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود ، لا ما تخيّله هؤلاء ، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف ، لأنّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع

---

(١) « ضمير » ساقطة من ب ، ط .

(٢) ب : « فعلم تعايب » ، تحريف ، صوابه في أ ، ط .

(٣) أ : « إن » ساقطة ، ب : « إنه إن » .

(٤) أ : « ففي إن نلته » ، ب : « في رتبته » .

(٥) ط : « ذو أل » .

(٦) من قوله : « مذاهب » إلى قوله : « ويستثنى » ساقطة من أ

(٧) « بعهد » ساقطة من أ .

(٨) أ ، ب : « الاستفهامية » ، تحريف .

(٩) أ : « أل » ساقطة .

(١٠) سبق ذكره ص ٩٢ .

ووضعها على التنكير ، إذ كان [١] الجنس لا يختلط بالجنس ، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف ، لاختلاط بعضها ببعض .

قيل : ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة ، ونجد كثيراً من المنكّرات لا معرفه لها . ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله : غلامٌ ، والمضمر اختصار تكرير المُظهَر ، والمشار نائبٌ مناب المُظْهَر، فهذا يستغنى [٢] به عن زيد الحاضر .

(الثانية) : المعارف سبعة ، وقد ذكرتها في طيٍّ ترتيبها في الأعرفية ، وهي : المضمر ، والعلم ، والإشارة ، والموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد منها ، والمنادى . وأغفل أكثرهم ذكر المنادى ، والمراد به النّكرة المقبل عليها ، نحو يارجلُ ، فتعريفه بالقصد ، كما صحّحه ابن مالك .

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة ، وناب [٣] حرف النداء منابها . قال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يارجلا خذ بيدي أنّه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يازيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية ، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية ، وإنما ازداد بالنّداء وضوحاً .

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته . هذا مذهب الفارسيّ . وذهب الأخفش إلى أن مافيه (أل) من الموصولات تعرّف بها . وما ليست فيه نحو « من » و « ما » فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه ، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرّفت بالإضافة . وعدّ ابن كَيسان من المعارف : (من) ، و (ما) الاستفهاميتين ، واستَدَلّ بتعريف جوا بهما ، نحو : مَنْ عندك ؟ فيقال : زيد. وما دعاك [٤] إلى كذا ؟ فيقال : لقاؤك [٥] . والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان، لأن الأصل التنكيرُ ما لم تقم حُجّةٌ واضحة ،

---

(١) في جميع النسخ : « إذا كان » والصواب ما أثبتنا لأن المقام مقام تعليل ، كما يدل عليه سياق الكلام .

(٢) أ ، ب : « استغناء » .

(٣) ط فقط : « ونابت » ، والحرف مذكر .

(٤) أ : « وما دعاوك » ، تحريف .

(٥) أ : « تعاون » ، تحريف .

ولأنهما قائمتان مقامَ أيٍّ إنسان ، وأيٍّ شيء ؟ وهما نكرتان ، فوجب تنكير ما قام مقامهما .

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم ، إذ يصح أن يقال في الأول : رجلٌ من بني فلان ، وفي الثاني أمرٌ مهمٌ .

الثالثة : مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة .

وذهب ابن حزم إلى أنها كلّها متساوية ، لأن المعرفة [١] لا تتفاضل ، إذ لا يصح أن يقال : عرفت هذا أكثر من هذا . وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا : أنّ[٢] تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرقّه إلى الآخر .

وعلى التّفاوت اختلف في أعرف المعارف :

فمذهب سيبويه والجمهور : إلى أن المضمر أعرفها

وقيل : العلم أعرفها ، وعليه الصّيمري [٣] . وعُزي للكوفيين . ونُسب لسيبويه . واختاره أبو حيّان ، قال : لأنه جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً ، وباقي المعارف كُلّيّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً .

وقيل : أعرفُها اسم الإشارة ، ونُسب لابن السراج .

وقيل : ذو (أل) ، لأنه وضع لتعريفه [٤] أداةٌ ، وغيره لم توضع له أداة . ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفها ، إذ لا يمكن أن يكون أعرف [٥] من المضاف إليه ، وبه تعرّف .

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع . وقال ابن مالك أعرف المعارف[٦] ضمير المتكلّم ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم

---

(١) أ : « لأن المعارف » .

(٢) ب : « إذ » تحريف .

(٣) عبدالله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ .
من مؤلفاته : « التبصرة في النحو » وقد أكثر أبو حيّان من النقل عنه .

(٤) أ : « لتعريف » .

(٥) أ : « أعرف » ساقطة .

(٦) : أي بعد اسم الله تعالى

صلاحيته لغيره ، وبتميز صورته . ثم ضمير المخاطب ، لأنه يدلّ على المراد بنفسه ، وبمواجهة مدلوله . ثم العَلَم ، لأنه يدل على المراد حاضِراً وغائباً على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السّالم عن إبهام ، نحو : زيد رأيته . فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام (١) ، ونقص تمكنّه في التعريف . ثم المشار به ، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة ، لان كلا منهما تعريفه [٥٦] بالقصد ثم الموصول . ثم ذو أل . وقيل : ذو أل قبل الموصول (٢) ، وعليه ابن كيسان ، لوقوعه صفة له في(٣) قوله تعالى: «مَنْ أنزل الكِتابَ الّذِي جاءَ به موسَى(٤)» والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف . وأجيب بأنه بدل أو مقطوع . أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة . وقيل : هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل . وقيل : لأنّ كُلاّ منهما تعريفه بالعَهْد .

وقال أبو حيّان : لاأعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك . والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه (٥) على الإطلاق ، ثم يليه العلم . وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ، ونسب لابن السراج . واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعَقْلِيّ (٦) وتعريفه عقليّ (٧) فقط ، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو : هذا زيد . ولا حجّة في ذلك ، لأن المعتبر إنما هو زيادةُ الوضوح ، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علَمٌ لا تعرض (٨) له شركة كإسرافيل ، وطالوت .

قال أبو حيّان : قال أصحابنا : أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسيّ ، ثم أسماء الأجناس . وأعرف الإشارات ما كان للقريب (٩) ، ثم للوسط ، ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور (١٠) ، ثم للعهد في شخصي ، ثم الجنس .

---

(١) أ : « وعمرو تطرق كلمته إليه الإبهام » ، تحريف .
(٢) ط : « قبل الموصوف » ، وهو تحريف .
(٣) « في » ساقطة من أ .
(٤) الأنعام ٩١ .
(٥) أ : « قالوا » .
(٦) أ : « حسّاً وعقلا » .
(٧) أ : « عقلا » .
(٨) ط : « لا يعرض » بالياء.
(٩) ط : « الإشارة ما كان لقريب » .
(١٠) أ : « ما كان للحضور » وبإسقاط : « فيه » .

واختلف في المعرّف بالإضافة ، على مذاهبَ :

أحدها : أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتّى المضمر ، لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله ، وعليه ابن طاهر ، وابن خروف [١] ، وجزم به في (التسهيل) .

الثاني : أنه في مرتبته [٢] إلاّ المضاف إلى المضمر ، فإنه دونه في رتبة العلم ، وعليه الأندلسيون ، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف . ويكون أعرفها شيئين : المضمر ، والمضاف إليه [٣] . وعزِي لسيبويه .

الثالث : أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل) ، وعليه المبرّد ، كما أن المضاف إلى المضمر دونه .

الرابع : أنه دونه إلاّ المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح [٤]). وعبرت في المتن (بأرفع) ، بخلاف [٥] تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعل التفضيل لا يَنبني [٦] من مادة التعريف .

(الرابعة [٧]) : الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر .

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة ، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أُمته [٨] ، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو : رُبّه رجلا . ورد بأنه يخصِّصُه من حيث هو مذكور .

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز ، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول .

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين ، أبو الحسن بن خروف . صنف : شرح سيبويه ، شرح الجمل . توفي ٦٠٩ .

(٢) أ ، ب : « رتبته » .

(٣) أ : « المضمر المضاف إليه » .

(٤) الكلام من : « وعليه المبرد » إلى هنا ساقط من أ .

(٥) أ ، ب : « خلاف » .

(٦) أ ، ب : « لا يبنى » .

(٧) أ : « الثاني » .

(٨) أ : « إليه دون أخواته » .

(الخامسة [1]) : الجمهور عـلى أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة [2] . وقال بها بعضهم في الخالي مـِن التنوين واللام ، نحو : ما ، ومَن ، وأين ، ومتى ، وكيف .

المضمَر

(ص) : المضمر ، ويسمّى الكناية ، قسمان : متّصل : لا يقع أوّلاً ، ولا تلو إلاّ في غير ضرورة في الأصحّ . وهو تاء تُضَمّ لمتكلِّم ، وتُفتَح لمخاطَب، وتُكسَر لمخاطبة . ونون الإناث ، وواوٌ ، وألفٌ لغير متكلم . وياءٌ لِمخاطبَة. وهي مرفوعة. وقيل : الأربعة علامات ضمير مستكّن . ونا لمعظّم ، أو مشارك ، لرفع ونصب وجر . وكافٌ لخطابٍ ، وهاءٌ لغائب ، وياءٌ لمتكلِّم منصوبة ومجرورة .

(ش) : هذا مبحث المضمر ، والتعبير به وبالضّمير للبصريين . والكوفيون يقولون الكناية والمكنّى . ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه ، كما هو اللائق بكل معدود ، كحروف الجر . فنقول هو قسمان : متّصل ، ومنفصل :

فالأول تسعة ألفاظ : منها ما لايقع إلاّ مرفوعاً ، وهو خمسة ألفاظ :

أحدها : التاء المفردة ، وهي مضمومة للمتكلم ، مفتوحة للمخاطب ، مكسورة للمخاطبة ، وفعِل ذلك للفرق . وخُص المتكلم بالضمّ لأنه أوّلٌ عن المخاطب ، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى . وقيل : لأنه إذا أخبر لا يكون إلاّ واحداً ، وإذا خاطب فقد يخاطِب أكثر من واحد ، فألْزِم الحركة الثقيلة مع اسمه ، والخفيفة مع الخطاب ، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض . وكسروا المؤنث [3] لأن الكسرة من علامة التأنيث . وقيل : لأنه لم يبق حـَركةٌ غيرها .

(١) أ : « الثالث » . (٢) أ : « بين المعرفة والنكرة » .
(٣) أ : « لمؤنث » .

قال أبو حيّان : وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ، لأنّها تعليل وَضْعِيّات ، والوضعيّات لاتُعَلّل .

الثاني : النون المفردة ، وهي لجمع الإناث ، مخاطبات أو غائبات نحو : اذْهَبْن يا هندات ، والهندات ذَهَبْنَ [١] ، وهي مفتوحة أبداً .

الثالث : الواو لجمع الذكور[٢] مخاطبين أو غائبين [٥٧] : كاضربوا ، وضربوا ويضربون [٣] ، وتضربون .

الرابع : الألف للمثنى مذكّراً كان أو مؤنّثاً ، مخاطباً أو غائباً كاضْربا ، وضَربا ، ويضربان ، وتضربان .

فقولي : لغير متكلّم يشمل المخاطب ، والغائب ، وهو عائد للثلاثة .

الخامس : الياء ، وهي للمخاطبة نحو : اضربي ، وأنت تَضْرِبين .

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت ، لا ضمائر ، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازنيّ . ووافقه[٤] الأخفش في الياء .

وشُبهة المازنيّ أن الضمير [٥] لما استكنّ في فَعَل وفَعَلَتْ ، استكنّ في التثنية والجمع ، وجيء بالعلامات للفرق ، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق .

وشُبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة ، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق ، فجعلت الياء علامة للمؤنّث . وردّ بأنها [٦] لو كانت حروفاً لسكنت النون ، ولم يسكن آخر الفعل لها ، ولثبتت [٧] الياء في التثنية كتاء التأنيث ، وبأنّ [٨] علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع .

---

(١) أ ، ب : « والهندات يذهبن » .

(٢) أ : « للذكور » .

(٣) « يضربون » ساقطة من أ ، ب .

(٤) أ : « وافقه » .

(٥) ط : « المضمر » .

(٦) أ : « بها » .

(٧) ط : « وليست » تحريف .

(٨) ط : « فأن » .

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة [(١)] ألفاظ : الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو : ضربكِ ، ومرّ بكِ . والهاء للغائب المذكر نحو : ضربه، ومرّ به. والياء للمتكلم نحو : ضربني ، ومرّ بي . ومنها ما يقع مرفوعاً ، ومنصوباً ، ومجروراً ، وهو (نا) للمتكلم [(٢)] ومن معه ، أو المعَظّم نفسه نحو : قمنا ، وضربَنا ، ومرّ بنا .

ثم حكم هذا القسم ، أعني الضمير المتصل ، أنه لا يبتدأ به ، ولا يقع بعد إلاّ إلا في الضّرورة كقوله [(٣)] :

١٣١ — * أنْ لا يُجَاوِرُنا إلاّكِ ديّارُ [(٤)] *

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلاّ في الاختيار . منهم ابن الأنباري .

* * *

(ص) : ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا ، ويحذف آخر [(٥)] معتَلٍّ قبله ، تنقل حركته لِفاء ماضٍ ثلاثي . وتبدل الفتحة بمجانس . ويحذف [(٦)] آخرُ معتَلٍّ مسند إلى الواو والياء. ويحرّك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فَعَلا) هي الأصليّة .

(ش) : إذا أسند الفعل إلى التاء والنون ، و (نا) سكن آخره كضَرَبْتُ ، وضربْنَ

---

(١) « ثلاثة » ساقطة من أ ، ب .

(٢) ب : « نا المتكلم » وأثبتنا ما في أ ، وفي ط : « وهو حكم تاء المتكلم » ، تحريف .

(٣) : « كقوله » ساقطة من أ .

(٤) القائل مجهول وصدره :

* وما نبالي إذا ما كنت جارتنا *

قال الخضري : « جملة : « أن لا يجاورنا » الخ مفعول نبالي . وديّار : بمعنى أحد من ألفاظ العموم الملازمة للنفي ، أصله : ديْوار ، لأنه من دار يدور . وإذا تأملت في معنى البيت وجدت إلاّ بمعنى غير الاستثنائية . فيكون في محل نصب على الحال ، والكاف في محل جر بالإضافة لأستثنى ، كما قاله أرباب الحواشي . انظر حاشية الخضري ١ : ٥٤ ، ٥٥ .

(٥) « آخر » ساقطة من ط ، ب .

(٦) ط : « وتحذف » وكذلك ، « وتحرك » بالتاء .

ويَضْرِبْنَ ، واضْرِبْن ، وضَرَبْنَا [١]

وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، لأن الفاعل كجزء من فعلهِ ، وحمل [٢] المضارع على الماضي ، وأما الأمر فيسكّن [٣] استصحاباً .

وضعّف ابن مالك هذه العلّة بأنها قاصرة إذْ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثيّ الصحيح وبعض الخماسي ، نحو : انطلق ، والكثير لا يتوالى فيه ، فمراعاته أولى ، وبأنّ تواليها لم يهمل، بدليل عُلَبِط[٤] وعرَتن[٥] ، وجنَدِل[٦] . ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يتعرّضوا له دون ضرورة ، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو : شجرة . قال : وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكْرَمْنا، وأكْرمَنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال . قال أبو حيّان : والأولى الإضراب عن هذه التعاليل ، لأنها تخرُّص [٧] على العرب في موضوعات كلامِها .

والتعبير بآخر مسند أولى من لامه ، لأنه قد يكــون حرفــاً زائداً للإلحاق نحو : اغْرَنْديت [٨] ، قاله أبو حيان .

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْت، ولا تَخَفْن، وخِفْنَ . وتنقــل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي [٩] كانت له قبل

---

(١) « وضربنا » سقطت من ط .

(٢) ط : « ثم حمل » .

(٣) أ ، ب : « فمسكن » .

(٤) أ : « غلبط » بالغين ، ط : « عليط » بالياء ، كلاهما محرف . والعلبط ومثله العلابط : الضخم العظيم .

(٥) العَرَتَنُ محرّكة وتضمّ التاء : شجر يدبغ بعروقه . وفي ب : « علتن » ، تحريف .

(٦) جَنَدِل بفتح الجيم والنون وكسر الدال ، ويقال كذلك بضمّ الجيم فيما حكاه كراع : هو الموضع الكثير الحجارة .

(٧) ط : « تخرجن » ، تحريف ، والتخرص : الافتعال ، والتظنّي فيما لا تستيقنه .

(٨) اغرنداه : علاه وغلبه .

(٩) أ ، ب : « الذي » .

اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي ، نحو: خِفْتُ ، وطُلْت، إذ الأصل : خَوِف، وطَوُل[١] مراعاة لبيان البِنْية .

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر ، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمّة أو كسرة ، فإن كانت فتحة لم تنقل ، لأن ذلك لا يدلّ على البِنْيَة ، لأن أوّل [٢] الفعل مفتوح قبل النّقل ، بل تبدل حركةٌ تجانس الحرف المحذوف ، وتنقل إلى الفاء . فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ ، أو ياء أبدلت كسرة كَبِعْتُ .

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير ، كيضْرِبُون وتَضْربِين . فإن كان معتلاّ حذف، لالتقاء الساكنين، وهما [٣] حرف العلة والضّمير . ثم له صور :

الاولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كتَدْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركةٌ مجانسة ، وهي أصلية لا مجتلبة .

الثانية : أن يكون آخره ياء ، ويسند إلى الياء كترمِين [٤] يا هند فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة [٥٨] أصلية .

الثالثة والرابعة : أن يسند إلى الواو وآخره ياء ، أو عكسه ، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير ، كترمُون يا قوم ، وتَدْعِين يا هند .

وقد شمل الصور الأربع قولي : « ويحرّك الباقي بمجانس » .

الخامسة : أن يكون الآخر ألفاً نحو : يَخْشَوْن ، وتَخْشَيْن ، فالحركة الاصلية باقيةٌ بحالها، ولا تُجْتلب حركة مجانسة للضمير ، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف»[٥]

وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا ، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين .

---

(١) من باب شَرُف .

(٢) « أول » ساقطة من أ .

(٣) « وهما » ساقطة من أ .

(٤) ط : « كتوبين » صوابه في أ ، ب .

(٥) ط فقط : « لا تحذف الألف » صوابه في أ ، ب .

وقال الفراء : ذهبت تلك ، واجتلبت هذه لأجل الألف .

(ص) : وتوصل التاء والكاف والهاء ، بميم [١] وألف في المثنى ، وميم فقط في الجمع ، وسكونها أحسن . فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجبٌ . وقال سيبويه ويونس راجح . ونون مشددة للإناث . وألفٌ للغائبة [٢] . وقيل مجموعها ضمير . وأجاز قوم حذفها وقفاً .

(ش) : الضمائر السابقة [٣] أصول ، وهذه فروعها :

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة ، زيد على التّاء في الرفع ، والكاف والهاء في النصب والجر ميم وألف نحو : ضَرَبْتُما للمذكّر والمؤنث ، وضمت التاء فيهما [٤] إجراء للميم مُجْرى الواو لقربهما مخرجاً ، وضربتُكما ، ومرّ بِكُما ، وضَرَبَهُما ، ومرّ بِهِما .

وإذا اريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو : ضَرَبْتُم ، ضَرَبَكُمْ مرّ بِكُم ، ضَرَبَهُم [٥] ، مرّ بِهِم .

وفي هذه الميم أربع لغات : أحسنها السكون ، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس ، والضّم قبل همزة قطع ، والسكون قبل غيرها .

فإن وليها ضمير متصل ، فالضم واجبٌ عند ابن مالك ، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس [٦] ، نحو : ضَرَبْتُموه ، ومنه « أَنُلْزِمُكمُوها [٧] » . وقرئ

(١) أ : « وتوصل التاء والهاء والكاف بميم » .
(٢) ط : « للغاية » صوابه في أ ، ب .
(٣) ط : « السبعة » صوابه في أ ، ب فإن الضمائر التي سبق الكلام عليها تسعة ألفاظ لا سبعة .
(٤) أي في المذكر والمؤنث .
(٥) أ : « وضربهم » .
(٦) يونس بن حبيب الضبيّ الولاء ، البصري أبو عبد الرحمن . توفي ١٨٢ هـ .
(٧) هود ٢٨ .

« أنلزمُكُمْهــــــا(١)» بالسكـــــون .

ووجه الضم أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً ، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو ، كما أشبع ضمير التثنية بالألف ، وإنما ترك للتخفيف .

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشدّدة نحو : ضربتُنّ ، ضَرَبَكُنّ مرّ بِكُنّ ، ضَرَبَهُنّ ، مرّ بِهِنّ .

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو : ضربها ، ومرّ بها . هــذا هو الصحيح ، كما قال أبو حيّان ؛ إذْ (٢) الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث .

وقال قوم : إن الضمير مجموع الهاء والألف ، وبه جزم ابن مالك . وادّعى السّيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف ، سواء اتّصلت بضمير نحو : أعطيتها، أم لا (٣) .

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف ، وحملوا عليه «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ(٤)»

١٣٢ — * ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أَفْعَلَهْ (٥) *

---

(١) قال الزمخشري : وحكي عن أبي عمرو : إسكان الميم ، ووجهه أن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً . والإسكان الصريح لحن عنـد الخليل وسيبويه وحذاق البصريين ، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلاّ في ضرورة الشعر .
ويردّ عليه أبو حيان فيقول : والزمخشري على عادته في تجهيل القراء ، وهم أجلّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون ، وقد حكى الكسائي والفراء : « أنلزمْكموها » بإسكان الميم الأولى تخفيفاً . انظر البحر ٥ : ٢١٧ .

(٢) ط : « إن » .

(٣) أ : « أعطينها هو أم لا » . والمراد أن تقول : أعطاها أو أعطيتها .

(٤) في شذور الذهب أنّ هذه العبارة حكاها الفراء، سمع بعض السّؤال يقول في المسجد الجامع : « بالفضل ذو فضلكم الله بهْ ، والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ » .

(٥) لعامر أو لعمرو بن جوين الطائي ، وصدره :

* فلم أر مثلها خُباسة واحـد *

ونسب أيضاً إلى امرئ القيس كما في اللسان : « خبس » .
ونهنهت : كففت . والخباسة : الغنيمة .

أي : بها ، وأَفْعَلَها

(ص) وقد تحذف الواو مع الماضي ، وتبقى الضّمة ، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضميرَ . وقَلّ إن فصل ساكن . ولغة الحجاز الضم مطلقاً . والأفصح اختلاسها بعد ساكن ، ولو غير لين على[1] المختار ، وإشباعها بعد حركة ، وقيل : هي والواو الناشئة ضمير . وقلّ إسكانها ، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة ، وكسْر هاء التثنية والجمع كالمفرد . وقد تُكْسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة ، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس . وضمها قبل ساكن ، وسكونها قَبْل حركةٍ أشهر . وقد تكسر قبله مطلقاً .

(ش) : فيه مسائل :

١٣٣ ـ الأولى : قد تحذف الواو ضمير الجمع[2] مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة كقولـه . * فلو أن الأطِبّا كانُ حَوْلي [3] *

وقوله :

١٣٤ — * هَلِعٌ إذا ما الناس جاعُ وأَجْدَبُوا [4] *

وقوله :

١٣٥ — * إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادَوا [5] *

---

(١) « على » ساقطة من أ . (٢) « ضمير الجمع » ساقطة من أ ، ب .

(٣) مجهول القائل ، وعجزه :

* وكان مع الأطبّاء الشّفاة *

ويروى : « الأساة » .

وفيه شاهد آخر ، وهو قصر الممدود ، فإن الأطبّا أصله : الأطباء .

(٤) مجهول القائل ، وصدره :

* يا رُبَّ ذي لُقُحٍ ببابك فاحشٍ *

واللقح : النوق التي قبلت اللقاح .

(٥) مجهول القائل . وعجزه :

* ولا يألو لهم أحد ضرارا *

قال بعضهم : من العرب من يقول في الجميع : الزيدون قامُ ، ولم يسمع ذلك مع المضارع ، ولا الأمر (١) .

الثانية : هاء الغائب : أصلها الضم كضَرَبَهُ ، ولهُ ، وعندهُ ، وتكسر بعد الكسرة نحو : مرّ بِهِ ، ولم يعطِه ، وأعطِه ، وبعد الياء الساكنة نحو : فيهِ وعليهِ ، ويرميهِ ، إتباعاً (٢) ما لم تتصل (٣) بضمير آخر ، فإنها تضمّ نحو : يعطيهُمُوه (٤) ، ولم يُعْطِهُمُوه (٥) . فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها (٦) ، ومنه قراءة ابن ذكوان : « أرجئْهِ وأخاه » (٧) ، ثم كسْرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين – أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقا ، وبها قرأ حفص [٥٩] – : « وما انسانيهُ (٨) » ، « بما عاهدَ عليهُ الله (٩) » وقراءة حمزة : «لأهلهُ امكثُوا (١٠)» .

الثالثة : إذا وقعت الهاء بعد ساكن ، فالأفصح اختلاسها ، سواء كان صحيحاً نحو منْه ، وعنه ، وأكرمه ، أو حرف علّة نحو : فيه ، وعليه . هذا رأي المبرد ، وصحّحه ابن مالك ، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة . وقال : الأفصح بعد غيره الإشباع . واختاره (١١) أبو حيّان . أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع اجماعاً . ومن غير الأفصح قوله :

---

(١) الشنقيطي في الدرر ١ : ٣٤ : « والحق أنه سمع مع المضارع كقوله :

وإذا احتملت لأن تزيدهم تقىً فرّوا فلم يزدادُ غير تمادِ

وسمع أيضاً مع الأمر كقوله :

جزيت ابن أوفى بالمدينة قرضه فقلت لشفّاع المدينة أوجفُهْ

يريد : أوجف ، فسكن للوقف .

(٢) ط : « أتباع » تحريف.

(٣) ب ، ط : « ما لم يتصل » بالياء .

(٤) أ : « تعطهيموه » تحريف .

(٥) أ : « ولم تعطهميوه » . ب : « ولم تعطيهموه » كلاهما تحريف .

(٦) أ : « قيل كسرها » تحريف .

(٧) الأعراف ١١١ ، والشعراء ٣٦ .

(٨) الكهف ٦٣ .

(٩) الفتح ١٠ .

(١٠) طه ١٠ .

(١١) ط : « فاختاره » .

١٣٦ — * له زَجَلٌ كأنّهُ صوتُ حادٍ [١] *

الرابعة : الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها ، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقويةٌ للحركة . وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة : إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها : « إنّ الانسانَ لِرَبِّهْ لكنود [٢] » ومنها قوله :

١٣٧ — * إلاّ لأنّ عيونَهْ سيل واديها [٣] *

السادسة : إذا كان قبلها [٤] ساكن ، وحذف لعارض من جزم أو وقف ، جاز فيها الأوجه الثلاثة : الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة . والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن . والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه [٥] الإسكان لو لم يكن معتلاً . مثال ما حذف جزماً : « يؤدِّه إليك [٦] » . « ونُصْلِه جهنم [٧] » ووقفاً « فألْقِه إليهم [٨] » .

السابعة : كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد ، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين ، ويضم فيما عداهما ، وعند الحجازيين مطلقاً . قال أبو عمرو : والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة .

الثامنة: قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو : بكِم ، وفيكِم، وبكِما ، وفيكِما، هذه لغة حكاها [٩] سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جداً .

---

(١) للشماخ في ديوانه ٣٦ . وعجزه :

* إذا طلب الوسيقة أو زميرُ *

(٢) العاديات ٦ .

(٣) مجهول القائل . وصدره :

* وأشرب الماء ما بي نحوه عطشٌ *

وفي أ : « لأن عبرته » ، وفي أ ، ب : « سال واديها » تحريف .

(٤) « قبلها » ساقطة من أ .
(٥) أ : « وخفة » تحريف .

(٦) آل عمران ٧٥ .
(٧) النساء ١١٥ .

(٨) النمل ٢٨ .
(٩) « حكاها » ساقطة من أ .

وحكاها الفرّاء في الياء عن الهمزة .

التاسعة : إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم [١] إتباعاً ، وهو الأقيس ، وضمّها على الأصل ، وسكونُها ، وقرئ بها [٢] : « أَنْعَمْتَ [٣] عليهِمُ ». والضمُّ أشهر إن وليها ساكن . والسكون أشهر إن وليها متحرك ، ولذا قرأ الاكثر بالضم في « بهِمُ الأسباب [٤] » وبالسكون في « ومَنْ يُوَلِّهِمْ [٥] » .

العاشرة : قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن ، وإن لم تكسر الهاء كقوله :

١٣٨ * وهُمِ الملوكُ ومنهم الحكماء [٦] *

(ص) : ويعود على جمع سلامة : واوٌ . وتكسير : هي أو التاء . واسم جمع : هي أو كمفرد . وقد يخلفها نونٌ لتشاكل . وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل مِن) كغيره . وقيل : قد يأتي مفرداً مذكّراً ، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ، ونون في القلة ، وفي العاقلات [٧] نون مطلقاً .

(ش) لايعود على جمع المذكر السالم ضمير إلاّ الواو ، نحو : الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة [٨] .

وأمّا جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجّال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو : الرجال خرجت ، ومنه : « وإذا الرّسل أُقِّتَتْ [٩] » .

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا ، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو : الرهط خرج ، والركب سافر .

---

(١) كلمة : « جاز » ساقطة من ط .

(٢) ط فقط : « بهما » . وانظر إتحاف فضلاء البشر ١٢٣ — ١٢٤ .

(٣) الفاتحة ٧ . (٤) البقرة ١٦٦ . (٥) الأنفال ١٦ .

(٦) قائله مجهول ، وصدره :

* فهم بطانتهم وهم وزراؤهم *

(٧) أ : « في المعاقلان » تحريف .

(٨) ط : « لجماعة » باللام . (٩) المرسلات ١١ .

وقد تأتي النوّن موضع الواو للمشاكلة لحديث : « اللهم ربّ السموّات وما أظْلَلْنَ وربَّ الأرضين وما أَقْلَلْنَ ، وربّ الشياطين وما أَضْلَلْنَ » ، والأصل : وما أضلّوا[1]. وإنّما عُدل عنه لمشاكلة أظْلَلْن ، وأقْلَلْنَ ، كما في : « لا دريت ولا تليت[2] » و «مأزورات[3] غير مأجورات » .

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو : أحسن الرجلين[4] وأجملهما ، وأحسن النساء وأجملهن . وقيل : يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث « خير النساء صَوالِحُ قريشٍ[5] ، أحناهُ على ولدٍ في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » . وقول الشاعر :

١٣٩ — وميّةُ أَحسنُ الثّقَلَيْنِ جيداً وسالفة وأحسنُهُ قَذَالا[6]

وهذا رأي ابن مالك ، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ ، اقتصر[7] فيه على السماع ، ولا يقاس عليه .

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل ، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها[8] في الرفع ، وها في غيره[9] . وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون ، فالجذوع انكسرت وكسرتُها ، أولى مِن انكسرن وكسرتهن ، والأجذاع بالعكس . وقد قال تعالى : « اثنا عَشَر شَهْراً ... منها أربعةٌ حرم » إلى أن قال : « فلا تَظْلِموا فِيهِنَّ أَنْفُسَكم[10] » أي في الأربعة . والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً ،

---

(١) « وما » ساقطة من ط .

(٢) أصلها : « تلوت » بالواو . وفي حديث عذاب القبر : إن المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد صلى الله عليه وسلم ، وما جاء به فيقول : لا أدري . فيقال : لا دريت ، ولا تليت » .

(٣) أصلها : « موزورات » بالواو . (٤) أ : « أحسن الرجل » تحريف .

(٥) أ : « خير نسائكن الإبل صوالح » الخ تحريف . ب : « خير نساء ركبن الإبل نساء قريش » .

(٦) لذي الرمة من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة . وفي أ : « وأحسنهم قذالا » ، والوجه ما أثبتنا من ب ، ط ، وهي رواية أصل الديوان .

(٧) أ ، ب : يقتصر . (٨) « وحدها » ساقطة من أ ، ب .

(٩) ط : « وهاء مع التاء في غيره » ، والوجه ما أثبتنا من أ ، ب .

(١٠) التوبة . ٣٦ ، « وأنفسكم » ساقطة من ب ، ط .

سواء كان جمع كثرة . أو قلّة ، تكسيراً أو تصحيحاً [١] ، فالهندات خرجن وضربتهن ، أولى من خرجت [٦٠] وضربتها . قال تعالى : « والمُـطلّقات يتربّصْن [٢] » ، «والوالداتُ يُرْضِعْنَ [٣]». «فطلّقُوهن لعِدّتهِنّ [٤]» . ومن الوجه الآخر : قوله تعالى : « أزواجٌ مُطَهّرة [٥] » فهو على طَهُرت ، ولو كان على طَهُرْن ، لقيل : مطهّرات ، وقول الشاعر :

١٤٠ — * وإذا العذارى بالدُّخان تلفّعتْ [٦] *

* * *

(ص) : الثاني منفصل : وهو للرفع (أنا) للمتكلم ، وألفه زائدة على الأصحّ . والأفصح حذفها وصلاً ، لا وقفاً . ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً . وقيل : المجموع ضمير ، وقيل : التاء فقط . وقيل : (أنا) مركب من ألف [٧] (أقوم) ونون (نقوم) . و(أنت) منهما ، وتاء (تقوم) . ولا يقع (أنا) موقع التاء . وثالثها في الشعر ، و (نحن) له معظّماً ، أو مشاركاً . وقيل أصله : بضم الحاء وسكون النون . وهي وهو وهما وهم وهنّ لغيبة . والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط . وثالثها : الأصل : هو وهي ، والباقي زوائد . وقد يسكن هاء هو وهي ، بعد واو ، وفاء ، وثم ، ولام ، وهمز استفهام ، وكاف جرّ . وسكون الواو والياء ، وتشديدهما لغة ، وحذفهما ضرورة . وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة .

---

(١) أ : « تصحيحاً أو تكسيراً » . (٢) البقرة ٢٢٢ .

(٣) البقرة ٢٣٣ . (٤) الطلاق ١ . (٥) البقرة ٢٥ .

(٦) البيت لسلمى بن ربيعة ، وعجزه :

* واستعجلت نصب القدور فملّت *

استشهد به على أن العاقلات يجوز إعادة ضمير المفردة عليهن . والأفصح أن يقول : تلفعْنَ ، واستعجلن . وفي أ : « تعلقت » تحريف .

(٧) « من ألف » ساقطة من أ .

(ش) القسم الثاني مِنْ قِسْمَيْ الضمّير : المنفصل ، وهو نوعان : ما للرفع ، وما للنصب . ولا يقع مجروراً .

فالأول ألفاظ : أحدها : (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلّم ، ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف ، لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها ، كقول حاتم : « هـَذَا فَزْدِي أَنَه (١) »

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً ، هذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك : أن الضّمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة . قالوا : والهاء في (أنَهْ) بدل من الألف . وفي الألف لغات ، إثباتها وصلاً ووقفاً ، وهي لغة تميم ، وبها قرأ نافع . وقال أبو النّجم :

١٤١ ـ * أنا أبو النّجْم وشِعْرِي شِعْرِي (٢) *

وحذفها فيهما ، وحذفها وصلاً ، وإثباتها وقفاً ، وهي الفصحى ولغة الحجاز . وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً (٣) ، وهي حرف خطاب لا اسم ، وهي كالتاء الاسميّة لفظاً ، فتفتح في المذكّر ، وتكسر في المؤنث ، فيقال : أنتَ ، وأنتِ . وتصرّف(٤) ، فتوصل بميم في جمع المذكر ، كأنتم ، وبميم وألف في المثنّى كأنتما ، وبنون في جمع الإناث كأنتن . وتضم التاء في الثّلاثة ، لما تقدم (٥) ، هذا مذهب البصريين .

---

(١) أ : « هذا فوادي » تحريف . ب : « هذا قزدي » بالقاف والدال ، تحريف . ط : « هـذا فروي » بالفاء والواو .
والصواب ما ذكرنا ، فقد حكى عن بعض العرب : « وقد عرقب ناقته لضيفه : « أي قطع عصب رجلها » . فقيل له : هلا فصدتها وأطعمته دمها مشويا ؟ فقال : « هذا فصدي أنَهْ » .
والفصد : شق العرق . والفصيد: دم كان يوضع في مِعىً ويشوى .
انظر : شرح المفصل ٣ : ٩٤ واللسان (فصد) .

(٢) عجزه :
* لله درّي ما أجَنّ صدري *

(٣) « لفظاً » ساقطة من ط . (٤) ظ : « وتصرفا » ، تحريف .

(٥) « لما تقدم » ساقطة من أ .

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء) . وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع [١] التاء فقط ، وهي (تاء) فعلت ، وكثّرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية ، والألف للتثنية ، والنون للتأنيث. ورُدّ بأن التاء على ما ذكر للمتكلّم ، وهو منافٍ للخطاب .

وذهب بعض المتقدمين إلى أنّ : (أنا) مركّب من ألف أقوم ، ونون نقوم ، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم ، وردّها أبو حيّان . وفي (شرح التسهيل)لأبي حيّان ، قال سيبويه نصّاً : لا تقع أنا في موضع التاء الّتي في فعلت ، لا يجوز أن يقال : فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه : فعل أنا . واختلف مُجيزوه ، فمنهم من قَصَره على الشعر ، وعليه الجَرْميّ . ومنهم من أجازه في الشعر وغيره ، وعليه المبرد . وادّعى أن إجازته على معنىً ليس في المتصل ، لأنه يدخله معنى النفي والايجاب . ومعناه : ما قام إلا أنا . وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك :

١٤٢ ـ أَصرمْتَ حبل الحَيّ أم صَرَمُوا   يا صاح، بل صَرَم الحِبال هُمُ [٢]

انتهى

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن .

الثاني : نحن للمتكلّم معظّماً نفسه نحو : « نَحْنُ نَقُصُّ [٣] » . أو مشاركاً نحو :

١٤٣ ـ   • نَحْنُ اللّذُون صَبّحوا الصَّبَاحَا [٤] •

واختلف في علّة بنائه على الضمّ ، فقال الفراء وثعلب : لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوِّي بأقوى الحركات . وقال الزّجّاج : نحن لجماعةٍ ومن علامة الجماعة الواو ، والضمة من جنس الواو . وقال الأخفش الصغير : نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع . وقال المبرد : تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار [٥] عن اثنين فأكثر .

---

(١) أ ، ب : « الصيغ » .   (٢) لطرفة في ديوانه ١٥ .

(٣) يوسف ٣ . الكهف ١٣ .   (٤) أ : « نحن الذين » . وبعده :

• يوم النخيل غارة ملحاحا •

والرجز لرؤبة أو أبي حرب الأعلم . وقيل : لليلى الأخيلية .

(٥) « الإخبار » ساقطة من أ .

وقال هشام : الأصل : نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون ، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء .

والبواقي من الألفاظ للغيبة ، وذلك : هو للغائب، وهي للغائبة ، وهما لمثناهما ، وهم للغائبين ، وهن للغائبات . واختلف في الأصل منها : فعند البصريين أن : هو وهي فقط أصلان [١] ، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة [٢] ، وزيدت [٣] الميم والألف والنون في المثنى والجمع .

وقال أبو علي : الكل أصول . ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد [٤] .

وقال الكوفيون [٦١] والزجاج ، وابن كيسان : الضمير مِن [٥] هو وهي الهاء فقط ، والواو والياء زائدان كالبواقي ، لحذفهما [٦] في المثنى والجمع ، ومن المفرد في لغة . قال :

١٤٤ — * بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها [٧] *

وقال :

١٤٥ — * دار لِسُعْدى إذِهِ مِنْ هواكا [٨] *

(١) أ ، ب : « أنه هو وهي فقط » وكلمة «فقط» ساقطة من ط ، كما أن « أصلان » ساقطة من أ، ب .
(٢) أي باعتبار الحروف الأصلية وزوائدها في التثنية والجمع .
(٣) أ : « زيدت » بدون واو .
(٤) أ ، ب : « ولم يجعل الميم والألف والنون » .
(٥) أ : « في » بدلاً من « من » . « من » ساقطة من ب .
(٦) أ : « بحذفهما » بالباء .
(٧) في ب ، ط : « بنيناه » تحريف ؛ والصواب ما أثبتنا . وأصله : بينا هو . وقد استشهد به على أن الضمير في هو ، وهي : الياء . والياء والواو زائدتان .
والبيت قائله مجهول ، وهو من شواهد سيبويه وعجزه :
* حيناً يعللنا ، وما نعلله *
(٨) من شواهد سيبويه ، وقائله مجهول . وانظر قصة الخلاف والكلام على البيت في الإنصاف ٢ : ٦٧٧ ، ٦٨٦ ، وقبله :
* هل تعرف الدار على تبراكا *

وهذا المذهب هو المختار عندي .

وقد تسكن هاء هو، وهي بعد الواو ، والفاء ، وثم ، واللام ، وقرئ بذلك في السبع : « وَهْوَ معكم [(١)] » ، « فَهْوَ وليُّهم [(٢)] »، « ثم هْوَ يوم القيامة [(٣)] » ، « لَهْيَ الحيوان [(٤)] » . وبعد همزة الاستفهام كقوله :

١٤٦ — • فقلت : أَهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ [(٥)] •

وبعد كاف الجر كقوله :

١٤٧ — • وقد علموا ما هنَّ كَهْيَ ، فكيف لي [(٦)] •

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله :

١٤٨ — • وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا [(٧)] •

وقوله :

١٤٩ — • حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تخابى [(٨)] •

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدان كقوله :

١٥٠ — • وهوَّ على من صبَّه الله علقم [(٩)] •

---

(١) الحديد ٤ . (٢) النحل ٦٣ .
(٣) القصص ٦١ . (٤) العنكبوت ٦٤ .
(٥) من مقطوعة للمرار العدوي في الحماسة ؛ وصدره :
• فقمت للطيف مرتاعاً فأرّقني •
(٦) البيت مجهول القائل ، وعجزه :
• سلوٌّ ولا أنفك صباً متيّما •
(٧) في ط : « ما هي كهي » ، تحريف وعجز البيت :
• فأصبحتُ قد جاورْت قوماً أعاديا •
(٨) قائله مجهول . وصدره :
• إن سلمى هي التي لو تراءت •
وفي أ ، ب : « لو تخليا » . وفي ط : « لو تخلفا » ، تحريف .
(٩) قائله مجهول ، وصدره :
• وإن لساني شهدة يشتفى بها •

وقوله :

١٥١ — * وهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطفِ تأتمر (١) *

وحذفهما (٢) ضرورة كالبيتين السابقين .

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة : حكي : أنا كأنت ، وكهو .

وقال :

١٥٢ — * فلولا المعافاة كُنَّا كَهُمْ (٣) *

* * *

(ص) : وللنصب إيّا ، ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره ، اسماً مضافاً إليه عند الخليل ، وحرفا عند سيبويه ، وهو المختار .

وقيل : اللواحق هي الضمائر ، وإيّا حرف دعامة . وقيل : اسم ظاهر مضاف (٤) . وقيل : بين الظاهر والمضمر . وقيل : المجموع الضمير . والصواب أنّ إيّا غير مشتقة ، وقد تخفف كسراً وفتحاً ، مع همزة وهاء .

(ش) النوع الثاني من المضمر (٥) المنفصل : ما للنصب ، وهو لفظ واحد وذلك (إيّا) ، ويليه دليل ما يراد به من متكلم ، أو مخاطب ، أو غائب ، إفراداً وتثنية وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ، فيقال : إياي ، إيّانا (٦) ، إيّاك ، إياكِ ، إيّاكما ، إياكم ، إياكنّ ، إيّاه ، إيّاها ، إيّاهما ، إياهم ، إياهن .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* والنفس إن دعيت بالعنف آبية *

وفي أ ، ب : « فأتمر » بالفاء .

(٢) أي حذف الواو والياء من : هو ، وهي .

(٣) لأبي محمد اليزيدي النحوي ، معلّم المأمون . وهو لا يحتج بكلامه إلاّ على رأي من يرى أن العالم اللغوي يحتج بقوله ، كما يحتج بروايته . وعجزه :

* ولولا البلاء لكانوا كنا *

(٤) ب : « مضافه » ، ط : « مضافاً » .

(٥) أ ، ب : « الضمير » .

(٦) أ : « إيان » تحريف .

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في : أنت ، وأنتما ، وأنتم وأنتن ، وكاللّواحق في اسم الإشارة . هذا مذهب سيبويه والفارسيّ ، وعزاه صاحب البديع إلى الأخفش . قال أبو حيّان : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

وذهب الخليل والمازنيّ ، واختاره ابن مالك ، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا) ، لظهور الإضافة في قولهم : « فإيّاه وإيّا الشّوابِّ [1] » . وهو مردودٌ لشذوذه ، ولم تعهد إضافة الضمائر . قال أبو حيان : ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها ، لأنها ملازمة لما ادّعوا إضافتها إليه ، والمبنيّ إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى ، لأنّ إيا لا تنفك ، وأي قد تنفك عن الإضافة .

وذهب الفراء : إلى أنّ اللواحق هي الضمائر ، فإيا حرف زِيد دعامةً يعتمد عليها اللّواحق ، لتنفصل عن المتّصل . ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر [2] إلاّ أنه قال : إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جرٍّ به .

وقال ابن درستويه [3] : إنه بين الظاهر والمضمر . وقال الكوفيّون : مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير . فهذه ستة مذاهب .

وإيّا على اختلاف هذه الأقوال [4] ليست مشتقة من شيء . وذهب أبو عبيدة [5] وغيره : إلى أنها مشتقة . ثم اختلف فقيل [6] اشتقاقها من لفظ [7] (أوّ) مِن قوله :

---

(١) ويروى : « وإيّا السوءات » كما في حاشية الصبان في باب الإغراء .

(٢) ط : « ضمير » .

(٣) عبدالله بن جعفر بن دُرُستويه ، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة . مات سنة ٣٤٧ . وله من المصنفات :

الإرشاد في النحو . شرح الفصيح . المقصور والممدود . معاني الشعر . أخبار النحاة .

(٤) ط : « الأحوال » .

(٥) سبقت ترجمته في ص ٦٨ .

(٦) ط ، ب : « هل » ، تحريف.

(٧) أ : « من لفظه » .

١٥٣ — * فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتها [١] *

وقيل : من الأيّة ، فتكون عينها ياء ، ثم اختلف في وزنها ، فقيل : إفْعَل. والأصل: إوْوَوْ [٢] — أو — إأْوَى [٣] . وقيل : فِعْيَل : إوْيَو — أو — إوْيَى [٤] . وقيل فِعْوَل ، والأصل : إوْوَو [٥] — أوْ — إوْيِى [٦] . وقيل : فِعْلَى ، والأصل : إوْيَا — أو — إوْوَى .

وفي إيّا سبع لغات قرئ بها : تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة ، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحةً ، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد . فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ، ومع الفتح قراءة عَلِيٍّ ، ومع كسر الهاء قراءة . والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد [٧] ، ومع الفتح قراءة الرّقاشي ، ومع كسر الهاء قراءة . ومع فتحها قراءة ابي السَّوَّار الغَنَوِيّ [٨] .

---

(١) عجزه :

* ومن بُعْد أرضٍ بيننا وسماءِ *

وقد ذكره ابن جني في باب « قلب لفظ إلى لفظ بالصيغة والتلطف » في كتابه « الخصائص » ٢ : ٨٩

(٢) ط : « وأأوى » ، تحريف . (٣) ط : « وأأوى » ، تحريف .

(٤) ط : « وإوى » ، تحريف . (٥) ط : « إوو » ، تحريف .

(٦) ط : « وإوى » ، تحريف .

(٧) عمرو بن فائد الأسواري ، أحد القراء المعتزلة ، ونسبته إلى نهر الأساورة بالبصرة . انظر لسان الميزان ٤ : ٣٧٢ ، وطبقات القراء ١ : ٦٠٢ ، ٦٠٣ . وقد أثبت له ابن الجزري هذه القراءة .

وفي ب : « قراءة » وبعدها بياض .

(٨) أبو السَّوّار بفتح السين وتشديد الواو ، الغنويّ . قال القفطي : أعرابي فصيح ، أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه .

وفي أ : « أبي السداد » . بالدال ، تحريف . وقد أثبت أبو حيان في البحر ١ : ٢٣ هذه القراءات مع اختلاف يسير ، فقال ما نصه : « وأمّا لغاته ، فبكسر الهمزة ، وتشديد الياء وبها قرأ الجمهور . =

(فائدة)

علم ما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ : التاء ، والكاف والهاء ، وياء المتكلم ، وأنا [١] ، ونحن . وتضم إليها على المختار ستة أخرى : النون ، والواو ، والألف ، وياء المخاطبة ، ونا ، وإيّا. ويضم إليها على رأي البصريين، هو ، وهي . وعلى رأي قوم: ها. ورأيِ قوم أنت. فتكمل ستة عشر . وعلى رأي أبي عليّ: هما ، وهم ، وهُنّ . فهذه مجموع الضمائر باتّفاق واختلاف .

* * *

(ص) : مسألة : يجب استتار مرفوع أمر، ومضارع غير غيبة، واسمهما، والتعجّب، والتّفضيل ، وفعل الاستثناء [٢] [٦٢] ويجوز في غيرهـــا .

(ش) : من الضمائر[٣] ما يجب استتاره ، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع[٤] بفعـــل الأمر كاضرب ، والمضـــارع للمتكلم كأضْرِب وَنَضْربُ. أو المخـــاطب : كتضرب . واسم فعل الأمر : كَصَهْ ، ونزالِ . ذكره في (التسهيل) . واسم فعـــل المضارع كأوّه ، وأفّ . زاده أبو حيان في شرحه . والتعجّب : كما أحسن زيداً . والتفضيل : كزيد أفضل من عمرو . وأفعال الاستثناء : كقاموا ما خلا زيداً ، وما عدا عمراً [٥] ، ولا يكون خالداً ، زادها ابن هشام في (التوضيح) وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) .

وفي (شرح التسهيـــل) لأبي حيّـــان.

= وبفتح الهمزة ، وتشديد الياء ، وبها قرأ الفضل الرقاشي . وبكسر الهمزة ، وتخفيف الياء ، وبها قرأ عمرو بن فائد عن أُبيّ. وبإبدال الهمزة المكسورة هاء ، وبإبدال الهمزة المفتوحة هـــاء ، وبذلك قرأ ابن السوّار الغنويّ . وصوابه : « أبو السوّار » .

(١) ط : فقط « وأن » .

(٢) وفي أ ، ب : « وقبل الاستغناء » تحريف .

(٣) أ ، ب : « من الضمير » .

(٤) « المرفوع » ساقطة من أ .

(٥) ط : « عمرواً » تحريف .

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ[1] — ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز ، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنث ، لأنه عائد على مفرد مذكر . والتقدير : خلا هو ، أي : بعضهم زيـــداً .

وذهب المبرد : إلى أنه عائد على مَن[2] المفهوم من معنى الكلام المتقدّم ، فإذا قلت : قام القوم ، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام ، فإذا قلت : عدا زيداً، فالتقدير : عدا هو ، أي عدا مَن قام زيداً[3] . وقال ابن مالك : الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطّرد ، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه . قال : وكذا ليس ولا يكون ، اتّفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار ، ثم قال البصريون : هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق .

وقال الكوفيّون : على المصدر المفهوم من الفعل السابق . وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم . قال : وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه[4] ، وهي إلاّ ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد ، فكذلك بعد ما جرى مجراها . انتهى .

وما عدا ذلك جائز الاستتار[5] ، وهو المرفوع بالمـــاضي كضرب ، وضربت ، واسم فعله كهيهات ، والمضارع الغائب كيضرب ، وتضرب هند ، والوصف كضارب ومضروب ، والظرْف كزيد عندك ، أو في الدار .

***

(ص) : مسألة : أخَصّ الضمائر الأعرف[6] . ويغلّب في الاجتماع . ومتى

(١) في أ ، ط : « إذا نصب » تحريف .
والمراد : إذا اعتبرت هذه الكلمات أفعالاً لا حروفاً .

(٢) « من » ساقطة من ب . (٣) « زيداً » ساقطة من أ .

(٤) « التي هي أصل فيه » ساقطة من أ . (٥) أ ، ب : « جائز الاستثناء » ، تحريف .

(٦) ط : « الأرفع » تحريف . وفي أ : « أخص الأعرف » .

أمكن متّصل تعين اختياراً . ويتعيّن الفصل إن حصر بإنما . وزعم سيبويه [١] أنه ضرورة ، وخيّر الزجاج . أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب [٢] ، أو بصفة [٣] جرت على غير صاحبها ، أو أضمر عامله أو أخّر ، أو كانَ معنويّاً ، أو حرف نفي ، أو فَصَلَهُ متبوعٌ ، خلافاً لمن خصه بالشعر. أوْ وَلِيَ [٤] واوَ مع ، أو إلا ، أو إمّا ، أو لاماً فارقة . أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة . وربّما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً ، وجازا رتبة [٥] .

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً . فإن أخر تعيّن الفصل . وقيل : يحسن . وثالثها : يحسن في ضمير مثنّى أو ذكور . قيل : أو إناث ، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه [٦] ، في الإخبار على الأصح فيهما . وانفصال ثاني : ضَرَبْبيه [٧] ، وضربكه ، ومعطيكه . وكذا خلتكه ، وكنته . وقيل : وصلهما . وثالثها وصل (كان) دون خِلْت . ويتعيّن الفصل في أخوات كان . ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت [٨] ، وكذا اثنانِ أو واحدٌ اتصل .

(ش) : أخصّ الضمائر أعرفها . فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب ، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب ، وذلك لقلة الاشتراك .

وإذا اجتمع الأخص وغيره غُلِّب الأخصّ تقدّم أم تأخر ، فيقال : أنا وأنت ، أو أنت وأنا فعلنا ، ولا يقال : فعلتما وأنت وهو ، أو هو وأنت فعلتُما، ولا يقال : فَعَلا .

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير ، إلاّ في الضرورة ، كقوله :

---

(١) أ ، ب : « وقال سيبويه » .
(٢) أ : « لمنصوبه » .
(٣) ط : « أو صفة » .
(٤) ط : « أولى » تحريف .
(٥) ب فقط : « وجازا » بالجيم .
(٦) في أ ، ب : « وخلت ثانية » . وفي ط : « وخلف ثانيه » والوجه ما أثبتنا .
(٧) أ : « ضربنيه » تحريف .
(٨) « كأعطيت » ساقطة من أ .

١٥٤ — بالباعثِ الوارثِ الامواتِ قد ضَمِنَتْ
إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهــاريرِ (١)

ويتعيّن انفصال الضمير في صور :
أحدها أن يحصر بإنّما ، كقوله :

١٥٥ — .....وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أوْ مِثْلي (٢)

هذا ما جزم به ابنُ مالك . وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجّاج فأجازه ، ولم يخصّه (٣) بالضرورة ، ولم يوجبه

الثانية : أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب ، كعجبت من ضربك هــــو ، قال : [٦٣]

١٥٦ — * بنصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرين فقد (٤) *

الثالثة : أن يرفع بصفةٍ جرت على غير صاحبها ، كزيد هند ضاربها هو .

قال :

١٥٧ — غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ   بَدَتْ له فحِجَاه بانَ أو كَرَبَا (٥)

---

(١) للفرزدق من قصيدة يمدح بها بني مروان.
(٢) أ ، ب : « أنا ومثلي » تحريف .
وصدره :
* أنا الذائد الحامي الذِّمار وإنّما *
من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً .
(٣) ط فقط : « ولم يخص » .
(٤) قائله مجهول ، وعجزه :
* أغرى العدى بكم استسلامكم فشلا *
وفي رواية الدرر:
* بنصركم نحن كنتم واثقين وقد *
(٥) أ : مكان « مية » : « لعبة » ب : « هية » ، تحريف .
وفي ط : « قال غيلان » وبعده إنشاد البيت . والحق أن « غيلان » كلمة من البيت .
وفي أ ، ب : « محجاه » والصواب : « فحجاه » والحجى : العقل . وفي أ : « بأن أولياه » تحريف
والبيت لذي الرمة في ملحقات ديوانه .

الرابعة : أن يضمر عامله كقوله :

١٥٨ — * وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيْمَهَــــا [(١)] *

وقوله :

١٥٩ — * فإن أنتَ لم ينفعك عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ [(٢)] *

الخامسة : أن يؤخر عامله : كـ (إيّاك نعبد) .

السادسة : أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو : أنت تقوم .

السابعة : أن يكون عامله حرف نفيٍ نحو :

« ما هُنَّ أمهاتِهم [(٣)] » . « وما أنتُم بِمُعْجِزِين [(٤)] »

١٦٠ — * إنْ هو مُسْتَوْلِياً على أحد [(٥)] *

الثامنة : أن يفصله متبوع كقوله :

١٦١ — * فالله يَرْعى أبا حَرْب وإيّانَا [(٦)] *

وخصّه بعضهم بالضرورة . وردّ بقوله تعالى : «يُخْرِجُون الرّسول وإيّاكُم [(٧)] »

---

(١) للسموءل بن عادياء ، وعجزه :

* فليس إلى حسن الثناء سبيل *

(٢) للبيد بن ربيعة ، وعجزه :

* لعلك تهديك القرون الأوائل *

(٣) المجادلة ٢ . (٤) العنكبوت : ٢٢ .

(٥) لم ينسب إلى قائل معين ، وعجزه :

* إلا على أضعف المجانين *

والبيت أغفله الشنقيطي في هذا الموضع ، فلم يتحدث عنه في « الدرر » في هذا الموضع ، وإنما تحدّث عنه في شواهد إعمال إنْ النافية ١ : ٩٦ .

(٦) صدره :

* مبرأ من عيوب الناس كلّهم *

ورواية الشنقيطي :

* فالله يرعى أبا حفص وإيّانا *

(٧) الممتحنة ١ .

التاسعة : أن يلي واو (مع) كقوله :

١٦٢ — * تكون وإيّاها بها مثلاً بعدي [١] *

العاشرة : أن يلي (إلاّ) نحو : « أَمَرَ أَلاّ تَعْبُدوا إلاّ إيّاه » [٢] ، ما قام إلاّ أنا :

الحادية عشرة : أن يلي (إمّا) نحو : قام إما أنا وإمّا أنت .

الثانية عشرة : أن يلي اللاّم الفارقة كقوله :

١٦٣ — إن وجدتُ الصّديقَ حقّاً لإيّاك فَمُرْنِي ، فلن أزال مُطيعا [٣]

الثالثة عشرة : أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، إن اتحّدا رتبة نحو : عَلِمْتَنِي إياي ، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ ، وعلمتهُ إيّاه ، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً ، كالتاء من علِمتُنِي ، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها . وأمّا إذا لم يتحّدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ، والآخر لغيره ، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعيّن ، بل يجوز الوصل والفصل [٤] نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه . نعم قد يتّحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل ، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما . حكى الكسائي : « هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها » ، وقال الشاعر :

١٦٤ — بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ
أنا لَهُمَاهُ قَفْوُ أكْرَمِ والِدِ [٥]

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن . فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل .

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متّصلة . فإن [٦] اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخصّ ، فيقدم المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب ، نحو : الدرهم أعطيتكه . فإن أخّر

---

(١) لأبي ذؤيب وصدره :
* فآليت لا أنفكّ أحذو قصيدة *

(٢) يوسف ٤٠ . (٣) ط : « فلا أزال » .

(٤) أ : « الوصل الفصل » من دون واو .

(٥) قائله مجهول ، وصدره ساقط من أ ، ب . (٦) ط : « بأن » بالباء ، تحريف .

الأخص تعيّن الفصل نحو : الدرهم أعطيته إياك . وندر قول عثمان [١] : « أَراهُمُنِي [٢] الباطِلُ شيطاناً » ، والقياس : أرانيه [٣] .

وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء: إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن ، لا واجب ، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهوك .

وذهب الفرّاء : إلى تعيّن الانفصال إلاّ أن يكون ضمير مثنى ، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال ، والانفصالُ أحسن ، نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان أعطيتهموك . ووافق الكسائي الفراء . وزاد : جواز الاتصال ، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتُهنّكُنّ [٤] . وإذا كان الفعل يتعدّى لاثنين ليس ثانيهما خبرا في الأصل ، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، والوصل أرجح عند ابن مالك ، ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشّلَوْبين [٥] . فهذه ثلاثة مذاهب .

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو : الذي أعطيته زيداً درهم ، والذي أعطيت إياه زيداً درهم [٦] . والوصل أرجح عند المازني وابن مالك ، لأنه الأصل . والفصل أرجح عند قوم ، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار .

---

(١) ب : « قول عمر » .

(٢) هذا ما في ط ، أ ، وهو الموافق لما في التصريح ١ : ١٠٨ . وقال الشيخ خالد معقباً : « والأصل أراهم الباطل إياي شيطاناً . والمعنى : أرى الباطل القوم أني شيطان . وفي ب : « أراه بمعنى الباطل شيطاناً » .

(٣) ب : « ألف هي أراتيه » مكان : « والقياس أرانيه » : تحريف .
ومع ذلك فالتعقيب غير واضح ، وانظر الحاشية السابقة .

(٤) في ب ، ط : بالفصل « أعطيتهن كن » والكلام يقتضي الوصل كما في أ .

(٥) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله .
من مصنفاته : تعليق على كتاب سيبويه . شرحان على الجزوليه . التوطئة في النحو . توفي ٦٤٥ .

(٦) ب ، ط : « أعطيت زيداً إياه درهم » والوجه من أ ، ليقابل الاتصال في المثال الذي قبله .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل [١] أو مفعول ، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول ، نحو : زيد عجبت من ضَرْبَيْه ، وضَرْبي إياه ، ومن ضربكه ، وضربك إياه ، والدّرهم زيدٌ معطيكه ، ومعطيك إياه . والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف . ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل) .

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل ، كثاني باب ظن وكان نحو : خلتكه ، وخلتك اياه ، وكنته وكنت إياه . وفي الأرجح مذاهب :

أحدها : الفصل فيهما ، وعليه سيبويه ، لأنه خبر في الأصل ، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل ، فكان بعد الناسخ راجحاً .

والثاني : الوصل فيهما . ورجّحه ابن مالك في (الألفية) ، لأنه الأصل .

والثالث : التّفصيل ، وهو الفصل في باب ظن ، والوصل في باب كان [٢] ورجحه ابن مالك في (التسهيل) ، وفرق بأن الضمير [٦٤] في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر ، بخلافه في كنته ، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع ، والمرفوع كجزء من الفعل ، فكان الفعل مباشراً لَـهُ [٣] ، فهو شبيه بهاء ضربته ، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما .

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله :

١٦٥ — ليس إيّاي وإيّا كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا [٤]

وشذ قولهم : ليسي وليسك [٥] .

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر ، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت

---

(١) أ : « وهو فاعل » .
(٢) « باب » ساقطة من ط .
(٣) ط : « مباشر » مع سقوط كلمة : « له » تحريف .
(٤) لعمر بن أبي ربيعة من ديوانه ٤٣١ . وهذا الشاهد أغفله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ٣٨١ ، والخزانة ٢ : ٤٢٤ .
(٥) أ ، ب : « ليتني وليكه » ، تحريف .

وإن كان بعضها ظاهراً ، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله ، أو اثنين : أوّل وثان [١] ، فكأعطيته ، أو ثان وثالث فكظننت .

* * *

(ص) : مسألة : يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفةٍ نونُ وقاية ، وحذفُها مع التعجّب وليس [٢] وليت وقد وقط ومِنْ وعن شاذٌ على الأصح . ومع بَجَلْ [٣] ولعلّ أجود . ولَدُن وأخوات ليت جائز ، وقيل : أجود . وقال قوم : المحذوف من أخوات ليت المدغمة ، وقومٌ : المدغم فيها . ويجري في نحو : أنّا . ويجب في لد . وقد تلحق أفعل من ، واسم الفاعل . وقيل : إن نحو [٤] أمُسْلمني [٥] تنوين [٦] . والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيْنِي [٧] ، خلافاً لابن مالك .

(ش) : يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية ، وذلك بأن ينصب بالفعل : ماضياً ومضارعاً وأمراً كأكرمني ويكرمني وَأكْرِمْنِي ، مُتصرفاً كما مثل ، أو جامدا كهبني ، وعساني ، وليسني وما أحسنني . واسم الفعل نحو : رويدني ، وعليكني . أو الحرف نحو : إنني ، وكأنني ، وليتني ، ولعلّني ، ولكنّني .

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجرّ ، ولذا [٨] لم تلحق الوصف نحو : الضاربي .

وأصل اتّصالها بالفعل ، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به .

---

(١) أ ، ب : « أول وثان ، أو ثالث » بزيادة : « أو ثالث » . (٢) أ : « وليست » ، تحريف.

(٣) بجل : بمعنى نعم . (٤) ط : « إنه » .

(٥) أ : « مسلمين » ب : « مسلمي » ، ط : « مسلمتي » بالتاء ، وهو تحريف في النسخ الثلاث . والصواب ما ذكرنا ، وسيأتي في الشرح : « أمسلمني إلى قومي شراح » .

(٦) ط : « تنوينه » ، تحريف .

(٧) أ : « قبلني » ، ط : « فليسني » ، تحريف . والصواب : « فليني » كما في ب ، والشرح .

(٨) ط : « وكذا » ، تحريف .

وقال ابن مالك : بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل : أكرمني ، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه [١] ، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو : ضَرْبِي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أكْرِمي ، ولم يبال به، انتهى. وكذا يجب إلحاق النّون إذا جُرّت بمن أو عن ،أو قد ، أو قط ، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب ، أو لدن، فيقال : مِنّي ، وعنّي، وقدني ، وقطني وبَجَلْني ، ولَدُنِّي .

وورد حذفُها في بعض ما ذكر ، وهو أقسام :

قسم شاذٌّ خاصٌّ بالضرورة ، وذلك في سبعة ألفاظ :

فعل التعجّب ، وليس . قال :

١٦٦ — * إذ ذهب القوم الكِرام ليسي [٢] *

وليت . قال :

١٦٧ — * كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي [٣] *

وقد . قال :

١٦٨ — * قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي [٤] *

وقط ، ومن ، وعن ، قال :

---

(١) ط : « ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه » .

(٢) لرؤبة ، وقبله :

* عددت قومي كعديد الطيس *

والطيس : الرمل الكثير .

(٣) لزيد الخيل ، وعجزه :

* أصادفه ، وأفقد جُلّ مالي * .

(٤) من أرجوزة لحميد الأرقط ، وبعده :

* ليس أميري بالشحيح الملحد *

وقدنيَ : اسم فعل ، وكذلك : قدي الثانية . ومعنى قدك : اكْتَفِ ، ومعنى قدني : لأكتف . فالأول أمر للمخاطب ، والثاني أمر للمتكلم نفسه .

و « الخُبَيْبَيْن » : مثنى خبيب ، قيل : هما عبدالله وأخوه مصعب ، وقيل : عبدالله بن الزبير ، وابنه خبيب .

١٦٩ ـ أيّهـا السّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي [١]

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعَة [٢] من فعل التعجب، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف. وأجازه قوم في ليس. وأجازه الفراء في ليت. وأجازه البدر بن مالك [٣] بكثرة في قد، وقط. وأجازه الجزُولي في: من وعن. فقولي (على الأصحّ) راجعٌ للسبعـة.

وقسم راجح: وذلك في لفظين: بَجَلْ، ولعل، فإن الأعرف فيها بجلي ولَعلّي، وهو الوارد في القرآن، قال تعالى: «لعلّي أبْلُغُ الأسباب [٤]». ومن لحاقها قوله:

١٧٠ ـ * فقلت أعِيرَاني القَدُوم لَعلّنِي [٥] *

وقسم جائز الحذف واللحوق [٦] من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في: لدن وإنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، قال تعالى: «مِنْ لدنّي عُذْراً [٧]». قرئ في السَّبع مشددا، ومخفّفاً. وقال «إنّني أنا الله [٨]». «إني آمنت بربكم [٩]». وإنما لحقتها النون تكميلاً، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله.

وإنما شذّ الحذف في ليت دون البواقي، لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع

---

(١) من الأبيات التي لم يعرف قائلها.

(٢) ط: «في السبعة»، تحريف، وفي أ «في النثر».

(٣) محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك، الإمام بدر الدين. من تصانيفه: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وشرح لاميته. توفي سنة ٦٨٦.

(٤) غافر ٣٦.

(٥) عجزه:

* أخط بها قبراً لأبيض ماجد *

(٦) ط: «جائز مساو للحوق» وأثبتنا ما في أ، ب.

(٧) الكهف. ٧٦. (٨) طه ١٤.

(٩): «بربكم» ساقطة من أ. الآية ٢٥ من يس.

(ما) دونَهُنَّ ، ولاجتماع الأمثال في الأربعة ، والمتقاربات [١] في لعلّ [٢] .

وذهب بعضهم : إلى أن الحذف فيها وفي لَدُن أجود من الإثبات . وعليه ابن عصفور في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون ، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال ، لأنها بمنزلة مع .

وذهب آخرون : إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية ، بل نون الأصل ، لأن تلك دخلت للفرق ، فلا تحْذف . ثم اختُلِف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة ، والساكن يسرع إليه الاعتلال . وقيل : الثانية المُدغم فيها ، لأنّها طَرَف .

ويجري هذا الخلاف في : إنّا ، وأنّا ، ولكنّا ، وكأنّا . فقيل : المحذوف النون الأولى . وقيل : الثانية . ولم يقل أحد بحذف الثالثة [٣] لأنها اسم ، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفيّة) . وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً ، كأفعل التفضيل [٦٥] كحديث : « غير الدّجال أخوفني عليكم » تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى ، خصوصاً فعل التعجب . وكاسم الفاعل في قوله :

١٧١ — * أمُسْلِمُنِي إلى قومي شَراحِي [٤] *

وقوله :

١٧٢ — * وليس الموافيني ليُرفَدَ خائبا [٥] *

(١) أ : « والمقاربات » ب : « والمعاربات » بالعين تحريف

(٢) قال ابن يعيش يعلّل ذلك : أما لعلّ فإنها وإن لم يكن في آخرها نون ، فإن في آخرها لاماً مضاعفة ، واللام قريبة من النون ، ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى : « من لّدنه » (النساء ٤٠ ، الكهف ٢) ولا يدغم في النون غير اللام. انظر شرح المفصّل ٣ : ٩٠ .

(٣) ط : « قيل أحد بخلاف الثانية » . وهذا تحريف .

(٤) ليزيد بن محمد الحارثي ، وصدره :

* فما أدري وكلّ الظنّ ظني *

وكان القياس : « أمسلمي » بالتخفيف . وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

(٥) ط : « ليرتد » بالتاء ، تحريف .

والشاهد قائله مجهول ، وعجزه :

* فإنّ له أضعاف ما كان آملاً *

تشبيهاً له أيضا بالفعل .

وذهب هشام إلى أن النون في: أمُسلِمُنّي ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين ، وأجاز: هذا ضارِبُنْك ، وَضَارِبُني. وردّ بوجودها مع اللام [١] ، وأما قول الشاعر:

١٧٣ – تراه كالثّغام يُعَلّ مسكاً يسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي [٢]

أي فلينني . فاختلف [٣] : أيّ النونين المحذوفة :

فقال المبرد : هي نونُ الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل ، فلا تحذف[٤] . وهذا هو المختار عندي . ورجّحه ابن جني ، والخضراوي ، وأبو حيان وغيرهم . وحكى صاحب (البسيط) الاتفاق عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث . واختاره ابن مالك قياساً على « تأمروني » [٥] . قال أبو حيان : هو قياس على مختلف فيه . ثم هذا الحذف [٦] ضرورة لا يقاس عليها [٧] : كما صرّح به في (البسيط) ، قال أبو حيّان : وسهّله اجتماع المثلين .

* * *

(ص) مسألة : الأصل تقديم مفسِّر الغائب ، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل ، وهو لفظهُ ، أو ما يدُلّ عليه حِسّاً أو عِلْماً ، أو جزؤه أو كُلُّهُ أو نظيره ، أو مصاحِبه بوجه. ويجوز تقديم مكمّل معمولِ فعل أو شبهه على مفسِّر صريح إن كان مؤخر الرتبة .

ومنع الكوفية نحو : ضَارِبهُ ضربَ زيدٌ ، وما رأى أحبَّ زيدٌ . والفراء : زيداً غلامُه ضربَ بتصريفه . والجمهور : ضرب غلامُه زيداً . وأجازه الطُّوال ، وابن

---

(١) انظر المغني ٢ : ٢٥ .

(٢) نسب لعمرو بن معد يكرب ، وانظر الحجة لابن خالويه : ١١٨ .

(٣) ط : « واختلف » .

(٤) ط : « فلا يحذف » .

(٥) الزمر ٦٤ .

(٦) أ : « هذا الخلاف » .

(٧) أ ، ب : « لا يقاس عليه » .

جنّي ، وابنُ مالك .

ويجب تقديم مرفوع باب نِعْمَ ، وأوّل المتنازعين ، ومجرور رُبَّ ، وما أُبدِل منه مفسّره على الأصح . قال الزمخشري : أو أُخبر عنه به ، وضميرُ الشأن . وهو لازمُ الإفراد ، وتذكيره مع مذكّر ، وتأنيثه مع مؤنّث أجود . وأوجب [١] الكوفيّة . وابنُ مالك [٢] التذكير ما لم يلِه مؤنّث ، أو مشبّه به ، أو فعلٌ بعلامة ، فيرجّح تأنيثه . ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصحّ فيهما ، ومنصوباً في باب إنّ وظنّ ، ويستتر في كان وكاد . ومنعه قوم . وإنما يفسّره جملةٌ خبرية صرّح بُجزأيْها خلافاً للكوفيّة في : ظننته قائماً ، وإنه [٣] ضرب أو قام . ولا يتقدّم خبره ولا جزؤه ، خلافاً لابن السّيرافي . ولا يتبع بتابع ، وزعمه ابنُ الطّراوة حرفاً .

(ش) : ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما المشاهدة . وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة ، فاحتيج إلى ما يفسّره .

وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسّره [٤] ، وأن يكون الاقرب نحو : لقيت زيداً وعمراً يضحك ، فضمير يضحك عائد على عمرو ، ولا يعود على زيد إلا بدليل ، كما في قوله تعالى : « وَوَهَبْنَا له إسحاق ويعقوب وَجَعَلْنَا في ذُرِّيَّته النُّبُوّة والكتاب [٥] » ، فضمير (ذُرِّيَّته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب ، لأنه المحدّث عنه من أوّل القصة إلى آخرها . ثم المفسّر ، إما مصرّح بلفظه ، وهو الغالب : كزيد لقيته .

وقد يستغني عنه بما يدل عليه حِسّاً نحو : «قال هِيَ رَاوَدَتْنِي عن نَفْسِي [٦] » ، و « يا أَبتِ اسْتَأْجِرْه [٧] » إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ : (زَليخا) و (موسى) ، لكونهما كانا حاضرين . أو عِلْماً نحو : « إنا أنزلناه في ليلة القدر [٨] » أي : القرآن . أو جزئه ، أو كلّه نحو : « والذّين يَكْنِزُون الذّهب والفِضّةَ ولا يُنْفِقُونها [٩] » أي :

---

(١) ط : « وأوجبه » .
(٢) « وابن مالك » ساقطة من أ .
(٣) ط : « وإنما » ، تحريف .
(٤) « بعد مفسره » ساقطة من أ ، ب .
(٥) العنكبوت ٢٧ .
(٦) يوسف ٢٦ .
(٧) القصص ٢٦ .
(٨) القدر ١ .
(٩) التوبة ٣٤ .

المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة . وقوله :

١٧٤ — أماويّ ما يغني الثَّراءُ عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[١]

أي : النفس التي هي بعض الفتى . وجُعل من ذلك « اعدِلوا هو أقْرَبُ[٢] » أي :

أي : العدل الذي هو جزء مدلول الفعل ، لأنه يدل على الحدث والزمان .

١٧٥ — * إذا نُهِي السفيهُ جرى إليه[٣] *

أي : السَّفَه الذي هو جزء مدلول السَّفيه[٤] . لأنه يدل على ذاتٍ متّصفة بالسَّفه . أو نظيره نحو : عندي درهم ونصفه ، أي : ونِصْف درهم آخر . ومنه « وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِه[٥] » أي : عمر معمّر آخَر[٦] .

١٧٦ — قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامتنا ونِصْفَه فَقَدِ[٧]

أي : ونصف حمام آخر مثله في العدد .

أو مصاحبه بوجْهٍ ما ، كالاستغناء بمستلزِمٍ عن مستلزَم نحو : « فَمَنْ عُفِيَ له من أخيه [٦٦] شيء فاتّبَاعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه[٨] » ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عُفِيَ) ، « حتى تَوارَتْ بالحِجاب[٩] » أي : الشمس ، أغنى عن ذكرها ذكر (العَشِيّ) .

---

(١) من قصيدة مشهورة لحاتم الطائي يخاطب بها امرأته ماويّة ، وكانت تعذله على كثرة العطاء .

(٢) المائدة ٨ .

(٣) كذا ورد الشطر غير مسبوق بعبارة إنشاد . والبيت مجهول القائل ، وعجزه :

* وخالف والسفيه إلى خلاف *

(٤) أ ، ب : « مدلول الفعل » والوجه ما أثبتنا من ط . (٥) فاطر ١١ .

(٦) بعده في ط فقط : « قالت » ، والصواب حذفها كما في أ ، ب .

(٧) من قصيدة للنابغة الذبياني يسترضي بها النعمان بن المنذر .

(٨) البقرة ١٧٨ . (٩) ص : ٣٢ .

وقد يخالف الأصل السّابق في تقديم المفسِّر ، فيؤخر عن الضمير ، وذلك في مواضع : أحدها : أن يكون الضمير مكمّلاً معمول فعل أو شبهه ، إن كان المعمول مؤخّر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَهُ ضربَزيدٌ[(١)] ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ ، لأنّ المضاف إليه يكمل المضاف .

وأمثلة شِبه الفعل : أضاربٌ غلامَهُ زيد ، أضارب غُلامَ أخيه زيد . وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخّر الرتبة ، والمفسّر في نية التقدم .

هذا رأي البصريين ، ووافقهم الكوفيون في صورٍ، وخالفوهم في صورٍ، فقالوا : إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل ، فإن اتّصل الضمير بالمفعول مجروراً ، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو : زيدٌ غلامَهُ ضرب[(٢)] وغُلامَ ابنِه ضَرَبَ زيدٌ .

وإن اتّصل به منصوباً لم يجز نحو : ضَاربَهُ ضَربَ زيدٌ . وإن لم يتّصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو : ما رأى أحبَّ زيد ، وما أراد أخذ زيد ، قالوا : لأنّ في رأى ، وأراد ضميراً مرفوعاً ، والمرفوع لا يُنوى به التأخير ، لأنّه في موضعه .

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حينئذ متّصل بالمنصوب ، والمنصوب يُنوى به التأخّر ، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع . فإن قدم العامل نحو : أحبّ ما رأى زيدُ ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً . هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين .

وقال ابن مالك : غَلِط[(٣)] في النقل عنهم .

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان ، في آخر النائب عن الفاعل : لو تقدّم المفعول على الفعل نحو : زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازهُ المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه[(٤)] . وقال ابن كَيسان : عندي بينهما[(٥)] فصل ، لأنك إذا قلت :

---

(١) «وغلامه ضرب زيد» ساقطة من ط. (٢) أ ، ب : « غلامه ضرب زيد » .

(٣) ط : « خلط » بالخاء .

(٤) من قوله : « غلامه » إلى قوله : « وقع بعد الكلام » سقط من أ . (٥) ب : « فيهما » .

زيداً ضرب غلامُه ، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام ، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك[١] : ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد ، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد . فإذا كانا جميعاً بعد العامل ، فكلّ واحد منهما في موضعه . انتهى .

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير[٢] مقدّم الرّتبة نحو : ضرب غلامُه زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم ، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ونيّة . وحكى الصّفّار[٣] الإجماع عليه ، لكن أجازه أبو عبدالله الطُّوال من الكوفيين ، وعزى إلى الأخفش . ورجحه ابن جني . وصححه ابن مالك ، لوروده في النظم كثيراً كقوله :

١٧٧ — * جزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتم[٤] *

وقولـه :

١٧٨ — * كسا حِلمُه ذا الحِلم أثوابَ سُؤْدُدٍ[٥] *

وقولـه :

١٧٩ — * جزى بنُوه أبا الغيلان عن كِبَرٍ[٦] *

والأوّلون قصروه على الشعر .

قال أبو حيان : وللجواز وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثُر تقدّمه على الفاعل،

---

(١) ب : « ولذلك » . (٢) ط : « الضم » ، تحريف .

(٣) هو القاسم بن علي البَطْلَيْوسِيّ ، صحب الشَّلَوْبين وابن عصفور . شرح كتاب سيبويه . وتوفي بعد ٦٣٠ .

(٤) ينسب إلى أبي الأسود ، وقيل للنابغة ، وعجزه :

* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل *

(٥) مجهول القائل ، وعجزه :

* ورقّى نداه ذا الندى في ذرى المجد *

(٦) لسليط بن سعد ، وعجزه :

* وحُسْن فعل كما يجزي سنّمار *

فيجعل لكثرته كالأصل . وصورة المسألة عند المجيز أن [١] يشاركه صاحب الضّمير في عامله بخلاف نحو : ضرب غلامُها جارَ هند ، فلا يجوز إجماعاً ، لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل ، لأنّه مرفوع بضرب ، وهي مجرورة بالإضافة ، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به ، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول . فإذا لم يشارك [٢] لم يحصل الإشعار به ، فيتأكد المنع ، ثم التقديم في هذا الموضع جائز ، وفي المواضع الآتية واجب .

الثاني : أن يكون الضمير مرفوعاً بِنِعْم وبابه نحو : نعم رجلاً زيد ، وبئس رجلاً زيد ، وظَرُف رجلاً زيد .

الثالث : أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو :

١٨٠ — * جَفَوْنِي ولم أجفُ الأَخِلاَّءَ إنّني [٣] *

الرابع : أن يكون مجرور (رُبَّ) نحو :

١٨١ — *وربَّهُ عَطِباً أنقذْت من عَطَبِه [٤] *

الخامس : أن يبدل منه المفسّر نحو : «اللهمَّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيمِ» . هذا مذهب الأخفش . وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان . ومنع ذلك قومٌ . وقالوا : البدل لا يفسّر ضمير المبدل . وردّه أبو حيان بالورود قال :

١٨٢ — * فلاَ تلُمْهُ أن ينـــام البَائِسَا [٥] *

---

(١) ط : « بأن » بالباء . (٢) ط : « لم تشاركه » .

(٣) لم يعرف قائله . وعجزه :

* لغير جميل من خليلك مُهْمِلُ *

(٤) أنشده ثعلب ، ولم ينسبه ، وصدره :

* واهٍ رأبت وشيكاً صدع أعظمِهِ *

(٥) قبله :

* قد أصبحتْ بقرقري كوانسا *

قال أبو حيان في شرح التسهيل : الضمير المنصوب في : « تلمه » عائد على ما أبدل منه ، وهو البائس .

وقـــال :

١٨٣ - * فاستَاكَتْ به عُودَ إسحِلِ [١] *

السادس : أن يخبر عنه بالمفسّر نحو : « إن هي إلاّ حياتنا [٢] » .

قال الزمخشري : هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يَتلُوه من بيانه ، وأصلُه : إنْ الحياة إلاّ حياتنا الدنيا ، ثم وضع في موضع الحياة ، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها ، قال : ومنه :

١٨٤ - * هي النفس تحمــل ما حُمِّلَتْ [٣] *

وهي العرب تقول ما شاءت . قال ابن مالك : وهذا من جيّد كلامه .

السابع : ضمير الشأن ، فإنّ مفسّره الجملة [٦٧] بعده ، قال أبو حيان : وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاّ على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه . وتُسمّيه [٤] البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً ، وضمير القصة إذا كان مؤنّثاً ، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسمُ المقدر ، حتّى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير . ولا يحتاج فيها إلى رابط به ، لأنّهـــا نفس المبتدأ في المعنى . والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه ، ولا يؤكّد ، ولا يبدل منه ، ولا يتقدّم خبره عليه ، ولا يفسّر بمفرد . وسمّاه الكوفيون : ضمير المجهول ، لأنه لا يدري عندهم ما يعود عليه .

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب اليه ابن الطّراوة من زعمه [٥] أنه حرف ، فإنه إذا دخل على إنّ [٦] كفّها عن العمل ، كما

---

(١) لطفيل الغنوي في ديوانه ٣٧ ، وينسب أيضاً لعمر ، وللمقنع ، وهو بتمامه :

إذا هي لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود إسحل

(٢) الأنعام ٢٩ .

(٣) شطر بيت لم يعرف قائله ، وفي ط : « يتحمل ماحملت » صوابه من أ ، ب ، وانظر المغني ٢ : ١٠٢ ، ولم يذكره صاحب الدرر ..

(٤) ط : « وسمته » . (٥) ط : « من زعم » .

(٦) ط : « أن » بفتح الهمزة .

يكفها (ما) ، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها ، وتُلغى كما يلغى باب ظن (١) . ومال أبو حيان إلى موافقته .

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشأن أن تكون خبريّة ، فلا يفسّر (٢) بالإنشائية ولا الطّلبيّة . وأن يصرّح بجزأيها ، فلا يجوز حذف جزء منها ، فإنه جيء به لتأكيدها ، وتفخيم مدلولها ، والحذف منافٍ لذلك ، كما لا يجوز ترخيم المندوب ، ولا حذف حرف النداء منه ، ولا من المستغاث . وزعم الكوفيون أنه يفسّر بمفرد . فقالوا في ظننته قائماً زيد : إن الهاء ضمير الشأن ، وقائم يفسره . وزعموا أيضاً : أنه يجوز حذفُ جزء الجملة ، فيقال : إنه ضرب ، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار .

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها . قال ابن هشام في المغني : وقد غلط يوسف بن السّيرافي ، إذ قال في قوله :

١٨٥ — * أسكرانُ كان ابنُ المرَاغة . . . * (٣)

إنّ (كان) شانية ، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان .

وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع .

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر ، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك ، نحو : « قُلْ هُوَ الله أحد» (٤) . «فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ الّذِين كفروا (٥) » ،

---

(١) ط : « وتلغى كما تلغى في باب ظن » ، والوجه ما أثبتنا من أ ، ب .

(٢) ط : « فلا تفسير » .

(٣) جزء من بيت للفرزدق في ديوانه ٤٨١ وقد غفل عنه صاحب الدرر ، فلم يثبته في « درره » ، وهو بتمامه :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

(٤) الإخلاص ١ . (٥) الأنبياء ٩٧ .

«فإنّهالا تَعْمَى الأبصار[١]» . ويجوز التذكير مع المؤنث ، حكي « إنّه أمةُ الله ذاهبة[٢] » والتأنيث مع المذكّر ، كقراءة : « أوَ لَمْ تَكُن لهم آيةً أنْ يَعْلَمَه [٣] » بالفوقيّة ، فإن الاسم (أن يعلمه) ، وهو مذكّر .

وأوجب الكوفيون الأوّل ، وهو مردود بالسّماع ، حكي : إنه أمةُ الله ذاهبة [٤] » . وفصّل ابن مالك ، فقال : يجب التذكير كما يجب الإفراد . فإن وليه مؤنث نحو : إنها جاريتك ذاهبة ، أو مذكّر شبّه به [٥] المؤنث نحو : إنها قمر جاريتك ، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو : « فإنّها لا تعْمى الأبصار » فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التّذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ .

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو : « قُل هُوَ الله أَحَدٌ » . واسم (ما) كقوله :

١٨٦ — وما هو من يأسو الكُلُوم وَيُتَّقى به نائباتُ الدّهر كالدائم البُخلِ [٦]

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ ، وقالا [٧] : لا يقع إلا معمولاً .

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما .

ويبرز منصوباً في بابي : إن وظنّ ، نحو : « وأنّه لما قام عبدُالله [٨] » .

وقولـــــه :

١٨٧ — • علِمتُه الحقٌ لا يَخْفى على أحَدٍ [٩] •

---

(١) الحجّ ٤٦ .

(٢) هذه العبارة سقطت من كل من أ ، ب .

(٣) الشعراء ١٩٧ .

وفي أ ، ب : « يكن » صوابه في ط ، وهي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر ٢٣٤ ، وفي أ : « تعلمه » تحريف .

(٤) « حكى إنه أمة الله ذاهبة » ساقطة من ط .

(٥) أ : « شبه بالمؤنث » .

(٦) من شواهد الدّماميني في شرح التسهيل .

(٧) ط : « وقال » ، تحريف .

(٨) الجن : ١٩ .

(٩) قائله مجهول ، وعجزه :

• فكن محقاً تنل ما شئت من ظفر •

ويستكن (١) في باب كان وكاد ، نحو :

١٨٨ ــ إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ   وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ (٢)

وقال تعالى : « مِنْ بَعْدِ ما كاد يَزِيغُ قلوبُ فريقٍ مِنْهم (٣) » في قراءة «يزيغ» بالتَّحتيَّة (٤) . ومنع الفرّاء وقوعه في باب كان ، وطائفةٌ وقوعه في باب كاد .

* * *

(ص) : الفصل (٥) ، ويسمّى عماداً ، ودعامة ، وصفة : ضمير رفع منفصل ، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخٍ (٦) . بعده معرفةٌ ، أو كهي في منع اللام ، جامداً أو مشتقاً ، لا إنْ تقدّم متعلّقهُ في الأصح .

قال ابن مالك : وقد يقع بلفظ غيبةٍ بعد حاضر مقام مضاف . وجوّز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها . وقوم بين نكرتين كمعرفة . وقومٌ مطلقاً . وقومٌ بعد اسم لا . وقوم قبل مضارع . ويتعيّن كونُه فصلا إنْ وليه نصب ، وولى ظاهراً منصوباً ، أو قُرِن بلام الفرق على الأصحّ . ويحتمله والابتداء قبل رفع ، والبدل (٧) أيضاً بعده ، والتوكيد أيضاً بعد ضميره . ويتعيّن الابتداء قبل رفع ما ينصب .

قال سيبويه : وفاء الجزاء . والبصرية : تلو إلاّ . والفراء : وإنّما ، ولا النافية ، وقبل عارض أل ، وفي باب (ما) . ورجحه في (ليس) .

---

(١) ب ، ط : « ويسكن » صوابه في أ .

(٢) الشاهد فيه استتار ضمير الشأن في كان ، هذا على رواية الرفع . وأما من رواه : « صنفين » فلا شاهد فيه ، لأنه خبر كان . والبيت للعجير السلولي .

(٣) التوبة ١١٧ .

(٤) هي قراءة حمزة ، وحفص ، والأعمش . انظر إتحاف فضلاء البشر ٢٤٥ .

(٥) أ : « ص . الفصل » ساقطه .

(٦) ط : « أو منسوخاً » .

(٧) ط : « رفع البدل » بدون واو .

[٦٨] وتميم مطلقاً . والأصحّ وجوب رفع ٍ معطوفٍ بالواو ، ولا ولكن ، إن كرّر الضمير ، والجزأين إن اتفقا . ونحو : ما بالُ زيد هو القائم ، ومررت بعبدالله هو السّيد ، وظننت زيداً هو القائم جاريته .

وثالثها : إن كان غيرَ خلفٍ ، ومنع هي القائمة . ووقوعه بين ضميرين وخبَرين . وتصديره . وتقدمه مع الخبر . وتوسطه بعد كان وظنّ . ويجوز بين مفعولي ظنّ المتأخر . قال أبو حيّان : وفي المتوسط نظر . والأصحّ أنه اسم ، ولا محلّ له . وقيل : محلُّه كتاليه . وقيل : « كمتلوّه [١] » . وفائدته : الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع . والتأكيد . قال البيانيّون : والاختصاص .

(ش) : هذا مبحث الضمير المسمَّى عند البصريين بالفصل ، لأنه فصل بين المبتدا والخبر . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والنعت . وقيل : لأنه فصل بين الخبر والتابع ، لأنّ الفصل به يوضّح كون الثاني خبراً ، لا تابعاً ، وهذا أحسن ، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو : كنت أنت القائم ؛ إذ الضّمير لاينعت .

والكوفيون يسمّونه : عماداً ، لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبيّن أن الثّاني خبرٌ لا تابع .

وبعض الكوفيين يسمّيه : دعامة ، لأنه يدعم به الكلام ، أي يقوّى به ويؤكّد ، والتأكيد من فوائد مجيئه .

وبعض المتأخرين [٢] سمّاه : صفة . قال أبوحيّان : ويعني به التأكيد .

ومذهب الخليل ، وسيبويه وطائفةٍ : أنّه باقٍ على اسميته .

وذهب أكثر النحاة : إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور ، كالكاف في الإشارة

وإذا قلنا باسميّته ، فالصحيح أنه لا محّل له من الإعراب ، وعليه الخليل ، لأن الغرضَ به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة ، فاشتدّ شبهه بالحرف [٣] ، إذ لم يُجأ [٤] به إلاّ لمعنىً في غيره ، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب[٥] .

---

(١) ط : « متلوه » . تحريف .
(٢) ط : « بعض المتقدمين » .
(٣) أ : « فشبه » بالحرف ب : « فأشبه الحرف » .
(٤) ط : « لم يجاء » تحريف .
(٥) ط : « من الإعراب » .

وقال الكسائي : محله محل ما بعده (١) . وقال الفرّاء : كمحلّ ما قبله ففي : زيد هو القائم ، محلّه رفع عندهما . وفي : ظننت زيداً هو القائم محلّه نصب عندهما . وفي : كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب ، وعند الفراء رفع . وفي : إن زيداً هو القائم ، بالعكس .

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنيّة والجمع ، والتذكير والتأنيث ، والتكلّم والخطاب والغيبة . ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو : زيد هو القائم . « كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ (٢) » . « إنَّ هذا لَهُوَ القَصَصُ (٣) » . « تَجِدُوه عند اللهِ هو خَيْراً وأَعْظَمَ أَجْراً (٤) » .

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة (٥) كالأمثلة الأَوَل (٦) ، أو شبيهٌ بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير ، سواء كان ظاهراً أم مضمراً ، أم مبهماً أم معرّفاً باللام ، أم مضافاً جامداً ، أم مشتّقاً لم يتقدم متعلّقه عليه ، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً .

هذا مذهب الجمهور في الجميع . وفي كلٍّ خلاف :

فذهب ابن مالك : إلى أنه قد تنتفي المطابقة ، فيقع (٧) بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف ، كقوله :

١٨٩ — وكائِنْ بالأباطح من صَديقٍ يَرَاني لو أُصِبْتُ هـو المُصابَـا (٨)

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل ، وهو الياء في يراني على حذف مضاف ، أي: مصابي هو المصاب (٩) ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف (١٠) إليه مقامه . وحمله

---

(١) ط : « محل ما من بعده » بزيادة : « من » .
(٢) المائدة ١١٧ .
(٣) آل عمران ٦٢ .
(٤) المزمل ٢٠ . « وأعظم أجراً » ساقطة من أ ، ب .
(٥) ط : « بعده الاسم إلا معرفة » .
(٦) ط : « كأمثلة الأول » .
(٧) ط : « فتقع بالتاء » .
(٨) قائله جرير .
(٩) أ : « هو المضاف » ، تحريف .
(١٠) « المضاف » ساقطة من أ .

العسكري في (المصباح) (١) على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر ، والمصاب مَصْدر ، أي يظن مصابي المصاب أي : يَحقِر كُلّ مصاب دونه . وقال غيره : هو عند (٢) صديقه بمنزلة نفسه ، فإذا أصيب في نفسه فكأن (٣) صديقه قد أصيب ، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره ، لأنه هو(٤) في المعنى مجازاً واتّساعاً ، فهو من باب : زيد زهير .

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة : « هَؤُلاَءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ » (٥) بنصب (أطهر) (٦) . وتقول : هذا زيد هو خيراً منك .

وردّ بأن (أطهر) نصبٌ بلكم على أنه خبر « هُنَّ » فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرّفي .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو (٧) . وذهب قوم من الكوفيين : إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً ، وخرّجوا عليه : « أن

(١) لم تنسب كتب الطبقات المتداولة لواحد ممّن لقبوا بهذا اللقب هذا الكتاب .

(٢) ط : « عنده » ، تحريف .

(٣) ط : « فكان » بدون همزة ، تحريف .

(٤) : « هو » ساقطة من أ .

(٥) هود ٧٨ .

(٦) « هي قراءة سعيد بن جبير ، والحسن بخلاف ، ومحمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحاق قال أبو الفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنما قبح ذلك عنده ، لأنه ذهب إلى أنه جعل « هن » فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما مبتدأ وخبر ، ونحو ذلك كقولك : ظننت زيداً هو خيراً منك . وكان زيد هو القائم . وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً وهو أن تجعل : « هُنَّ » أحد جزأي الجملة ، وتجعلها خبراً « بناتي » كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل « أطهر » حالاً من « هن » أو من « بناتي » والعامل فيه معنى الإشارة كقولك : هذا زيد هو قائماً أو جـالساً ، أو نحو ذلك . فعلى هذا مجازه فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال » .

انظر المحتسب ١ : ٢٣٦ .

(٧) « هو » ساقطة من ط .

تكونَ أُمَّةٌ هيَ أَرْبى مِنْ أُمَّةٍ [١] » .

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو : لا رجل هو منطلق .

وذهب آخرون : إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو : كان زيد هو يقوم .

وذهب الفراء : إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام ، فلم يُجِز : كان زيد هو أخاك ، وكان زيد هوصاحب الحمار ، [٦٩] ونحوه . وأوجب ابتدائيّة وَرفْع ما بعده ،

وكذا لم يجوّز [٢] وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائيّة . وجوّز في (ليس) الوجهين ، ورجّح الابتدائية .

وذهب الكسائي والفراء : إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ ، نحو : ما بالُ زيد هو القائمَ ، وما شأن عمرو هو الجالِسَ ، ومررت بعبد الله هو السيّد ، بنصب الجميع .

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق ، تقدمَ [٣] ما ظاهره التعلّق به نحو : كان زيد هو بالجارية الكفيلَ بشرط أن لا يقصد كونُ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ : « وكَانُوا فيه من الزَّاهِدينَ [٤] » فإن قصدته [٥] لم يجز إجماعاً .

وذهب الفرّاء : إلى جواز وقوعه أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر ، وجَعَل منه : « وَهُوَ مُحَرَّمٌ عليكُمْ إخْراجُهُم [٦] » .

وذهب آخرون إلى جواز تقدمّه مع الخبر نحو : هو القائم زيد [٧] ، وهو القائم كان زيد ، وهو القائم ظننت زيداً .

وذهب آخرون : الى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأوّل [٨]

---

(١) النحل ٩٢ ، وفي ط : « يكون أمة » بالياء تحريف .
(٢) ط فقط : « لم يجز » .
(٣) ط . « فقدم » بالفاء .
(٤) يوسف ٢٠ .
(٥) أ ، ب : « فإن قصدت » .
(٦) البقرة ٨٥ ، وفي أ : « ومحرم عليكم » ، تحريف .
(٧) « هو » ساقطة من أ .
(٨) « بين » ساقطة من ط .

نحو : كان هو القائم زيد ، وظننت هو القائم زيداً .

ووجه المنع في الكُل ّ عند الجمهور : أن فائدته صونُ الخبر من توهمه تابعاً ، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه ، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً [١] ، إذ التّابع لا يتقدّم على المتبوع . فلو تقدّم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوعُ الفصل بينهما نحو : زيداً هو القائم ظننت . وإن تقدّم الأول وتأخّر الثاني نحو : زيداً ظننت هو القائم ، ففي جواز ذلك نظر ، قاله أبو حيّان . وقال : ولا يقع بين الخبرين ، فلا تقول : ظننت هذا الحلوهو الحامض ، لأنّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده .

وقيل بدخوله بينهما . قال : وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو : زيد [٢] ظننته هو إيّاه خيراً من عمروٍ [٣] ، عند سيبويه ، لأنه تأكيد في المعنى لهذه [٤] الثلاثة ، وكلٌ منها يُغنِي عن صاحبه . فإن فَصلْت وأخّرْت البدل جاز ، نحو ظننته هو القائمَ إياه ، لأنه في نية الاستئناف ، وصار بذلك بمنزلة إنّ واللامِ في كلامٍ واحد ، إذا تأخّرت اللام . وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني ، أو بظرف معمول الخبر نحو : ظننته هو يوم الجمعة إيّاه القائم [٥] . فإن كان أحدُهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً ، لعدم الضميرين المُؤْذِنين بالضعف نحو : ظننته هو نفسه القائم .

وإنما يتعيّن فصليّةُ هذا الضمير في صورتين :

الأولى : أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائمَ ، إذ لا تمكن الابتدائية فيه [٦] لنصب ما بعده ، ولا البدليّة لنصب ما قبله ، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكّد الظاهر .

والثانية : أن يليه منصوب ، ويقرن بلام الفَرْق نحو : إن كان زيدٌ لهو الفاضِلَ [٧] ،

---

(١) ط : « يمنع من كونه تابعاً » صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « زيداً » بالنصب .

(٣) أ : « حيزاً من بكر » ، وبعده فيها : « وعند سيبويه » . والواو مقحمة .

(٤) ط : « بهذه الثلاثة » .

(٥) ط : « العالم »

(٦) « فيه » ساقطة من ب ، ط .

(٧) ط : «إن كان زيداً لهو الفاضل » بنصب « زيد » تحريف .

وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ ، لامتناع الابتدائية ، لما سبق في التَّبعية ، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو : كان [١] زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً ، وأن يكون مبتدأً ثانياً ، وأن يكون بدلاً . فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو : أنت أنت القائم احتمل الثلاثة ، والتوكيدَ أيضاً .

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ ، أو عكسه ، نحو : كان زيد هو القائمَ ، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائمُ، وإنك أنت القائم ــ احتمل في الأولى ما عدا الابتداء ، وفي الثانية ما عدا البدل .

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو : ظننتك أنت القائم .

ويتعيَّن فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع . وهو معنى قولي [٢] : «قبلُ رفع ما ينصب» نحو : ظننت زيداً هو القائم ، وظننتك أنت القائم [٣] .

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ومـــا بعده خبر مطلقاً ، ويقرؤون : « إن تَرَنِي أنا أقلُّ [٤] » ، « تجِدُوه عِندَ اللهِ هو خيرٌ [٥] » .

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السّامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد . وأضاف إلى ذلك البيانيون ، وتبعهم السُّهيلي : الاختصاصَ ، فإذا قلت : كان زيد هو القائمَ ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره ، وعليه : « إن شانِئكَ هو الأبتر [٦] » . « وأولئِكَ هُمُ المُفلِحُون [٧] » .

---

(١) « كان » ساقطة من ط .

(٢) في ب : « قولي بعد قبل » بزيادة : « بعد » ، تحريف . وفي هامش ب : « في خط المؤلف بعـد ، عوض : قبل » .

(٣) من قوله : « وتميم » إلى : « وأولئك هم المفلحون » ساقطة من أ ، ب .

(٤) الكهف ٣٩ . (٥) المزمِّل ٢٠ .

(٦) الكوثر ٣ . (٧) البقرة ٥ ، وغيرها .

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمّا زيد هو فالقائم [١] ، فقال سيبويه : يتعيّن للابتدائية ولا يجوز الفصل ، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت . وجوّزه المبرد .

ولو وقع قبله إلا نحو : ما كان زيد إلاّ هو الكريم ، فقال البصريون يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل ، وجوزه الكسائي .

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما [٢] نحو : كان عبد الله لا هو العالم ولا الصالح[٣] . فقال الفراء : تتعيّن الابتدائيّة [٤] ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقةً بين النعت والمنعوت .

وإن وقع بعده مشتقٌ رافعٌ للسببي ، فإنْ طابق الضمير الاسم نحو : ظننت زيداً هو القائم أبوه ، أو هو [٧٠] القائمة أو القائم جاريته ، فقال البصريون : تتعيّن الابتدائية [٥] ، ولا يجوز الفصل . وجوّزه الكسائي . وفصّل الفراء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي ، أو غير خلَف فيوافق البصريين [٦] .

وإنْ لم يطابق نحو : كان زيد هي القائمة جاريته ، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلا ، لا يرفع ولا ينصب ، لتقدّم الضمير على الظاهر ، وجوّزه الكسائي على الفصل .

ويجري ما ذُكِر في باب ظن ، وفي [٧] ثاني وثالث باب أعلم .

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو ، فإن كُرِّر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا [٨] نحو : كان زيد هو القائمُ وهو الأميرُ . وأجاز هشام نصبه. ورفعُ المعطوف

---

(١) ط : « ما زيد » ، تحريف ، وفي أ : « فهو القائم » تحريف .
(٢) أ ، ط : « وإنما » .
(٣) في جميع النسخ « وكان عبدالله » بزيادة الواو . وفي ط : « والصالح بدون لا » .
(٤) ب : « يتعيّن الابتدائية » .
(٥) « تتعيّن الابتدائية» ساقطة من أ . وفي ب : « يتعيّن الابتداء » .
(٦) أ : « فوافق البصريين» ، وفي ط : « فيوافق البصريون » ، وهذه محرّفة .
(٧) ط : « في » بدون واو ، تحريف . (٨) ط : « إن اختلف» ، تحريف .

والمعطوف عليه إن اتّفقا نحو : إن كان زيد هو المُقبِلُ وهو المُدْبِرُ . وأجاز هشام والفراء نصبهما . فإن لم يكرّر الضمير جاز اتّفاقاً نحو : كان زيد هو المقبل والمدبر .

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر ، نحو : كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا القاعد[1] ، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد[2] .

العَلَم

(ص) : العلم هو ما وضع لمعيّن لايتناول غيره ، فإن كان التّعَيّن[3] ذهناً فعلم الجنس . وحكمه كمعرفةٍ لفظا ونكرةٍ معنى . قيل : ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي . أو خارجاً فالشخص .

• • •

(ش) : العلم ما وُضِع لمعيّن لا يتناول غيره . فخرج بالمعيّن النكرات ، وبما بعده سائرُ المعارف ، فإن الضمير صالحٌ لكل متكلّم ومخاطَب وغائب ، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيّن خاص بحيث لا يستعمل [4] في غيره ، لكن إذا استعمل صار جزئياً ، ولم يَشْرَكه أحد فيما أسند اليه . واسمُ الإشارة صالح لكلّ مشار إليه ، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد . وأل صالحةٌ لأن يعرّف بها كلّ نكرة ، فإذا استعملت في واحدٍ عرّفته وقَصَرته على شيء بعينه . وهذا معنى قولهم: إنها كُلّياتٌ وضعاً [5] ، جزئياتٌ استعمالاً .

---

(١) « أولا القاعد » ساقطة من ط .

(٢) ط : « أولكن القاعدة » ، تحريف .

وما سقط من أ ، ب من قوله : «وتميم» الي : « وأولئك هم المفلحون » فيما سبق أثبت هنا بعد قوله : « أولكن هو القاعد » .

(٣) ط : « اليقين » ، تحريف . ب : « التعيين »وأثبتنا ما في أ .

(٤) أ : « بأن لا يستعمل » .

(٥) ط : « وصفاً » بالواو ، تحريف .

ثم التعيّن (١) إن كان خارجيّاً (٢) بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشّخص . وإن كان ذهنيّاً بأن كان الموضوع له معيّناً في الذهن ، أي ملاحَظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع ، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس .

وأمّا اسم الجنس : فهو ما وضع للماهية من حيث هي ، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن (٣) ، كالأسد (٤) اسم للسبع ، أي لماهيته .

هذا تحرير الفرق بينهما ، فإنهما ملتبسان ، لصِدق كُلٍّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس . ولهذا ذهب بعضهم : إلى أنهما مترادفان ، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة ، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز . ورُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية ، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثُعالة ، مجرى علم الشخص ، في امتناع دخول أل عليه ، وإضافته ، ومنع الصرف مع علة أخرى ، ونعته بالمعرفة ، ومجيئه مبتدأ ، وصاحب حال ، نحو : أسامة أجرأ من ثعالة ، وهذا أسامة مقبلاً . وأجرى (٥) اسم الجنس كأسدٍ مجرى النكرات . ذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما ، إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً .

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا إذا (٦) وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد (٧) منه أمثال ، فوضع على الشّياع . وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة (٨) التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص ، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص .

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه (٩) .

* * *

(١) ، أ ب : « التعيين » .
(٢) أ ، ب : « خارجاً » .
(٣) ط : « في الخارج والذهن » بالواو ، لا بأو ، تحريف .
(٤) أ ، فقط : « كالأسد » .
(٥) ط : « وأجرت » ، تحريف .
(٦) « إذا » ساقطة من ط .
(٧) أ : « لا يمتنع لا يوجد » تحريف .
(٨) ط : « المعقولية » ، تحريف .
(٩) الأشباه والنظائر ٢ : ١٧٤ .

(ص) : فمنه مفردٌ عرّي من إضافة ، وإسناد ، ومزج . ومضاف : اسم ، وكنية بدئت بأب أو أمّ أو ابن أو بنت ، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذماً . ويؤخر عن الاسم غالباً ، وكذا عن الكنية على المختار . ثم إن أفردا دون أل أضيفا ، وجوّز الكوفية الإتباع . وإلا أتبع أو قطع . ومَزْجٌ ، فإن ختم بويه كسر . وقد يُعرب ممنوعَ الصرف . وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخرِ الأول غير الياء والمنوّن ، ومضافاً . والأصحُّ جواز منعه حينئذ وبنائه .

(ش) : ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام :

أحدهما : مفرد ، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد .

الثاني : ذو الاسناد ، وهو المحكي من جملة نحو : برق نحره ، وتأبط شرّا ، وشاب قرناها . وأشرت إليه بقولي بعد ذلك : « ومنقول [٧١] من جملة » وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل ، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس .

الثالث : ذو المزج ، وهو كل اسمين نُزّل ثانيهما منزلة هاء التأنيث ، (١) وهو نوعان : مختوم بويه : كسيبويه ، ونفطويه . وفيه لغات : الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك ، ففيه ثلاث لغات : الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن ، أو منوّناً . ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتّل حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغةحكاها في (التسهيل) (٢) فيفتح نحو : هذا معدي كرب على جعله مؤنثاً .

والثالثة : بناؤه على الفتح في الجزأين مالم يعتلّ الأول ، فيسكن كخمسة عشر ، وهذه اللغة أنكرها بعضهم ، وقد نقلها الأثبات .

---

(١) ط : « تاء التأنيث » .

(٢) أ : « حكاها السهيلي » .

الرابع : ذو الإضافة ، وهو اسم ، وكنية ، فالأول : كعبد الله ، وعبد الرحمن ، والثاني : ما صدر بأب كأبي بكر ، أو أم كأم كلثوم . وزاد الرضي : أو بابن أو بنت كابن آوى ، وبنت وردان .

ومن العلم : اللقب ، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى : كزين العابدين ، أو ذمّه كأنف الناقة .

ويُنْطق به مفرداً ، ومع الاسم ، ومع الكنية ، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخّر ، وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير انسان ، كبطّة ، وقُفّة ، فلو قُدّم توّهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي ، وذلك مأمون بتأخّره ، فلم يعدل عنه . وعلله غيره بأنه أشهر من الاسم ، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت ، فلو أتى به أوّلاً لأغنى عن الاسم وندر قوله :

١٩٠ — * بأن ذا الكلب عَمْراً خيرَهُمْ حَسَباً [(١)] *

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها ، وتقدُّمُها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك : امتناع تقديمه عليها ، وهو المختار .

نعم ، لا ترتيب بين الاسم والكنية . قال ابن الصائغ [(٢)] : والأولى تقديم [(٣)] غير الأشهر منهما .

ثم إذا تأخّر اللقب عن الاسم ، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو : جاء سعيدُ كُرْزٍ ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم ، تخلُّصاً من إضافة الشيء الى نفسه . وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان ، واختاره ابن مالك ، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

---

(١) البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، وعجزه :

* ببطن شريان يعوي حوله الذيب *

(٢) سبقت ترجمته ص ٣٦ .

(٣) ط ، فقط : « تقدم » .

فإن كان في الأول أل فليس إلا الإتباعُ وفاقاً نحو : الحارثُ كرزٌ، ذكره أبو حيان وغيره .

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة ، امتنعت الإضافة وتعيّن الاتباع بدلاً أو بياناً ، أو القطع إلى الرفع بإضمار هو ، أو إلى النصب(١) بإضمار أعني .

* * *

(ص) : ومنقول من جملة وسيأتي ، ومصدرٍ ، وعينٍ ، وصفــةٍ ، وماض ومضارعٍ ، وأمر . قيل : وصوت . وهو مقيس ، وشاذٌ بفكٍّ أو فتح ، أو إعلالِ ما استحَقَّ خِلافَهُ ، وضِدّها . ومرتجلٌ لم يستعمل قبلُ ، أو جُهِل ، أو لم يُقْصَد به النقل ، أقوال . وقيل : كلها منقولة ، وقيل : مرتجلة ، وغيرُهما (٢) . وقيل : ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل . وتحذف في نداء وإضافة حتماً ، ودونهما نزراً ، كأنْ قارنت ارتجالاً أو نقلاً ، وإلا فإن لُمِح الأصل دخلت ، وإلا فلا . لا منقول من فعل اختياراً .

(ش) : ينقسم العلم إلى منقول ، ومرتجل ، وواسطةٍ بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال . هذا رأي الأكثرين .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلها منقولة ، وليس منها شيءٌ مرتجل ، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُسمّى الأول ، وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها ، وجهلنا نحن أصلها ، فتوهّمنا من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة .

وذهب الزجّاج إلى أنها كلها مرتجلة . والمرتجل عنده : ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتُها

(١) ط : « وإلى النصب » .

(٢) كذا في النسخ ، يريد : مرتجلة ، ومنقولة ، وغير مرتجلة ولا منقولة . كما سيأتي في الشرح من مذهب أبي حيّان .

للنّكرات بالعَرَض لا بالقصد . حكى هذا الخلافَ أبو حيّان. وقال قبله : المنقول هو . الذي يحفظ (١) له أصلٌ في النكّرات ، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل : المنقول ، هو الذي سبق له وضعٌ في النّكرات (٢) ، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات ، فحكى قولين . ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قولٌ ثالث في حد المرتجل : أنّه ما لم يُقْصد في وضعه النّقلُ من محل آخر إلى [٧٢] هذا . فلذلك حكيتُ فيه ثلاثة أقوال .

وعندي أنّ الخلاف المذكور : هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة ؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنيٌّ على الآخر كما بينته في (السلسلة) .

ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين : منقول ومُرْتَجَل بالنظر الى الأكثر ، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً ، وهو الذي علميّتُهُ بالغلبة . وحكاه ابن قاسم (٣) بصيغة (٤) « قيل » ، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيّان ، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول : اما من جملة ، وستأتي في باب التسمية . أو من مصدرٍ كفضل ، وزيد ، وسعد . أو من اسم عينٍ كأسد ، وثور (٥) ، وذئب. أو من صفةٍ اسم فاعل : كحارث وطالب ، واسم مفعول كمضروب ومسعود ، أو صفة مشبّهة كحسن ، وسعيد ، أو صيغة مبالغة (٦) كعبّاس . أو من فِعْلٍ ماض كشمّر . أو من مضارع كيزيد ، وأحمد ، وتغلب . أو من أمرٍ : كاصْمت (٧) اسماً لفلاة .

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كببَّةَ ، وهو صوت كانت أمه ترقصه بـه وتقول :

---

(١) أ : « هو الذي لم يحفظ له » بزيادة « لم » تحريف .

(٢) من قوله : « والمرتجل هو الذي لا يحفظ » إلى قوله : « في النكرات » ساقطة من أ .

(٣) كذا في النسخ الثلاث ، وهو الحسن بن قاسم وشهرته : « ابن أم قاسم » .

(٤) أ : « بصيغة » ، تحريف . (٥) ط : « نور» بالنون .

(٦) ط : « أو صفة مبالغة » .

(٧) تقال بهمزة الوصل ، وبهمزة قطع مكسورة أيضاً كما في اللسان : (صمت) .

١٩١ ـ لأُنكِحَنَّ بَبَّـهْ جارِيَـةً خَـدِبّـه [١]

فلقّب به . وقال ابن خالويه : ببّة : الغلام السمين ، فالنقل من صفةٍ لا صوت ، قال ابن مالك : وهو الصحيح .

ثم المنقول قسمان :

قسم مقيس : وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات . وشاذٌّ : وهو ما خالف [٢] إما بفكّ ما استحق الإدغام كمَحْبَبْ ، فإنه مَفْعَل من الحُبّ وقياسه : محَبّ بالإدغام . أو بإدغام ما استحقّ الفكّ ، أو بفتح ما استحق الكسر : كمَوْهَب ، والقياس كسر الهاء ، لأن ذلك حكم مفعل مِمّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد ، أو بكسر ما استحقّ الفتح : كمَعْدِي من: مَعْدِي كَرِب [٣] . والقياس فتح الدال كَمَرْمىً . أو بإعلال ما استحقّ التصحيح : كداران [٤] وماهان [٥] . والقياس دَوَران [٦] ، ومَوَهان ، كالجَوَلان ، والطّوفان . أو بتصحيح [٧] ما استحقّ الإعلال كَمَدْيَن ، وحَيْوة ، والقياس مَدان ، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما ، لاجتماعهما وسكون السابق . ومن أمثلة المرتجل : سعاد ، وأُدد .

وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً . وهو ضربان :

---

(١) ط : « حدّ به » بالحاء ، تصحيف : والخِدبة بكسر الخاء : الجارية المشتدة الممتلئة .
والرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب ، ترقص به ابنها عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي .
وفي أ ، ب : « لا ينكحن » صوابه في ط ، واللسان : (خدب) .

(٢) ط : « ما خالفه » . (٣) « من معدي » ساقطة من ط .

(٤) داران : موضع . قال سيبويه : وإنما اعتلت الواو فيه ، لأنهم جعلوا الزيادة في آخره ، بمنزلة ما في آخره الهاء ، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه ، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صح الجَوَلان . اللسان : (دور) .

(٥) الدِّينَوَر ، ونهاوَنْد ، أحدهما : ماه الكوفة ، والآخر : ماه البصرة ، وفي ب ، ط : « موهان » قال ابن جني : لو كان ماهان عربياً فكان من لفظ : هوم ، أو هيم لكان : لَعْفَان .
ولو كان من لفظ الوهم لكان : لَفْعانَ ، ولو كان من لفظ : (هما) لكان عَلْفان .
انظر اللسان : (موه) .

(٦) ب ، ط : « دواران » صوابه في أ . (٧) ط : « والتصحيح » ، تحريف .

مضاف كابن عمر ، وابن رألان[1] ، فكلّ واحد من ولد عمر ، ورألان، يطلق عليه ابن عمر وابن رَألان ، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر .

وذو أداة : كالأعشى والنابغة ، إذْ غلبا عليه [2] من بين سائر ذي عشاً ونُبُوغ . ونازع قومٌ في عَدِّه من أقسام العلم ، وقالوا : إنه شبه العَلَم ، لا علم . وصحّحه ابن عصفور . قال : لأن تعريفها [3] ليس بوضع اللفظ على المسمّى ، بل بالإضافة أو أل . ثم أل فيما غلب بها لازمة . ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث : « يا رحمن » و « رحمن الدنيا والآخرة » ، وقوله :

١٩٢ — * يا أقْرَع بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ [4] *

وقوله :

١٩٣ — * أحقّاً أنّ أخْطَلكُم هَجَانــي [5] *

وقَلّ حذفُها في غيرهما ، كقوله :

١٩٤ — * إذا دبَرَانٌ منك يومــاً لقيتــه [6] *

وحكي : هذا عَيُّوقٌ طَالعاً [7]

أما ماغَلَب ما بالإضافة ، فلا يفصل منها بحال . قال : ولو قارنت اللاّمُ نَقْلَ

---

(١) ابن رألان ، وهو جابر كما سيأتي. وفي القاموس : « وجابر بن رألان الشاعر من سنبس طيء ».
وهو من شعراء الحماسة . وفي أ : « دألان » ، ط : زالان . صوابهما في ب .

(٢) ط : « لمن غلبا عليه » . (٣) ط : « تعريفهما » .

(٤) من رجز لعمرو بن خثارم البجلي ، وبعده :
* إنك إن يُصرَعْ أخوك تصرع *

(٥) للنابغة الجعدي من قصيدة يهجو بها الأخطل .

(٦) قائله مجهول . وعجزه :
* أؤمل أن ألقاك غدواً بأسعد *
والدبران : عَلَم بالغلبة على الكوكب الذي يدْبر الثريا وحقه أن يصدق على كل مدبر ، ولكنه غلب على هذا الكوكب من بين ما أدبر .

(٧) العيوق : كوكب أحمر مضيء يتلو لا يتقدّمها . ويطلع قبل الجوزاء . سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

علم : كالنّضر والنُّعْمــان ، أو ارتجاله (١) كالْيسع (٢) والسموءل ، فحكمهــا حكم ما غلب بها من اللزوم إلاّ في النداء، والإضافة.قال ابن مالك: بل(٣) هذا النوع أحقّ بعدم التّجرّد، لأن الأداة فيه مقصودةٌ (٤) في التسمية قَصْدَ همزة أحمد ، وياء يشكر، وتاء تغلب ، بخلافها في الأعشى ونحوه ، فإنّها مزيدة للتعريف ، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها ، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع . ولو لم يقارن الأداة النقلُ ، بأن نقل من مجرّد لكنّ المنقول منه صالح لها ، كالمصدر والصفة واسم العين ، نُظِر : فإن لُمِح فيها الأصل دخلت الأداة ، فيقال : الفضل ، الحارث ، واللّيث . وإن لم يلمح استديم التجرد . فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل ، كيزيد ، ويشكر، لم تدخل إلاّ في ضرورة .

* * *

(ص) : وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً ، ومسّماه أُولُـو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات ، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً . ومن النوعين مالا يلزم التعريف . ومن الأعلام أمثلة الوزن ، فما فيه مانع آخر منع صرفُه غيرمنكّر، إلاّ ذا وَزْنِ مُتَناه (٥) أو ألف تأنيث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان ، ومالا فلا . وما حكي به موزونه المذكور، أو قُرِن بما ينزل منزلتَه فكهو على الأصح . وكذا بعض الأعداد المطلقة . والمختار صرفها مطلقاً . والأصّح أن أسماء الأيام أعلام ، ولامها للّمح . وكَنَوْا عن اسم العالِم بفلانِ وفلانة ، وكنيته بأبي فلان وأمّ فلانة ، وغيره باللام . وجاء في الحديث بدونها ، واسم الجنس بِهَنٍ ، وهَنَة ، وهَنت . قيل : والعلم ويعّرف ويثنّى ، ويجمع ، ويصغّر . بِهُنَيّة (٦) . والحديث بكيت [٧٣] وذيت مُثَلّثاً، وذَيّة، وكذا. ولا يُبْطِلُ التّصغير العلميّة ، وقيل : إلاّ الترخيم .

---

(١) « أو ارتجالاً » في ط .

(٢) ط فقط : « كالبيع » ، تحريف .

(٣) « بل » ساقطة من أ .

(٤) ط : « مقصورة « تحريف .

(٥) ط : « إلا إذا وزن مثناه » ، تحريف ، وفي « الإذو وزن مثناه » وأثبتنا ما في ب .
والمراد : صيغة منتهي الجموع .

(٦) ط : « وجاءت بهنيت» ، تحريف .

(ش) : فيه مسائل :

الأولى : قد ينكّر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزّيْدين ، وما مِنْ زَيْدٍ كزيد ابن ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان: « لا قُرَيْشَ بعد اليوم ». وقول بعض العرب: « لا بَصْرَةَ لكم » وحينئذ يثنّى ويجمع ، وتدخله (أل) ، ويضاف .

الثانية : مسميّات الأعلام، أُولُو العِلْم من الملائكة والإنس والجنّ ، كجبريل وزيد والولهان . وما يحتاج الى تعيينه من المألوفات كالسُّوَر [١] والكُتُب، والكواكب ، والأمكنة ، والخيل ، والبغال ، والحمير ، والإبل ، والغنم ، والكلابِ ، والسّلاح ، والملابس: كالبَقرة ، والكامل [٢] وزُحل، ومكّة ، وسكَاب، ودُلدُل [٣] ، ويَعفُور وشدْقم [٤] ، وهيْلة وواشق ، وذي الفقار . وأنواعُ معانٍ : كبرّة [٥] للمبرّة ، وفجار لِلفَجْرة ويسارِ لِلمَيْسَرة ، وخيّاب بن هيّاب [٦] لِلخُسران . وأنواعُ أعيانٍ لا تُؤْلَف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد ، وأبي جعدة وذؤالة للذّئب .

وندر مجيئُها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدّغفاء للأحمق ، وهيّان بن بيّان للمجهول شخصاً ونسباً [٧] ، وقِنوّر بن قِنوّر لنوع العبـــد [٨] ، واقْعُدِي وقُومِي لنوع الأمَة ، وأبي المَضَاء لنوع الفرس .

ومن النوعيّ مالا يلزم التعريف. قال ابن مالك : لمّا كان لهذا الصّنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشياعٌ من وجه ، جاز في بعضها أن يستعمل تارةً معرفةً فيعطي

(١) أ ، ب : « كالثور » ، وإنما هي « السّور » كما في ط ، وقد مثل لها بالبقرة .

(٢) ومنه كتاب : « الكامل » للمبرّد ، ولابن الأثير.

(٣) دلدل ، بضم الدالين : اسم بغلة الرسول عليه السلام . ط : « ذلول » صوابه في أ ، ب .

(٤) شدقم ، بالدال المهملة : فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل . ط ، فقط : « شذقم » تصحيف .

(٥) ط : « البرة » صوابه في أ ، ب .

(٦) أ : « هياب بن هياب » ، تحريف .

(٧) ومثله : صلمعة بن قلمعة ، وضل بن ضل كما في التصريح ١ : ١٢٥ .

(٨) شاهده في اللسان : « قنر » .

أضحت حلائل قنور مجدعة لمصرع العبد قنور بن قنور

لفظُه ما يعطاه المعارفُ الشخصّية ، وأن يستعمل تارةً نكرة فيُعطى لفظُه ما يعطاه النّكرات . ونعني بالنوعيّ نوعيّ المعاني . والطريقُ فيه السَماع ، فجاء من ذلك : فينة ، وبُكرة، وغُدْوة ، وعَشيّة. تقول : فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين ، أي : الحينَ دون الحين ، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين . وكذلك يتعهدنا غُدْوَةَ ، وبُكْرةَ ، وعَشيةَ ، بلا تنوين ، إذا قصدت الأوقاتَ المعبّر عنها بهذه الأسماء . وبالتنوين أي بكرةٌ من البكر ، والمراد واحدٌ وان اختلف التقديران . ولم يسمع ذلك في نوعيّ الأعيان، بل ما جاء منه ملتزمٌ تعريفُه كأسامَة ، وذُؤالَة . انتهى .

قلت : ومن أمثلة فينة حديث: «لِلمؤْمن ذَنْبٌ يعتاده الفينةَ بعد الفينة» ، فأدخل عليه اللام ، وذلك فرع التنكير .

الثالثة : من الأعلام الأمثلةُ الموزون بها ، لأنّها دالّة على المراد دلالةً متضمنة الإشارة (١) إلى حروفه وهيئته ، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً ، وتوصَف بالمعرفة كقولنا : لا ينصرف فُعَلُ المعدول ، ويصرف فُعَلٌ غير معدول . ثم هي أربعة أقسام : قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو : فاعل، إذ ليس فيه سببٌ يمنع مع العلمية .

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة ، وهو ما كان بتاء التأنيث كَفعْلة ، أو على وزنِ الفعلُ به أولى كأفعل ، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان . أو ألف إلحاق مقصورة ، كَفَعَنْلى وزن : حَبَنْطي (٢) . مثال تعريفها : فَعْلة وزن جَفْنَة ، وهكذا. ومثال تنكيرها : كلُّ (٣) فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلات ، (٤) وهكذا .

وقسم لا ينصرف مطلقاً ، لا معرفة ولا نكرة ، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير ، كفاعل ومفاعيل ، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة ، كفعلاء ، وفُعْلى بالضم .

وقسم فيه وجهان ، وهو ما آخره ألفٌ مقصورة صالحة للتأنيثِ والإلحاق كَفَعْلى

---

(١) ط : « للإشارة » .

(٢) أ : « كفعلي وزن خيطي » . تحريف . (٣) « كل » ساقطة من أ .

(٤) بفتح الفاء والعين بخلاف المعتل ، وفي جميع النسخ : « فعلاوات » ولا وجه له .

بفتح الفاء ، فيه اعتباران ، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين ، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف ، وانصرف في التنكير .

وقال الخضراوي (١) : اتّفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنّها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو : ضَربَ وزنه فعل ، وانطلق وزنه : انفعل . وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسُ ما يوزن فحكمها حكم نفسها ، فهي أعلام . فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلميّة لم ينصرف ، كقولك : فَعلانُ لا ينصرف ، وأفعل لا ينصرف . وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك وأريد حكايةُ موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف (٢) ، كقولك : ضاربةٌ وزنها فاعلة ، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة ، لأن هذه الأمثلة أعلام ، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث . ومنهم من قال : يحكي به حالة موزونة ، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة . وإذا قال : عائشة ، وزنها فاعلة منع من الصرف ، إذْ لا حكاية توجب تنوينه . وإن قُرِن مثالٌ بما نزّل منزلةَ الموزون فحكمه حكم ما نزّل منزلته من الصفات . مثاله : هذا رجل أفعلُ حكمه حكم أسودَ ، لأنك تنزّله منزلته ، فامتنع صرفه . هذا رأي سيبويه والمبرّد ، وخالف المازنيُّ وقال : ينبغي صرفه ، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في [٧٤] قولنا : كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنّه لا ينصرف ، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه (٣) ، والمرعيّ حكمه في اللفظ .

الرابعة من الأعلام أيضاً بعض الأعداد المُطْلَقة ، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف ، إنّما تدلُّ على مجرد العدد . وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كُلاًّ منها يدلُّ على حقيقةٍ معيّنة دلالةً خالية من الشركة ، متضمّنةً الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو : سِتّةُ ضِعْفُ ثلاثَة ، وأربعةُ نصفُ ثمانية .

---

(١) سبقت ترجمته ص ١٠٩

(٢) ط : « فيه خلاف » صوابه في أ ، ب .

(٣) ط : « بأنه صفة في المعنى دون المقيس عليه » .

هذا رأي الزّمخشري وابن الخبّاز [1] وابن مالك . ونقل أبو حيّان عن بعض الشيوخ : أنّه يصرفها . وهو المختار عندي .

قال ابن مالك : ولو عُوملِ بهذه المعاملة كلّ عدد مطلق لصحّ . يعني أن يُجعل علماً . قال : ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرِّطل والقدَح مثلاً يختلف باختلاف المواضع .

الخامسة : مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توُهِّمت فيها الصّفة ، فدخلت عليها (أل) التي للمح ، كالحارث والعباس ، ثم غَلَبت فصارت كالدَّبرَان . فالسّبت مشتق من معنى : القطع ، والجمعة من : الاجتماع ، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع ، والخامس . وخالف المبرد ، فقال : إنها غير أعلام ، ولامأتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات .

السادسة : كنّت العرب عن علم المذكّر العاقل نحو زيد ، بفلان ، وعن كنيته بأبي فلان ، أو ابن فلان . وعن علم المؤنّث العاقل نحو هند بفلانة ، وعن كنيتها بأم فلان ، أو أمّ فلانة . وفلان وفلانة علمان لا يُثنيّان ولا يجمعان ، وأمرهما غريب في لَحاق التاء للمؤنث وهو علم ، وإنما تلحق [2] للفرْق بين الصفّات ، والدليل على أنه علمٌ منعُ مؤنّثه من الصرف في قوله :

١٩٥ — * فلانةُ أضحت خلّةً لِفُلان [3] *

وكنوا عن علم مالا يعقل بالفلان في المذكر ، والفلانة في المؤنث ، فزادوا (أل)

---

(١) أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي ، شمس الدين بن الخباز الأربليّ .
من مصنفاته : النهاية — شرح ألفيه ابن معط توفي ٦٣٧ .

(٢) ط فقط : « يلحق » .

(٣) ط : « أصبحت » ، تحريف، والشاهد قطعة من بيت لعروة بن حزام ، وهو بتمامه كما في نوادر القالي ١٦٠ :

ألا لعن الله الوشاة وقولهم   فلانة أضحت خلة لفلان

فرقا بين العاقل وغيره . وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنوّوي : أنّه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل ، أخرجه ابن حِبَّان ، والبَيْهَقِيّ ، وأبو يَعْلى عن ابن عباس قال : « ماتت شاةٌ لسودةَ ، فقالت : يارسول الله ماتت فلانة ، تعني [١] : الشاة » . الحديث .

وكنّوا عن اسم جنس غير علم (بهن) في المذكر ، و (هنَة) بفتح النون و (هَنْت) بسكونها في المؤنث . ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة ، قاله الشّلوبين [٢] ، والخضراوي [٣] وابن مالك ، وغيرهم . وقال أبو عمرو : يكنى به عن علم ما لا يعقل . وقال بعضهم : يكنى به عن علم العاقل أيضاً ، كقوله :

١٩٦ ــ الله أعطاك فضلاً مــن عَطِيَّتِـهِ على هَنٍ وَهنٍ فيما مضى وَهَنٍ [٤]

يخاطب : حسن بن زيد ، وكنى عن أولاده : عبد الله ، وحسن ، وإبراهيم . وقال ابن بقيّ [٥] : يقال في العاقل : (هَنَت) وصلاً ، و (هنه) وقفاً . وفي غيرهم : (هَنَهْ) وصلاً ووقفاً ، فرقاً بينهما .

وقال في (النهاية) [٦] : هن وهنة : كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغّران، ويثنّيان ، ويجمعان . تقول : عندي هُنَيّة أي جويرية ، وهُنَيٌّ أي غُلَيِّم ، وعنده هنوات . زاد غيره : ويعرّفان باللام فيقال : الهَنُ والهنة .

قال بعضهم : فلانٌ وفلانةُ ، وهنٌ وهنةُ أعلامٌ كني بها عِنْد النّسيان ، أو قصد الإبهام .

---

(١) أ ، ط : « يعني » صوابها في ب .

(٢) سبقت ترجمته ص ٢٢٠ .

(٣) سبق ترجمته ص ١٠٩ .

(٤) لابن هرمة ، وهو من أبيات ساقها صاحب الدرر حول قصة طريفة .

(٥) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد ، أبو القاسم بن أبي الفضل ، يعرف بابن بقي ، توفي بقرطبة ٦٢٥ وفي أ « وقا إن بقى » ، تحريف .

(٦) النهاية في النحو لشمس الدين بن الخباز ، أحمد بن الحسين الأربلي ، توفي ٩٣٧ .

ولما كان الغرض من الكناية السَّتر كثُرت الكناية عن الفرْج بهن ، وعن فِعْل الجماع بهَنَيْت . وكذا عن مقدماته .

وكنَّوْا عن الحديث الذي يراد إبهامه ، وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكَيْتَ ، وذَيْتَ ، بفتح التاء فيهما ، وكسرها ، وضمها ، وبذيّة بتشديد الياء والفتح . وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة ، ويقال كيت وكيت [1] ، وذيت وذيت ، وكيت كيت ، وذيت ذيت ، مكرّراً بعطف ودونَهُ .

السابعة : التصغيرُ لا يُبْطِل العلَمية ، وقيل : يبطلها تصغير الترخيم . وردّه ابن جِنّي بقوله [2] :

١٩٧ – * وكان حُرَيْثٌ في عطائي جامــدا [3] *

يريد الحارث بن وَعْلَة . فلو كان منكّرا لأدخل عليه (أل) .

إسم الإشارة

(ص) : اسم الإشارة : ذا ، وذاك ، وذلك ، لمفرد ذكر .

وذي ، وتي ، وتا ، وذِه ، وذهْ ، وتِهِ ، وتِهْ ، وذهِي ، وتهِي ، وذاتُ . وتِيك ، وتَيك ، وذِيكَ . ومنعها ثعلب ، وتِلك ، وتَلك ، وتالك ، لأنثاه .

وذان وتان ، وذيْن وتين ، وذانك وتانك ، وذيْنك ، وتينْك . وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمثنّاهما .

(١) أ ، ط : « وكيت وكيت » بإسقاط : « ويقال » .

(٢) هو الأعشى ، ديوانه ٤٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ : ٢٦٢ . وصدر البيت :

* أتيت حريثا زائراً عن جنابة *

الجنابة : البعد . وفي الأصول : « جاهداً » صوابه مما سبق .

(٣) وفسر ابن الشجري « جامداً » بقوله : أي لم يعطني شيئاً . وفي الديوان ، وابن الشجري : « عن عطائي » .

وأولاء مدّاً وقصراً . وقد ينوّن ، ويضمّ ، وتشبع [١] همزته . ويقال : هٰلاَءِ ، وَهٰولاَ [٢] ، وأولاكَ [٣] . ويقال : ألاك [٤] ، وأولئك ، وأولالك ، بجمعهما .

والمشهور أنّ المجرّد للقريب [٥] ، وذا الكافِ للمتوسّط ، واللام للبعيد. [٧٥] واختلف في أولئك . والبعيد [٦] في المثنى بالتشديد أو بدلِه . والمختار – وفاقاً لابن مالك – أن غير المجرّد للبعيد ، وعُزِي لسيبويه . وقيل : ترك اللام تميمي .

وألف ذا قال البصرية : منقلبة عن ياء أو واو : قولان . ووزنه : فَعَل . وقيل : فَعْل . والكوفية زائدة . والمختار وفاقا للسّيرافي أصل . وقد يقال : ذاءِ ، وذائِه ، وذائِهْ ، وذاؤه .

ووزن أولَى: فُعَل ، وأولاء : فُعَال . وقيل: فُعَل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرّد : أصل .

(ش) : اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم [٧] (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ، فاستغنى عن الحدّ ، كما تقدّم في الضمير . فيشار للمفرد المذكر بذا ، وذاك ، وذلك .

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل . فقال بعضهم : هي منقلبة عن ياء ، لقولهم في التصغير ، ذَيّا ، ولإمالتها ، فالعين واللام المحذوفة ياءان .

وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل . وقال بعضهم : عن واو ، وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي : هي زائدة لسقوطها في التثنية . وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد . وأما حذفها في التثنية فلالتقاء

---

(١) ط فقط : « يشبع » بالياء.

(٢) ط : « وهولاء » بالمدّ ، والصواب من أ ، ب ومما سيأتي في الشرح بعد ذلك .

(٣) « وأولان » من أ ، تحريف .

(٤) في أ : «ألان» ، تحريف .

(٥) « للقريب » ساقطة من أ .

(٦) ط : « والبعد » .

(٧) « أم » ساقطة من أ ، ط .

وسبقت الإشارة إلى التسميتين في ص ٢٤٨ .

الساكنين (١) ، وقد عوِّض منها تشديد النون .

قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أوحرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى . قال : ثم رأيت هذا المذهب للسِّيرافي والخُشَني (٢) ، ونقله عن قوم .

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه : فَعَل بتحريك العين ، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى . وقيل : فَعْل بسكونها ، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِه بهمزة وهاء مكسورة ، قال :

١٩٨ — * هَذَائِه الدَّفْتَرُ خيرُ دَفْتَرِ (٣) *

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ ، وهي : (ذي) وما بعدها . والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس ، وساكنة . و (ذات) مبنية على الضم . وتزاد (تيك) بكسر التاء ، و(تيك) بفتحها ، و (ذيك) وأنكرها ثعلب ، و (تِلك) بكسر التاء ، و(تَلْك) بفتحها ، حكاهما هشام . و(تِيلِك) بكسر اللام والتاء (تالِك) بكسر اللام، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ — * بأيّةِ تِيلك الدِّمَن الخَوَالِي (٤) *

وقوله :

---

(١) ط : « فلالتقاء الساكن » .

(٢) هو مصعب بن محمد بن مسعود ، الخشني الأندلسي الجياني ، كان متقدّماً في إقراء كتاب سيبويه . قال السيوطي : « تكرر ذكره في جمع الجوامع » ، وأبوه أبو بكر الخشني ، نحوي أيضاً ، ذكر السيوطي وفاته ٥٤٤ . وكنيته أبو ذر ويطلق عليه ابن أبي الركب .

(٣) بعده كما في الدرر والتصريح ١ : ١٢٦ .

* في كفّ قرم ماجد مصوّر *

ورواية التصريح : « هذاؤه » بضمّ الهمزة .

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

* عجبتِ منازلاً لو تنطقينا *

٢٠٠ – * وأنَّ لتالِكَ الغُمْـــرِ انْقِشاعـــا (١) *

وللمثنى المذكر : (ذان) و (ذانك) في الرفع . و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر .

وللمثنى المؤنث : (تان) و (تانك) ، و (تين) و تينك) . وقد يقال في المذكر : (ذانيك) و (ذَينيك) ، وفي المؤنث : (تانيك) و (تَينيك) . وذلك على لغة من شدّد النون بإبدال إحدى النونين ياء .

ولجمع المذكر والمؤنث معاً : (أولاء) و (ألاّك) بالتّشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر ، و (أولاء) بالمدّ في لغة الحجاز ، والقصرِ في لغة تميم .

ووزن الممدود عند المبرّد والفارسي . فُعَال كغُثَاء ، وعند أبي إسحاق : فُعَل ، كَهُدًى ، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة . ووزن المقصورة : فُعَل اتفاقاً . وألفها أصل عند المبرّد لعدم التمكن ، ومنقلبة عن ياء عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة ، حكاها قطرب فيقال : (أولاءٍ) . قال ابن مالك : وتسمية هذا تنويناً مجاز ، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين . والجيِّد أن يقال : إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة ، كنون : ضَيفَن .

وبناء آخره على الضمّ لغة حكاها قطرب ، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أُولاء) (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو عليّ .

ويقال أيضا : هَوْلاَ بفتح الهاء وسكون الواو ، في لغة حكاها الشّلوبين .

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرَّد من الكاف واللام للقريب . ثم اختلف فقيل : ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد ، وليس للإشارة سوى مرتبتين . وهذا ما صححّه ابن مالك . وقال : إنه الظاهر من كلام المتقدمين . ونسبه الصّفّار إلى سيبويه . واحتجّ له ابن مالك بأن المشار شبيهٌ بالمنادى ، والنحويّون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره . وبأن الفراء نقل : أنّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام

(١) قاله القطامي من قصيدة يمدح بها زفر ويحض قيساً وتغلب على الصلح ، وصدره :

* تعلم أن بعد الغي رشدا *

مع الكـــاف ، والحجازيِّين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلاّ مرتبتـان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف ، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامعٍ لوجوه الإشارة ، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يـُكْـتـَفَ في التثنية والجمع بلفظين . وهي وجوه حسنة ، إلا أن دعوى الإجماع [٧٦] في الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين : إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قـُرْبى ، ولها المجرّد . ووسطى، ولها ذو الكاف. وبـُعْدَى ولها ذو الكاف واللام . وصحّحه ابن الحاجب . واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد ، فقيل : هؤلاء وُسْطَى كأولاك ، وقيل : لِلبُعْدى كأولالك . قال أبو حيّان : ويستدلّ للأول بقوله :

٢٠١ ــ يا ما أُمَيْلِح غِزْلاَنـاً شدَنَّ لنا من هَؤُلَيّائِكُــنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ (١)

لأن هاء التثنية لا تصحب ذا البعيد . ومن الشواهد على (أولالك) .

قوله :

٢٠٢ ــ * أولالِك قومي لم يكـــونوا أشابةً (٢) *

ومن شواهد (ألاّك) قوله :

٢٠٣ ــ * من بَيْنِ ألاّك إلى ألاّكَـــا (٣) *

والمثنى توسُّطُه بتخفيف النون، وبُعْدُه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف ، ولزوماً مع الياء عند البصريين ، لمنعهم التشديد معها . قاله أبو حيان .

* * *

---

(١) من جملة أبيات لكامل الثقفي . وقال العيني : إنه من قصيدة للعرجي .

وقد روى البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبدالله .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* وهل يعظ الضّليل إلاّ أولالكا *

(٣) في المطبوعة : « إلى إلاكا » بكسر الهمزة . قال صاحب الدرر : ١ : ٥٠ « والصواب أنها مضمومة كما في التسهيل وشرحه » .

(ص) : وتصحب ها التنبيه المجرّد ، وقلَّ مع الكاف ، وتُمْنع مع اللام . قال ابن مالك : والمُثنّى والجمع . وخالف أبو حيان . وقيل : تلزم (تي) الهاء والكاف ، وتفصل بأنا وإخوته ، وقلّ بغيرها ، خلافاً للزّجاج . وقد تعاد بعده توكيداً . وأباه أبو حيّان .

والمعروف في المؤنّث : ها هي ذه مفردة . وحكي : هو ذه ، وهو ذا . والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسميّة. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباعُ ضمّ الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً . وتتصل بأرأيت بمعنى : أخبرني، فلا يلحق تاءه العلامة استغناءً بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبحيّهَل ، والنَّجاءَ ، ورويد : وقل ببلى ، وكلّا ، وأبْصِرْ[1] ، وليس ، ونعم وبئس ، وحسبت . وقد ينوب ذو البعد عن غيره ، وعكسه لِضَعَةٍ أو رِفْعة[2] ، ونحو ذلك . ويتعاقبان ، ومنعه السهيلي .

(ش) : فيه مسائل :

(الأولى) : تصحب ها التنّبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو : (هذا) ، و (هذى) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله :

٢٠٤ — * ولا أهل هذاك الطّرافِ المُمَدّدِ[3] *

وقوله :

٢٠٥ — * قد احتَمَلَتْ ميٌّ فهاتِيكَ دارُهـا[4] *

(١) ط : « ونصر » .

(٢) ط : « لنصبة أو رفعة » صوابه من أ ، ب .

(٣) لطرفة في معلقته ، وصدره :

* رأيت بني غبراء لا ينكرونني *

(٤) لذي الرمة في ديوانه ٣٩٠ ، وعجزه :

* بها السحم تردى والحمام المطوق *

وفي ط : « قد احتملت مني » صوابه في أ ، ب . والديوان . ويروي : « بها السحم فوضى » فقط .

ولا تدخل مع اللام بحال ، فلا يقال : هذا لك . وعلله ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد . وقال غيره : ها تنبيه [١] ، واللام تثنية ، فلا يجتمعان . وقال السهيلي : اللام تدل على بعد المشارِ إليه ، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب ، وها تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نَظَره ، فلذلك لم يجتمعا .

قال ابن مالك : ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال : (هذانك) ولا هؤلئك [٢] . قال : لأنّ واحدهما (ذاك) و (ذلك) ، فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه ، لأنهما فرعاه ، وحُمِل عليهما مثنى (ذلك) [٣] وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى .

قال أبو حيان : وهذا بناءٌ على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلاّ مرتبتان ، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله :

٢٠٦ — * من هَؤُلَيّائكن الضال والسَّمُرِ [٤] *

وهو تصغير (هؤلائكن) .

وزعم ابن يسعون [٥] أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها . وبالكاف في آخرها .

الثانية : تفصل ها التنبيه من اسم [٦] الاشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو : ها أناذا ، وها نحن أولاء ، قال تعالى : « ها أَنْتُم أولاء [٧] » وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله :

٢٠٧ — * تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ الله ذَا قَسَماً [٨] *

(١) ط فقط : « الهاء تنبيه » . (٢) : « ولا هؤلئك » ساقطة من ط .

(٣) ط : « مثنى ذاك » . (٤) انظر ص ٢٦١ . وفي ط : « بين الضال » ، تحريف.

(٥) يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون. من مؤلفاته : «المصباح في شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح». توفي ٥٤٠ .

(٦) ط : « من أمر الإشارة » ، تحريف . (٧) آل عمران ١١٩ .

(٨) من قصيدة لزهير ، يهدد بها الحارث بن ورقاء . وعجزه :

* فاقدر بذرعك ، وانْظُر أين تنسلك *

وقوله :

٢٠٨ — * فقلت لهم هذا لها هـــا وذاليـــا [١] *

ففصل بالواو .

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً . ذكره ابن مالك ، ومثّله بقوله تعالى : « هَآ أَنْتُم هؤلاء [٢] » . قال أبو حيّان : وهذا مخالفٌ لظاهر كلامِ سيبويه ، فإنه جعـــل (ها) السّابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرّد غير مصحوبة لاسم الاشارة ، لا أنّهـــا مقدّمة على الضمير من الإشارة .

(الثالثة) : لا خلاف بين النّحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيِّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع ، وتذكير وتأنيث ، فينْصرف كالاسميّة بالفتح والكسر ، ولحوق الميم والألف والنون ؛ نحو : ذلك ، ذلكما ، ذلكم ، ذلكن . وذاكَ ، ذاكِ ، ذاكما ، ذاكم ذاكّن . وقد يكتفي في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة ، كما يخاطب المفرد المذكر ، قال تعالى : « فما جزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلك مِنْكُم [٣] » و « ذلِكَ خيرٌ لَكُمْ [٤] » .

وذكر ابن الباذِش [٥] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعةٌ تأويلين :

أحدهما : [٧٧] أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته ، والمراد لــه ولهم . والثاني : أن يخاطب الكلّ ، ويقدّر اسمٌ مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق ، ويا جَمْع ، ونحو ذلك .

قال ابن مالك : وقد يستغني عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف ، كقوله :

وإنّما الهالِكُ ثم التالـــــك ذو حَيْرَة ضاقت به المسالِكُ

(١) للبيد بن ربيعة . وصدره :

* نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا *

وفي ط : « فقلت لها ذا الها » صوابه من أ ، ب . لكن في ب : « لها » بدل : « لهم » .

(٢) آل عمران ٦٦ . (٣) البقرة ٨٥ . (٤) المجادلة ١٢ .

(٥) علي بن أحمد بن خلف ، أبو الحسن ابن الباذش . والباذش ضبطه صاحب القاموس كصاحِب أي بكسر الذّال .

٢٠٩ — * كيف يكون النَّوْكُ إلاّ ذَلِكُ [١] *

أراد : ذلكم ، فحذف الميم ، واستغنى بإشباع ضمة الكاف .

وقال أبو حيّان : لا دليل في البيت ، لأنه يتزن بالإسكان ، وإن صحّت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله :

٢١٠ — سأترُكُ منزلي لبنـي تميـم ... وألحقُ بالحجاز فأستريحا [٢]

فلا حجة فيه .

وفي الكاف لغةٌ أخرى ، وهي الاقتصارُ عليها بكلّ حال من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع ، تركاً لها على أصل الخطاب ، ثم منهم من يفتحها مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث ، ومنهم من يفتحها معهما .

(الرابعة) : تتصل هذه الكاف — أعني الحرفية — بأرأيت بمعنى : أخبرني نحو : أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع ، وأرأيتَكِ يا هندُ ، وأرأيتكما ، وأرأيتَكُم ، أوأرأيتكن ، فتبقى التاء مفردة دائماً .

ويُغْنِيّ لَحاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حينئذ مذاهب: أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب . وعليه البصريون .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست باسم ، وإلاّ لطابقت ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء [٣] ، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء ، فكانت أولى

صنف شرح كتاب سيبويـه . المقتضب . شرح أصول ابن السراج . شرح الإيضاح . شرح الجمل . شرح الكافي للنحاس . توفي ٥٢٨ .

(١) لم يعرف قائله . وفي أ : « المالك » بالميم صوابه في ب ، ط ، وتاج العروس (تلك) . قال الزبيدي : ومما يستدرك عليه تَالك وهو إتباع لهالك ، هكذا أورده شراح التسهيل في شرح قول الشاعر :

* وإنما الهالك ثم التالك *

(٢) للمغيرة بن جبناء التميمي الحنظلي. (٣) : « وعليه » ساقطة من أ .

بالفاعلية ، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع ، ولم يعهد ذلك في الكاف .

الثالث : أن الكاف في موضع نصب ، وعليه الكسائي . وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول ، وما بعده هو الثاني في المعنى [١] ، وأنت إذا قلت : أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد ، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب ، وأن زيداً هو المفعول الأول ، وما بعده المفعول الثاني . فإن قيلَ : لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدّى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني ؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعدّ إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ، ولو كانت من هذا الباب لتعدّت إليها . أما أرأيت العلميّة وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاّحقة لها ضميرَ منصوب يطابق فيه التاء نحو : أرأيتكَ ذاهباً ، وأرأيتكِ ذاهبةً ، وأرأيتماكما [٢] ذاهبِيْنِ ، وأريتموكم [٣] ذاهبين ، وأرأيتنّ كُنّ [٤] ذاهبات ، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب .

الخامسة : تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بحيّهلَ ، والنّجاء ، ورويد ، وهي أسماء أفعال نحو : حيّهلكَ ، أي ائتِ ، والنّجاك أي : أسرع ، ورويدك أي : أمهل ، وقليلاً ببلى وما ذُكِر بعده نحو : بَلاكَ ، وكلاّك ، وأبصِركَ زيداً ، تريد : أبصر زيداً ، ولَيْسكَ زيدٌ قائماً [٥] . قال :

٢١١ — * أَلَسْتكَ جا عِلِي كابني جُعَيْل [٦] *

ونِعْمَكَ الرجلُ زيد ، وبِئْسك الرّجل عمرو ، وحَسِبْتُك عمراً قائماً . قال :

---

(١) أ ، ب : « أن يكون المفعول الأول وهو الثاني في المعنى » ، صوابه في ط .
(٢) أ ، ط : « وأرتيكما » صوابه من ب .
(٣) في أ ، ط : « أراتيكم » وفي ب : « أريتهوكم » والوجه ما أثبتنا مطابقاً لما في اللسان : (رأى) .
(٤) في جميع الأصول : « أرأيتكن » . وفي اللسان : « أرأتن كن » والوجه ما أثبتنا .
(٥) ط : « ولستك » صوابه من أ ، ب .
(٦) استشهدبه على اتصال الكاف بليس ، ولا يدري أصدر هو أم عجز ؟ .

٢١٢ – * وحِنْتَ وما حسبتُكَ أنْ تَحينـــا [١] *

خرجه أبو علي عليه ، إذ لا يُخْبر بأن والفعلِ عن اسم عين .

السادسة : قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب ، وذو القرب عن ذي البعد إمّا لرفعة المشار إليه والمشير نحو : « ذلك الكتاب [٢] » . « ذَلِكُم اللهُ رَبّي [٣] » ، « فَذلِكُنَّ الذي لُمْتُنَّني فيه [٤] » . « إنّ هذا القرآن يَهْدِي [٥] » أو ضَعَتِهما نحو: ذلك اللّعين فَعَلَ ، « أهَذَا الذي يَذْكُر [٦] » ، « فذلِكَ الذي يَدُعُّ اليَتِيم [٧] » أو نحو ذلك . قال في (التسهيل) كحكاية الحال نحو : « كُلاًّ نُمِدُّ هؤلاء وهؤلاء مِنْ عَطَاء ربّك [٨] » ، « هذَا من شيعَتِه وهذا مِنْ عَدُوّه [٩] » .

زاد أهل البيان : وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله ، على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلها ، نحو : « أولَئِك على هُدًى [١٠] » الآية .

وقولي : « ويتعاقبان » هو مذهب الجُرْجَانيّ وابن مالك وطائفة ، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا ، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى : ذلك ، قال تعالى : «ذَلِكَ نَتْلُوه عَلَيْكَ من الآيات [١١] » ، ثم قال : « إن هذَا لَهُو القَصَص [١٢]» .

---

(١) قائله مجهول ، وصدره :

* لسان السوء تهديها إلينا *

وفي ط : * «وجيت وما حسبتك أن تجينا * وفي الدرر : * وجنت وما حسبتك أن تجينا *
وفي أ : * وخُنْت وما حسبتك أن تخونا * وأثبتنا ما في ب ، والمغني ١ : ١٥٦ .
وحان يحين : بمعنى هلك .

(٢) البقرة ٢ . (٣) الشورى ١٠ . (٤) يوسف ٣٢ .
(٥) الإسراء ٩ . (٦) الأنبياء ٣٦ . (٧) الماعون ٢ .
(٨) الإسراء ٢٠ . (٩) القصص ١٥ . (١٠) البقرة ٥ .
(١١) آل عمران ٥٨ . (١٢) آل عمران ٦٢ .

وقال الشاعر [١] :

٢١٣ – • تأمّل خُفَافاً إنّني أنا ذلكـــا •

أي هذا . وردّه السُّهيلي ، قال : إنّ ذلك من النيابة السابقة ، لا التّعاقب .

* * *

(ص) : ويشار للمكان بِهُنَا لازم الظرفيّة، ويجرُّ بمن وإلى ، ويلحقه لواحقُ ذا ، لكن لا تتصرّف [٢] كافُهُ . وكهنالك [٧٨] ثَمَّ ، وقيل : تجيء مفعولاً به. وهِنّا وهَنّا . وقد يصحبها الكاف وها . ويقال : هُنَه ، وثَمّهْ ، وقفاً . وهنَّتْ . وقد يشار بهناك وهنالك وهنا [٣] لزمان . وقال المفضل [٤] : هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

(ش) يشار للمكان القريب بهُنا ، وهو لازم الظّرفيـة ، فلا يقع فاعـلاً ولا مفعولاً به ، ولا مبتدأً . ويجَرّ ببعض الحروف ، كما هو شأن لازِم الظَّرفية فيجر بمن ، وإلى ، نحو : تعال من هنا إلى هنا . وتلحقه لواحق ذا ، وهو الكاف وحدها في التوسّط أو البعد ، على القولين ، والكاف مع اللام في البعد .

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة ، وهُناك بقلّة ، ولا تدخل في هنالك . نعم ، تلزم كافهُ [٥] حالةً واحدة ، ولا تتصرّف تصرف كاف ذا .

ويشار للمكان البعيد فقط بثَمّ مفتوحة الثاء المثلثة ، وهي كهنا في لزوم الظّرفية ،

---

(١) هو خفاف بن ندبة الصحابي ، يذكر أخذه بثأر . معاوية بن عمرو أخي الخنساء .
وصدر البيت :
• وقلت له والرمح يأطر متنه •

(٢) ط : « لا ينصرف » صوابه من أ ، ب . والمراد : تصرف كاف الخطاب .

(٣) « وهنا » ساقطة من أ .

(٤) ط : « الفضل » صوابه في أ ، ب ، ومما سيأتي في الشرح .
وقد اشتهر من النحويين واللغويين بهذا الاسم أربعة : المفضل بن سلمة بن عاصم ، أبو طالب الكوفي . والمفضل بن محمد الاصبهاني . والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعرّي . والمفضل ابن محمد بن يعلي الضبي .

(٥) « كافه » ساقطة من ط .

والجرّ بمن وإلى . وقيل : إنها تقع مفعولاً به ، وخُرِّج عليه قولُه تعالى : « وإذا رأيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ [١] » . ورُدّ بأن المفعول محذوفٌ اختصاراً أي الموعود به [٢] أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية .

ويشار للبعيد أيضا بِهِنّا بكسر الهاء وهَنّا بفتحها ، والنون مشدّدة فيهما .

قال :

٢١٤ – كأنَّ وَرْساً خالَطَ اليَرَنّا ... خالَطَهُ من هَا هُنَا وهَنّا [٣]

وقد تصحبها الكاف دون اللام ، فيقال : هِنّاك ، وهَنّاك . وقد تصحبها ها التنبيه ، فيقال : ها هِنّا .

ويقال في هُنَا المخففة : هُنَهْ ، في الوقف . قال

٢١٥ – قد أقبَلَتْ من أمكنَهْ ... من ها هنا ومن هُنَهْ [٤]

ويقال أيضا في ثَمَّ في الوقف : ثَمَّهْ .

وقد يقال في هنّا المشددة : هَنّتْ مشدداً ساكن التاء ، قال .

٢١٦ – * وذكرها هنّتْ ولاتَ هنّتِ [٥] *

وقد يشار بهنا [٦] وهنالك وهنّا المشددة للزّمان ، كقوله تعالى : « هُنَالِكَ ابْتُلِيَ المؤمنون [٧] » ، أي في ذلك الزمان لقوله قبل [٨] : « إذْ جاؤكُم من فَوقِكُمْ

---

(١) الإنسان ٢٠ .

(٢) ط فقط : « إلى الموعود به » صوابه في أ ، ب .

(٣) الورس : صبغ أصفر . ط : « كان درينا » أ : « كأن درسا » ، صوابهما في ب .

(٤) وفي رواية ابن يعيش في شرح المفصل ٣ : ١٣٨ .

* قد وردت من أمكنه ... من ها هنا ومن هُنَهْ *

* إن لم أروّها فَمهْ *

(٥) لم يعرف قائله ولا قرينه. (٦) ط : « بهناك » .

(٧) الأحزاب ١١ .

(٨) ط : « كقوله » صوابه في أ ، ب ، وسقطت كلمة : « قيل » من أ .

ومِنْ أَسْفَلَ مِنْكُم (١) » . وقوله : « هُنالِكَ تَبْلُو كلُّ نفسٍ ما أَسْلَفَتْ (٢) »
وقول الأَفْوَه :

٢١٧ — وإذا الأمور تعاظمت وتَشَابَهَتْ
فهناك يَعْتَرِفُـــــون أيـــن المفـــزع (٣)

وقول الآخر (٤) :

٢١٨ — ‏ * حنَّت نوارِ ولات هَنَّـــا حَنَّتِ (٥) *

أي ولا حنّت (٦) في هذا الوقت .

وذهب المفضّل إلى أن: هناك للمكان ، وهنالك للزمان .

---

(١) الأحزاب ١٠ . (٢) يونس ٣٠ .

(٣) استشهد به على أن : « هناك » قد يشار بها إلى الزمان .
وأصل وضعه في الإشارة إلى المكان . وفي أ « فهنا » بدون كاف ، تحريف .

(٤) هو شبيب بن جعيل .

(٥) عجزه :
* وبدا الذي كانت نوار أجنّت *
وفي ب : « حنت نذار » بالذال ، تحريف .

(٦) ط : « ولاحان » ، تَحريف .

أداة التعريف

(ص) : أداة التعريف . قال الخليل وابن كيسان وابن مالك : أل . فالهمزة قطع ، وقيل : وَصْل ، وعليه[١] سيبويه . قال أبو حيان وجميع النحاة : اللام . وتخلفها أمْ . وقيل فيما لا يدغم فيه .

(ش) النّكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختْم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ) ، و (ما) ، و (أيّ) الخارجة عن الموصوليّة ، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب ، وكونها مفردة بخاتمة أنسب ، وفيه توفيةٌ بعادتي في هذا الكتاب ، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السّبكي في (جمع الجوامع) الأصلي ، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف . وانضمّ إلى ما صنعته هنا مناسبتان :

الأولى : أن هذا الباب مختصر ، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة ، ومن عادة المصنِّفين تقديم ما هو الأخصر ، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات .

الثانية : أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل ونيتّها[٢] ، فكانت لذلك كالأصل له ، فناسب تقديم ذكرها عليه ، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة ، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة ، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة .

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين :

أحدهما : أنها (أل) بجملتها ، وعليه الخليل وابن كيسان ، وصححه ابن مالك . فهي حرفٌ ثنائيٌّ الوضع بمنزلة قد ، وهل . قال ابن جني : وكان الخليل يسمِّيها أل ، ولم يكن يسمِّيها الألف واللام ، كما لا يقال في (قد) القاف والدال . ثم اختُلِف

---

(١) « وعليه » ساقطة من ط .

(٢) انظر ما سبق في ص ١٩٠ .

على هذا ، هل الهمزة قطعٌ أو وصل ؟ على قولين

والمذهب الثاني : أنّها اللام فقط ، والهمزة وصل اجتليت [٧٩] للابتداء بالساكن وفتحت (١) على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثْرة دوْرها . وعليه سيبويه ، ونقله أبو حيان عن جميع النحويّين إلا ابن كيسان . وعزاه صاحب (البسيط) إلى المحقّقين .

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل : أن الموضوع للتعريف على هذا اللامُ وحدها ، ثم اجتُلِبَتْ همزة الوصل ليمكن النُّطقُ بالساكن ، وعلى ذاك هي معتدّ بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه . وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم. فعلى الأول حذفت الهمزة لتحرّك ما قبلها ، وعلى الثاني لم يكن ثَمّ همزةٌ البتّةَ ، ولم يُؤْتَ بها لعدم الحاجة إليها .

ورجّح مذهبُ الخليل لسلامته من وجوه كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل، وموجبة لعدم النظير . منها : وضع كلمةٍ مستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن ، وافتتاح حرفٍ بهمزة وصل ، ولا نظير لهما . وبأنّ العرب تقف عليها ، تقول : ألِي ، ثم تتذكّر فتقول : الرجل ، كما تقول : قَدِي ، ثم تقول : قد فعل .

وقال الشاعر (٢) :

٢١٩ ــ دع ذا ، وعجِّل ذا ،وألْحِق ذابِذَالْ
بالشحم إنّـا قـد مَلِلْناه بَجَلْ (٣)

---

(١) « بالساكن وفتحت » سقط من ط .

(٢) هوذو الرمة ، أوغيلان بن حريث . وهو من شواهد سيبويه ٢ : ٢٦٤ ، ٢٧٣ . وليس في ديوان رؤبة ، ولا ملحقاته .

(٣) كذا في ط ، ورواية سيبويه وغيره : « وألحقنا بذال » . وفي أ : «وألحق ذا بذاك بالنجم» ، تحريف. وفي ب : « وألحق ذا بذالك » ، تحريف كذلك .
وبجل : بمعنى حسب . وقال العيني : ضبطه بعض شراح أبيات الكتاب : « بخل » بالخاء المعجمة ، أرادبه : الخلّ المعهود، والباء مكسورة ، لأنها حرف جر حينئذ، وهو اتجاه خاطىء.

ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين .

واستدلّ للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلاً . وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفاً ، وبأن العامل يتخطّاها (١) ، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ، ولم يتخطّها .

وأجيب بأنّ تقدير الانفصال لا يترتّب على كثرة الحروف ، بل (٢) على إفادة معنىً زائد على معنى المصحوب ، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يرتّب (٣) على إفادة معنىً ممازجٍ لمعنى المصحوب كسوف .

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد ، وهو التنوين ، فوجب كون التعريف كذلك ، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَل على نظيره .

وأجيب بأنه غير لازم ، بل الاختلاف بها (٤) أولى ، وإن سُلّم فشرطه تعذّر الحمل على النظير . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يُجْدي شيئاً ، ولا ينبغي أن يُتشاغَل به .

وقد تخلُفها (أم) في لغة عُزِيَتْ لطيئٍ وحمير . قال ابن مالك : لمّا كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً ، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة ، جَعَل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً ، لأن الميم لا تدغم إلاّ في ميم .

قال بعضهم : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو : غلام ، وكتاب ، بخلاف : رجل ، وناس .

قال ابن هشام : ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم ، بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم : «ليس من امبر امصيام في امسفر» . أخرجه أحمد . وقول الشاعر :

---

(١) وذلك نحو : مررت بالضارب ، فالمجرور « ضارب » . ولا موضع لأل . الأشموني ١ : ١٥٧ .

(٢) الكلام بعد كلمة : « بل » إلى « معنى ممازج » .ساقط من أ .

(٣) ب : « رتب » . (٤) ط : «بهما» .

٢٢٠ — * يَرْمِي ورائي بامْسَهمْ وَامْسَلِمَه[١] *

* * *

ص : فإن عُهِد مصحوبها بحضور حِسّيٍ أو علميّ فَعَهْدِيّة . ويَعْرِضُ فيها الْغَلَبة واللّمْح ، وإلاّ فجنسيّة . فإن لم يَخْلُفْها [٢] كلّ فلتعريف الماهية . أو خلَفَها حقيقةً فللشمول ، فيستثنى من مدخولها . وقد ينعت بالجمع ويضاف [٣] إليه أفعل ، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة . قيل : ويعْرِضُ فيها الحضور. قيل : وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة ، وأيّ ، والزمن الحاضر . وقيل : للحقيقة فيها . وزعم ابن معزوز [٤] اختصاص اللاّم بالعهدية ، وابن بابشاذ العهديّة بالأعيان ، والجنسيّة بالأذهان .

(ش) : (أل) نوعان : عهديّة وجنسيّة:

(فالأولى) ما عُهد مدلولُ مصحوبها بحضور حسّي بأن تَقدّم [٥] ذكرُه لفظاً ، فأعيد مصحوباً بأل ، نحو : « أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً . فعصي فِرْعونُ الرّسول[٦] » أو كان مشاهداً كقولك : القرطاس ، لمن سدّدَ سهماً .

أو علمي بأن لَمْ يتقدم له ذكر [٧] ، ولم يكن مشاهداً [٨] حال الخطاب نحو : « إذْ هُما في الغار [٩] » . « إذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجرَة [١٠] » . « إذْ ناداه ربُّه بالْوَادِ المُقَدّس [١١] » .

---

١) لبجير بن عتمة الطائي ، وصدره :

* ذاك خليلي وذو يواصلني *

(٢) أ ، ط : « تخلقها » والوجه ما في ب .

(٣) ط : « مضاف » بالميم .

(٤) يوسف بن معزوز القيسي ، أبو الحجاج ، من أهل الجزيرة الخضراء. ألف شرح الإيضاح للفارسي والرّد على الزمخشري في مفصله . مات بمرسية ٦٢٥ .

(٥) ط : « يقدم » . (٦) المزمل ١٥ ، ١٦.

(٧) ط : « بأن يتقدم له ذكر » ، تحريف . (٨) أ : « شاهداً » والشاهد : الحاضر .

(٩) التوبة ٤٠ . (١٠) الفتح ١٨ . (١١) النازعات ١٦ .

قال أبو حيان : وذكر أصحابنا أنه يَعْرِض في العهديّة الغلبة ، ولمح الصفة . فالّتي للغلبة كالبيت للكعبة ، والنجم للثريّا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والّتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف ، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل ، لكن لمح فيه معنى الوصف ، فسقط تعريف العلميّة فيه (١) ، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً ، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك .

(والثانية) : إمّا لتعريف الماهية ، وهي الّتي لا يخلفها (كل) لا حقيقة [٨٠] ولا مجازاً نحو : «وجَعَلْنَا من الماء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ (٢)»، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثّياب .

وإمّا لاستغراق الأفراد ، وهي الّتي تخلفها (كلٌّ) حقيقةً نحو : « وخُلِقَ الإنسانُ ضَعيفاً (٣) » . وعلامتها أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو : « إنّ الإنسان لفي خُسْرٍ إلا الّذين آمنوا (٤) » . وصحة نعته بالجمع ، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو : « أو الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا (٥) » وقولهم : أَهْلَكَ النّاسَ الدِّينارُ الحُمْرُ ، والدِّرهمُ البيضُ .

وإمّا لاستغراق(٦) خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذّم ، وهي الّتي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً نحو : زيد الرجل علماً ، أي الكامل في هذه الصفة . ومنه : « ذَلِكَ الكتابُ لا رَيْبَ فِيهِ (٧) » .

قال الجزُولي وغيره : ويعرض في الجنسيّة الحضور(٨) نحو: خرجت فإذا الأسد ، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص ، وإنمّا أردت : خرجتُ فإذا هذه الحقيقة ، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة ، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس .

وقال ابن عصفور : لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل ، وأيٌّ في النداء ، نحو يأيها الرجل ، وإذا الفجائية نحو : خرجت فإذا الأسد ، أو في اسم

---

(١) « فيه » ساقطة من أ . (٢) الأنبياء ٣٠ . (٣) النساء ٢٨ .
(٤) العصر ٢ ، ٣ . (٥) النور ٣١ .
(٦) ط : « وما للاستغراق » ، تحريف . (٧) البقرة ٢ .
(٨) ط : « الحصور » بالصاد تحريف .

الزمان الحاضر نحو : الآن ، والسّاعة ، وما في معناهما . وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور ، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك .

وقال ابن هشام : فيما ذكره ابن عصفور نظر ، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك : لا تشتم الرجل ، فهذه للحضور في غير ما ذكر ، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالة التكلُّم ، فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة [١] لا معرّفة .

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسيّة هو مذهب الجمهور . وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز ، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهدية ، فإذا قلت : الدينار خير من الدرهم ، فمعناه : هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا . فاللام للعهد أبداً لا تفارقه .

وقال ابن عصفور : لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذْ فهموها ، والعهد : تقدّم المعرفة . وقال ابن بابشاذ : [العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان] [٢] .

* * *

(ص) : والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير . قال ابن مالك : لا في الصلة .

(ش) : اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه ، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين ، وكثير من المتأخرين . وخرّجوا عليه : « فإن الجَنّةَ هي المأوَى [٣] » . ومررت برجلٍ حسنٍ الوجه . والمانعون قدروا (له) و (منه) .

وقيَّد ابن مالك الجواز بغير الصلة .

---

(١) هذا النص من المغني . ١ : ٥٠ من قوله : « وقال ابن عصفور » . إلى قوله : « إنها زائدة » .
وبعده في المغني : « لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التي للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : « اليوم أكملت لكم دينكم » .

(٢) التكملة مما سبق في المتن ، وقد ترك لها بياض في أ ، وكتب بدله في ب : « كذا في الأصل » . وفي هامش ط : « بياض بالأصل » .

(٣) النازعات ٤١ .

وقال الزّمخشري في «وعلّم آدَم الأسماء [١]» : إنّ الأصل أسماءُ المسمَّيات ، فجوّز إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة [٢] في قوله : « بدأت ببسم الله في النظم» : إنّ الأصل في نظمي . فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم .

قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب [٣] .

* * *

(ص) : وزيدت لازماً في اليسع — وقيل : للّمح — والذي . قيل : والآن . ونادراً في علمٍ ، وحالٍ ، وتمييز ومُضَافِه . قال الأخفش : ومررت بالرجـل مثلِك وخيرٍ منك . والخليل ما بعده نعت [٤] لنيّتها . وابن مالك بدلٌ ، وابن هشام كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ [٥] » .

(ش) : تقع أل زائدة . وهي نوعان :

لازمة : وهي التي في الموصولات بناء على أنّ تعريفها بالصلة . والتي في اليسع ، وقيل إنها لِلّمح ، والتي في الآن على أحد القولين فيه .

وغير لازمة : وهي نادرةٌ كالداخلة على بعض الأعلام في قوله :

٢٢١ — * باعَدَ أمَّ العَمْرِ مِن أسيرِهَا [٦] *

والأحوال كقولهم : ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ ، أي أوّلاً فأولاً ، وقوله :

---

(١) البقرة ٣١ .
(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام شهاب الدين الدمشقي المشهور بأبي شامة توفي ٦٦٥ .
(٣) انظر لجميع ما ذكر في هذا الفصل : المغني : ١ : ٥٤ .
(٤) ط : « ما بعده منعته » ، تحريف . (٥) يس ٣٧ .
(٦) قائله مجهول ، وبعده :

* حراس أبواب على قصورها *

٢٢٢ — * دُمْتَ الحَمِيد فما تنفكُّ منتصِراً [١] *

أي حميداً . والتمييز في قوله :

٢٢٣ — * وَطِبْتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرو [٢] *

أي نفساً . والمضاف إليه التمييز في قوله :

٢٢٤ — إلى رُدُحٍ من الشيزَّي مِلاَءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ [٣]

واختلف في نحو : مررت بالرجل مثلك ، وخير منك ، مما أتبع فيه المقرون بأل بهما ، فقال الأخفش : إنه نكرة وأل [٨١] فيه زائدة ليصح إتباعه بهما ، إذ ليسا بمعرفتين . وقال الخليل : بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله ، كما نُصِبَ الجَمّاءَ الغفيرَ على نِيّة إلغاء أل . وقال ابن مالك : عندي أن أسهل مِمّا ذهبا إليه[٤] الحكم بالبدليّة ، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما ، فيكون بدل نكرة من معرفة . وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف ، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه .

وقال ابن هشام : كـ « اللّيلُ نَسْلَخُ [٥] » .

(١) لا يعرف قائله . وعجزه :

* على العدا في سبيل المجد والكرم *

(٢) لراشد بن شهاب اليشكري ، والبيت بتمامه :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

(٣) الردح : جمع رداح ، وهي الجفنة العظيمة . أ ، ط : « درج » صوابه في ب .

والبيت لأبي الصلت ، أو لأمية بن أبي الصلت .

(٤) ط : « إن أحسن ما ذهبنا إليه » ، تحريف .

(٥) في أ بياض بعد قوله : « وقال ابن هشام » .

وفي ب عبارة : « هكذا في الأصل » .

وأشار المصحّح في حواشي ط إلى أن هناك بياضاً بالأصل . والتكملة من المتن . ومراده أن "مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح أن يقدر حالاً أو وصفاً" ، ثم ذكر هذه الآية (يس ٣٧) . انظر النوع الرابع من حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات في المغني ٢ : ٤٨٠ .

الموصُول

(ص) : الموصول منه حرفيّ وهو: ما أُوِّل مع صلته بمصدر ، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف . وقال أبو حيان : إلا الأمر . وكي ، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً ، أو تقديراً .

و(أنَّ) وتوصل بمبتدأ وخبـــر.

و (لو) التاليــة غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريّتها الفرّاء ، والفــارسي ، والتبريزي ، وأبو البقاء ، وابن مالك . ومنعه الجمهور .

و (ما) ، وزعمهــا قومٌ اسماً . ويوصلان بمتصرّف غير أمر ، والأكثرُ بماضٍ. وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية . وثالثها إن نابت عن الظرف . وشرط قوم صحة الذي محلّها . والسهيليّ كون وَصْلِها غير خاص . وتنوب عن زمانٍ ، قيل ، وتشاركها أن .

(ش) : الموصول قسمان : حرفِيٌّ ، واسميّ . والثّاني هو المقصود بالباب ، لأنه المعرفة ، وذكر الأول استطراداً ، وبدئ به لأن الكلام فيه أخصر ، وذاك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة . وضابط الموصول الحرفي : أن يؤوّل مع صلته بمصدر . وهو خمسة أحرف :

أحدها : (أنْ) بالفتح والسكون ، وهي الناصبة للمضارع ، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو : أعجبني أن قمت ، وأريد أن تقوم ، وكتبت إليه بأن قم [(١)] . ونصّ سيبويه على وصلها بالأمر. والدليل على أنّها مصدرية دخولُ حرف الجرّ عليها . وقال أبو حيّان : جميع ما استدلّوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيريّة [(٢)] . ولا يقْوَى عندي وصلُها به لأمرين: أحدهما : أنها إذا سُبِكَت

(١) ط : « كتبت إليك بأن قم » وبدون واو في أوّلها .

(٢) ط : « على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسيرية » . صوابه في أ ، ب .

والفعلَ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب . والثاني : أنّه لا يوجد في كلامهم : يعجبني أن قم ، ولا أحببت أن قم ، ولا يجوز ذلك ، ولو كانت تُوصَل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع . انتهى .

أما الجامد : كعسى ، وهبْ ، وتعلَّمْ ، فلا توصل به اتّفاقاً .

الثاني : (كي) : وتوصل بالمضارع ، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدّرة نحو : جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني .

الثالث (أنّ) بالفتح والتشديد : إحدى أخوات إنّ ، وتوصَل باسمها وخبرها نحو : يعجبني أنَّ زيداً قائم .

وهذه الثلاثة متفقٌ عليها .

الرابع : (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ . واختلف فيها :

فالجمهور : أنها لا تكون مصدريّة ، بل تلازم التعليق ، ويؤيّد ذلك أنــه لم يُسْمَعْ دخولُ حَرْف جرٍّ عليها .

وذهب الفراء ، والفارسيّ ، والتّبريزي (١) ، وأبو البقاء ، (٢) ، وابن مالك : إلى أنها قد تكون مصدرية ، فلا تحتاج إلى جواب . وخرّجوا على ذلك : « يَوَدُّ أحدهم لو يُعَمّر » (٣) . « وَدُّوا لو تُدْهِنُ » (٤) . ومُفْهِمُ تَمنٍّ يشمل : ودّ ، ويودّ ، وأحِبّ ، وأتمنّى ، وأختار . والمسموع : وَدّ ، ويودّ .

ومن استعمالها دون مفهم تمنٍّ نادراً :

---

(١) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن أبو زكريا ين الخطيب التبريزي .

له : شرح اللمع . شرح الدريدية . شرح المفضليات. توفي ٥٠٢ .

(٢) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري ، صنف :

إعراب القرآن . إعراب الشواذ . شرح الفصيح . اللباب في علل بناء الإعراب . توفي سنة ٦١٦ .

(٣) البقرة ٩٦ . (٤) القلم ٩ .

٢٢٥ — * ما كان ضَرّك لــو مَنَنْتَ (١) *

وإنمّا توصل بفعل متصرِّف غير أمر .

الخامس: (ما) خلافاً لقومٍ منهم المبرِّد ، والمازنيّ ، والسُّهيلي ، وابن السّراج ، والأخفش في قولهم: إنها اسم(٢) مفتقرة إلى ضمير ، وأنك إذا قلت : يعجبني ما قمت ، فتقديره القيام الذي قمته . وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعلٍ متصرّف غير أمر ، والأكثر كونُه ماضياً نحو : « بِمَا رَحُبَتْ(٣) » . ومن المضارع : « لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُم » (٤) أي لوصْف .

وجوّز قوم منهم السِّيرافِيُّ، والأعلم، وابن خروف، وصْلَها بجملة اسمية كقوله:

٢٢٦ — * كما دِماؤكُم تَشْفِي من الكَلَبِ (٥) *

والجمهور منعوا ذلك ، وقالوا : هي في البيت كافّة . وقيل : يجوز في حال نيابتها عن ظَرْف الزمان . وسيأتي .

وذكر في (البسيط) أنها لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلها ، لأنّ الموصولة سابكةٌ في المعنى ، لأنّك تَسْبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد . قال أبو حيان : ويرده قوله :

٢٢٧ — * يَسُرُّ المرءَ ما ذهب اللّيــالــي (٦) *

أي ذهابُ الليالي ، ولا يصح فيه الموصول .

---

(١) لقتيلة بنت النضر بن الحارث ، وهو بتمامه :

ما كان ضرّك لو مننْتَ وربما   منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

(٢) « اسم » ساقطة من أ .   (٣) التوبة ٢٥ .   (٤) النحل ١١٦ .

(٥) للكميت بن زيد الأسدي في أول ديوانه . وصدره :

* أحلامكم لسقام الجهل شافية *

وانظر الحيوان ٥ : ٣٤٣ .

(٦) البيت على شهرته ، لا يعرف قائله ، وفي أ : « ليس المرء » ، تحريف . وعجزه :

* وكان ذهابهن له ذهابا *

وقال السُّهيلي : إنّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص ، بل مُبْهَماً يحتمل التنويع نحو : ما صنعت ، ولا تقول : ما جلست ، ولا ما تجلس(١) لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهما ، فكأنك قلت : يعجبني الجلوس الذي جلست ، [٨٢] فيكون آخر الكلام مفسِّراً لأولـه رافعاً للإبهام ، فلا مَعْنَى حينئذ لها . ورُدّ بالبيت السابق .

وتختصُّ (ما) بنيابتها عن ظرف زَمان نحو : « خَالدِينَ فيها ما دَامت السَّمواتُ والأرضُ (٢) » ، لا أصحبهم ما ذرَّ شارق ، أي مُدّة دوامها ، ومُدّة ذُرور شارق .

ومنه قوله :

٢٢٨ – ولن يلبث الجُهَّالُ أن يَتَهضَّمُوا أخَا الحِلْمِ ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ(٣)

وقوله :

٢٢٩ – * أُطوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثم آوي (٤) *

وتسمّى ظرفية ووقتيّة . وذهب الزمخشري : إلى أنّ أنْ تشاركها في ذلك ، وخرّج عليه : « أنْ آتاه الله المُلْكَ (٥) » . « إلاّ أن يَصّدّقوا (٦) » أي وَقْتَ أن آتاه ، وحين أنْ يَصَّدَّقُوا (٧) . قال أبو حيان : وأكثر النّحاة لا يعرفون ذلك . ولا حُجّةَ فيما ذكره ، لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون (أنْ) (٨) ظرفيّة مثل (ما) .

* * *

(ص) : واسْمِيٌّ ، وهو (الذي) لِذَكَرٍ فرْدٍ عالم وغيره . وزعم يونس والفراء وابن مالك وقُوعَها مصدرية . و (التي) لأنثاه . والأصل : لَذِي ، ولَتِي بوزن فَعِل. والكوفية الذال فقط ساكنة . والفرّاء : ذا، وتي إشارة . والسُّهيلي : ذو صاحب . قيل: وقد تعرب ياؤهما . قيل : وتكسر ، وتشديدها كسراً وضمّاً . وحذفها ساكناً ما قبلها ، أو مكسوراً لغات . وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللتان، واللتين) للمثنى ، و (الذين) لجمع ذكَر عالِمٍ أو شبهه . وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمّناً معنى

---

(١) « ولا ما تجلس » ساقطة من ط . (٢) هود ١٠٨ . (٣) قائله مجهول .

(٤) للحطيئة في ديوانه ١٢٠ ، وعجزه :

* إلى بيت قعيدته لكاع *

(٥) البقرة ٢٥٨ . (٦) النساء ٩٢ ، وفي ط : « تصدقوا » بالتاء تحريف .

(٧) ط : « أن تصدقوا » ، تحريف . (٨) ط : « على كون أن أن » .

الجزاء ، ودونه قليل . وقيل : هي كَمَنْ . وكالذين (الأُلى) . وقد تقع لمؤنّث ، وغير عالم وتمدُّو (اللاءِ) و (اللائين) . وإعرابه لغـة . وجمع التي : (اللاّتي واللاّتي واللّواتي) . وبلا ياءات كسراً وسكوناً . و(الـلاّ ، واللّواء ، واللاّءات) مكسوراً ومعرباً . و (ذوات) مضموماً أو معرباً . وقيل : اللائي لمذكر ومؤنث . وقيل : التي في جمع غير عالم أكثر من اللاّتي . ولذي ، ولتي . ولذان ، ولذين ولاتي ، لغة . وأنكره أبو حيّان .

(ش) الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ ، فلم يحتجْ إلى حدّ . فمنه : (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره ، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما : لَذِي ، ولَتي بوزن : فَعِل كعَمِي، زيدت عليهما (ألْ) زيادة لازمـة ، أو عُرِّفا بها على القولين .

وقال الكوفيون : الاسم الذّال فقط من الذي ساكنة ؛ لسقوط الياء في التثنية وفي الشّعر ، ولو كانت أصلاً لم تَسقُطْ ، واللام زيدت ليمكن النّطق بالذال ساكنة . وردّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد .

وقال الفَرّاء [١] : أصل الذي : ذا المشارِ بها ، وكذا أصل التي : تي المشار بهـا .

وقال السّهيلي : أصل الذي : ذو بمعنى صاحب ، وقدّر تقديرات حتى صارت الذي — في غاية التعسّف [٢] والاضمحلال .

وفي الّـذي، [٣] والتي لغات : إثبات الياء ساكنة ،وهي الأصل ، وتشديدها مكسورة قال :

٢٣٠ — وليس المالُ فاعْلَمْـه بمـالٍ وإن أغنـاك إلا للّـذيِّ
ينالُ به العَـلاء ويَصْطَفيـه لأقرَبِ أقربيـه ولِلْقَصِيّ [٤]

(١) ط : « قال الفراء » بدون واو .
(٢) أ : « في غاية النقص » .
(٣) أ : « ثم في الذي » .
(٤) ليس للبيتين قائل معروف .

وقال أبو حيان : لم يُحفظ التشديد في التي ، وإنّما ذكره ابن مالك تبعاً للجزُولي وأكثر أصحابنا .

وتشديدُها مضمومة قال :

٢٣١ - أَغْضِ ماستطعْتَ فالكريمُ الّذيُّ
يألف الحلم إنْ جفَاهُ بَذِيٌّ (١)

قال أبو حيّان : وظاهر كلام ابن مالك : أن الكسر والضّم مع التشديد (٢) بناءٌ . وبه صرّح بعضُ أصحابنا . وصرّح أيضاً مع البناء بجواز الجَرْيِ بوجوه الإعراب . وعليه اقتصر الجزُولي .

وحذفُ الياء وإسكانُ ما قبلها . قال :

٢٣٢ - فلم أرَ بيتاً كان أحسن بَهْجَةً   منِ اللّذْ بِه من آل عزّة عامرُ (٣)

وقال :

٢٣٣ - * فقل لِلّتْ تلومُكَ إنّ نفسي (٤) *

وحذفها وكسر ما قبلها . قال :

٢٣٤ - * والّذِ لو شاءَ لكانت بَرّا (٥) *

وقال :

٢٣٥ - شُغِفَتْ بِكَ اللّتِ تَيَّمَتْكَ فمثلُ ما
بِكَ ما بها من لَوْعَةٍ وغَرَامِ (٦)

---

(١) ليس للبيت قائل معروف ، وفي ط : « اعفن » ، تحريف . والإغضاء : السكوت والصبر على الأذى .

(٢) : « التشديد » ساقطة من أ . (٣) ليس للبيت قائل معروف مع كثرة وروده .

(٤) غير معروف القائل . وعجزه :

* أراها لا تَعوّذ بالتميم * .

(٥) ليس له قائل معروف . والبَرُّ : خلاف البحر .

وبعده :

* أو جبلاً أصم مشمخراً *

(٦) قائله مجهول .

قال أبو حيان : ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين [1] خاص بالشعر فمذهبُه فاسد ، لأن أئمة العربية [٨٣] نقلوها على أنها لغات جارية في السعة .

وذهب يونس ، والفراء ، وابن مالك : إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفياً فيؤوّل بالمصدر . وخرجوا عليه : « وخُضْتُم كالّذِي خَاضُوا [2] » أي كخوضهم . والجمهور منعوا ذلك ، وأوّلوا الآية أي : كالجمع الذي خاضوا. ومن الموصولات الاسميّة (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً ، و (اللذين) له جرّاً ونصباً ، و(اللتان ، واللتين) للمثنى المؤنث .

و (الذين) لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلّها ، ويختّص بالعاقل نحو : « الّذِين هُمْ في صَلاَتِهم خَاشِعُون [3] » ، وما نُزِّل منزلته نحو : « إنّ الذين تَدْعُونَ من دون الله عبادٌ [4] » نزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل ، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد : « أَلَهُم أرجلٌ يَمْشُون بها [5] » . وإعرابه لغة طيِّئ وهُذيل وعُقَيْل ، فيقال في الرفع : اللّذون بالواو .

قال :

٢٣٦ — * نحن اللّذون صبحوا الصّباحا [6] *

ويقع الذي بمعنى الذين مضمّناً معنى الجزاء بكثرة نحو: «والذي جاء بالصِّدق وصَدّق به [7] » ودونه بقِلّة نحو [8] : « كَمَثَل الّذي استوقد ناراً [9] » بدليل « ذهب اللّهُ بِنُورِهم». وقيل: إن الذي(كَمَنْ)يكون للواحد والمثنّى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش.

قال :

٢٣٧ — * أولئك أشياخي الذي تَعْرِفونَهُم [10] *

قال أبو حيّان : ولم يسمع ذلك في المثنى .

---

(١) أ : « بوجيه » تحريف . (٢) التوبة ٦٩ .

(٣) المؤمنون ٢ . (٤) الأعراف ١٩٤ . (٥) الأعراف ١٩٥ .

(٦) قيل : إنه لرجل من بني عقيل جاهلي، اسمه : أبو حرب . وقيل : هو لليلى الأخيلية ، وبعده:

* يوم النخيل غارة ملحاحا *

(٧) الزمر ٣٣ . (٨) « نحو » ساقطة من ط .

(٩) البقرة ١٧ . (١٠) لم نعرف قائله ولا تتمته .

ومنها : (الأُلَى) بوزن العُلَى . والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال :

٢٣٨ — * رأيت بني عمي الأُلَى يَخذُلونني (١) *

وقال :

٢٣٩ — * من الأُلَى يَحشُرُهم في زُمْرته (٢) *

وقد يقع للمؤنث وما لايعقل ، قال :

٢٤٠ — وتُبْلي الألى يَستَلْئِمُون على الألى
تَراهُنَّ يوم الرَّوع كالحِدَأ القُبْلِ (٣)

وقد تمدّ قال :

٢٤١ — * أبي اللهُ الشُّمَّ الأُلاءِ كأنهم (٤) *

ومنها : (اللاء) كالذين ، قرأ ابن مسعود : « واللاء آلَوْا من نِسائِهم » (٥)

(١) قيل : لبعض بني فقعس ، وقيل : لمرّة بن عداء الفقعسي . وعجزه :
* على حدثان الدهر إذْ تتقلبُ *
وفي ط : « الأولى » .

(٢) قائله مجهول ، وقبله :
* وأن يكونوا من خيار أمته *
وفي ط : « الأولى » .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي . في ديوان الهذليين ١ : ٣٧ .
وفي ط : « ويأبى » ، تحريف .

(٤) لكثير عزّة في ديوانه ٢ : ٥٠ ، وعجزه :
* سيوف أجاد القَيْنُ يوماً صِقالها *
وفي ط : « الأولاء » : تحريف .

(٥) البقرة ٢٢٦ .
ونسبة هذه القراءة إلى ابن مسعود لم نجد لها سنداً ، فالذي في تفسير أبي حيان ٢ : ١٨ : « قرأ عبدالله : للذين آلوا بلفظ الماضي » . ونحوه في تفسير الفخر الرازي ٢ : ٢٣٩ : « قرأ عبدالله آلوامن نسائهم » . وما أثبتناه هنا عن نسخة ب ، ط مع تحريف في ب ، إذ رسمت في ب : « واللائي الواو من نسائهم » . . وفي ط : « اللاء آلوا من نسائهم » مع إسقاط الواو في أوّل الآية . وهو جائز في الاقتباس لكن أثبتنا الواو لورودها في ب . أمـا في أ فقد جاءت : « اللاءيبسوا من نسائهم » . وهذه محرّفة بلا ريب .

وقال :

٢٤٢ ـ فما آباؤنا بأمَنَّ منــــه علينا اللاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورا [١]

و (اللاّئين) . قال :

٢٤٣ ـ * وإنّا مِنَ اللاّئين إنْ قَدَرُوا عَفَوْا [٢] *

وتُعرب في لغة كالذين [٣] . قال :

٢٤٤ ـ * هُمُ اللاّؤون فكّوا الغُلّ عَنِّي [٤] *

ومنها لجمع المؤنث: اللاّتي ، واللائي [٥] ، واللواتي . وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه . واللا ، واللّوا بقصرهما . واللاءات بالبناء على الكسر ، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم . وذوات بالبناء على الضمّ في لغة طيىء ، وبالإعراب كجمع المؤنث السّالم في لغة حكاها البهاءُ ابن النحاس [٦] . ومن شواهدها قوله تعالى: «واللاّتي يأتِينَ الفاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكم [٧] » « واللاّئي يئسن من المحيض من نسائكم [٨] » . وقرئ: « واللاّيِ يئسن [٩] » بالياء . وقال الشاعر :

٢٤٥ ـ * وكانت من اللّا لا يعيِّرها ابنهــا [١٠] *

---

(١) لرجلٍ من بني سليم .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه :

* وإن أتربوا جادوا وإن تَرِبُو عفُّــوا *

(٣) ط : « كالذين » ، تحريف .

(٤) قائله مجهول ، ونسب في أمالي ابن الشجريّ ٢ : ٣٠٨ إلى الهذلي : وليس في أشعار الهذليين ، وعجزه :

* بمرْوالشاهِجانِ وهُمْ جناحي *

(٥) « اللائي » ساقطة من أ .

(٦) « البهاء » ساقطة من ط . والبهاء هو : محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، الإمام أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي . شرح كتاب : « المقرب » مات ٦٩٨ .

(٧) النساء ١٥ . (٨) الطلاق ٤ . (٩) الطلاق ٤ .

(١٠) قائله مجهول ، وعجزه :

* إذا ما الغلام الأحمق الأم عيّرا *

وقال :

٢٤٦ ــ * من اللّوا شربن بالصِّرار[١] *

وقال :

٢٤٧ ــ * وأخدانُكَ اللاءات زُيِّنَّ بالكَتَم [٢] *

وقال :

٢٤٨ ــ جمعتها من أَيْنُقٍ سوابِقِ ذوات يَنْهَضْنَ بغير سائقِ [٣]

وحذف (أل) [٤] من الذي ، والتي ، واللذان ، واللذين ، واللاتي لغة حكاها ابن مالك . وقرىء: « صِرَاط الذين أنعمت» [٥]. قال أبو حيان : ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة ، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً ، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها » [٦] .

* * *

(ص) : وبمعنى الذي وفروعه (مَن) ، و (ما) ، و (ذو) الطائية ، و (ذات) لمؤنث . وحُكي إعرابهما ، وتثنيتهما ، وجمعهما . و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما ، وكذا مَن، خلافاً لابن الأنباري . ومطلقاً ، وجميع الإشارات عند الكوفيّة . و (ماذا) مجرّداً من الاستفهام خلافاً لابن عصفور . و (أل) وزعمها المازنيُّ حرفاً ، والأخفشُ معرفة . وأيّ خلافاً لثعلب ، مضافاً إلى معرفة . قيل : ونكرة لفظاً أو نيّة . وإلحاقها علامة الفروع لغة . وأوجب الكوفية تقديمَ عاملها ، واستقبالَه . وثالثها إن كان فعلاً ، وجعلوا من الموصول كُلَّ معرف بأل وإضافة .

---

(١) قبله :

* جمعتها من أينق عكار *

وفي أ : « شرسين من الضوار » محرّف .

والصرار : خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها .

(٢) قائله مجهول . وصدره :

* أولئك إخواني الذين عرفتهم *

(٣) الرجز لرؤبة ، وفي أ : « سابق » ، تحريف .

(٤) « أل » ساقطة من أ . (٥) الفاتحة ٧ . (٦) « عليها » ساقطة من أ .

(ش) : من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد ، والمثنى ، والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد . وهو ألفاظٌ : مَنْ ، وما ــ وسياتي اعتبارُ ما يستعملان فيه . وذو في لغة طيئ ، لا يستعملها موصولاً غيرهم ، وهي مبنيّة على الواو ، وقد [٨٤] تعرب . قال :

٢٤٩ ــ فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذُو حفرت، وذو طويت (١)

وقال :

٢٥٠ ــ * فحسبيَ مِن ذو عندهم ما كَفَانيا (٢) *

ويروى « من ذي » بالإعراب . و (ذات) عندهم أيضاً ، وهي خاصّة بالمؤنث مبنية على الضّمّ . حكي « بالفضل ذو فضّلكم اللهُ به ، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ (٣) » . وحكي إعرابها كجمع المؤنث السالم ، وحكي تثنية ذو وذات ، وجمعهما ، فيقال في الرفع : ذوا ، وذواتا ، وذوو (٤) ، وذوات. وفي النصب والجرّ : ذوي ، وذواتي وذوي .

ومنها ذا بشرطين : أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء : أن تركب مع (ما) ، فتصير اسماً واحداً ، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ كقوله تعالى : « يَسْأَلُونَكَ ماذا يُنْفِقُونَ (٥) » أي ما الذي ينفقونه ؟ وقول الشاعر :

٢٥١ ــ * قد قُلْتُها لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَها (٦) *

---

(١) لسنان بن الفحل الطائي ، يخاطب عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع فيها نزاع بين حيَّين من العرب .

(٢) لمنظور بن سحيم الفقعسي . وصدره :

* فإما كرام موسرون لقيتهم *

(٣) قال ابن هشام في شذور الذهب : قوله : بَهْ بفتح الباء ، وأصله بها ، فحذفت الألف ، ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها .

(٤) « وذوو » ساقطة من أ ، ط . (٥) البقرة ٢١٥ .

(٦) للأعشى في ديوانه . وصدره :

* وغريبة تأتي الملوك حكيمة *

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة ، واستُعمل موصولاً بالشرطين المذكورين .

قال أبو حيّان : ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما) ، وأمّا بعد (مَنْ) فخالف قومٌ ، لأن مَنْ تخصُّ من يعقل ، فليس فيها إبهام كما في ما ، وإنما صارت بالرّد إلى الاستفهام في غاية الإبهام ، فأخرجت ذا [١] من التخصيص إلى الإبهام ، وجذبتها [٢] إلى معناها ، ولا كذلك من [٣] لتخصيصها .

وأجاز الكوفيّون وقوع ذا موصولة ، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله . :

٢٥٢ — * نجوْتِ وهذا تَحْملِين طَلِيقُ [٤] *

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر ، وطليق خبر ثان . وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرّجوا عليه: « وما تِلْكَ بِيمَينِك يا موسى [٥] » . وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة . وخرّجوا عليه أيضاً : « ها أنتم هؤلاء حاججتم [٦] » أي الذّين حاججتم .

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً ، فله معنيان :

أحدهما : وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله :

٢٥٣ — يا خُزْرَ تغلبَ ماذا بالُ نِسْوتِكُم
لا يَسْتَفِقن إلى الدَّيرينِ تَحْنانَا [٧]

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية . وكذلك : من ذا ، كقوله تعالى : « مَنْ ذَا الذي يَشْفَعُ عِندَه إلاّ بإذنِه [٨] » .

---

(١) « ذا » ساقطة من أ . (٢) أ : « وجردتها » . (٣) « من » ساقطة من أ .
(٤) ليزيد بن مفرغ الحميري . وصدره :
* عدس ما لعباد عليكِ إمارة *
(٥) طه ١٧ . (٦) آل عمران ٦٦ .
(٧) لجرير في ديوانه ٥٩٨ من قصيدة يهجو بها الأخطل . (٨) البقرة ٢٥٥ .

والثاني : أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله :

٢٥٤ — دَعي ماذا عَلِمْتُ سَأَتَّقيه ولكـــن بالمُغيَّب نَبِّئيني[١]

أي دعي الذي علمت . قال أبو حيّان : واستعمالها على هذا الوجه قليل ، وقيل : خاص بالشعر . وأنكره ابن عصفور أصلاً ، وتأوّل البيت[٢] على أن (ما) مبتدأ ، و (ذا) خبره ، ودعي معلق بالاستفهام .

ومنها : (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه . وذهب المازنيُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي . وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف ، وليست موصولةً . واستدلاً بتخطّي العامل لها . وُردّ[٣] بعود الضمير عليها في نحو : «قَدْ أفْلَحَ المتّقي رَبّه». ورد الأول بأنّها لا تؤول بمصدر ، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها : (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله :

٢٥٥ — * فسلّم على أيُّهم أفضـــلُ[٤] *

أونيّةً نحو : يعجبني أيٌّ عندك . وأجاز بعضُهم إضافتها إلى نكرةٍ نحو : يعجبني أيّ رجل عندك ، وأيُّ رجلين ، وأيُّ رجال ، وأيُّ امرأة ، وأيُّ امرأتين ، وأيُّ نساء .

والجمهور منعوا ذلك ، لأنّها حينئذ نكرة ، والموصولات معارف ، ولذلك امتنع كونها موصولة في « أيَّ مُنْقَلَب[٥] ». وقد تلحقها علامة الفروع[٦] في لغةٍ حكاها ابن كيسان ، فيقال :

---

(١) من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها .
قال البغدادي في الخزانة ٢ : ٥٥٦ : « وزعم العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني أنه من قصيدة للمثقب العبدي ، ثم قال : « وهذا لا أصل له » .
(٢) ط : « وبأول » صوابه في أ ، ب .
(٣) ط : « وردا » صوابه في أ ، ب .
(٤) لغسان بن وعلة ، وصدره :

* إذا ما لقيت بني مالك *

(٥) الشعراء ٢٢٧ ، وفي أ : « كونها موصولة في أي فعل » ، تحريف .
(٦) ط : « وقد يلحقها علامة الفرع » .

أيّهم (١) وأيّاهُم وأيّيْهِم (٢)، وأيّوهم وأيّيهِم(٣)، وأيّتهُن(٤) وأيّتاهُن وأيّتيهِنّ (٥) وأيّاتهُنّ (٦). ومن شواهده قوله :

٢٥٦ – إذا اشْتَبَه الرُّشْدُ في الحادثا ت فارْض بأيّتها قد قُدِرْ (٧)

والبصريّون على أنه (٨) لا يلزم تقدُّم عاملها ولا استقبالُه ، فيجوز : أحب أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام . وأوجبهما الكوفيون . وقيل : إنْ كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً ، فلا يجوز : يعجبني أيهم قام لأنّها وضعت على الإبهام والعموم ، والمضيُّ يخرجها عن ذلك .

وأنكر ثعلبٌ كونَها موصولاً ، وقال : لا تكون إلاّ استفهاماً أو جزاء (٩) ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثّقات .

وزعم الكوفيون : أنّ الأسماء المعرّفة بأل يجوز أن تستعمل [٨٥] موصولة :

كقوله :

٢٥٧ – لَعَمْرِي لأنتَ البيتُ أكْرِمُ أهلَهُ
وأقْعُدُ في أفْيائِهِ بالأَصائلِ (١٠)

---

(١) ب ، ط : « أيتهم » بالتاء ، تحريف .

(٢) يعني المثنى المضاف في حالَي الرفع ، والنصب والجر .

(٣) يعني جمع المذكر المضاف في حالَي الرفع ، والنصب والجر .

(٤) « أيتهن » سقطت من ط .

(٥) في ط : « وأيتهن » ، تحريف ، وهي وما قبلها تمثيل لمثنى المؤنث المضاف .

(٦) قال الصبان والأشموني : حكى ابن كيسان أنها تثنى ، وتجمع ، فيقال : أيان ، وأيتان ، وأيون وأيات ، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع . ولك أن تصرح بالمضاف إليه ، كأن تقول : أيتهن ، وأياهم ، وأياتهن وأيوهم ، وأياتهنّ . انظر الأشموني والصبان ١ : ١٦٦ .

(٧) ليس له قائل معروف . وفي ط : « قد قرّر » ، تحريف .

(٨) ط : « أنهم » .

(٩) أ : « أو خبراً » ، تحريف .

(١٠) لأبي ذؤيب الهذلي . ديوان الهذليين ١ : ١٤١ . والرواية فيه : « وأجلس في أفيائه » . والأفياء : جمع فيء ، وهو الظل ، وفي جميع النسخ : « أفتائه » ، تحريف .

فالبيتُ خبَرُ أنت ، وأكرِم صلة للبيت كأنّه قال : لأنت الذي أكرِم أهلَه .

وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل . وخرّجوا عليه قوله :

٢٥٨ ـ * يا دارَ ميّة بالعليـاء فالسّنـد [١] *

وتقول : هذه دار زيدٍ بالبصرة . فبالعلياء ، وبالبصرة : صلة دار .

والبصريون منعوا ذلك ، وجعلوا أكرِمُ خبراً ثانياً ، وبالعلياء حالاً .

* * *

(ص) : مسألة· توصل (أل) بصفةٍ محضة ، وفي المشبّهة خلاف ، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك ، وقال غيره : قبيح ، وبجملة اسمية وظرفٍ ضرورة .

(ش) : تُوصل أل بصفةٍ محضة ، وذلك اسم الفاعل والمفعول : كالضارب والمضروب ، بخلاف غير المحضة ، كالذي يوصف به وهو غير مشتقّ كأسد ، وكالصفة التي غلبت عليها الاسميّة ، كأبطح ، وأجْرَع وصاحبٍ وراكب . فأل في جميع ذلك معرّفة [٢] ، لا موصولة .

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان :

أحدهما : توصل بها نحو : الحسن ، وبه جزم ابن مالك .

والثاني : لا ، وبه جزم في (البسيط) [٣] لضعفها ، وقُرْبها من الأسماء .

ورجّحه ابن هشام في (المغني) ، لأنها للثّبوت ، فلا تؤوّل بالفعل قال : ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتّفاق [٤] .

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان :

---

(١) مطلع معلقة النابغة الذبياني . وعجزه :

* أقوت وطال عليها سالف الأمد *

(٢) « معرفة » ساقطة من أ .

(٣) سبق ترجمته ص ٨٢ .

(٤) انظر المغني ا : ٤٩

أحدهما : توصل به ، وعليه ابن مالك لوروده في قوله :

٢٥٩ — * ما أنت بالحكم التُرْضي حكومته [١] *

وقوله :

٢٦٠ — * ما كاليَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً [٢] *

وقوله :

٢٦١ — * إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [٣] *

والثاني : لا ، وعليه الجمهور ، وقالوا : الأبيات من الضرورات القبيحة .

ولا توصل بالجملة الاسميّة ولا الظرف ، إلا في ضرورة باتّفاق ، كقوله :

٢٦٢ — * من القومِ الرّسولُ الله مِنْهُم [٤] *

وقوله :

٢٦٣ — * من لا يزالُ شاكراً على المَعَه [٥] *

أي الذين رسولُ الله ، والّذي معه [٦] .

* * *

(ص) : وغيرها بجملة خبرية ، لا إنشائية ، معهودٍ معناها غالباً. وجوّزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر . والكسائي بالطلّبية . وهشامٌ بذاتِ ليتَ ، ولعلَّ ، وعسى .

---

(١) ينسب إلى الفرزدق . وليس في ديوانه . وعجزه :

* ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل *

(٢) ليس له قائل معروف . وعجزه :

* مشمراً يستديم الحزم ذو رشد *

(٣) لذي الخرق الطهوي . وصدره :

* يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً *

(٤) قائله مجهول ، وعجزه :

* لهم دانت رقاب بني معدّ *

(٥) قائله مجهول . وبعده :

* فهو حرٍ بعيشة ذات سَعَة *

(٦) أ : « والذين معه » ، تحريف .

وقومٌ بالتعجبيّة . وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسمٍ معرفة، وبمثل . ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير . وبعضُهم بكان. وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها . وابن السرّاج وقوعَ التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميَّه. وشرطيةٍ مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول . وزعم بعضُهم إسقاطها في الذي بمعنى : الرَّجُل والداهية .

(ش) : غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملةٍ خبريّة معهود معناها غالباً . فخرج بالخبريّة الإنشائية ، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها ، فلا يُوصل بها .

قال ابن مالك: لأنّ الصلة معرِّفة للموصول، فلا بُـدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قـال:

والمشهور عند النحويين تقييد [1] الجملة الموصول بها بكونها معهودة ، وذلك غير لازم ، لأنّ الموصول قد يراد به معهود ، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى : « وإذْ تَقُولُ للذي أنْعَمَ اللهُ عليه ، وأنْعَمْتَ عليه[2] » . وقد يراد به الجنس ، فتُوافقه صلته كقوله تعالى : « كَمَثَل الذي يَنْعِقُ بما لا يَسْمَعُ إلاّ دُعاءً ونِداءً [3] » .

وقد يقصد تعظيم الموصول ، فتُبْهَمُ صلته كقوله :

٢٦٤ — * فمثل الذي لا قيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه [4] * . انتهى .

وخرج أيضاً الطلبية ، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية ، لأنها لم يَحْصُل معناها بعد ، فهي أبعدُ عن حصول الوضوح [5] بها لغيرها .

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو : الذي اضربْه أو لا تضربْه زيد . وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو : الذي يرحمه الله زيد .

قال أبوحيّان: ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر. وجوّزه هشام بجملةٍ مصدّرة بليت ، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد ،

(١) أ : « تسمية » . (٢) الأحزاب ٣٧ . (٣) البقرة ١٧١ .

(٤) لا يعرف قائله . وصدره :

* فإن استطع أغلب ، وإن يغلب الهوى *

(٥) « الوضوح » ساقطة من أ .

والذي عسى أن يخرج زيد ، قال :

٢٦٥ — وإنيّ لرامٍ نظرةً قبـــلَ التي لعلّي ، وإن شَطَّتْ نواها أَزُورُها [1] [٨٦]

وتأوّله غيره على إضمار القول ، أي أقول: لعلّي ، أو الصلة أزورها وخبر لعلّ مضمر ، والجملة اعتراضٌ .

وأمّا جملة التعجب ، فإن قلنا : إنها إنشائية لم توصل بها ، أو خبريّة فقولان : أحدهما الجواز . وعليه ابن خروف نحو : جاءني الذي ما أحسنه . والثاني : المنع ، لأنّ التعجب إنمّا يكون من خفاء السبب ، والصلة تكون موضحة ، فتنافيا . والصحيح جوازه .

وبجملة القسم نحو : جاء الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه . وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو : الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه .

ومنع قوم المسألتين لخلوّ احدى الجملتين فيهما من ضميرٍ عائد على الموصول . وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدة ، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتفي بضمير واحد ، كما يكتفي في الجملة الواحدة .

والصحيح أيضاً جوازهُ بجملةٍ صدرها كأنّ . وقيل : لا ، لأَنّهـــا غيّرت الخبر عن مقتضاه .

وبشرطٍ حيث تضمّنَ الموصول معنى الشرط نحو : الذي إن قام قام أبوه منطلق . وقيل : لا ، لاجتماع الشرطين ، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأوّل لا نفسه .

وبجملةٍ تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم ، لأن حتى لا بُدّ أن يتقدَّمَها كلامٌ يكون غايةً له .

وبنعم فاعلُه ضمير ، ومنعه الفارسي .

---

(١) من قصيدة للفرزدق مدح بها بلال بن أبي بردة . انظر الخزانة ٢ : ٤٨١ ، ٥٥٩ .
والنوى : الوجه الذي يقصده المسافر ، وهي مؤنثة لا غير كما ذكر الجوهري .

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل . وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع [١] باسم معرفة بعده، ويستغنى بذلك عن الصّلة كقولك : ضربت الذي إيّاك، وأنه يجوّز الصلة [٢] بمِثْلَ ، بناءً على رأيهم أنها ظرف . كقوله :

٢٦٦ — حتى إذا كانا هما اللّذَيْـــن مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْنِ [٣]

والبصريّون قالوا : في البيت مقدّر ، أيْ: عادا أو صارا .

* * *

(ص) : ويجب معها عائد . وقيل : ما لم يُعطف عليها بفاءِ جملةٌ هو فيها مطابق . ويجوز الحضور والغيبة في ضميرِ مخبرٍ به أو بموصوفه عن حاضر ، فإن شبّه به فالغيبة ، وكذا إنْ تأخّر ، خلافاً للكسائي . وأوجبها قومٌ مطلقاً . وقوم في غير الشعر . وبعضهم إن لم يتّصل . والأصح اختصاصه بالذي وفروعه . وألحق قومٌ ذو ، وذات . وقومٌ : من ، وما . وقومٌ : أل . وقومٌ : النواسخ . ويعتبران في ضميرين . وخالف الكوفية فيما لم يفصل . والأولى في مَن وأخواتِها ، وكم ، وكأيّن ، مراعاةُ اللفظ ، فإن عَضَد سابقٌ فالمعنى . ويجب لِلَبْس أو قُبْح ، خلافا لابن السّرّاج في : مَن هي محسنةٌ أمتُك ما لم تحذف (هي) . ويعتبر بعد اللّفظ المعنى ، ويجوز عكسه . وشَرَط قومٌ الفصلَ .

(ش) : لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول ، يربطها به . وأجاز ابن الصائغ خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو : الذي يطير الذّباب فيغضب زيد [٤] ، لارتباطهما بالفاء ، وصيرورتهما جملة واحدة .

---

(١) ط : « قد يقع » ، تحريف . (٢) أ ، ب : « يجوز بالقلة بمثل » .

(٣) مجهول القائل .

وفي ط : « المحجلين » ، تحريف . والجديل : الزمام . والمحملج : المحكم الفتل .

انظر شرح المفصل ٣ : ١٥٣ .

(٤) العائد إلى الموصول . هو الضمير المقدّر في : « فيغضب » . وأما زيد فهو خبر الموصول .

وانظر ابن يعيش ٣ : ١٨٥ .

وفي أ : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » . ولا يصلح مثالاً هنا للمسألة .

وحكم الضمير : المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير والحضور ، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به . والحاضر يشمل التكلم والخطاب [١] نحو أنا الذي فعلت [٢] وأنا الذي فعل ، وأنت الذي فعلت ، وأنت الذي فعل . قال :

٢٦٧ — * أنا الذي سَمَّتْنِ أمّي حَيْدَرَه [٣] *

وقال :

٢٦٨ — * أنا الرجلُ الضَّرْب الذي تَعرِفونِهُ [٤] *

وقال :

٢٦٩ — * وأنْتِ التي حبَّبْتِ كلّ قصيرة [٥] *

وقال :

٢٧٠ — * وأنت الذي آثارُه في عدوّه [٦] *

ومن أمثلة المخبر بموصوفه : « أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنّة » « وأنت موسى الذي اصطفاك الله » . وتقول : أنت فلان الذي فعل كذا . وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد ، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما . ويتعيّن فيما عدا ذلك الغيبة ، أولا ؟ قال أبو حيان: الصواب الأول . قال : وزاد بعض أصحابنا ذو ، وذات الطائية ، والألف واللام . وأجازه بعضهم في جميع الموصولات ، قال :

(١) أ : « المتكلم والمخاطب » .

(٢) أ ، ب : « أنت الذي فعلت » ، وهو غير مراد في التمثيل .

(٣) من رجز لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب وبعده :

* ضرغام آجام وليث قسوره *

وفي الأصول : « سمتني » بالياء خطأ في الرسم

(٤) لطرفة في معلقته . وعجزه :

* خشاش كرأس الحية المتوقد *

(٥) لكثير عزة في ديوانه ١ : ٢٣٠ . وعجزه :

* إليّ ولم تعلم بذاك القصائر *

(٦) ليس له قائل معروف . وعجزه :

* من البؤس والنعمى لهن نُدوب *

وهو وهمٌ منه. فإن تأخّر المخبر عنه وتقدّم (١) الخبر تعينت الغيبــة عند الجمهور ، نحو : الذي قام أنا ، والذي قام أنت ، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع .

وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدم ، ووافقه أبو ذر الخُشَني (٢) . وإن قُصِد تشبيهه بالمخبر به تعيّنت الغيبة اتّفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل مرحباً وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً (٣) ، [٨٧] لأنّ المعنى على تقدير مِثْل . ولو صُرِّح بها تعيّنت الغيبة .

وأوجب قومٌ: الغيبةَ مطلقاً ، وأوجبها قومٌ في السّعة . وعلى الجواز بشرطه (٤) إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ ، وفي الآخر مراعاة المعنى (٥) .

قال :

٢٧١ ــ نحــنُ الذين بايعــوا مُحَمّدا   على الجهادِ ما بَقِينــا أبَدا (٦)

وقال :

٢٧٢ ــ أأنت الهِلاَلِيُّ الــذي كنتَ مَــرّةً   سمعنا به ، والأرحبيُّ المعلّــق (٧)

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفْصل بينهما نحو : أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم : وخرج . والبصريّون أطلقوا .

قال أبو حيان : والسّماع إنما ورد مع الفصل .

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير : مَن ، وما ، وأل ، وأيّ ، وذو ، وذات ، وكم ، وكأين ، لأنّها في اللفظ مفردة مذكرة . فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً . والأحسن مراعاة اللفظ ، لأنه الأكثر في كلام العرب . قال تعالى : « ومِنْهم مَنْ يَسْتَمِعُ إلَيْك (٨) » وقال : « ومنهُمْ مَنْ يَسْتَمِعون إلَيْك (٩) » .

---

(١) أ : « وتأخر الخبر » . (٢) سبقت ترجمته ص ٢٥٩ .

(٣) الذي قتل مرحبا اليهودي في غزوة خيبر هو علي بن أبي طالب .

(٤) أ ، ب : «شرطه» اصوبه في ط . (٥) « مراعاة » ساقطة من ط .

(٦) منسوب لبعض شعراء الأنصار .

(٧) ط : « المهلب » والرواية الصحيحة : « المعلق » كما في أ ، ب . والدرر ، وقائله مجهول .

(٨) الأنعام ٢٥ . (٩) يونس ٤٢ .

وقال الفرزدق :

٢٧٣ — * نَكُن مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبــــان(١) *

وقال امرؤ القيس :

٢٧٤ — * لِمَا نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ (٢) *

وإن عُضِد المعنى السابقُ ، فالأولى مراعاته . قال تعالى : « ومَنْ يَقْنُتْ مِنْكُن لِلّهِ ورسولهِ وتَعْمَلْ صَالِحاً (٣) » فَسَبْقُ (مِنكنّ) مُقَوٍّ لقوله تعالى : (وتَعْمَل) بالتاء .

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعـــاة اللفظ لَبسٌ أو قُبْح . فالأول : أعط مَنْ سألَتْك ، إذ لو قيل : من سألك لألبس . والثاني : نحو مَنْ هي حمراءُ أمَتُك ، ومَنْ هي محسنةٌ أمتُك (٤) . إذ لو قيـــل : من هو أحمر أمَتُك ، ومن هو محسنٌ أمتك (٥) لكان في غاية القبح .

وسواء كانت الصفة مِمّا يفرّق بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة ، أم لا ، كحمراء . ووافق ابن السّرّاج على منع التذكير في الثاني ، وأجازه في الأوّل لشَبهه بمُرْضعٍ ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خال من علامة ، بخلاف أحمر ، فإن إجراء مثله على (٦) المؤنث لم يقع . فإن حذف ضمير هي وقيل : مَنْ محسنٌ أمتك(٧) سهل التذكير . وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى ، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللّفظ ، قال تعالى : « ومِنَ النّاس مَنْ يَقُول آمنّا باللهِ وباليومِ الآخرِ وما هُمْ بمؤمنين (٨) » ؛ ويجوز البداءةُ بالمعنى

(١) صدره :

* تعش فإن عاهدتني لا تخونُني *

(٢) صدره :

* فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها *

(٣) الأحزاب ٣١ . (٤) ط : « أمتك » بالثاء . (٥) ط : « أمتك » بالتاء .

(٦) ط : « عن »، تحريف . (٧) ط : « أمتك » . (٨) البقرة ٨ .

كقولك : من قامت وقعد . وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو : مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظُر في أمرنا قومُك . وعُزِي للكوفيين .

واذا اعتُبر اللفظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بِقِلّة ، قال تعالى : « ومِنَ النّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الحديث لِيُضِلّ عن سبيل الله بِغَيْرِ عِلْمٍ ويتّخذَها هُزُواً أولئك لهم عذابٌ مُهِين . وإذا تُتْلَى عليه آياتُنا ولّى مُسْتَكْبِراً (١) » وقال : ومَنْ يُؤْمِنْ بالله ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ » إلى قوله : « خالِدِين فيها أبَدا قد أحْسَنَ الله له رِزْقاً (٢) » .

* * *

(ص) : ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُوِي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يَرفَع مُلابِسَ ضمير . ويجب ذكره إن كان خاصّاً مطلقاً ، خلافاً للكسائي .

(ش) : يغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهر . حُكِي : « أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِيّ » أي : عنه . وقال :

٢٧٥ — * وأنتَ الذي في رحمة الله أطمعُ (٣) *

أي رحمتك . قال الفارسيّ : ومن الناس من لا يجيز هذا .

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف ، أو جار ومجرور منويٌّ معه استقر أوشبهه (٤) ، وفاعلٌ هو العائد ، ما لم يرفع ذلك المنوّي ملابس الضمير ، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع نحو : جاء الذي عندك والذي في الدار ، والذي عندك أخوه .

ثم هذا المنويّ واجب الإضمار ما لم يكن خاصّاً ، فإنه يجب ذكره نحو : جاء الذي ضحك عندك ، أو نام في الدار ، فلا يجوز حذفُه مطلقاً ، سواء كان الظرف قريباً من

---

(١) لقمان ٦ ، ٧ . (٢) الطلاق ١١ . وفي ط : « ندخله » بالنون .

(٣) لمجنون بني عامر ، وصدره :

* فيا رب ليلى أنت في كلّ موطن *

(٤) ط : « وشبهه » .

زمن الإخبار أم لا ؟ .

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو : نَزَلْنا المنزلَ الذي أمسِ ، أو الذي [١] البارحة ، أو الذي آنفاً ، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس ، أو الذي يوم الجمعة .

* * *

(ص) : مسألة : يُمْنع تأخير موصول . وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها . والفرّاء : أن . وفصلُه ومتعلقاتِها بأجنبي غالباً ، وبغيره في أل ، والحرفيِّ غير ما . ومنه قسَم واعتراض خلافاً للفارسي ، ونداءٌ خلافاً لابن مالك فيما ولي [٨٨] غير مخاطب . ولا يتبع [٢] ويُخْبَرُ ويستثنى قبلَ تمامها. وقد يحذف صلة موصول أوّل [٣] اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دَلالة .

والمختار وِفاقاً للكوفية جوازُ تقديم متعلّق الصلة . وثالثها إن كان أل المجرورة بِمِنْ . وحذف ما عُلم من موصول إلاّ أل ، وحرفي غير أن . وثالثها : إن عطف [٤] على مثله . وصلة لغير أل والحرفيّ معمولُها باقٍ .

(ش) : الموصول والصلة ، حرفياً كان أو اسميّاً ، كجزء اسم ، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركّب تركيب مَزْج ، ومن ثمّ وجب لهما أحكام :

أحدُها : تقديم الموصول ، وتأخير الصلة ، فلا يجوز عكسه .

واذا امتنع تقديمُ الصلَة امتنع تقديمُ معمولِها أيضاً . وأجاز الكسائي تقديم معمول صِلة كي عليها ، نحو : جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلم . وأجاز الفرّاء تقديمَ معمولِ صِلة أنْ عليها ، نحو : أعجبني العسلَ أن تشرب .

الثاني : امتناعُ الفصل بينه وبين الصلة ، أو بين متعلّقات الصلة بأجنَبِيٍّ ، إلاّ ما

(١) « الذي » ساقطة من ط .

(٢) ط : « ويتبع » بدون لا النافية ، وهو خطأ .

(٣) ط : « أولا » ، تحريف .

(٤) ط : « إن عطفت » بالتاء ، تحريف .

شَذّ من قوله :

٢٧٦ ـ وأبْغَضُ مَنْ وضعتُ إليّ فيه لسانِي معشَرٌ عنهم أذود[١]

فصل بإليَّ ، وهو أجنبيٌّ ، بين الصّلة ومعمولها ، ومحلّه بعد لساني .

ويجوز الفصل بغير أجنبيٍّ كمعمول الصِّلة نحو : جاء الذي زيدا ضرب . ومنه جملة القسم كقوله :

٢٧٧ ـ * ذاكَ الذي وأبيكَ يعرف مالكاً[٢] *

وجملة الاعتراض كقوله :

٢٧٨ ـ * ماذا ، ولا عَيْبَ في المقدور ، رُمْتَ أمَا[٣] *

وجملة الحال كقوله :

٢٧٩ ـ إن الذي، وهو مُثْرٍ ، لا يجود حَرٍ
بفاقةٍ تعتريه بعد إثْرَاءِ[٤]

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله :

٢٨٠ ـ *وانت الذي ، يا سعد ، أُبْتَ بمشهدٍ[٥] *

قال ابن مالك : فإن لم يكن مخاطَبٌ عدّ الفصلُ أجنبيّاً ، ولم يجز إلاّ في ضرورة ، كقوله :

٢٨١ ـ * نَكُنْ مِثْلَ من يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ[٦] *

---

(١) الدرر ١ : ٦٤ .

(٢) لجرير ، وعجزه :

* والحق يدفَعُ ترّهات الباطل *

ورواية الديوان ٢ : ٤٣٠ « يَدْمغ » مكان : « يدفع » .

(٣) قائله مجهول . وعجزه :

* يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل *

(٤) قائله مجهول .

(٥) لحسان بن ثابت . وعجزه :

* كريم ، وأثواب السيادة والحمد *

(٦) سبق ذكره رقم ٣٧٣.

أما أل ، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال ، لا بأجنبيٍّ ، ولا بغيره لأنّها كجزء من صلتها ، وكذا الموصول الحرفي ، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته ، لأن اسميّته منتفية بدونها . ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو : عجبت مما زيدا تضرب ، لأنها غير عاملة بخلاف أنْ ، وأنَّ ، وكي . وتفرَّعَ (١) على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتْبع بتابعٍ من نعت ، أو عطف بيان ، أو نسق أو تأكيد ، أو بدل ، ولا يخبر عنه ، ولا يستثنى منه ، فلا يقال : الذي محسنٌ أكرم زَيداً ، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء (٢) . نعم قد تَرِدُ (٣) صلةٌ بعد موصولين أو أكثر ، فيكتفي بها إمّا مشتركا فيها ، كقوله :

٢٨٢ — ٭ صِلِ الّذي والّتي مَتّا بـآصِرَةٍ (٤) ٭

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله :

٢٨٣ — ٭ وعند الذي واللات عُدْنَكَ إحْنَةٌ (٥) ٭

[مسائل]

وبقي في المتن مسائل :

الأولى : في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلّة على الموصول، اسميّاً أو حَرْفِيّاً (٦) مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا ، وعليه البصريّون .

والثاني : الجواز مطلقاً ، وعليه الكوفيون . وهو اختياري ، للتوسّع فيهما .

والثالث : الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو : « وكَانُوا فيه من الزاهِدِين (٧) » . « إنّي لَكُمَا لمن النّاصِحِين (٨) » « وأنا عَلَى ذَلِكُمْ من الشّاهِدِين (٩) » . والمنع في

(١) ط : « ويضرع » بالتاء تحريف. (٢) « أساء » ساقطة من أ .

(٣) أ : « وقد ترد » بإسقاط « نعم » . وفي ب : « وأنعم وقد ترد » . وفي ط : « أنعم قد ترد » .

(٤) لم يعرف قائله . وعجزه :

٭ وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم ٭

(٥) قائله مجهول . وعجزه :

٭ عليك فلا يغررك كيد العوائد ٭

(٦) « اسمياً أو حرفياً » ساقطة من ط . (٧) يوسف ٢٠ .

(٨) الأعراف ٢١ . (٩) الأنبياء ٥٦ ، وفي ط : « وأنا على ذلك » ، تحريف .

غير أل مطلقاً، فيها[1] إذا لم تجرّ بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير أل قوله:

٢٨٤ ـ لا تَظْلِموا مِسْوَراً فإنّه لكُمُ من الذين وَفَوْا في السّر والعَلَنِ[2]

وقوله:

٢٨٥ ـ * وأعرِضُ منهم عمّن هَجَاني[3] *

وقوله:

٢٨٦ ـ * كان جَزائي بالعصا أن أُجْلَدا[4] *

وفي غير أل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ ـ * فإنك ممّا أَحْدَثَتْ بالمجرِّب[5] *

وقوله:

٢٨٨ ـ * ولا في بيوت الحيّ بالمتولّج[6] *

والمانعون مطلقاً قدّروا[7] في الآيات والأبيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن.وعليه الكوفيون والبغداديون

(١) أ، ب: «ومنها».

(٢) قائله مجهول. وفي أ: «ترزقانه لكم» وفي ب: «لا تظلموا شزرافانه»، وفي ط: «لا تظلموا سنوّرا فانه». والصواب في الدرر.

(٣) قائله مجهول. وصدره.

* وأهجو من هجاني من سواهم *

(٤) للعجاج يشكو عقوق ابنه إياه في أرجوزة له في ملحقات ديوانه ٧٦.

(٥) لامرئ القيس في ديوانه ٤٢. وصدره:

* فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها *

(٦) للشماخ في ديوانه ١٠. وصدره:

* فتى ليس بالراضي بأدنى معيشة *

(٧) ط: «وقدروى»، تحريف.

والأخفش ، وابن مالك . واحتجوا بالسّماع ، قال :

٢٨٩ – فمن يَهْجُو رسولَ الله منكمْ ويمدحُهُ ويَنْصُرُه سَواءُ [(١)]

وقال :

٢٩٠ – فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ مِنكُمُ بمعتدلٍ وَفْقٍ ولا متقاربِ [(٢)]

أي ومن يمدحه ، وما الذي نلتم . وقال تعالى : « آمنّا بالّذي أنْزِل إلَينا وأنْزل إليْكُمْ » [(٣)] ، أي والّذي أنزل إليكم ، لأن المُنْزَلَ [٨٩] الينا ليس المُنْزل إليهم ، وقال : « ومِنْ آياتِه يُريكُم البرْقَ » [(٤)] أي أن يريكم وقالوا : « تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه » ، أي أن تسمع ، وبالقياس على المضاف إذا علم .

والثاني : المنع مطلقاً وعليه البصريون ، وأوّلوا الآيات ، وحملوا الأبيات على الضرورة .

والثالث : الجواز إنْ عُطِف على مثله كالآيةِ والبيت الأول ، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني .

الثالث : في جواز حذف الصّلة إذا عُلِمت قولان : أحدهما الجواز في الاسميّ غير أل ، كقوله :

٢٩١ – نحن الألُى فاجمع جمو عك ، ثم وجِّههم إلَيْنا [(٥)]

أي الألى عرفت عدمَ مبالاتهم بأعدائهم . وقوله :

٢٩٢ – * وعز علينا أنْ يُصابا وعزّ ما [(٦)] *

(١) لحسان بن ثابت في ديوانه ٨ .

(٢) لعبدالله بن رواحة الصحابي .

وفي ط : « ولا نيل منكم » ، أ : « بمعدل رفق » تحريف .

(٣) العنكبوت ٤٦ .

(٤) الروم ٢٤ .

(٥) لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٢٧ .

(٦) للخنساء ، وصدره :

* أصيب به فرعا سليم كلاهما *

ورواية الديون ٨٠ :

أصيب به فرعا سليم كلاهما فعز علينا أن يصاب وترغما

أي : وعزما أصيبا به. وفي الحرفيّ إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقا انطلقت ، أي لأن كنت ، فحذف كان وهي صلة أن ، ومعمولها باق . وكذا قولهم : « كل شيء مَهَهٌ ما النِّساءَ وَذِكْرَهُن (١) » أي ما عدا النساءَ ووصفها (٢) .

* * *

(ص) : ولا يحذف عائد أل . وثالثها : يجوز بقبح لدليل ، وفوقه إن تعدّى وصفُها لاثنين أو ثلاثة . ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره . وخامسُها لضرورة . ومحلّه عند الأخفش نصب ، والمازنيّ جر . والفراء يجوزان . وسيبويه يقاس بالظاهر .

(ش) : في حذف العائد من صلة أل نحو : الضّاربها زيدٌ هند (٣) أقوالٌ : أحدها : المنع مطلقاً ، وعليه الجمهور . واختلف في محلّه : أمنصوب هو أم مجرور ؟ فذهب الأخفش : إلى أنه منصوب ، والمازني إلى أنه مجرور ، والفراء إلى جواز الأمرين ، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر ، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو : جاء الضّاربا زيداً أو زيدٍ (٤) جاز في الضمير نحو : الضارباهما غلامُك الزيدان . وحيث وجب في الظاهر النصب نحو : جاء الضارب زيداً وجب في الضمير ، نحو : الضاربُه زيد غلامك .

والثاني : الجواز مطلقاً كقوله (٥) :

---

(١) أ : « كل شيء مهر ما النساء وذكرهن » . ب : « مهرها والنساء ، وذكرهن » . ط : « مهمه ما النساء » . والصواب ما أثبتنا . والمهه : اليسير الحسن . والنساء نصب على الاستثناء أي ما خلا النساء وذكرهن ، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض. وانظر اللسان : (مهه) . والقاموس : (ما) .

(٢) « ووصفها » ساقطة من ط ، ب .

(٣) ط : « الضاربها زيداً هند » أ : « الضاربها زيد هنداً » ، صوابهما في ب ، والأشموني ١ : ١٧٠ .

(٤) إنما يصح التمثيل بإثبات النون مع الوصف الناصب لما بعده ، وحذفها حين يجر ما بعده .

(٥) ط : « لقوله » ، صوابه في أ ، ب .

٢٩٣ — * ما المستفِزّ الهوى محمودَ عاقِبَـــةٍ (١) *

أي المستفزه .

والثالث : إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز . لا تقول : جاءني الضارب زيدٌ ، لأنّه لا يُدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفُه قبيحاً نحو : جاءني الرجل الضّاربه (٢) زيد ، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين ، وفي المتعدّي إلى اثنين أحسن منه في المتعدّي إلى واحد .

قال أبو حيّان: وما علّلَ به قُبْحَهُ(٣) من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربتُ، ولم يقل أحد بقُبْحه (٤) .

والرابع : إن كان الوصف الواقعُ في صلتها مأخوذاً من متعدٍّ إلى واحد ، فالإثبات فصيح ، والحذف قليل ، نحو : الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُن الحذف ، لأجل الطول ، والحذف من المتعدّي (٥) لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو : جاءني الظانه (٦) زيد منطلقاً ، والمعطيه زيـد درهماً والمُعلِمه بكر عمراً منطلقاً ، وإن شئت: الظان ، والمعطي ، والمعْلم .

والخامس : أنه خاصٌّ بالضرورة .

* * *

(ص) : ويحذف غيرُه إن كان بعضَ معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متّصلاً منصوباً بفعل ، قال أبو حيان : تامٍّ [أو ناقص] (٧) ، أو وصف، أو مجروراً بوصف ناصب (٨) ، وضعّفه ابن عصفور . وقال الكسائي : أو غير وصف ، أو حرفِ جرٍّ

---

(١) قائله مجهول . وعجزه :

* ولو أتيح له صفو بلا كدر *

(٢) ط : « جاء من الرجل الضارية زيد » ، تحريف .

(٣) ط : « فتحه » تحريف .

(٤) ط : « ولم يقل أحد بفتحه » بالفاء والتاء ، تحريف .

(٥) ط : « والحذف للمتعدي » . (٦) ط : « جاءني الظان زيد » ، تحريف .

(٧) تكملة يقتضيها ما سيَرِدُ في الشرح ، لأن أبا حيان هو الذي انفرد بإجازة حذف المنصوب بالفعل الناقص .

(٨) أ : « أو مجروراً بوصفه ناصب » . ط : « أو مجرراً أو بوصف ناصب » . صوابهما ما أثبتنا من ب .

بمثله معنىً ومتعلّقاً الموصولُ ، أو موصوفٌ به . قال ابن مالك : أو تعيّن أو كان معه مثلُه ، وأباه أبو حيان . أو مبتدأ (١) ليس بعد نفي أو حصرٍ ، أو معطوفاً ، أو معطوفاً عليه ، خلافاً للفراء في الأخيرة . ولا خبره جملة ولا ظرفاً . وشرط البصريةُ طولَ الصّلة غالباً إلاّ في أيّ .

* * *

(ش) : عائد الصلة (٢) غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلّة جاز حذفه مطلقاً كحذف المعمول نحو : أين الرجل الذي قلت ؟ تريد ، قلت : إنه يأتي ، أو نحوه . وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متّصلاً . فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إياه أكرمت ، أو ما أكرمت إلاّ إياه . وإن كان متّصلاً ، فله أحوال : أحدها : أن يكون منصوباً ، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو : « أهذَا الذي بعثَ اللهُ رسولاً (٣) » ، أي بعثه .

٢٩٤ — * ما اللهُ مُوليك فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بهِ (٤) *

[٩٠] أي : موليكه . أو بغيرهما لم يجز نحو : جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر . وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص نحو : جاء الذي كُنته زيد (٥) . قال ابن قاسم (٦) ، وفيه نظر ، وقال (٧) ابن عقيل : [يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلا بفعل ناقص نحو : جاء الذي كأنه منطلق ، فلا يجوز حذف الهاء] (٨) .

الثاني : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور :

(١) أ : « أو مسنداً » ، تحريف. (٢) ط : « عائد صلة عليه » . (٣) الفرقان ٤١ .

(٤) سقط ذكره من الدرر ، وهو من شواهد التصريح والأشموني . وعجزه :

* فما لدى غيره نفع ولا ضررُ *

(٥) ط : « ليته » ، تحريف .

(٦) كذا باتفاق النسخ ، ويقال أيضاً : « ابن أم قاسم » وقد سبقت ترجمته في ص ٢٦ .

(٧) ط : « وقال في ابن عقيل » بزيادة : « في » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقال ابن عقيل » : وبعدها بياض في أ ، وفي ب بياض مكتوب فيه لفظ « كذا » .

وفي ط أشير في الهامش إلى أنه : « كذا بالأصل » والتكملة من ابن عقيل ١ : ٨٢ .

إحداها : أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو : « فاقْضِ ما أنت قاض[1] » . أي قاضيه .

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جدا ، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن ، وبأنه منصوب في المعنى . ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي ، فكذلك ما في معناه . فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو : جاء الذي أنا ضاربُه أمس ، أو غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه . وأجازه الكسائي لقوله :

٢٩٥ — أعُوذ بالله وآياتِه من باب مَنْ يُغْلَق من خارج[2]

أي يغلق بابه .

ثانيها : أن يُجَرّ بحرفٍ جُرَّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً نحو : مررت بالذي ، أو بالرجل الذي مررت ، أي به . «ويَشْرَبُ مما تَشْرَبون[3] » ، أي منه . فإن جُرّا معاً بغير حرف نحو : جاء غلامُ الذي أنت غلامه ، أو لم يُجرّ الموصول أصلاً نحو : جاء الذي مررت به ، أو جر بحرف لا يماثل ما جُرّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللتَ به ، أو ماثله لفظاً لا معنىً ، كمررت بالذي مررت به على زيد ، أو لفظاً ومعنى لا متعلّقاً كمررت بالذي فرحت به ، لم يجز الحذف في الصور كلها .

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط[4] نحو : الذي سرت يوم الجمعة أي فيه ، والذي رطل بدرهم لحم[5] ، أي منه ، فحسّن الحذف تعين المحذوف كما حسّنه في الخبر ، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة . قال : ويمكن أن يكون منه : «ذلك الذي يُبَشِّر الله عبادَه[6] » أي به . وقال أبو حيّان : لم يذكر أحدٌ ذلك[7] في الصلة ، وإنما ذكره في الخبر ، ولا ينبغي أن يقاس عليه ، ولا أن يُذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب .

وجوّز ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُرّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصلة ،

(١) طه ٧٢ . (٢) قائله مجهول . (٣) المؤمنون ٣٣ .

(٤) « وإن لم يوجد الشرط » ساقطة من ط .

(٥) أ : « بدرهم شحم » بالشين .

ب : « بدرهم ثم » ، تحريف .

(٦) الشورى ٢٣ . (٧) ط فقط : « ولم يذكر ذلك أحد » .

وهو معنى قولي : أو كان معه مثله كقوله [١] :

٢٩٦ ـ ولو أنّ ما عالجتُ لين فـؤاده فقسا استُلين به للان الجَنْـدلُ [٢]

وأباه أبو حيان ، وقال : إن البيت ضرورة ، فقولي : وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك .

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً ، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، لم يجز حذفه نحو : جاءني اللذان قاما أو ضربا ، وجاء الذي الفاضل هو ، أو إن الفاضل هو . وإن كان مبتدأ جاز بشروط :

أحدها ألا يكون بعد حرف نفي ، نحو : جاءني الذي ما هو قائم .

الثاني : ألا يكون بعد أداة حصر نحو : جاءني الذي ما في الدار إلا هو ، أو الذي إنما في الدار هو .

الثالث : ألا يكون معطوفاً على غيره نحو : جاءني الذي زيد ، وهو منطلقان .

الرابع : ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو : جاءني الذي هو وزيد فاضلان . وخالف الفراء في هذا الشرط ، فأجاز حذفه . وردّ بأنه لم يسمع ، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً .

الخامس : ألا يكون خبره جملة ، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: « الذين هم يُراءُون » [٣] . وقولك : جاءني الذي هو في الدار ، لأنه لو حذف لم يُدْرَ أحذف من الكلام شيءٌ أم لا ، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة .

السادس : أن تطول الصّلة . شرط ذلك البصريون ، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا

---

(١) ط : « أو كان معه مثل » ، تحريف .

(٢) نسب إلى الأحوص في الخزانة ١ : ٢٤٨ . والأغاني ١٨ : ١٩٦ .
في جميع الأصول : «لين فؤادها » وصوابه من الخزانة ، فإن الضمير في « فؤاده» للعاذل كما صرح البغدادي . أ : « فعسى استلين » ، تحريف ، وفي ب : « لكان الجندل » ، تحريف كذلك .

(٣) الماعون ٦ .

الحذفَ من قولك : جاء الذي هو فاضل ، لوروده في قراءة : « تماماً على الذي أحسنُ[١] » بالرفع ، أي هو أحسن ، وقوله :

٢٩٧ — * من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ[٢] *

أي بما هو سفه ، والبصريون جعلوا ذلك نادراً .

ومحل الخلاف في غير أيّ . أما أيّ فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً ، لأنها مفتقرة إلى الصّلة وإلى الإضافة ، فكانت أطول ، فحسُن معها تخفيف اللفظ .

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول : « وهو الّذي في السّماء إلهٌ[٣] » أي هو إله .

* * *

(ص) : وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه ، وغلّطه الزجاج . والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابُها . فإن حذف مضافُها أعربَتْ على الصواب كما لو ذُكِر ، أو العائد[٤] . وقيل : تبنى مع الظرف مطلقاً . وتُصرَف مع التاء ، وعن [٩١] أبي عمرو : لا . وقيل : هو فيما إذا سمّي[٥] .

* * *

(ش) : لأي الموصولة أربعة أحوال :

أحدها : أن يذكر مضافها وعائدُها ، نحو : جاءني أيُّهم هو[٦] قائم .

والثاني : أن يحذَف مضافها ويذكَر عائدها ، نحو : اضربْ أيّاً هو قائم . وهي

---

(١) الأنعام ١٥٤ .

(٢) قائله مجهول . وعجزه :

* ولم يحد عن سبيل المجد والكرم *

وفي ط : « لا ينطق » .

(٣) الزخرف ٨٤ .

(٤) في جميع النسخ : « كما لو ذكرا أو العائد » ، ولم يسبق ما يستوجب التثنية .

(٥) « فيما » ساقطة من أ ، ب . (٦) « هو » ساقطة من أ .

معربةٌ في هذين الحالين بإجماع .

الثالث : أن تضاف ويحذف عائدها ، كقوله تعالى : « ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ شيعة أيُّهُم أشدّ (١) » ، وقول الشاعر :

٢٩٨ — * فسلّم على أيُّهم أفضلُ (٢) *

وهي في هذه الحالة مبنيّةٌ على الضم عند سيبويه والجمهور ، لشدّة افتقارها إلى ذلك المحذوف . وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة . وقيل : لا لأن قياسها البناء وإعرابها مخالفٌ له (٣) . فلما نقص من صلتها التي هي موضّحةٌ ومبيّنةٌ لها ، رجعت إلى ما ما عليه أخواتها (٤) ، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ، لأنّه حذفَ من كُلٍّ ما يُبَيِّنُه. وذهب الكوفيون، والخليل ، ويونس ، إلى إعرابها حينئذ ، وأوّلوا الآية على الحكاية ، أو التعليق . على أنّ فيها قراءةً بالنصب (٥) .

وقال ابن مالك : إعرابها حينئذ قويٌّ ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً ، فكذا في (٦) الموصولة .

الرابع : أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد ، نحو : اضرب أيّاً قائم ، وهي في هذه الحالة معربة . قال ابن مالك : بلا خلاف . وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيّان والرّضي ، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف ، إذ ليس فيها إلا التأنيث . وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بالتعريف بالعلمية ، ولذلك منع من الصرف (جُمَع) المؤكّد به. وفرق ابن

---

(١) مريم ٦٩ .

(٢) قائله غسان بن وعلة ، وقد سقط الشاهد من الدرر في هذا الموضع . وصدره :

* إذا ما لقيت بني مالك *

(٣) أ : وقيل : لا لأن قياسها مخالف . ب : وقيل : لأن قياسها مخالف له .

(٤) أ : « أحوالها » ، ط : « إخوتها » .

(٥) انظر لقراءة النصب ما ورد في كتاب سيبويه ١ : ٣٩٦ .

(٦) « في » ساقطة من ط .

مالك بأنَّ شبه (جُمَع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمَع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية.وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار ،فالأخفش يصرف أية ، وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلميّة[1] ، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم ، لأنه وقع في الوسط .

* * *

(ص) : ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً ، خلافاً لابن السّرّاج وكثيرٍ ، وحالاً ولو مقدّمة ، خلافاً لهشام .

(ش) : إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ، ففي توكيده والنسّق عليه نحو : جاءني الذي ضربت نفسَه ، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً ، خلاف . فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع . واختُلف عن الفراء في ذلك .

واتّفقوا على مجيء الحال منه ، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير ، نحو : هذه التي عانقتُ مجرّدةً ، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت ، فأجازها ثعلب ، ومنعها هشام .

خاتِمَة

(ص) : (خاتمة) : مَنْ للعالِمِ وشبهه ، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً ، وقيل : مطلقا . وما لغيره غالبا ، ومبهمِ أمره وصفاتِ عالم . وقيل : وله مطلقا ، وقيل : بقرينة.

(ش) : الأصل في (من) وقوعها على العاقل ، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع :

أحدها : أن ينزل منزلته نحو : « وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِن دُونِ اللهِ مَنْ لا

---

(١) « والعلمية » ساقطة من أ .

يَسْتَجِيبُ له(١) » . عبرّ عن الأصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل حيث عَبدوها ، وقوله :

٢٩٩ — * أسِرْبَ القَطا هل من يُعِيرُ جناَحَــهُ (٢) *

نزّل القطا منزلَة العاقل لخطابه وندائه .

الثاني والثالث : أن يقترن معه في شمول أو تفصيل : فالأول : نحو : « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسبِّحُ له مَنْ في السَّمَوات والأرْض(٣) ». والثاني : نحو : « ومِنْهم مَنْ يمْشي على أَرْبَع (٤) » ، لاقترانه بالعاقل فيما فُصِّل بِمَنْ في قوله : « خلَقَ كُلَّ دابَّة مِنْ ماء (٥) » .

وزعم قوم منهم(٦) قُطْرُب وقوع من على غير مَن يعقل دون اشتراط ، أخذاً من ظاهر ما وَرد من ذلك .

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً نحو: «لِمَا خلَقْتُ بيَدي(٧) » . و « السَّماءِ وما بنَاها (٨) » الآيات. « ولا أنتُم عابدون ما أعبد(٩) ». وسمع : سبحان ما سَخّرَكُنّ لنا . ولورود هذا وأمثاله (١٠) زعم قومٌ منهم ابن درستويه ، وأبو عبيدة ومكّيّ ، وابن خروف ، وقوعها على آحادِ من يعقل مطلقا. وقال السّهيلي : لا يقع على أولي العلم إلاّ بقرينة. ويقع على صفاتٍ من يعقل، نحو : « فانْكحُوا [٩٢] ما طاب لَكُم من النِّساء (١١) » أي الطَّيِّب ، وعلى المبهم أمره ، كأن ترى شَبحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول : أخْبرني مَا هُنَاك .

* * *

(ص) : ويقعان شرطاً واستفهاماً ، وأنكر الفرّاء نحو : من قائم ، ونكــرتين

---

(١) الأحقاف ٥ .
(٢) للعباس بن الأحنف ، أو المجنون . وعجزه :
* لعلّي إلى ما قد هويتُ أطيرُ *
(٣) النور ٤١ ، وفي ط : « ومن في الأرض » ، تحريف .
(٤) النور ٤٥ . (٥) للنور ٤٥ . (٦) « قوم منهم » ساقطة من ط .
(٧) ص ٧٥ . (٨) الشمس ٥ . (٩) الكافرون ٣ .
(١٠) ط : « ومثاله » ، تحريف . (١١) النساء ٣ .

موصوفتين خلافاً لقوم . وشرط الكسائي (لمَنْ) وقوعها محلّ جائز تنكيرٍ . وبعضهم واجبه . قال الفارسي : وتقع نكرة تامة . وتوصف بما في قول ، لتعظيم ، أو تحقير ، أو تنويع . وخلَتْ نكرة من صفة في ما أفعله ، ونِعِمَّا ، وإنّي مما أنْ أفعل . وقيل : معرفة فيهما . وتزاد . قيل : ومَنْ .

(ش) : تقع (من) و (ما) شرطيّتَيْن نحو : « مَنْ يعمل سوءاً يُجْزَ بِهِ[1] » . « وما تَفْعَلُوا من خيرٍ يعلمْهُ اللهُ[2] » . واستفهاميَّتين نحو : «مَنْ إلَهٌ غيرُ اللهِ[3] » . « وما ربُّ العالمين[4] » . ونكرتين موصوفتين نحو : مررتُ بمَنْ مُعْجِبٍ لك ، وبما مُعْجِبٍ لك . قال :

٣٠٠ – ألا رُبَّ من تَغْتَشُّهُ لك ناصِحٍ ومؤتمَنٍ بالغيب غيرِ أمينِ[5]

وقال :

٣٠١ – ربمّا تكره النُّفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ[6]

وأنكر قومٌ[7] وقوعهما موصوفتين ، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما . وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو : الجَمّ الغفير[8] ، ويأيّها الرجل ، و(مَنْ) و(ما) مِن هذا القبيل .

وزعم الكسائيُّ أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلاّ في موضعٍ يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ كقولـه :

٣٠٢ – * رُبَّ مَن أنضجت غيظاً قَلْبَهُ[9] *

وردّ بقوله :

(١) النساء ١٢٣ . (٢) البقرة ١٩٧ . (٣) القصص ٧١ وغيرها .

(٤) الشعراء ٢٣ . (٥) قائله مجهول . من شواهد سيبويه .

(٦) لأمية بن أبي الصلت ، أو لآخرين . (٧) كلمة : « قوم » ساقطة من ط .

(٨) ط : فقط : « الجماء الغفير » وهما لغتان كما يقال في لغة ثالثة : « جماء الغفير » بالإضافة .

(٩) من قصيدة مفضّلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري . يقال لها اليتيمة . وعجزه :

* قد تمنى لي موتاً لم يطع *

٣٠٣ — * فكفى بنا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا (١) *

وقيل : يكفي الشرط (٢) .

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ، ولا تضمُّنُ شرطٍ ولا استفهام كقوله :

٣٠٤ـ * ونِعْمَ مَن هو في سِرٍّ وإعلان (٣) *

ولم يوافقه أحد على ذلك .

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع :

أحدها : في التعجب ، نحو : ما أحسن زيداً ، على مذهب سيبويه (٤) .

الثاني : في باب نِعْم ، نحو : غسلته غسلاً نِعِمَّا ، ودققته دَقّاً نِعِمَّا . على خلاف ، فقد قيل : إنها هنا معرفة ، أي بنعم الغسل ونعم الدقّ ، قاله ابن خروف .

الثالث : في قولهم : إنّى مما أن أفعل ، أي إني من أمرِ فِعْلِي . وقيل : إنها هنا معرفة أيضا .

وذهب قوم منهم ابن السِّيد (٥) ، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم

(١) من أ « على من عادانا » : تحريف .
والبيت لحسان بن ثابت ، أو كعب بن مالك أو عبدالله بن رواحة . وعجزه :
* حب النبيّ محمد إيانا *

(٢) ط : « يكفي في الشرط » .

(٣) لا يعرف قائله ، وصدره :
* ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه *
المزكأ : الملجأ .

(٤) « على مذهب سيبويه » ساقطة من أ ، ب . وانظر الأشموني ٣ : ٣٦ .

(٥) عبدالله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي . من مصنفاته : إصلاح الخلل الواقع في الجمل . الحلل في شرح أبيات الجمل . المسائل المنثورة في النحو . توفي سنة ٥٢١ .

كقولهم : « لأمرٍ ما جَدَعَ قَصيرٌ أنْفَهُ » . و :

٣٠٥ — * لأمر ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[١] *

أي لأمر عظيم. ومنه : « الحاقّة ما الحاقة[٢] » . « فغشيَهُمْ من اليمّ ما غَشيَهُمْ[٣] » ، أو التحقير نحو : أعطيت عطيّةً ما . أو التنويع نحو : ضربت ضرباً ما ، أي نوعاً من الضرب . وفعلت فعلاً ما . أي نوعا من الفعل . والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة .

وأبطل ابن عصفور الزّيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ، ونحوه .

وتقع (ما) زائدة نحو : « فبما رحمة من الله »[٤] ، « مِمّا خطاياهم[٥] » « أما أنت منطلقا » .

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله :

٣٠٦ — آلُ الزّبير سَنامُ المجد قد عَلِمَتْ ذاك القبائلُ ، والأثرون مَنْ عَدَد[٦]

أي : والأثرون عدداً .

والبصريون أنكروا ذلك ، لأنها اسم ، والأسماء لا تزاد ، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَداً[٧] .

* * *

(ص) : وتقع (أيّ) شرطاً ، واستفهاما ، وصِفَةَ نكرةٍ . حَذْفُها نادر. وقيل:

---

(١) الشاهد أهمله صاحب الدرر ، وهو من شواهد سيبويه ١ : ١١٦ ، وينسب إلى أنس بن مدركة الخثعمي ، وصدره :

* عزمت على إقامة ذي صباح *

(٢) الحاقة ١ . (٣) طه ٧٨ . (٤) آل عمران ١٥٩ .

(٥) هذا باتفاق النسخ ، وهي قراءة أبي عمرو . وقرأ الباقون : « مما خطيئاتهم » .

(٦) مجهول القائل .

(٧) هذا ما في ب ، وفي أ : « يعد عدا » ، تحريف . وفي ط : « تعد عدداً » .

شائع (١) . قال ابن مالك : وحالاً . والأخفش : ونكرة موصوفة .

(ش) : تقع أيّ شرطاً كقوله :

٣٠٧ أيّ حينٍ تُلِمّ بي تَلْقَ ما شئـ ـتَ من الخير ، فاتَّخِذني خَليلا (٢)

واستفهامية نحو : « فأيُّ الفريقين أحقّ بالأمن (٣) » . وصفة نكرة كقوله :

٣٠٨ — * دعوت امرأً أيَّ امرئٍ فأجابني (٤) *

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتُقّ منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارسٍ أيّ فارس، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة ، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفةٍ يمكن أن [٩٣] يثنى بها . فإذا قلت : سررت برجل أيّ رجل ، فقد أثنيت عليه ثناء كافيا (٥) بما في كل ما يمدح به الرجل . وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه ، وذلك لا يتصور في الصفة . والغالب ذكر هذه النكرة . وقد تحذف كقوله :

٣٠٩ — * إذا حارب الحجّاجُ أيّ منافق (٦) *

أيْ منافقاً ، أيّ منافق. وهذا في غاية الندور ، لأن المقصود بالوصف بأيّ التعظيم ، والحذف منافٍ لذلك .

وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالاً كقوله :

٣١٠ — * فلله عينا حَبْتَرٍ أيّما فتى (٧) *

(١) ط : « سائغ » بالسين والغين ، تحريف .

(٢) مجهول القائل . (٣) الأنعام ٨١ .

(٤) مجهول القائل ، وعجزه :

* وكنت وإياه ملاذاً وموئلا *

(٥) ط : « ثناء كافيا » ساقطة من ط .

(٦) للفرزدق في ديوانه ٥١٤ . وعجزه :

* علاه بسيف كلما هز يقطع *

(٧) للراعي من مقطوعة في الحماسة ٢ : ١٥٠ بشرح المرزوقي . وهو من شواهد سيبويه وصدره :

* فأومأت إيماء خفياً لحبتر *

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع «أيّما» على الابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : أي فتى هو .

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما) ، نحو : مررت بأيّ كريم . والجمهور منعوا ذلك ، لأنه لم يُسْمَع .

تمّ — والحمد لله — الجزء الأول

من كتاب همع الهوامع

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني

وأوّله : « كتاب العمد »

فهرس الجزء الاول

	رقم الصفحة
ـ مقدمات الكتاب وتقسيم مسائله .	٢
ـ الكلمة وأقسامها .	٣
ـ الاسم وعلاماته وأقسامه .	٦
ـ الفعل وأقسامه وعلاماته .	١٥
ـ أحوال المضارع .	١٦
ـ أحوال الماضي .	٢٣
ـ أحوال الأمر .	٢٦
ـ الحرف وعلاماته .	٢٧
ـ الكلام .	٢٩
ـ مبحث فيما يتركب منه الكلام .	٣٣
ـ أقسام الكلام .	٣٤
ـ الكلم .	٣٥
ـ الجملة .	٣٦
ـ القول .	٣٩
ـ الإعراب ومحله .	٤٠
ـ البناء والمبنيّات .	٤٥
ـ أوجه مشابهة الاسم للحرف .	٤٩
ـ المعربات .	٥٣
ـ مسألة في محل الحركة .	٥٦
ـ الحركة وأقسامها .	٦٠
ـ أنواع الإعراب .	٦٤

ـ مبحث في أن الاعراب أصلي وفرعي .	٦٥
ـ جمع المؤنث السالم وما ألحق به .	٦٧
ـ ما لا ينصرف .	٧٦
ـ موانع الصرف .	٧٧
ـ مسألة القبائل والبلاد الخ .	١١١
ـ مبحث في صرف أسماء السور .	١١٢
ـ مسألة ينون في غير النصب ، ممنوع آخره ياء الخ .	١١٤
ـ مسألة ما منع صرفه دون علميّته الخ .	١١٥
ـ مسألة يصرف الممنوع اذا صغّر .	١١٨
ـ مسألة يصرف لتناسب أو ضرورة الخ .	١١٩
ـ الأسماء الستة .	١٢٢
ـ المثنى وما ألحق به .	١٣٣
ـ مسألة لا يثنى ولا يجمع غالبا جمع ولا اسمه .	١٣٨
ـ جمع المذكر السالم وما ألحق به .	١٥١
ـ مبحث في حكم ما ثنّى فيه من مثنّى أو جمع .	١٦٩
ـ مسألة : قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر .	١٧١
ـ الأفعال الخمسة .	١٧٥
ـ الفعل المضارع المعتل الآخر .	١٧٨
ـ خاتمة في الإعراب المقدّر .	١٨١
ـ النكرة والمعرفة .	١٨٨
ـ الضمائر وأحكامها .	١٩٤
ـ الضمير المتصل وأقسامه .	١٩٤
ـ لواحق الضمائر المتصلة .	١٩٩
ـ المنفصل وأقسامه ولواحقه .	٢٠٦
ـ الضمير المستتر وأقسامه .	٢١٤
ـ مسألة : أخص الضمائر الخ .	٢١٥
ـ مسألة : يجب قبل ياء المتكلم الخ .	٢٢٢
ـ مسألة : الأصل تقديم مفسّر الخ .	٢٢٦

ـ مبحث في ضمير الفصل .	٢٣٥
ـ العلم وأقسامه .	٢٤٣
ـ مبحث في تنكير العلم .	٢٥١
ـ اسم الإشارة وأقسامه .	٢٥٧
ـ لواحق اسم الإشارة .	٢٦٢
ـ أنواع الإشارة .	٢٦٨
ـ أداة التعريف .	٢٧١
ـ الموصول وأقسامه .	٢٧٩
ـ صلة الموصول .	٢٩٣
ـ عائد الموصول .	٢٩٧
ـ مسألة : يمنع تأخير موصول الخ .	٣٠٢
ـ مبحث في حذف العائد .	٣٠٧
ـ أحوال أيّ .	٣١٢
ـ خاتمة في « من » ، و « ما » .	٣١٤